الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور التخطيط السياحي في دعم التنمية المستدامة

– دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و الأردن –

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: الإدارة البيئية و التنمية المستدامة

لجنة المناقشة المكونة من:

أ. د. بن زعرور عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
أ. د. حنيش الحاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا و مقررا
د. أوزال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
د. فكارشة سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
د. العقريب كمال	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيبازة	عضوا مناقشا
د. بوشريط كمال	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة	معضوا مناقشا

إعداد الطالبة:

بارة فاطمة الزهراء.

إشراف الدكتور:

حنيش الحاج.

السنة الجامعية: 2023/2022.

الإهداء

إلى من غمراني بعطفهما و حبهما منذ أن رأت عيناي النور، إلى من كانا سندي و مصدر قوتي، إلى من أرى في عينيهم الفخر و الاعتزاز بما وصلت إليه اليوم " أبي العزيز " و " أمي الغالية " حفظهما الله و رعاهما.

إلى زوجي رفيق دربي و شريك حياتي " سفيان ".

إلى ابنتي و قرة عيني " رنيم "

إلى إخوتي و أخواتي و كل أبنائهم.

إلى كل من تعرف " بارة فاطمة الزهراء" من قريب أو من بعيد

شكر و تقدير

بعد شكري لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل.

أتوجه بشكري و عرفاني لأستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث البروفيسور " حنيش الحاج ".

كما أتقدم بخالص الشكر و الامتنان إلى والدايا العزيزان و زوجي الكريم حفظهم الله على دعمهم المادي و المعنوي الذي قدموه لي في أصعب الظروف أطال الله في عمرهم و أدامهم لي سندا.

و الشكر موصول إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ملخص:

حاولت الباحثة من خلال دراسة الموضوع إلى التعرف على مدى مساهمة برامج التخطيط السياحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الثلاثة محل الدراسة، و ذلك من خلال عرض و تحليل لمختلف البرامج و الاستراتيجيات السياحية التي وضعتها كل من الجزائر و مصر و الأردن بغية تفعيل القطاع السياحي للدول و تعزيز المنافسة السياحية عربيا و قاريا و عالميا.

و بالنظر إلى ما تم التطرق إليه خلال دراستنا للجانب النظري للموضوع فإنه و من أجل بلوغ تنمية مستدامة للقطاع السياحي لابد و أن ترتكز عملية التنمية على تخطيط سياحي فعال يعتمد بدوره على تظافر كافة الجهود المالية و المادية و البشرية اللازمة، مرورا بعدة مراحل بدءا من مرحلة جمع البيانات و المعلومات السياحية وصولا إلى مرحلة تمويل و تنفيذ الاستراتيجية السياحية.

و لقد خلصت الدراسة إلى أن تجربة الجزائر في مجال التخطيط للتنمية السياحية المستدامة لم ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا للتفاوت الموجود بين الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجيات السياحية و النتائج المتوصل إليها في نهاية فترة الاستراتيجية و هو الأمر نفسه بالنسبة لكل من تجربتي مصر و الأردن، إلا أن هاتين التجربتين قد حققتا نوعا من النجاح نظرا للمراتب التي بلغتها كل من مصر و الأردن ضمن مؤشرات تنافسية السياحة و السفر للدول العربية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التخطيط السياحي، التنمية المستدامة.

ملخص باللغة الإنجليزية.

Summary:

In this study, the researcher tried to identify the extent to which touristic planning programs contribute to achieving sustainable development goals in the three countries under study; this is through the presentation and analysis of the various tourism programs and strategies developed by Algeria, Egypt and Jordan in order to activate the tourism sector of these countries and enhance tourism competition on the Arab, continental and international levels.

Regarding to the theoretical side of the subject study, the development process must be based on effective tourism planning in order to achieve sustainable development of the tourism sector, which in turn depends on the concerted efforts of all necessary financial, material and human efforts, passing through several stages starting from the stage of gathering tourism data and information to the stage of financing and implementing the tourism strategy.

The study concluded that Algeria's experience in the field of planning for sustainable tourism development did not live up to the required level due to the disparity that exists between the goals set within the tourism strategies and the results reached at the end of the strategy period, and the same is true for both the experiences of Egypt and Jordan, but that These two experiences have achieved some kind of success due to the ranks reached by Egypt and Jordan within the indicators of the competitiveness of tourism and travel for Arab countries.

Key words: Tourism, Touristic planning, Sustainable Development,

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر و التقدير.	
الإهداء .	
الملخص.	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول.	
فهرس الأشكال.	
مقدمة	أ
الفصل الأول: التخطيط و التخطيط السياحي.	**03**
المبحث الأول: عموميات حول التخطيط.	**03**
المطلب الأول : نشأة التخطيط ، تعريفه و أهميته.	**03**
الفرع الأول : نشأة التخطيط .	**03**
الفرع الثاني : تعريف التخطيط .	**06**
الفرع الثالث : أهمية التخطيط .	**09**
المطلب الثاني : أنواع التخطيط .	**11**
الفرع الأول: التخطيط حسب المدة الزمنية.	**12**
الفرع الثاني : التخطيط حسب المستويات المكانية.	**14**
الفرع الثالث : التخطيط حسب الميادين.	**16**
المطلب الثالث : علاقة التخطيط بالعلوم الأخرى.	**18**
الفرع الأول: علاقة علم التخطيط بالبيئة.	**18**

الفرع الثاني: علاقة التخطيط بعلم الأقاليم و الدراسات السكانية.	**19**
الفرع الثالث: علاقة التخطيط بالعلوم الإنسانية و الاجتماعية.	**19**
المبحث الثاني : مدخل إلى السياحة .	**20**
المطلب الأول : السياحة نشأتها ، تعريفها	**20**
الفرع الأول : نشأة السياحة .	**21**
الفرع الثاني : تعريف السياحة .	**25**
المطلب الثاني : أنواع السياحة .	**31**
الفرع الأول : حسب الهدف منها.	**31**
الفرع الثاني: حسب الموقع الجغرافي.	**36**
الفرع الثالث: السياحة حسب العدد.	**37**
المطلب الثالث: خصائص السياحة و أهميتها.	**38**
الفرع الأول: خصائص السياحة.	**38**
الفرع الثاني: أهمية السياحة .	**41**
المبحث الثالث: التخطيط السياحي.	**44**
المطلب الأول: تعريف التخطيط السياحي و أهدافه و أهميته.	**45**
الفرع الأول: تعريف التخطيط السياحي.	**45**
الفرع الثاني: أهمية التخطيط السياحي.	**47**
الفرع الثالث: أهداف التخطيط السياحي.	**49**
المطلب الثاني: مستويات التخطيط السياحي و عوامل نجاحه.	**50**
الفرع الأول: مستويات التخطيط السياحي.	**50**
الفرع الثاني: عوامل نجاح الخطة السياحية.	**54**
المطلب الثالث: خصائص و مقومات التخطيط السياحي الفعال.	**56**
الفرع الأول: خصائص التخطيط السياحي الفعال.	**56**

الفرع الثاني: مقومات التخطيط السياحي الفعال.	**57**
الفرع الثالث: معوقات التخطيط السياحي.	**58**
الفصل الثاني: التنمية المستدامة.	**63**
المبحث الأول: مفاهيم و عناصر أولية في التنمية المستدامة.	**63**
المطلب الأول: نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة.	**63**
الفرع الأول: التنمية المستدامة في القرآن الكريم.	**64**
الفرع الثاني: في السنة النبوية.	**65**
الفرع الثالث: التنمية المستدامة في العصر الحديث.	**66**
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة.	**71**
الفرع الأول: مفهوم مصطلحي التنمية و الاستدامة:	**71**
الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر أبعادها.	**73**
الفرع الثالث: مفهوم التنمية المستدامة حسب بعض المنظمات و المؤتمرات الدولية.	**75**
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة و مبادئها.	**77**
الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة.	**77**
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة:	**78**
الفرع الثالث: النظريات الداعمة للتنمية المستدامة:	**82**
المبحث الثاني: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة و تحدياتها:	**92**
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.	**92**
الفرع الأول: البعد الاقتصادي:	**92**
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي.	**94**
الفرع الثالث: البعد البيئي.	**96**

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي.	**98**
الفرع الخامس: البعد الثقافي.	**98**
الفرع السادس: البعد السياسي.	**99**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.	**101**
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.	**101**
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.	**102**
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية.	**105**
المطلب الثالث: التحديات و الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة.	**110**
الفرع الأول: صعوبات اقتصادية و اجتماعية.	**111**
الفرع الثاني: صعوبات بيئية:	**112**
الفرع الثالث: صعوبات سياسية.	**113**
الفرع الرابع: صعوبات تقنية.	**114**
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة.	**115**
المطلب الأول: مواثيق و إعلانات الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.	**115**
الفرع الأول: ميثاق الأمم المتحدة 1945.	**115**
الفرع الثاني: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.	**116**
الفرع الثالث: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.	**117**
الفرع الرابع: الميثاق العالمي للطبيعة 1982:	**119**
الفرع الخامس: إعلان الحق في التنمية 1986:	**120**
الفرع السادس: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي 1996.	**121**

المطلب الثاني: الأهداف الإنمائية للألفية 2015/2000.	**122**
الفرع الأول: مفهوم و تعريف الأهداف الإنمائية للألفية.	**122**
الفرع الثاني: محتوى الأهداف الثمانية للألفية.	**123**
المطلب الثالث: الأهداف التكميلية للتنمية المستدامة 2030/2015.	**133**
الفرع الأول: نظرة عامة حول خطة الأمم المتحدة 2030.	**133**
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة 2030/215 المكملة لأهداف الألفية.	**134**
الفصل الثالث: التنمية السياحية المستدامة.	**144**
المبحث الأول: علاقة السياحة بالبيئة.	**144**
المطلب الأول: البيئة.	**144**
الفرع الأول: مفهوم البيئة.	**144**
الفرع الثاني: عناصر البيئة.	**146**
الفرع الثالث: العلاقة بين البيئة و الإنسان.	**147**
المطلب الثاني: التخطيط البيئي.	**148**
الفرع الأول: مفهوم التخطيط البيئي.	**148**
الفرع الثاني: أهداف التخطيط البيئي و اهتماماته.	**149**
الفرع الثالث: مقومات التخطيط البيئي الفعال.	**151**
المطلب الثالث: السياحة البيئية.	**153**
الفرع الأول: ماهية السياحة البيئية:	**153**
الفرع الثاني: قواعد السياحة البيئية:	**154**
الفرع الثالث: أثر السياحة على البيئة:	**155**
المبحث الثاني: استراتيجية بناء تنمية سياحية مستدامة.	**157**
المطلب الأول: التنمية السياحية المستدامة.	**157**

الفرع الأول: تعريف التنمية السياحية المستدامة.	**157**
الفرع الثاني: متطلبات قيام التنمية السياحية المستدامة.	**159**
الفرع الثالث: أشكال التنمية السياحية المستدامة.	**160**
المطلب الثاني: مراحل إعداد الخطة السياحية.	**161**
الفرع الأول: المراحل الأولية قبل البدء في الخطة.	**161**
الفرع الثاني: مراحل الشروع في الخطة السياحية.	**167**
الفرع الثالث: مراحل نهاية الخطة.	**169**
المبحث الثالث: أثر التدخل الحكومي و التكنولوجيات الحديثة في التنمية السياحية .	**171**
المطلب الأول: التدخل الحكومي و دوره في تفعيل السياسات السياحية.	**171**
الفرع الأول: أسباب مشاركة الدولة في التنمية السياحية	**171**
الفرع الثاني: السياسات السياحية الحكومية:	**172**
المطلب الثاني: دور تكنولوجيا المعلومات في صناعة السياحة.	**176**
الفرع الأول: أهمية تكنولوجيا المعلومات في المجال السياحي و العلاقة بينهما و دوافع استخدامها.	**176**
الفرع الثاني: دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجال السياحي و دورها في السياحة.	**177**
الفرع الثالث: تحدي القطاع السياحي في ظل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة.	**180**
المطلب الثالث: التخطيط السياحي باستخدام GIS.	**180**
الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات الجغرافية.	**180**
الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات الجغرافية.	**182**
الفرع الثالث: دور نظام المعلومات الجغرافي في خطط التنمية السياحية.	**184**

الفصل الرابع: دراسة مقارنة حول التخطيط للتنمية السياحية المستدامة بين " مصر، الأردن و الجزائر "	**190**
المبحث الأول: مقومات و مؤشرات السياحة في كل من مصر و الأردن و الجزائر.	**190**
المطلب الأول: مقومات و مؤشرات السياحة في مصر.	**190**
الفرع الأول: التعريف بالبلد.	**190**
الفرع الثاني: المقومات السياحية في مصر.	**192**
الفرع الثالث: المؤشرات السياحية في مصر.	**206**
المطلب الثاني: مقومات و مؤشرات السياحة في الأردن.	**211**
الفرع الأول: التعريف بالبلد و مناخه و أقاليمه السياحية.	**211**
الفرع الثاني: المقومات السياحية في الأردن.	**214**
الفرع الثالث: مؤشرات السياحة الأردنية.	**220**
المطلب الثالث: مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر.	**224**
الفرع الأول: التعريف بالجزائر و مناخها و أقاليمها.	**225**
الفرع الثاني: مقومات السياحة في الجزائر.	**229**
الفرع الثالث: المؤشرات السياحية في الجزائر.	**236**
المبحث الثاني: التخطيط السياحي في كل من مصرو الجزائر و الأردن.	**245**
المطلب الأول: التخطيط السياحي في جمهورية مصر العربية.	**246**
الفرع الأول: استراتيجية التنمية السياحية لمصر 20 عاما.	**246**
المطلب الثاني: التخطيط السياحي في الأردن.	**252**
الفرع الأول: الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2004-2010.	**252**
الفرع الثاني: الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2011-2015.	**255**

الفرع الثالث: الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2015-2017.	**262**
الفرع الرابع: الخطة الوطنية للتوعية السياحية.	**265**
الفرع الخامس: الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة و الآثار 2018-2020.	**266**
الفرع السادس: الاستراتيجية الأردنية للقطاع السياحي 2019-2022	**269**
المطلب الثالث: التخطيط السياحي في الجزائر.	**271**
الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال	**271**
الفرع الثاني: السياحة ضمن المخططات التنموية (1967-1989).	**272**
الفرع الثالث: التخطيط السياحي خلال الفترة الانتقالية 1990-2000.	**280**
الفرع الرابع: الاستراتيجية السياحية بالجزائر ابتداءا من سنة 2000.	**288**
الفرع الخامس: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.	**293**
المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة كل من مصرو الجزائر و الأردن.	**301**
المطلب الأول: التنمية السياحية المستدامة في مصر.	**302**
الفرع الأول: دور السياحة في تنمية الاقتصاد المصري.	**302**
الفرع الثاني: تنمية السياحية البيئية المستدامة في مصر.	**306**
الفرع الثالث: الدور الاجتماعي للسياحة المصرية.	**316**
المطلب الثاني: التنمية السياحية المستدامة في الأردن.	**316**
الفرع الأول: الدور الاقتصادي للسياحة في الأردن.	**317**
الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للسياحة في تنمية المجتمع الأردني.	**323**
الفرع الثالث: الدور البيئي للسياحة في الأردن.	**326**
الفرع الرابع: الدور التكنولوجي للسياحة في الأردن.	**332**
المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.	**333**

الفرع الأول: الآثار و النتائج الاقتصادية للسياحة في الجزائر.	**333**
الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للسياحة في الجزائر.	**339**
الفرع الثالث: دور السياحة في تحقيق البعد البيئي و الثقافي للتنمية المستدامة في الجزائر.	**343**
الفرع الرابع: النشاط السياحي في الجزائر.	**347**
المطلب الرابع: تحليل و مقارنة تنافسية السياحة و السفر للبلدان الثلاث حسب مؤشرات التنافسية.	**354**
الفرع الأول: مفهوم تنافسية السياحة و السفر و مؤشرات قياسها.	**354**
الفرع الثاني: مؤشرات تنافسية السياحة و السفر	**355**
الفرع الثالث: تحليل تنافسية المؤشرات.	**359**
الخاتمة.	**366**
قائمة المراجع.	**378**

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	نظريات التنمية المستدامة.	83
02	أهداف التنمية المستدامة لما بعد الألفية 2030/2015.	135
03	المبادئ الأساسية للسياحة المستدامة.	158
04	تطبيقات نظام المعلومات الجغرافية في السياحة.	185
05	المحميات الطبيعية في مصر.	197
06	يبين التوزيع الجغرافي للمنابع المعدنية في مصر.	202
07	تطور عدد السياح في مصر للفترة 2019/2010.	206
08	تطور عدد الليالي السياحية في مصر للفترة 2009-2019.	208
09	تطور الطاقات الفندقية في مصر خلال الفترة 2017/2010.	209
10	تطور عدد السياح في الأردن خلال الفترة 2016-2019.	220
11	تطور عدد الليالي السياحية في الأردن خلال الفترة 2016-2019.	221
12	طاقات الإيواء في الأردن	223
13	تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2018/2014.	236
14	تطور قدرة الايواء في الجزائر بالأسرة.	237
15	تطور طاقات الإيواء في الجزائر بالوحدة.	240
16	توزيع طاقات الإيواء في الجزائر حسب الطابع القانوني.	241

17	تطور عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية 2018/2015.	244
18	التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية في مصر ل 20 عاما الخاصة بمؤشرات السياحة.	248
19	التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية في مصر ل 20 الخاصة بعائدات السياحة و متوسط الانفاق اليومي بالدولار.	248
20	يوضح حصيلة طاقة الاستيعاب الفترة 1967-1969 (سرير).	273
21	نصيب قطاع السياحة ضمن المخطط الرباعي الثاني (74-77)	276
22	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (80-84)	278
23	المشاريع التي برمج إنجازها خلال الفترة (85-88).	279
24	تطور المشاريع الاستثمارية من طرف(APSI) في مختلف القطاعات خلال 1994-1996	281
25	تطور طاقات الإيواء من 1991 إلى 2000.	282
26	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر الفترة 1990-2000 الوحدة سائح.	284
27	الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 في المرحلة 2008-2015.	295
28	العلاقة بين عدد السائحين و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري (GDP) خلال الفترة 2009-2018.	303
29	تطور الإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة 2015-2019.	304
30	برامج العمل الوطني الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للسياحة البيئية في مصر.	309

31	العلاقة بين عدد السائحين و نسب انبعاث CO2 في مصر خلال الفترة 2009-2018.	312
32	الدخل السياحي في الأردن للأعوام 2015-2018.	318
33	الانفاق السياحي في الأردن الفترة 2015-2018.	319
34	المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2017.	321
35	تطور القيمة المضافة في القطاع السياحي الأردني بالمليون دينار.	322
36	عدد العاملين في القطاع السياحي في مختلف المجالات.	324
37	المنفعة المباشرة للمحميات الطبيعية في الأردن 2017 بالدينار الأردني.	330
38	توزيع الاستفادة من المحميات الطبيعية على المحافظات 2017.	331
39	ميزان المدفوعات – بند السفر –	334
40	مساهمة السياحة و السفر في إجمالي الناتج المحلي.	336
41	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، مقاهي، مطاعم).	338
42	التوظيف في قطاع السياحة فرع (فنادق، مطاعم، مقاهي).	340
43	مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد خلال الفترة 2010-2014	341
44	أهم الحضائر الوطنية الثقافية في الجزائر.	343
45	عدد الشواطئ في الجزائر و التردد عليها و إيرادات الامتياز الخاصة بها.	348
46	عدد السياح المقيمين و الأجانب في الصحراء الجزائرية.	349

47	القرى السياحية المزمع تشييدها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة 2030	351
48	ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة و السفر بالدول العربية.	359
49	نتائج المؤشر الرئيسي الأول.	361
50	نتائج المؤشر الرئيسي الثاني.	362
51	نتائج المؤشر الرئيسي الثالث.	363
52	نتائج المؤشر الرئيسي الرابع.	364

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	إدماج البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة.	99
02	تداخل أبعاد التنمية المستدامة.	100
03	مؤشرات التنمية المستدامة.	110
04	مكونات نظام المعلومات الجغرافية	183
05	تطور عدد السياح في مصر للفترة 2019/2010.	207
06	تطور عدد الليالي السياحية في مصر للفترة 2009-2019.	208
07	تطور الطاقات الفندقية في مصر خلال الفترة 2017/2010.	210
08	تطور عدد السياح في الأردن خلال الفترة 2016-2019.	220
09	تطور عدد الليالي السياحية في الأردن خلال الفترة 2016-2019.	222
10	تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2018/2014.	236
11	تطور قدرات الإيواء في الجزائر بالأسرة.	239
12	تطور طاقات الايواء في الجزائر بالوحدة	240
13	توزيع طاقات الإيواء في الجزائر حسب الطابع القانوني.	242
14	تطور عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية 2018/2015.	244
15	الدخل و الانفاق السياحيين في الأردن للأعوام 2015-2018.	320

16	المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2017.	321
17	تطور القيمة المضافة في القطاع السياحي الأردني بالمليون دينار.	323
18	تطور عدد العاملين في القطاع السياحي.	325
19	المنفعة المباشرة للمحميات الطبيعية في الأردن 2017 بالدينار الأردني.	330
20	توزيع الاستفادة من المحميات الطبيعية على المحافظات 2017.	331
21	ميزان المدفوعات – بند السفر –	334
22	مساهمة السياحة و السفر في إجمالي الناتج المحلي.	337
23	تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، مقاهي، مطاعم).	338
24	التوظيف في قطاع السياحة فرع (فنادق، مطاعم، مقاهي).	340
25	مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد خلال الفترة 2010-2014	342
36	عدد السياح المقيمين و الأجانب في الصحراء الجزائرية.	350

مقدمة

مقدمة

تعد التنمية بمختلف جوانبها الموضوع الذي يشغل اهتمام جميع الدول والباحثين في القضايا الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و غيرها بحكم أن ازدهار الدول و تقدمها قائم على تنمية هذه الجوانب. ولتحريك عجلة التنمية أو تسريعها فقد تسابقت في وقت مضى معظم الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بتركيز اهتمامها على التنمية الاقتصادية وتحسين المستويات المعيشية فيها باتباع سياسة التصنيع والسيطرة على الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المصانع بمختلف نشاطاتها التي تهدف إلى تحقيق الربح لا غير دون مراعاة ما قد تسببه هذه الصناعات من أضرار جانبية تشكل خطر على البيئة واختلال في توازنها من خلال الغازات المنبعثة والتي أصبحت تهدد العالم و البشرية عامة.

فمن هذا المنطلق الذي أرسل بإشارة تنبيه لهذه الدول المصنعة بضرورة إيجاد الحلول المناسبة لاعتماد أساليب جديدة في التنمية تراعي الجوانب البيئية باعتبار البيئة الموطن الذي تعيش فيه جميع الكائنات حاليا ومستقبلا، فأصبحت جل اللقاءات الدولية و المؤتمرات تتمحور حول كيفية إيجاد حلول للحفاظ على البيئة في ظل التقدم الاقتصادي و التكنولوجي السريع، إلى أن جاء مؤتمر بروتلاند الذي أعطى مفهوم جديد للتنمية ألا و هو التنمية المستدامة التي أضافت بعدا جديدا للتنمية يهتم بالجانب البيئي و يراعي حق الأجيال القادمة و الحالية في التنمية و تقسيم الثروات بين الأجيال و منذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة الموضوع الذي لاقى انشغال الدول و الحكومات التي تبحث عن الوصول إلى القيمة المضافة بأقل تكلفة و بأقل الأضرار فبات للتنمية المستدامة شأن في جميع القطاعات بما في ذلك قطاع السياحة الذي يعد قطاعا مهما للعديد من الدول خاصة تلك التي تزخر بمؤهلات و

مؤشرات سياحية عالية حيث تسعى للوصول إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة و ذلك اعتمادا على عملية تخطيط سياحي يتمثل في شكل برامج و استراتيجيات مدروسة و هادفة تمس جميع العناصر الفاعلة في القطاع سواءا بتنمية العنصر البشري من خلال التكوين و التدريب أو بتنمية الجانب الاقتصادي للسياحية بالإضافة إلى تنمية الحس البيئي و غرس الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع كون البيئة العنصر الأساسي لنجاح التنمية المستدامة.

الجزائر و كغيرها من الدول المهتمة بالقطاع السياحي من أجل بناء قاعدة اقتصادية خارج قطاع المحروقات فقد كرست جميع المؤهلات المالية و المادية و البشرية و الطبيعية خدمة لتوحيد الجهود من أجل إعطاء نفس جديد للقطاع السياحي مبني على أساس استراتيجيات و برامج و مخططات كان آخرها برنامج ترقية و تأهيل القطاع السياحي SDAT 2030 الذي سعت من خلاله الدولة الجزائرية إلى بلوغ مجموعة من الأهداف في إطار التنمية السياحية المستدامة لعام 2030.

و لمعرفة ما إذا كانت الجزائر قد وفقت في هذه البرامج و هل هذه البرامج قد تعطي القيمة المضافة للسياحة فيمكن مقارنة البرامج السياحية التنموية في الجزائر مع بعض الدول كمصر و الأردن اللتان تعتبران دولتين رائدتين في مجال السياحة و التخطيط السياحي عربيا و تطمحان للمنافسة السياحية عالميا .

و بالتالي يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي :

ما مدى مساهمة برامج التخطيط السياحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

و للتوضيح أكثر حول هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو واقع التخطيط السياحي في الجزائر ضمن البرامج و الاستراتيجيات السياحية المتعاقبة ؟

– ما هي أهم مميزات الاستراتيجيات السياحية التي وضعتها كل من الجزائر و مصر و الأردن؟

– كيف ساهم التخطيط السياحي في الجزائر و مصر و الأردن في دعم عملية التنمية المستدامة ؟

– ما مدى الاستفادة من تجربتي مصر و الأردن في مجال التخطيط السياحي لتحريك عجلة التنمية السياحية في الجزائر ؟

– ما هي مكانة الجزائر مقارنة بمصر و الأردن ضمن ترتيب مؤشرات تنافسية السياحة و السفر للدول العربية ؟

و سعيا منا للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا ببناء الفرضيات التالية:

* **الفرضية الأولى:** هناك العديد من النقائص و الاختلالات في عملية التخطيط السياحي ضمن البرامج و المخططات السياحية التنموية في الجزائر، قد تكمن هذه النقائص في عدم توافق الأهداف الاستراتيجية العامة للبرامج مع الإمكانيات السياحية للبلد و ثقافة المجتمع الجزائري.

* **الفرضية الثانية:** تتشابه الغايات الرئيسية للاستراتيجيات السياحية للجزائر مع مصر والأردن، إلا أن التنفيذ الميداني يختلف فيما يخص السعي إلى تنويع المنتجات السياحية و تكثيف حملات الترويج السياحي و كذا الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية و تطوير قدراتها بالنسبة للبلدين.

* **الفرضية الثالثة:** تتشابه أهمية التخطيط السياحي في الدول العربية محل الدراسة في دعم التنمية المستدامة من خلال مساهمة البرامج السياحية في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول بزيادة الدخل السياحي مقارنة بالإنفاق السياحي و الرفع من مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

* **الفرضية الرابعة:** قد تكون الجزائر قد استعانت ببعض الأساليب التخطيطية لمصر و الأردن بحكم ما حققته هاتين الدولتين من نتائج إيجابية سياحيا عربيا.

الفرضية الخامسة: " بالنظر للنتائج الإيجابية التي حققتها كل من مصر و الأردن سياحيا من خلال تطور مؤشراتهما السياحية من زيادة في عدد السياح الوافدين و تطور عدد الليالي السياحية و كذا زيادة القدرة الاستيعابية و غيرها مقارنة بها في الجزائر فمن الممكن أن تكونا قد احتلتا مراتب متقدمة ضمن ترتيب الدول العربية حسب تنافسية مؤشرات السياحة و السفر".

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع و الأسباب التي قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع، من بين هذه الأسباب ما يلي:

– الميول الذاتي و التطلع لمناقشة موضوع يعالج مشكلة السياحة في الجزائر ومعرفة أسباب التأخر الذي يعاني منه القطاع.

– الاطلاع أكثر و بدقة على محتوى البرامج و السياسات التي وضعتها الجزائر للارتقاء بالقطاع السياحي في إطار التنمية السياحية المستدامة و معرفة ما إذا كانت هذه البرامج و السياسات تتماشى أهدافها مع الإمكانيات السياحية المتواجدة في البلاد.

– محاولة الاستفادة من تجارب دول عربية رائدة في السياحة و أثبتت نجاحها في التخطيط السياحي لبلوغ التنمية السياحية المستدامة.

– موضوع التخطيط السياحي و علاقته بالتنمية المستدامة لم يتطرق إليه الباحثون بكثرة في الجزائر إلا في بعض المقالات و هو الأمر الذي أثار رغبتنا في التوسع أكثر في الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الأهمية البالغة لقطاع السياحة في المساهمة ببلوغ الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة انطلاقا من عملية تخطيط سياحي يتمثل في البرامج و السياسات السياحية التي تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة على مستوى القطاع و على الصعيد الكلي للاقتصاد، مع تسليط الضوء على الاستراتيجيات السياحية التنموية لكل من الجزائر و مصر و الأردن قصد المقارنة بين الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجيات، و تحليل نتائجها، و دراسة الجدوى منها. إضافة إلى رصد و متابعة تطور ترتيب الدول الثلاث ضمن مؤشرات تنافسية السياحة و السفر للدول العربية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا للموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

– متابعة تطور السياسات السياحية التنموية في الجزائر و مقارنتها مع السياسات السياحية في مصر و الأردن قصد معرفة الخلل و النقائص التي تعاني منها برامج التخطيط السياحي في الجزائر و تداركها.

– توضيح العلاقة بين عملية التخطيط السياحي و التنمية المستدامة.

– إثراء رصيد الدراسات و الأبحاث العلمية في الجزائر بموضوع جديد يمكن أن يساهم في مساعدة الباحثين في مجال التخطيط السياحي في فهم السياسات والاستراتيجيات السياحية، من خلال الأخذ ببعض التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

– المقارنة بين الإمكانيات و المؤهلات السياحية لكل من الجزائر و مصر و الأردن.

– التعرف على أهم مؤشرات تنافسية السياحة و السفر للدول العربية التي يتم على أساسها ترتيب الدول العربية سياحيا.

حدود الدراسة:

تمحورت حدود الدراسة مكانيا وزمنيا في:

* **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة و تحليل واقع التخطيط السياحي على مستوى ثلاث دول عربية و هي: الجزائر، مصر و الأردن باعتبار هاتين الأخيرتين تعتبران من بين الدول العربية التي أخذت مكانة سياحية مرموقة عربيا يمكن الاستفادة من تجربتيهما في مجال التخطيط لتنمية السياحة و استدامتها.

* **الحدود الزمانية:** و لقد حاولنا فيها الإلمام بجميع الاستراتيجيات السياحية التي تبنتها الدول الثلاث من مطلع القرن ال20 مع تحليل النتائج المتوصل إليها إلى غاية سنة 2018، إضافة إلى التعريج على واقع السياحة في الجزائر ضمن المخططات التنموية من الاستقلال حتى سنة 2000.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة في إنجازها للموضوع على المنهج الوصفي الذي يتكون من عدة أدوات للدراسة، فمن الأدوات المستعملة في هذا الموضوع:

* **التحليل:** تناولنا من خلاله الشرح التفصيلي لأهم المفاهيم و العناصر المتعلقة بالتخطيط، السياحة، التخطيط السياحي، التنمية المستدامة، معتمدين في ذلك على العديد من المصادر المعلوماتية من كتب و تقارير و دراسات و منشورات علمية تصب كلها في فحوى المتغيرات السابقة.

* **المقارنة:** حيث اختص هذا المنهج بمعالجة الجانب التطبيقي للدراسة من خلال القيام بدراسة مقارنة للخطط و البرامج و السياسات السياحية الساعية لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الدول الثلاث إضافة إلى مقارنة مؤشرات تنافسية السياحة و السفر للدول محل الدراسة مستعينين بالإحصائيات و المنشورات الدورية لوزارات السياحة و الهيئات القائمة على القطاع في كل دولة و كذا المنشورات و التقارير التي تصدرها المنظمات السياحية العربية و الدولية.

صعوبات الدراسة:

في إطار انجازنا لهذه الدراسة رافقتنا العديد من التحديات و الصعوبات التي عرقلت انجاز العمل في الوقت المناسب و من بين هذه التحديات ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بالإحصائيات المتعلقة بالسياحة في مصر و الأردن و الاعتماد على المواقع الالكترونية فقط لجمع المعلومات، خاصة فيما يتعلق

بجمهورية مصر العربية إذ أن موقع وزارة السياحة و الآثار المصرية مغلق و لا يمكن الوصول إلى منصة الوزارة من بلد آخر عبر الانترنيت.

– قلة المراجع التي عالجت موضوع التخطيط السياحي و علاقته بالتنمية المستدامة.

– الوضع الصحي الذي ألّم بالجزائر و العالم والمتمثل في جائحة كورونا كوفيد 19 التي شكلت عائقا كبيرا في التنقل و الحصول على المعلومة.

– قلة الاحصائيات السياحية على مستوى وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية كما و نوعا و التماطل في وضع الاحصائيات الجديدة في وقتها مما يضطرنا إلى وضع أرقام و إحصائيات قديمة سنة أو سنتين.

– التضارب في الاحصائيات و البيانات الموجودة عبر الانترنيت من موقع إلى آخر الأمر الذي يثير تخوف الباحثة من تقديم بيانات غير صحيحة تنقص من قيمة العمل.

الدراسات السابقة:

* **الدراسة الاولى:** مقال للباحث كباشي حسين قسيمة معنون ب " التخطيط السياحي و أثره في مناطق و مواقع التراث الأثري " جامعة شاندي، العدد التاسع ، يوليو 2010، السودان.

تهدف الدراسة إلى أهمية استغلال مواقع و موارد التراث الأثري في السياحة الثقافية و توظيفها في صناعة السياحة من خلال تبني التخطيط السياحي الفعال الذي يسهم بصورة إيجابية في الاقتصاد الوطني و تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية. وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أنه إذا ما تمت تهيئة و تأهيل مناطق و مواقع التراث الأثري وفق برامج و خطط و سياسات

التخطيط السياحي فإن ذلك من المأمول أن يؤدي إلى بروز تنمية سياحية مستدامة و مسؤولة تعود بالمنافع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية لفائدة المجتمع المحلي و الاقتصاد القومي.

* **الدراسة الثانية:** أطروحة دكتوراه للباحثة بجاوية سهام تحت عنوان " التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشاديه بتجربة تونس – إسقاط على الجزائر–" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، السنة الجامعية 2015/2014.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التخطيط السياحي و كيفية تحقيق تنمية سياحية، إضافة إلى تقديم حلول و اقتراحات تساعد في تسريع و تطوير التنمية السياحية مع كيفية تنفيذ الخطط السياحية لبلوغ هذه التنمية دون المساس بسلامة البيئة، و انطلاقا من هذه الأهداف خلصت الدراسة في النهاية إلى أنه من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة انطلاقا من تخطيط استراتيجي لابد و أن تمس هذه التنمية جميع الأطراف و الفاعلين في القطاع و ذلك بتنمية الموارد السياحية و البناء المؤسسي و الاستثمارات السياحية و كذا تنمية الموارد البشرية و السهر على توفير الأمن و الاستقرار السياحيين و رفع معدل الطلب السياحي.

* **الدراسة الثالثة:** مقال للباحث شريط حسين الأمين تحت عنوان " فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 14، 2015.

يهدف الباحث في هذه المقالة إلى استعراض جهود و توجهات سياسات ة خطط التنمية السياحية في الجزائر في إطار المشاريع السياحية التي تساهم في التعريف بالمنتج السياحي و تنميته و التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

و توجت الدراسة في النهاية بنتائج أثبتت أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف و لم يرقى إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه مقارنة بما حققه القطاع في الدول المجاورة تونس و المغرب برغم الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتفوق بها الجزائر على جارتيها، إلا أنه و في المقابل هناك تغطية للعجز المسجل في مجال الايواء في الجزائر نتيجة الاستثمارات المتزايدة في هذا المجال، كما توصل الباحث أن هناك إهمال للسياحة الصحراوية الغائبة تقريبا في المخططات التنموية السياحية الجزائرية.

* **الدراسة الرابعة:** مقال للباحثين: فوزية الصادق امحمد العموري و أشرف محمد زيدان و فخر الأدب بن عبد القادر، بعنوان " دور التخطيط السياحي الممنهج في نشر ثقافة التنمية السياحية بين سكان ليبيا " مجلة جامعة المدينة العالمية، مجمع ماليزيا، العدد 23 يناير 2018.

تطرق الباحثون في هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف و التي أبرزها، تحليل و بيان نوع العلاقة بين التخطيط السياحي الممنهج و نشر ثقافة التنمية السياحية، إضافة إلى محاولة إيجاد اتجاهات و أساليب لتحديد مراحل إعداد خطط التنمية السياحية المستدامة، و كذلك محاولة تطوير واقع التخطيط السياحي و تحديث اتجاهاته المستقبلية من خلال النهوض بالكوادر الوطنية المدربة و المؤسسات المخصصة في هذا المجال.

كللت الدراسة بمجموعة من الأهداف تمثلت في أن للتخطيط السياحي الممنهج و المدروس وفق قواعد تتوافق و الإمكانيات المتاحة في البلاد دور كبير في نشر ثقافة التنمية السياحية من خلال تنشيط هذا الجانب في كافة المراكز و المواقع و الهيئات السياحية، و أن هذه التنمية تستوجب ضرورة

تطوير المهارات لدى العاملين في القطاع السياحي و كذا تطوير وسائل الاعلام للتعريف بالسياحة في البلد إضافة إلى توفير الأمن في المنطقة و ضرورة نشر الوعي و الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع الليبي.

– نلاحظ من هذه الدراسات السابقة أن الهدف منها هو محاولة الوصول إلى تنمية سياحية مستدامة انطلاقا من تخطيط سياحي استراتيجي فعال و إبراز الدور المحوري للتخطيط السياحي في تحريك عجلة التنمية، أما ما يميز دراستنا هذه عن سابقاتها من الدراسات كونها جاءت على شكل دراسة تحليلية مقارنة للتخطيط السياحي في الجزائر مع الاستراتيجيات و السياسات السياحية لكل من مصر و الأردن من خلال مقارنة الأهداف المسطرة ضمن هذه الاستراتيجيات للدول الثلاث مع النتائج المتوصل إليها، قصد معرفة الأسباب التي تعترض التخطيط السياحي في الجزائر و محاولة تداركها لبلوغ تنمية سياحية مستدامة بالاستفادة من تجربتي مصر و الأردن.

الفصل الأول:

التخطيط و التخطيط السياحي.

تمهيد:

تنطلق عملية التخطيط من حالة عدم الرضا عن الوضع الحالي القائم و كذا الوضع المتوقع مستقبلا ، و هذا الأمر يخلق قرارا في ذات القائمين على عملية التخطيط بإحداث تغيير نحو الأفضل و رسم صورة للمستقبل الذي نصبو إليه ، و حتى نجعل للمجال السياحي دور في عملية التنمية لابد من استغلال المقومات السياحية المتوفرة في الدولة أو الإقليم السياحي و صياغة خطط و برامج لتطوير السياحة بالمنطقة .

و بالنظر لأهمية التنمية السياحية المستدامة فقد اهتمت العديد من الدول السياحية في العالم بخطط التنمية السياحية و إرسائها من خلال تخطيط سياحي هادف إلى تغيير فكرة أن السياحة لا تزال ظاهرة اجتماعية و نشاط في حياة الأفراد فقط بل أصبحت عبارة عن مورد اقتصادي ساهم في تحقيق معدلات نمو عالية إضافة إلى كونها تهتم بالجانب البيئي بما يتماشى و النشاطات السياحية.

و في بحثنا هذا سنعرج على التعاريف و الشروحات و مختلف الجوانب لكل من التخطيط , السياحة و التخطيط السياحي في المباحث الثلاثة التالية :

- **المبحث الأول : عموميات حول التخطيط.**
- **المبحث الثاني : مدخل إلى السياحة.**
- **المبحث الثالث : التخطيط السياحي.**

الفصل الأول: التخطيط و التخطيط السياحي

المبحث الأول : عموميات حول التخطيط .

يعتبر التخطيط بصفة عامة منهج أو مسار يساعد على الانتقال من وضع إلى وضع أحسن منه و هذا طبعا يكون نتيجة جهود متناسقة و متكاملة تساهم فيها العديد الأطراف ذوي الخبرة والتخصص.

المطلب الأول : نشأة التخطيط ، تعريفه و أهميته .

إن فكرة التخطيط ليست وليدة الساعة بل قديمة قدم الزمان ، و ذلك من خلال ما أشار إليه أفلاطون من خلال تصوره لمدينته الفاضلة التي يحكمها المفكرون و الفلاسفة ، و كما أشار إليه الإسلام في الكتاب و السنة و حدده فيما بعد من خلال مجموعة من التعاريف المتباينة ، ذلك لأهمية التخطيط و اعتماده في جميع نواحي الحياة .

الفرع الأول : نشأة التخطيط .

بعد أن كان التخطيط عبارة عن فكرة أو أسلوب و تصرف عشوائي أصبح اليوم عبارة عن علم يدرس و يعالج مختلف الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الهندسية ... الخ

1- التخطيط في الإسلام : لقد أشار الإسلام إلى التخطيط في حياتنا منذ القدم و لمح القرآن الكريم في عدة آيات كريمات إلى ضرورة الأخذ بالتخطيط في حياتنا لتجنب الوقوع في المخاطر و لعلى ابرز مثال عن التخطيط في الإسلام تمثله الخطة التي وضعها سيدنا يوسف من خلال تفسير الرؤيا التي رآها ملك مصر حيث تمكن سيدنا يوسف من إنقاذ مصر من خطر الوقوع في

السنوات العجاف حيث قال الله تعالى في سورة يوسف : " وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۖ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ " الآية 43 سورة يوسف .[1]

و قال : " قالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَما حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذلِكَ سَبْعٌ شِدادٌ يَأْكُلْنَ ما قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذلِكَ عامٌ فِيهِ يُغاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)" سورة يوسف . [2]

حيث تشير هذه الآيات إلى ضرورة التوسع في زراعة الأرض و إصلاحها مع الاستمرار في زراعتها و عدم الانقطاع و كذا العمل على بناء المخازن لحفظ المحصول من التلف و الفساد و عدم الإسراف في الاستهلاك إضافة إلى وجوب تحقيق فائض يسمح بإعادة الإنتاج حيث أشار إلى شدة السنوات العجاف المقبلة و الاستعداد لمواجهتها و يستلزم ذلك أن يكون التخطيط قائم على أساس العلم بالسكان و الموارد و الظروف الإنتاجية و الاستهلاكية و الاستعداد لمواجهة هذه المشكلة عن طريق الحفظ و التخزين و الادخار . [3]

2- **التخطيط في السنة النبوية :** و لقد كان النبي صل الله عليه وسلم نبراسا يهتى و نورا يقتدى أذ كان التخطيط و الاستعداد للهجرة إلى يثرب على اعلى مستوى ، حيث اهتم بالعلم والحكمة لبلوغ الهدف و يلاحظ أنه جمع القوة البشرية من مسلمين وغيرهم ، ومن الرجال والنساء ، و اختار الطريق و الوقت و اختار الليل للعمل والحركة و النهار للراحة و السكون ، كما خطط الإمداد والتموين و

[1] القرآن الكريم – سورة يوسف الآية : 43 .

[2] القرآن الكريم – سورة يوسف الآية : 47-48- 49.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التخطيط مدخل اقتصادي اجتماعي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2011 ، ص : 25.

خطط للتمويه على العدو ، لتفادي وقوع صدام ، هذا في ظروف الطوارئ ، .. وهو الذي يطالب بالتخطيط في الظروف العادية المستقرة : " خذ من شبابك لهرمك و من غناك لفقرك ، و من حياتك لموتك " ، فانتبهوا يا اولي الابصار ، و تعلموا يا اولي الالباب ، و الله معكم ، و هو الهادي إلى سواء السبيل.[1]

3- التخطيط في العصر الحديث :

إن استخدام التخطيط في العصر الحديث كوسيلة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فإنه يرجع إلى أوائل القرن 20 . و كان الاتحاد السوفيتي من بعد ثورته الدولة الرائدة التي وضعت أول خطة تنمية شاملة تبلورت في أول خطة خماسية للتنمية (1928- 1933) . كما كانت فرنسا من أولى دول غرب أوروبا أخذت بالتخطيط للتغلب على مشكلات التنمية بوضع خطة قومية شاملة ، و قد أدى برنامج بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية – أو ما يعرف بمشروع مارشال عام 1948 – إلى زيادة عدد الدول الأوروبية التي بدأت تأخذ بالتخطيط أسلوبا و منهجا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية السريعة و الشاملة .[2]

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi33sHd7Nv8AhWxQaQEHTy0BH4QFnoECBAQAQ&url=https%3A%2F%2Fabolkheracademy.wordpress.com%2Ftag%2F%25D8%25AE%25D8%25B7%25D8%25B7%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D9%2585%25D8%25AF%25D8%25A7%25D8%25AF-خطط الإمداد و التموين; 25/10/2018 ; 21:51 .

[2] زين الدين عبد المقصود ، التخطيط البيئي مفاهيمه و مجالاته ، سلسلة نشرات ثقافية تعنى بقضايا البيئة تصدرها جمعية حماية البيئة ، الكويت ، أفريل ، نيسان ، 1982 ، ص: 14/13.

و لقد شاع التخطيط في الوقت الحاضر حتى أصبحت كلمة التخطيط بحق كلمة مألوفة نسمعها في المنزل و في المدرسة و في أجهزة الدولة و المؤسسات و أصبح غياب التخطيط المشجب الذي تعلق عليه أسباب كل مظاهر التدهور و المشكلات البيئية التي تعاني منها .[1]

الفرع الثاني : تعريف التخطيط .

يعتبر التخطيط حسب موسوعة الإدارة العامة بأنه التسلسل المنتظم للإجراءات لتحقيق الهدف.[2]

و بهذا يمكن الإشارة إلى مجموع التعاريف التي تناولت هذا المفهوم بالتفصيل .

1- **التخطيط لغة :** جاء في لســـان العرب لابن منظور : الخط : الطريق ، يقال إلزم ذلك الخط و لا تظلم عنه شــيئا . و الخطة الحال و في الاعتزام على الحاجة . قال الأصـــمعي : من أمثالهم في الاعتزام على الحاجة جاء فلان ، و في رأســه خطة ، إن جاء في نفســه حاجة ، و قد عزم عليها ، و في رأســه خطة أي أمر ، و في النوادر يقال أقدم على هذا الأمر بخطة و بحجة معناها واحد ، و قولهم خطة ثانية أي مقصد بعيد . و هكذا تطور المفهوم اللغوي حتى وصل إلى وضع خطة ذات دراسة مسبقة ، يتم تنفيذها في فترة محدودة ، و هكذا صار يقال تخطيط اقتصادي و سياحي ، و بيئي ، و اجتماعي .[3]

و ليس من الســـهل الوصـــول إلى تعريف جامع مانع لمصـــطلح التخطيط ، فقد تناول الكثير من العلماء تعريف التخطيط ، و اختلفت هذه التعريفات باختلاف ثقافة هؤلاء العلماء و انتماءاتهم

[1] زين الدين عبد المقصود، المرجع نفسه ، ص : 14 .

[2] Daniel maltais « planification (stratégique et organisationnelle) » le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique. Canada , 2012,P :01.

[3] محمد فريد عبد الله ، صفاء عبد الجبار الموسمي ، حيدر السلطاني الموسمي ، التخطيط و التنمية السياحية ، دار الأيام ،عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 21 .

الأيدلوجية و الفكرية ، و كذلك تخصصاتهم المهنية أو الاجتماعية أو الإنسانية ، فمن العلماء من يرى أن التخطيط عملية أو عمليات و يرى البعض الآخر أن التخطيط جهود أو مجموعة من النشاطات في مجالات مختلفة ، بينما يعتبر فريق آخر أن التخطيط مهنة أو أسلوب أو طريقة أو وسيلة .[1]

و فيما يلي عرض لمختلف التعاريف التي جاء بها مجموعة من العلماء أهمهم :

يعرف محمد الإمام التخطيط على إنه : " وسيلة لغاية يتم فيها حصر جميع موارد المجتمع المادية و البشرية و تحديد طريقة تعبئتها و استغلالها و تشغيلها و توجيهها و توزيعها بشكل مساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصى فترة ممكنة و بأقل جهد و تكلفة اجتماعية و اقتصادية و بأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد .[2]

و يعرف BONTON التخطيط كمفهوم عام على أنه تحضير و إعداد ذهني للنشاط mental preparation for action من أجل العمل أي بناء خارطة ذهنية ، و بتعبير بنتون فإن التخطيط يشمل كل فعل مقصود يجب أن يتصور و يثبت في الخيال قبل أن يأخذ مكانه في الحقيقة ، أي يجب أن يخلق قبل أن يعمل و هذه هي قاعدة التفكير قبل العمل . و بهذا المضمون فإن الناس يمارسون التخطيط في جميع الأوقات ، و هذا المعنى للتخطيط يرادف المعنى في معجم oxford و الذي ينص على أن التخطيط هو جميع الأشياء و جميع الناس .[3]

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ن ص 3 – 4 .

[2] منال شوقي عبد المعطى أحمد ، أسس التخطيط السياحي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر ، 2011 ، ص : 07.

[3] عثمان محمد غنيم ، التخطيط أسس و مبادئ عامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: .

كما عرفه (arther luis) بأنه أمر جدي لا يعني بمجرد تحديد الأهداف المرغوبة ، و إنما الأفعال التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف .[1]

– و هناك تعاريف أخرى جاءت لتوضح معنى التخطيط و إن كانت كل التعاريف تصب في معنى واحد .

فالتخطيط عمل ذهني و مجهود فكري و وظيفة تتعلق بتحديد خط سير العمل ، الأمر قد يحدث في المستقبل في أوقات و ظروف غير معروفة أو مؤكدة بل مجهولة .[2]

فهو وسيلة ناجحة للسيطرة على المستقبل و التحكم فيه ، و الأداة العلمية الجديرة بإنسان العصر الحديث حيث أصبح تأسيس وثيقة لأبعاد المستقبل في التوقع لأحداثه و التنبؤ بآثارها ، و إلا أصبحت الأفعال مجرد تصرفات ارتجالية و تلقائية تترك للصدف و الاجتهادات .[3]

و من خلال مجموع هذه التعاريف التي سبقت يمكن القول أنه معظم أراء و وجهات النظر التي تناولت مفهوم التخطيط و إن اختلفت تصب في معنا واحد فالتخطيط هو " نشاط تكتيكي يسبق الواقع المستقبلي ، يختص به العقل البشري لا غيره ، حيث يمكنه من توقع الأحداث قبل وقوعها و مجابهة التغيرات المحتمل التعرض لها في تحقيق أهدافه " .*

---

[1] أحمد نصير ، التخطيط الإجمالي للإنتاج الصناعي باستخدام مشاكل النقل الخطية : حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2007 ، ص : 02 .

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية ، المكتبة الجامعية إسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص : 187 / 188 .

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع نفسه ص : 188.

* من اجتهاد الباحثة.

الفرع الثالث : أهمية التخطيط .

أصبح التخطيط عاملا بالغ الأهمية في تنظيم شؤون و احتياجات الإنسان على مدى القصير و البعيد للوصول إلى أهدافه المرجوة عامة كانت أو خاصة ، و يمكن توضيح أهمية التخطيط فيما يلي :

أولا : أهمية التخطيط على المستوى الوطني و الإقليمي .

- يقود التخطيط إلى الواقعية في شأن تنفيذ البرامج و تحقيق الأهداف و لعلى مرجع ذلك أنه يراعي دائما في وضع الخطة كافة الإمكانيات المتاحة ، و بذلك تكون الخطة واقعية من الناحية المادية مما يرقى بها إلى مصاف التنفيذ .[1]
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع و إعادة توزيع الدخول بين السكان و المناطق و الأقاليم بشكل مقبول و كذلك التوزيع العادل لعائدات النمو و مكاسب التنمية طبقيا و إقليميا .[2]
- تبرز أهمية التخطيط في التنسيق بين المشروعات التنموية ، و هذا يؤدي إلى توفير الوقت و الجهد و الإمكانيات و ضمان عدم انحراف التخطيط عن القواعد السليمة في الخطة و يؤدي بالتالي إلى تنمية و تطوير المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .[3]
- يضمن التخطيط عدم تركيز التنمية في مجال واحد فقط أو إقليم واحد فقط ، و إنما توزع بين مختلف المجالات و مختلف أقاليم الدولة ، فضلا عن انجاز الخطة في وقت يعتمد على الدقة

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص : 78 .

[2] عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص : 46 .

[3] مصطفى يوسف كافي ، التنمية المستدامة ، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص : 274 .

في البيانات و المعلومات بشكل يؤدي إلى الاستفادة منها في حل المشكلات المتوقعة في المستقبل [1].

- يحدد التخطيط البدائل التي يمكن بإتباع إحداها تحقيق هدف الخطة ، و تتطلب هذه المرحلة تجميع البيانات و المعلومات و البحث عن جميع البدائل الممكنة و التي يمكن أن تساعد على تحقيق الهدف ، و يلي تقييم البدائل اختيار البديل الأفضل ، حيث ندرس كافة البدائل المتاحة و تقيم و تحدد الضعف و القوة في كل منها .[2]

ثانيا : أهمية التخطيط على مستوى المنظمة .

– يعد التخطيط الوظيفة الإدارية الأولى التي تسبق جميع الوظائف فهو سمة التقدم الصناعي و بدون التخطيط و الخطط المنبثقة لا توجد ما تنظمه أو تراقبه ، فالعمل غير المنظم هو عمل عشوائي يترتب عليه في المستقبل مشاكل جسام قد لا تقوى المؤسسة على مجابهتها .[3]

– يوفر التخطيط قدرة كبيرة على التنبؤ بأحداث المستقبل و بالتالي يزيد ذلك من قدرة المشروع أو المنظمة على التأقلم و التكيف مع هذه الأحداث من خلال تحديد أفضل أساليب و طرائق العمل في ضوء ما يحتمل حدوثه .[4]

– يساعد التخطيط على تنمية الموارد المختلفة المادية و البشرية و التنظيمية و السياسية ، و يضمن حسن استخدام هذه الموارد ، و يوازن بين الموارد و الإنتاج و بين الاحتياجات و يعمل على استخدام

[1] مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص:274 .

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص : 82 – 83 .

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص : 79 .

[4] عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص : 46.

الإمكانيات بأقصى طاقاتها ، بل و على أحسن وجه دون أن يترك طاقات معطلة أو مجال للإسراف [1].

– كما يعمل التخطيط في المنظمة على :[2]

– يساعد التخطيط السليم في إعطاء المنظمة أو المشروع مركزا و دورا تنافسيا أفضل ، من خلال المرونة التي يوفرها فيما يتعلق بتطوير و تعديل أساليب العمل و زيادة الإنتاج أو تخفيضه بعد تحديد حاجات و رغبات السكان .

– يعمل التخطيط على تحقيق رقابة فعالة في جميع مراحل التنفيذ و بشكل يضمن تحقيق الأهداف المنشودة .

– يقلل من الأخطاء بجميع أشكالها و على كافة المستويات لأنه أسلوب يقوم على الموضوعية في صنع القرارات ، و بالتالي فهو يساعد المدير على اتخاذ قرارات صحيحة تحكمها الأهداف المنشودة.

– يزيد التخطيط من فعالية المسؤولين بالمؤسسة كما يجعلهم يتخذون قرارات صائبة تحكمها الأهداف المرجوة .[3]

المطلب الثاني : أنواع التخطيط .

تعددت و تباينت أنواع التخطيط رغم أنها تعمل جميعا على تحسين المستوى في المستقبل ، فقد قدم العلماء عدة أنواع للتخطيط كل حسب وجهة رأيه و حسب المعايير التي يستند عليها في وضع هذه الأنواع .

[1] عثمان محمد غنيم، المرجع نفسه ، ص : 79 – 80 .

[2] عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص : 47 .

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص : 190 .

الفرع الأول: التخطيط حسب المدة الزمنية: و ينقسم إلى:

التخطيط طويل المدى : و تتراوح مدته من 10 سنوات إلى 20 سنة ، غالبا ما يكون من طبيعته التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد الوطني ، بمعنى تحديد الأهداف الأساسية لعملية التنمية [1]، و يطلق على هذا النوع من التخطيط " التخطيط الاستراتيجي " حيث يكون استراتيجيا دفاعيا الغرض منه تحديد بعض المتغيرات التي تؤثر على التنمية أو هجوميا الغرض منه التعرف على كافة الفرص المستقبلية التي يمكن استغلالها لأغراض التنمية .[2]

و من أهم الموضوعات التي يعالجها التخطيط طويل المدى :[3]

– تحديد صورة الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي .

– تحديد اتجاه الارتفاع في مستوى معيشة أفراد المجتمع .

– تحديد فروع الإنتاج الرئيسية التي يختص فيها الاقتصاد القومي .

– إعداد الكوادر الإدارية و الفنية اللازمة لتحقيق أحداث الخطة طويلة الأجل .

و من الأمور المسلم بها أن إعداد خطة لفترة 20 سنة – مثلا – هو أمر بالغ الصعوبة نظرا لتعذر إجراء تنبؤات دقيقة تغطي

---

[1] زوبيدة سيار ، التخطيط الاستراتيجي و الأفاق المستقبلية للسياحة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2003 / 2004 ، ص : 09 .

[2] المعهد العربي للتخطيط ، التخطيط الاستراتيجي للتنمية ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد : 114 ، 2012 ، ص : 05 .

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص : 119 .

هذا المدى ، و لذلك فإن الخطة طويلة المدى تكون عادة أقل تفصيلا من الخطط المتوسطة و القصيرة المدى .[1]

التخطيط متوســـط المدى : و تتراوح مدته الزمنية ما بين 05 إلى 07 ســـنوات و يرتبط بالخطة الطويلة المدى عن طريق الإطار العام الذي ترســـمه الخطة طويلة الأجل ، و هو يحتوي على أكبر من التفاصـــيل مقارنة بالخطة طويلة المدى فهي تتعرض لهيكل القطاعات و اختيار المشروعات الاستثمارية و غيرها .[2]

و التخطيط متوسط المدى هو العمود الفقري للتخطيط ، حيث أن قدراته تسمح بعمل تقديرات و تنبؤات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها بدرجة مقبولة و معقولة من الدقة و الوفاء.[3]

التخطيط قصير المدى : هو تخطيط يتعلق بأعمال ينبغي انجازها في المستقبل القريب و الذي قد يكون مدته ثلاث شهور أو ستة أو سنة كاملة ، و كذلك توضح الخطة قصيرة المدى لمواجهة المشاكل الطارئة التي يحتمل ألا تستغرق معالجتها ما يزيد عن أسبوع أو شهر مثلا .[4]

و بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط قصير المدى له فائدة أخرى ، تلك هي أنه هو الأداة الوحيدة لمتابعة الخطة الخماسية المتوسطة و مواجهتها بالواقع ، فالفشل في تحقيق الجزء الأول من الخطة

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع نفسه ، ص : 119 .

[2] زوبيدة سيار ، مرجع سابق ، ص: 09 .

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص: 120 .

[4] محمد الصيرفي ، مهارات التخطيط السياحي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2009/2008 ، ص: 100/99 .

المتوسطة في سنتها الأولى يترتب عليه الفشل في انجاز الخطة كلها في نهاية فترة الخمس سنوات ، إلا إذا تم إدراك الأمر سوآءا بتوفير بعض الإمكانيات الإضافية ، أو بتعديل الخطة الأصلية المتوسطة الأجل.[1]

الفرع الثاني : التخطيط حسب المستويات المكانية.

فيما يخص أنواع التخطيط حسب المستويات المكانية فهي كما يلي :

1- التخطيط القومي (الشامل) : يكون على مستوى البلد أو القطر [2]. و يشمل كل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ...الخ للبلاد و يتطلب تحديدا دقيقا للأهداف المطلوب تحقيقها ، حيث يرتبط نجاح هذا التخطيط بمدى تضمنه أهداف المجتمع و طموحاته و بمدى توفر أركانه الأساسية المتمثلة بالواقعية و الشمولية أو المرونة و الاستمرارية .[3]

و يتطلب التخطيط القومي نوعا من اللامركزية ، أي إيجاد هيئات تخطيطية يتولى وضع الخطط المختلفة للمجتمع ككل ، و التنسيق بين الموارد البشرية و المادية و تعبئتها لتحقيق الأهداف المنشودة طبقا لجدول زمني يلتزم بالموائمة بين الموارد حسب إمكانياتها ، و أفضليات استخدامها ، و بين الأهداف حسب أهميتها و أولوياتها .[4]

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص: 120 .

[2] عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص : 52 .

[3] ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص : 51 .

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص : 115 .

2 – التخطيط الإقليمي : هو التخطيط المطبق على مستوى الإقليم ، و الإقليم قد يمثل منطقة اقتصادية للبلاد تتميز عن غيرها من المناطق بطبيعة بيئتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ... الخ .[1]

يهدف التخطيط الإقليمي إلى النهوض بهذا الإقليم أو المنطقة الجغرافية بحيث يتم تزويدها بأساليب الانتعاش الاقتصادي و تغييرها ، و رفع مستوى المعيشة فيها و إيجاد سبل الحياة الكريمة لإقامة مجتمع متكامل يعتمد على محور أو محاور التنمية [2]. و يتطلب التخطيط القومي دراسة شاملة للحالة الاجتماعية للسكان تشمل :[3]

- توزيع السكان و خصائصهم (مواليد ، وفيات ، ترتيب عمري ...) .
- التوطن الصناعي و علاقته بالأقاليم المختلفة .
- التوطن الزراعي و الإصلاحات القروية .
- التوطن العمراني و إنشاء المجتمعات الجديدة .
- تحديد لشبكات المواصلات المناسبة البرية و الحديدية و غيرها .
- استثمار مصادر القوى المختلفة و الثروات الطبيعية .
- استثمار و تنظيم المواقع الطبيعية المختلفة كالصحاري و الغابات و البحيرات .

[1] ماجد أحمد عطا الله ، مرجع سابق ، ص : 52 .
[2] منال شوقي عبد المعطى أحمد ، أسس التخطيط السياحي ، مرجع سابق ، ص : 17 .
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص : 116 / 117 .

3- التخطيط المحلي: يقصد بالتخطيط المحلي هو تخطيط للأنشطة التي تقع في دائرة أو إطار وحدات الحكم المحلي ، و وحدات الحكم المحلي ذات مستويات مختلفة و أهمية اقتصادية متباينة و من ثم الأنشطة التي تدخل في إطار وحدات الحكم المحلي ليست واحدة .[1]

و الشكل التالي يوضح العلاقة المتكاملة من أنواع التخطيط حسب المستويات المكانية :

الفرع الثالث : التخطيط حسب الميادين.

أما أنواع التخطيط على حسب الميادين فيتكون من :

1- **التخطيط الاقتصادي :** " يعرف كورنيارس " التخطيط الاقتصادي بأنه مجموعة جهود واعية و مستمرة تبذل من قبل الحكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و التغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من نشأتها أن تقف عائقا في وجه تحقيق هذه الأهداف .[2]

2- **التخطيط الاجتماعي :** هو عملية فنية مقصودة يقوم بها خبراء أو مختصون و ممثلين عن المجتمع لتحقيق الأهداف المنشودة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها في كافة المجالات و على جميع المستويات في ضوء الإمكانيات و الموارد المتاحة و في أول فترة زمنية ممكنة .[3] حيث تتمثل أهمية التخطيط للرعاية الاجتماعية و برامجها في تحديد و تقرير الاحتياجات و الأولويات و التعرف

---

[1] منال شوقي عبد المعطى أحمد ، أسس التخطيط السياحي ، مرجع سابق ، ص : 18 .

[2] حسين قسيمة كباشي ، التخطيط السياحي و أثره في مناطق و مواقع التراث الأثري ، مجلة جامعة شندي ، كلية السياحة و الآثار ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، العدد التاسع ، 2010 ، ص : 131 .

[3] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi3uMzH79v8AhXAUaQEHbtnBDsQFnoECAgQAQ&url=https%3A%2F%2Fhiswd.yoo7.com%2Ft8-topic&usg=AOvVaw3q28Psp4drCmQHBTzApn1Sd محاضرات التخطيط الاجتماع, 25/10/2018 , 12 :33.

على الطرق و الأساليب التي تواجه الصعوبات أو المعوقات التي تحول دون وجود سياسة اجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع ، سوآءا ارتبطت تلك التحديات بعدم إمكانية الوصول إلى سياسة ملائمة أو عدم تناسب أساليب تنفيذها مع متقلبات المرحلة التي يمر بها المجتمع أو عدم توفير الموارد المادية و المالية و البشرية أو التنظيمية اللازمة لصنع أو تنفيذ أو متابعة و تقويم السياسة ، مما يحول دون تحقيق الأهداف .[1]

3- **التخطيط الإداري :** هو عملية تحديد كيفية تحقيق الإدارة لما تريده ، أو بمعنى آخر هو الوسيلة التي تمكن الإدارة من تحقيق أهدافها و ذلك من خلال نظام يتضمن تحليل و تقييم و الاختيار بين الفرص المتاحة للمؤسسة .[2] و المفروض من التخطيط الإداري تزويد المديرين بخطة واضحة تكون بمثابة الخطوط التنفيذية التي تحدد ما ينبغي عمله في المستقبل ، و يقلل التخطيط من التداخلات و الأنشطة غير المفيدة و يحسن الأداء و النشاطات الإدارية و يعطينا توجيهات و توضيحا بشأن أي اختلال يتصل بها.[3]

4- **التخطيط الثقافي :** يعمل هذا التخطيط على تنظيم شؤون المجتمع الثقافية و يهتم بالدين و العقيدة ، و كذلك بالقيم و العادات و التقاليد و الفنون و التراث ، فقد تكون هناك قيم و عادات و تقاليد ضارة بالمجتمع ، فيعمل المخطط على القضاء عليها مرحليا بالتدرج .[4]

---

[1] وفاء يسرى إبراهيم ، مواجهة تحديات الرعاية الاجتماعية لمتحدي الإعاقة في مصر ، ورقة عمل في التخطيط الاجتماعي ، المؤتمر الرائد لمتحدي الإعاقة بجامعة الفيوم ، مصر ، نوفمبر ، 2015 .

[2] عادل بركان ، واقع التخطيط في المنشآت الرياضية ولاية خنشلة ، رسالة ماجستير ، معهد علوم الطبيعة و الحياة ، قسم التربية البدنية و الرياضية ، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس ، 2010 / 2011 ، ص : 17 .

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص : 17 .

[4] المرجع نفسه ، ص : 98 .

و هناك أنواع أخرى للتخطيط لم تعقب عليها فهي تندرج ضمن الأنواع السابقة الذكر حيث يمكن الإشارة إليها فقط كالتخطيط الصناعي و التخطيط الزراعي و التخطيط السياحي التي تدخل في ضمن التخطيط الاقتصادي ، بينما يتضمن التخطيط الاجتماعي كل من : " التخطيط التربوي و التخطيط الصحي و التخطيط الأسري ..." أما التخطيط الإداري فيضم كل من التخطيط المركزي و التخطيط اللامركزي ، التخطيط المرن ، التخطيط الإلزامي ... الخ .

بالإضافة إلى عدة أنواع أخرى لا يمكن ذكرها كلها كالتخطيط البيئي ، العمراني ، الريفي ، تخطيط المدن ... الخ .

المطلب الثالث : علاقة التخطيط بالعلوم الأخرى .

كما سبق و أن ذكرنا ضمن أهمية التخطيط في أنه وظيفة من وظائف الإدارة و يساعد في عمليات التنمية المختلفة و يقلل من الأخطار الممكن الوقوع فيها ن فإن كل علم من العلوم لكي يصل إلى أهدافه و غاياته يحتاج إلى عملية تخطيط ترافقه منذ البداية و توضح له الخطوط العريضة و البسيطة في بلوغ مبتغاه إذ للتخطيط علاقة متزامنة و متكاملة مع جميع العلوم الأخرى التي نذكر منها :

الفرع الأول: علاقة علم التخطيط بالبيئة : إن الخلل في إخفاق التخطيط الاقتصادي في ضبط العلاقة بين البيئة و التنمية هو إهمال البعد البيئي عند إعداد الخطط التنموية و من هنا أصبح التخطيط التقليدي محل انتقاد الكثير من الخبراء و الاقتصاديين [1]و بعدها بدأت الدعوة إلى ثورة تخطيطية يقودها الفكر البيئي و الاعتبارات البيئية لتصويب القرار التخطيطي في مساره الآمن بيئيا و من ثم برز التخطيط البيئي كضرورة ملحة لتجاوز التدهور البيئي من ناحية ، و تجاوز المأزق

[1]نور الدين محرز ، صيد مريم ، التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، د ت ، ص : 182 .

التنموي من ناحية أخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، و هي تلك التنمية التي تقوم على أساس التوازن بين طرفي العلاقة – البيئية و التنمية – دون أن يطغى طرف على الآخر .[1]

الفرع الثاني: علاقة التخطيط بعلم الأقاليم و الدراسات السكانية : إن دراسة الموارد البشرية و الطبيعية المستغلة و غير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض – تتميز بمميزات خاصة ، و تواجه مشاكل متميزة – بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم ، الذي غالبا ما تتصل أجزاؤه – لاستغلال هذه الإمكانيات في النهوض بالإقليم و الارتقاء به وبسكانه ، لتحقيق أهداف خاصة محددة . و معنى ذلك أن دراسة الإقليم و موارد تتطلب التعمق في دراسة العوامل الجغرافية المؤثرة و المتأثرة ، الربط بين هذه العوامل البشرية و الطبيعية مجتمعة لرسم خطة ... أي أسلوب العمل – التي من نشأتها استغلال هذه العوامل جميعا لمصلحة سكانها استغلالا طيبا ، و إلى أقصى حد ممكن – مع الحفاظ بقدر الإمكان على سلامة هذه الموارد الأساسية ، و العمل على تنميتها و تحسين طرق استغلالها و وسائل استغلالها .[2]

الفرع الثالث: علاقة التخطيط بالعلوم الإنسانية و الاجتماعية : أدى التطور الذي طرأ على التخطيط كعملية و منهج و موضوع ، إلى جعله أكثر ارتباطا بجميع مجالات المعارف و العلوم الإنسانية دون استثناء ، كذلك فإن وظيفته كموجة و ضابط للنشاط و السلوك الإنساني جعل منه عاملا مؤثرا و فاعلا في حياة الأفراد و المجتمعات ، لاشك أن التخطيط أسلوب علمي في

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق ، التشريعات البيئية العربية و دورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي ، ندوة دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، 17 . ماي . 2015 ، ص : 02 .

[2] عبد القادر حمد عبد الهادي ، اتجاهات التخطيط الإقليمي و التطور العمراني للقرى شمال غرب محافظة نابلس ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2005 ، ص : 12 .

التفكير و العمل و ربط الماضي بالحاضر ليقيم جسورا إلى المستقبل و يرسمه بما يتناسب مع رغباتنا و حاجاتنا ، فهو باختصار فن و علم الحياة الذي يعلمنا كيف نعيش و لماذا نعيش ، إنه يعلمنا كيف نواجه مشاكلنا و نضع لها الحلول المناسبة في كل إمكانياتنا و هو يعلمنا كذلك كيف نحقق أهدافنا و نعمل على تحقيقها ، و كيف نفهم ماضينا و حاضرنا و نشكل مستقبلنا و مستقبل أجيالنا الذي نريد.[1]

ترافق عملية التخطيط كما ذكرنا جميع العلوم دون استثناء فبالإضافة إلى علاقة علم التخطيط بالعلوم التي سبق ذكرها ، يرتبط التخطيط أيضا بالعلوم الهندسية و العلوم الاقتصادية و العلوم السياسية و العلوم الفلكية ... الخ .*

المبحث الثاني : مدخل إلى السياحة .

لم تعد السياحة مجرد السفر و التنقل من ظروف طبيعية إلى ظروف أفضل منها قصد الترفيه و التجوال ، بل أصبحت عبارة عن صناعة و مورد يختص بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كذا الثقافية بين الشعوب و الحضارات و تبادل للعلوم و المعارف و العادات و التقاليد فيما بينهم .

المطلب الأول : السياحة نشأتها ، تعريفها.

لقد مرت السياحة و قبل ظهور مصطلحها بعدة عصور و حضارات قديمة إلى أن تم التوصل إلى تحديد مفهوم السياحة التي تعددت الغايات و الأهداف منها فصنفت إلى عدة أنواع تختلف باختلاف حاجة و ميول السائح .

[1] عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص: 54-55.

* من اجتهاد الباحثة.

الفرع الأول : نشأة السياحة .

تزامنت نشأة السياحة مع ظهور الإنسان ، و قد كانت بسيطة و بدائية في مظاهرها و أسبابها و أهدافها و وسائلها .[1] ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل علما يدرس ، و نشاطا له أسسه و مبادئه و قواعده و تأثيراته المباشرة و غير المباشرة على مختلف شؤون الحياة ، لذلك اهتم علماء السياحة و المعنيون بشؤونها إلى ضرورة متابعة تاريخ ظاهرة السفر و السياحة ، و بحث تطورها في المراحل التاريخية المختلفة لكي يمكنهم ذلك من حصر أسبابها و أهدافها و فوائدها و نتائجها بهدف خدمة الفرد و المجتمع . و مما سبق نستنتج أن السياحة تعتبر.[2]

1- ظاهرة قديمة نشأت متزامنة مع بداية الإنسان على سطح الأرض .

2- تحولت هذه الظاهرة من ظاهرة تحقق رغبات الإنسان و حاجته إلى ظاهرة اجتماعية و ثقافية هدفها المتعة و الراحة و الاستجمام .

3- تغيرت النظرة إلى السياحة من مجرد ظاهرة اجتماعية و إنسانية إلى أنها صناعة مركبة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العصر الحالي .

4- مرت السياحة في تطورها التاريخي بعدة مراحل هي :

---

[1] مرزوق عياد القعيد و آخرون ، مبادئ السياحة ، إثراء للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص : 09 .

[2] نعيم الظاهر ، سراب إلياس ، مبادئ السياحة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص : 11.

أولا : مرحلة العصور القديمة : تبدأ منذ ظهور الإنسان حيث كانت غير منظمة و تمثلت دوافعها الطبيعية في البحث عن الطعام أو تحقيق فائدة مباشرة و قوانين الطبيعة وحدها هي التي تتحكم في تلك الأهداف ، فضلا عن وسائل النقل البدائية .[1]

إذا كانت هناك عدة أهداف للتنقل ، في هذه الحقبة و هي :[2]

– انتقال التجار و رجال الأعمال إلى الأسواق الجديدة في الداخل أو الدول المجاورة بغرض التجارة و بيع المنتجات اليدوية البدائية .

– انتقال أعداد كبيرة نسبيا إلى المدن الدينية من الأديان المختلفة ، و ذلك للحج و العمرة ، أو لزيارة الأماكن المقدسة (كالقدس بالنسبة للمسلمين ، و ردما للحجاج المسيحيين) .

– انتقال أبناء الملوك و الأمراء للدراسة و التعلم في المراكز العلمية و العالمية (لندن ، باريس ، روما) .

– سفر الأغنياء حبا للفضول و التعرف على ما هو موجود طبيعي في هذه البقعة العالمية و التمتع بالمناخ المناسب ، و المناطق الدافئة في الشتاء ، و الهواء اللطيف في الصيف و شواطئ البحر و البحيرات .

كل ذلك أدى إلى ظهور ظاهرة السياحة التي لم تعد ظاهرة محكومة بقوانين فقط بل بقوانين و تشريعات الدولة إضافة إلى ظهور حدود الدول و مالها من قوانين بحيث فرض على السائح احترامها .[3]

---

[1] حسام حسن الصعيدي ، نظم المعلومات السياحية ، دار الراية للنشر ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، د ت ، ص : 126 ،

[2] فضل ضاهر ، فاضل الشيخي ، جعفر الطريحي ، الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2016.

[3] نعيم الظاهر ، مرجع سابق ، ص : 13 .

إذا تميزت السياحة في خضم هذه الحقبة الزمنية بأنها كانت حكرا على فئات معينة من المجتمع تمثلت في الاعتياد و رجال الأعمال و أصحاب السلطة ذلك بحكم تكلفتها الكبيرة و بحكم النظام الطبقي الذي ساد تلك العصور . *

ثانيا : مرحلة العصور الوسطى : تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 395 حتى القرن الخامس عشر . و من المعروف أن الإمبراطورية الرومانية هي آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة ، و قد كانت مركز الإشعاع الفكري و الحضاري و التجاري ، و كان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار في العالم آنذاك .[1]

و من الأسباب التي أدت إلى تطور السياحة في تلك الفترة ما يلي :

– تزايد رحلات أبناء الطبقات العليا في الإنجليز مثل الرحلة الكبرى (grand tour) و هي رحلة ذات طابع تثقيفي تشمل زيارة معالم فرنسا ، إيطاليا و في كثير من الأحيان ألمانيا و النمسا .

– تعاظم دور الكنيسة و الكاتدرائيات التي كانت مزارات سياحية في كثير من بلدان العالم .

– ظهور الطباعة في القرن ال 15 و إعداد الكتب عن الرحالة الأوائل الذين كان لهم الفضل في تطوير القطاع السياحي .

– كما عرفت هذه الحقبة قيام بعض المغامرين و المكتشفين لأسفار طويلة ، ومن أشهر هذه الرحلات اكتشاف " كريستوف كولومبس " لأمريكا عام 1422 ثم اكتشاف الملاح البرتغالي " فاسكو دي كاما " طريق الرجاء الصالح خلال رحلته إلى الهند في 1498 م ، كما عرفت نهاية هذه الحقبة ازدهار العديد من المدن الأوروبية في مجال الزراعة و السياحة و التجارة و زيادة عدد السكان و ظهور الجمعيات و المنظمات السياسية و التجارية .

---

[1] نعيم الظاهر، المرجع نفسه ، ص : 13 .

* من اجتهاد الباحثة.

كانت مرحلة العصور الوسطى أكثر نشاطا نوعا ما من سابقتنا بحكم تطور العلم و العلماء و اهتمامهم أكثر بالسياحة و السفر لما عرفته بعض الدول من تقدم حضاري على مستوى مختلف الميادين .*

ثالثا : مرحلة العصر الحديث : و بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية ، و بعد أن ظهرت الطائرة و استخدمت في الأغراض الحربية ، ثم دخلت مجال النقل البشري و التجاري و جرى تطور هائل لاستخدام السيارة ، كما ظهر علماء و مختصون في النشاط السياحي في الدول المتقدمة ، و أخضعوا هذا النشاط للعلم و الدراسة و خصصوا له الكليات و المعاهد التي وصلت إلى أكثر (1000) جامعة و كلية على مستوى العالم .[1]

كما اعتبرت السياحة صناعة مستكملة لجميع مقوماتها ، فالصناعة تقوم على ثلاث عناصر هامة يجب أن تتوافر و هي :[2]

1- **المادة الخام** : فالجو و الموقع الجغرافي ووسائل الانتقال و التاريخ القديم و أماكن الصيد و الاستشفاء كل هذه تعتبر مادة خام تقوم عليها السياحة و التي تخلق من مكان ما مركزا سياحيا يقبل عليه الناس و يمكن للدولة الاستفادة منها .

2- **رأس المال** : بالإضافة إلى المادة الخام يعتبر رأس المال عنصرا ضروريا آخر للسياحة لتستكمل شكلها و تحقيق الفائدة المرجوة منها ، فرأس المال لازم للدعاية السياحية و المطبوعات السياحية و انتشار المراكز السياحية و تحميل مناطق الآثار و خلق مناصب سياحية جديدة و في

[1] رجاء هباس الحربي ، التسويق السياحي في المنشآت السياحية ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص : 19 .

[2] عبد الفتاح غنيمة ، لواء حازم أبو شليب و أحمد مصطفى ، التخطيط السياحي الأمن المترجى ، دار الكتب و الوثائق العمومية ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، د ت ، ص : 35- 36 .

شق الطرق و بناء الفنادق و المطاعم و في تسيير كافة أسباب الراحة للسائحين و القضاء على متاعبهم .

3- **العمل :** فهو ينصب على العاملين في قطاع السياحة سوآءا في أجهزة السياحة الرسمية أو مكاتب السياحة أو شركات النقل و الفنادق ، و كل من يشترك بجهده في تحقيق استثمار عنصر رأس المال في السياحة .

أما في عصرنا الحديث و نظرا للتقدم التكنولوجي و توفر الوسائل و الإمكانيات المسهلة للفرد التنقل بكل أريحية فقد أصبحت السياحة أمر سهل في متناول كل أفراد المجتمع بعد أن كانت حكرا على الأغنياء فقط كما ساهمت السياحة في العصر الحديث في تطور الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بعد أن أصبحت عبارة عن صناعة تعتمدها الكثير من الدول . *

الفرع الثاني : تعريف السياحة .

تعد السياحة من الأنشطة الإنسانية التي تعتمد على الدوافع و الميول و حب الاستكشاف و التعلم و ما ينتج عن ذلك من تهذيب للسلوك ، و الاكتشاف للمعارف و الاطلاع عليها ، و اكتشاف أسرار الطبيعة و الحضارات المتعاقبة .[1]

و لقد تعددت و تنوعت المفاهيم الخاصة بالسياحة ، حيث وردت مجموعة من التعاريف المختلفة باختلاف وجهات نظرا الكتاب و الباحثين ، و كذا اختلاف الهيئات و المنظمات السياحية و فيما يلي نذكر بعض التعاريف المصنفة كالآتي :

[1] محسن عبد الله الراجحي ، صفاء عبد الجبار الموسمي ، عادل عيسى الوزني ، الميزة التنافسية للنشاط السياحي ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2016 ، ص : 92 .

أولا : مفهوم السياحة من خلال أهم اللغات :

1- **السياحة في اللغة العربية :** على الرغم من كون لفظة السياحة لفظة حديثة في اللغات اللاتينية إلا أنها كانت معروفة في اللغة العربية . فلفظة السياحة في اللغة العربية تعني الضرب في الأرض و منها يسيح الماء ، و سيحان الماء يعني جريانه .[1] و قد ساح في الأرض و منه المسيح ابن مريم عليهما السلام ، لأنه كما جاء في بعض الروايات كان يذهب في الأرض فأينما أدركه الليل صف رجليه و صلى حتى الصباح ، و أما عيسى فقيل سمي بذلك .... لأنه كان يمسح الأرض بسياحته . و قد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في أكثر من موضع ، فذكر في سورة التوبة قوله تعالى : " فسيحوا في الأرض أربعة أشهر و اعلموا أنكم غير معجزي الله و إن الله مخزي الكافرين " تعني كلمة فسيحوا أي فسيروا أيها الكافرون سير السائحين آمنين لمدة أربعة أشهر لا يتعرض خلالها لكم أحد .[2]

2- **السياحة في اللغات الأوروبية :** يعود أصل كلمة السياحة (TOURISM) في اللغات الأوروبية إلى الكلمة اليونانية " TORNOS " و هو اسم لإله يشبه شكل الفرجار و أدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري ، و يعكس هذا المسار مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة لتعود إليها مرة أخرى ، الأمر الذي يعني أن الابتعاد عن مكان الإقامة مؤقتا – يعكس الإقامة الدائمة التي تنجم عن الهجرات البشرية – هو الأساس في مفهوم السياحة .[3]

---

[1] نعيم الظاهر ، سراب إلياس ، مبادئ السياحة ، مرجع سابق ، ص : 28 .

[2] محسن عبد الله الراجحي ، صفاء عبد الجبار الموسمي ، عادل عيسى الوزني ، مرجع سابق ، ص : 92 – 93.

[3] إبراهيم بظاظو ، السياحة البيئية و أسس استدامتها ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص : 24 .

3- **السياحة في اللغة الانجليزية** : تعني السياحة في اللغة الانجليزية "TOURISM" لفظة مشتقة من TOUR و تعني الانتقال و الدوران و أطلقت على الشباب الانجليزي من أبناء الطبقة الارستقراطية الذين كانوا يقومون برحلة عبر القارة الأوروبية لغرض التعلم و التثقف و عرفت هذه الرحلة بالدورة الكبيرة GRAND TOUR ، التي كانت في أوج مظاهرها في القرن الثامن عشر و أصبحت لفظة TOURISM شائعة عام 1811 فأطلقت على سفر ترفيهي يقوم به الأشخاص .[1]

ثانيا : السياحة من منظور اقتصادي، اجتماعي و بيئي : للسياحة عدة تعاريف و كل تعريف يختلف عن الآخر حسب الزاوية التي ينظر منها كل باحث إلى السياحة ، فمنهم من ينظر للسياحة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، و منهم من ينظر إليها على أنها ظاهرة اقتصادية .[2] و منهم من ينظر إليها من منظور بيئي و فيما يلي أهم التعاريف التي جاء بها مختلف الباحثين كل حسب وجهة نظره .

1- **السياحة من منظور اقتصادي :** تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم ، فقد أصبحت اليوم أهم القطاعات في التجارة الدولية . إن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي و تحسين ميزان المدفوعات ، و مصدرا للعملات الصعبة ، و فرصة لتشغيل الأيدي العاملة ، و هدفا لتحقيق برامج التنمية .[3]

كما عرفها النمساوي الاقتصادي فون سكولارد (FON SCOOLLARD) ، عام 1910 م بأنها:

---

[1] محسن عبد الله الراجحي ، صفاء عبد الجبار الموسمي ، عادل عيسى الوزني ، مرجع سابق ، ص : 93 .

[2] قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، السياحة في الجزائر واقع و آفاق ، مع الإشارة إلى حالة ولاية المدية ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، العدد 4 ، 2012 ، ص : 161 .

[3] حمزة عبد الحليم درادكة ... وآخرون ، السياحة البيئية ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2016 ، ص : 32 .

مجموع العمليات ذات الطابع الاقتصادي بشكل رئيسي و التي تتعلق مباشرة بالدخول و البقاء و الحركة للأجانب داخل أو خارج البلد أو المدينة ، أو الإقليم المعين .[1]

و منه نقول أن السائح يقوم بالنشاط السياحي بهدف المتعة و الاستجمام ، أما الدول فتقوم بالاهتمام بالقطاع السياحي من أجل الحصول على مداخيل تساهم في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تلبية كافة متطلبات و سد حاجيات السائح .[2]

2- السياحة من منظور اجتماعي : و من منظور اجتماعي و حضاري ، فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية و الحضارية للإنسان ، بمعنى : أنها رسالة حضارية و جسر للتواصل بين الثقافات و المعارف الإنسانية للأمم و الشعوب ، و محطة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية و ارتفاع مستوى معيشة الفرد .[3]

و أشار البعض أنها : عبارة عن حركة اجتماعية تتم اختياريا بهدف الاستمتاع الذهني ، أو العقلي أو البدني و أضيف إليها الروحي أو الديني كما هو في السياحة الدينية .[4]

و يعرفها الباحث الألماني (FREULER.E.G) على أنها ظاهرة من ظواهر عصرنا الأساس منها الحصول على الاستجمام و تغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة و نشوة الاستمتاع بها .[5]

---

[1] فضل ضاهر ، فاضل الشيخي ، جعفر الطريحي ، مرجع سابق ، ص :

[2] خالد قاشي ، حمزة العرابي ، كمال العقريب ، أهمية التسويق السياحي للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، كلية علوم الاقتصاد و علوم تسيير جامعة البليدة ، العدد 4 ، 2012 ، ص : 142 .

[3] حمزة عبد الحليم درادكة العرابي و آخرون ، مرجع سابق ، ص : 32 .

[4] فضل ضاهر ، فاضل الشيخي ، جعفر الطريحي ، مرجع سابق ، ص : 48 .

[5] خالد قاشي ، حمزة العرابي ، كمال العقريب ، مرجع سابق ، ص : 141 .

3- **السياحة من منظور بيئي :** و على الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح و إشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة و التعرف على تضاريسها و على نبتاتها و الحياة الفطرية بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها و تقاليدها .[1]

ثالثا : السياحة من وجهة نظر المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية .

1- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي : الذي انعقد في روما سنة 1963 بأنها ظاهرة اجتماعية و إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة ، لا تقل عن أربعة و عشرين (24) ساعة و لا تزيد عن اثنى عشر شهرا ، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية ، و هي نوعان سياحة داخلية و أخرى خارجية .[2]

2- تعريف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الفرنسي : فقد عرفها في قراره الصادر سنة 1972 بأنها : فن تلبية و إشباع الرغبات الشديدة و القنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي ... الخ .

أضاف هذا التعريف شيئا جديدا إلى التعاريف السابقة و هو اعتبار السياحة فن ، يعني ذلك أنها قطاع مميز عن القطاعات و النشاطات الاقتصادية الأخرى بسبب طبيعتها و وظيفتها و أسلوب و أدوات تطويرها و اختلافها عن الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة للمواطن .[3]

---

[1] حمزة عبد الحليم درادكة العرابي و آخرون ، مرجع سابق ، ص : 32 .

[2] قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، مرجع سابق ، ص : 161 .

[3] موسى سعداوي ، زروق صدوقي ، السياحة في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، كلية علوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، العدد 4 ، 2012 ، ص : 97 .

3- تعريف المنظمة العالمية للسياحة: جاء في تعريفها للسياحة بأنها نشاط إنساني و ظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم، لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة و عشرون ساعة و لا تزيد عن سنة كاملة لغرض من أغراض السياحة المعروفة ماعدا الدراسة أو العمل .[1]

4- تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة : عرفت السياحة على أنها عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة . فالسياحة هي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار . أو أنها الصناعة التي تعاون على إشباع رغبات السائح .[2]

مما سبق نستنتج تعريفين أساسين للسياحة ، أولهما من وجهة نظر السائح و الثاني من وجهة نظر الدول المصدرة للسياحة .

- **من وجهة نظر السائح :** فان " السياحة حركة تتمثل في تغيير الفرد لمكانه الجغرافي إلى مكان آخر لفترة مؤقتة و لعدة أسباب تختلف باختلاف المكان و المقصد السياحي و باختلاف الغرض منها . و غالبا ما تكون الوجهة إلى مكان أفضل من الأول " .

- **أما من وجهة نظر الدول :** " فالسياحة عبارة عن ثروة و مورد طبيعي أو من صنع الإنسان تمثل منتج له عائدا اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا يعود بالمنفعة العامة على المجتمع ككل " .*

[1] قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، مرجع سابق ، ص : 162 .

[2] نعيم الظاهر ، سراب إلياس ، مرجع سابق ، ص : 30 .

* من اجتهاد الباحثة.

المطلب الثاني : أنواع السياحة .

بالنظر لتزايد احتياجات الأفراد و بالإضافة إلى التسهيلات التي أصبح يحظى بها الفرد في التنقل من بلد إلى بلد أو من قارة إلى أخرى ، فقد تنوعت الأسباب و الأهداف و الغايات التي تدفع السائح إلى السفر ، فكان لهذه الأسباب الفضل في ظهور أنواع متعددة للسياحة .

الفرع الأول : حسب الهدف منها.

تتمثل أنواع السياحة حسب الهدف منها فيما يلي :

أولا : السياحة الثقافية : تشمل جميع تجارب الزوار و اكتشاف الطابع الذي يميز المنطقة المراد زيارتها أي اكتشاف نمط الحياة و التراث و الفنون و السكان...الخ.[1] حيث يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة و التعليم حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية و حضارية كثيرة . و يمثل هذا النوع نسبة 10 % من حركة السياحة العالمية . و يهدف إلى مشاهدة الآثار و تاريخ الحضارات القديمة و زيارة المواقع الأثرية ذات الماضي و التاريخ الهام ، مثل زيارة البتراء في الأردن و الأهرامات في مصر و مدينة بابل في العراق و تدمر في سوريا ... الخ . و تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق جذب لحركة السياحة الثقافية كونها منطقة الحضارات القديمة و مهد الأديان السماوية .

[1] Ministres fédéraux provinciaux et territoriaux de la culture et du patrimoine « tourisme culturel et patrimonial » guide pour les maîtres d'œuvre communautaires, 2012, p : 08.

ثانيا : السياحة الدينية : هي زيارة الأماكن المقدسة و الدينية لأداء بعض الواجبات الدينية " خلال فترات محددة من السنة، لممارسة بعض الشعائر أو لتنفيذ بعض التعاليم الدينية أو للتبرك كما يحدث لبعض المناسبات الدينية.[1] و كذلك من أشهر المواقع الدينية التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير مكة المكرمة و المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية

و كذلك دولة الفاتيكان في روما للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.[2]

ثالثا: السياحة العلاجية : يتضح التعريف من اسم هذا النوع من السياحة ، فالسياحة العلاجية هي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معا بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد و الترويح عن النفس.

و تعتمد السياحة العلاجية على استخدام المراكز و المستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية و كوادر بشرية تتمتع بالكفاءة و تساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز. كما تعتمد السياحة الاستشفائية على العناصر الطبيعية في علاج المرضى و شفائهم مثل الينابيع المعدنية

و الكبريتية و الرمال و الشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية و الروماتيزمية.[3] كما يشمل أيضا العلاج بالبيئة الزراعية و البحرية و الأعشاب و ممارسة الرياضة البدنية و الذهنية...الخ[4]

---

[1] جميل نسيمة، السياحة الثقافية و تثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2009/2010 ، ص70.

[2] سماعيني نسيمة ، مرجع سابق ، ص: 15.

[3] عصام حسن الصعيدي ، مرجع سابق ، ص: 132.

[4] مصطفى يوسف كافي ، مدخل إلى العلوم السياحية و الفندقية ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2015، ص: 59.

رابعا: سياحة المعارض: ظهر هذا النوع من السياحة في نهاية القرن العشرين و ارتباطه بالتطور الصناعي الكبير الذي حدث في العالم و أصبحت من مكونات النشاط السياحي العالمي، و من أهم مظاهر هذا النشاط حضور المعارض الصناعية و التجارية و الفنية التشكيلية و معارض الكتاب ...الخ. فأصبحت المعارض نوافذ حضارية يطل منها السياح على الإنجازات العلمية و التكنولوجية و الحضارية و المادية للدول المختلفة التي شكلت فيما بعد عوامل جذب سياحي مؤثرة في عملية التنشيط السياحي باتجاه الدول التي تعقد فيها مثل هذه المعارض.[1] كمعرض هانوفر " hannover messe" الذي يعتبر من أكبر المعارض في ألمانيا حيث يتم فيه عرض جميع المهارات و الخبرات و المنتجات الجديدة التي جعلت منه قبلة للسياح و المهتمين من كل بقاع العالم.

خامسا: سياحة المؤتمرات : إذ هي استضافة المؤتمرات على اختلاف أنواعها و تنظيمها من الأنشطة السياحية المتطورة ، و هي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة.[2] مثل اعتدال المناخ ، توافر المرافق و وسائل الاتصالات ، وجود الفنادق ، القاعات المجهزة لعقد الاجتماعات ، المطارات الدولية ، موقع المدينة كمنتج سياحي يوفر مناخا ملائما لمثل هذه المؤتمرات.[3] و هي السياحة التي تحدث من جراء اللقاءات التي تعقد لبحث قضية معينة أو مشكلة محددة و قد يكون الغرض منها رسم استراتيجية مستقبلية لمنظمة تظم أكثر من دولة. و قد يكون موضوع البحث في المؤتمر سياسيا

[1] مرزوق عايد القعيد و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 65.
[2] نسيبة سماعيني ، مرجع سابق ، ص: 16.
[3] عصام حسن الصعيدي ، مرجع سابق ، ص: 133.

أو اقتصاديا أو علميا أو اجتماعيا. كما و تتميز مواقع المؤتمرات بوجودها في المدن الكبرى أو المدن الإقليمية أو المدن السياحية.[1]

سادسا: سياحة التسوق : و هي سياحة حديثة تكون بغرض التسوق و شراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي.[2] و قد تخصص شهورا معينة في السنة لهذا الغرض ، و تعد مهرجانات التسوق و الأكازيونات و مواسم البيع و الشراء أكثر المجالات استخداما في سياحة التسوق ، و قد تكون مناطق التسوق جزء من المجتمع.[3]

سابعا: السياحة التاريخية : و يقصد بها زيارة المتاحف التي تركز على ابراز عظمة الماضي كما في روما و مصر و اليونان ، و تشمل الأنشطة المفضلة في هذه الأماكن السياحية القيام بجولات بصحبة مرشدين إلى مواقع الآثار و زيارة المساجد القديمة و الكنائس و مواقع العبادة في الديانات الأخرى و إقامة العروض المسرحية التي تعكس أنماط الحياة الخاصة بالأحداث المهمة في العصور القديمة.[4] و تعتبر الآثار التاريخية من المواضع السياحية المهمة عند السياح لذلك يعتمد الكثير منهم زياراتها ليقف أمام ما تركته أيدي الأجيال السابقة من فن معماري يتجلى بأبهى و أجمل صورة في واجهة الزائر.

و استقطب هذا النوع من السياحة أفواجا من السياح و خاصة من كبار السن و العلماء و المثقفين

[1] مصطفى يوسف كافي ، مدخل إلى العلوم السياحية و الفندقية ، مرجع سابق ، ص: 73.
[2] عصام حسن الصعيدي ، مرجع سابق ، ص: 134.
[3] مصطفى يوسف كافي ، مدخل إلى العلوم السياحية و الفندقية مرجع سابق ، ص: 79.
[4] هباس رجاء الحربي ، مرجع سابق ، ص: 32.

و الباحثين ، لذلك تعتبر من أرقى تصنيفات السياحة لكنها تتطلب اهتمام الدولة و مؤسساتها الرسمية للمحافظة على المناطق الأثرية.[1] فهي السياحة التي تولد فينا حب الاطلاع و التنقيب في الماضي البعيد للعودة إلى ما كان عليه أسلافنا في الحضارات القديمة و معرفة مراحل التطور الذي مر به العالم عبر العصور.*

ثامنا: السياحة الترفيهية : أصبح الإحساس بالطبيعة في هذه المرحلة أحد أهم الدوافع السياحية الترفيهية و الرياضية ، فقد ازداد الاهتمام بالمناطق الجبلية و خصوصا جبال الألب في أوروبا كهدف للسياحة الترفيهية و الاستجمام في فصلي الصيف و الشتاء،[2] كذلك دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعتبر من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياح الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كثيرة لاعتدال المناخ بالإضافة إلى الشواطئ التي تفرعت منها الأنواع الأخرى كالسياحة الرياضية

و العلاجية و غيرها.[3] و يتم الترويج لهذه المناطق غالبا من خلال الصور الملونة الجميلة للرمال و البحار التي تجذب الناس إليها. ليستمتعوا بالتزلج على المنحدرات و الشواطئ المحفوفة بأشجار النخيل و دورات منافسات لعبة الغولف و ميادين التنس. حيث يعتبر ذلك جذبا للسياح الذين هدفهم الأساسي الاستجمام.[4]

---

[1] سماعيني نسيبة ، مرجع سابق ، ص: 17.

* من اجتهاد الباحثة.

[2] عميش سميرة ، دور استراتيجية الترويج في تكثيف و تحسن الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015 ، ص: 30.

[3] عصام حسن الصعيدي ، مرجع سابق ، ص: 134.

[4] هباس رجاء الحربي ، مرجع سابق ، ص: 34.

تاسعا: السياحة الرياضية :[1] هي ذلك النوع من السياحة الذي يكون الغرض منه الميل لمشاهدة المباريات الرياضية ، المسابقات أو العروض أو المهرجانات الرياضية أو المشاركة في حضور البطولات العالمية أو المسابقات الرياضية المتنوعة ، كما قد يكون الغرض من السياحة الرياضية اشباع حاجة الفرد لممارسة الرياضة المفضلة لديه مثل: (التزحلق على الجليد ، الصيد بأنواعه ، تسلق الجبال ، التخييم في الغابات أو الصحاري).

عاشرا: سياحة الاستكشاف : و هي سياحة البحث عن المعرفة و الوصول إلى بيانات

و معلومات جديدة و معرفة الحقائق و البحث عن المجهول ...الخ ، حيث تساعد السياح على اكتشاف ذاتهم أولا ثم اكتشاف قوانين الحياة ثانيا، ثم معرفة أوضاع و نظم و قوانين الطبيعة ثالثا ... و هم في هذا الاكتشاف يقتربون من الحكمة و يستخلصون الرسالة البشرية. و يتبع هذه السياحة رسالة إنسانية عظيمة و هي التقريب بين الشعوب و حفظ العلاقات السليمة بين الناس بعضهم ببعض.[2] مثل الاكتشاف الذي قام به الأمريكي كريستوف كولومبوس مكتشف القارة الأمريكية.

الفرع الثاني: حسب الموقع الجغرافي.

و تنقسم السياحة حسب الموقع الجغرافي إلى :

أولا: السياحة الداخلية : و تعني تنقل السائح داخل حدود الوطن.

[1] عميش سميرو ، مرجع سابق ، ص: 39.

[2] مصطفى يوسف كافي ، مدخل إلى العلوم السياحية و الفندقية ، مرجع سابق ، ص: 55.

ثانيا: السياحة الخارجية : و يغادر فيها السائح موطنه الأصلي إلى بلد آخر لقضاء فترة مؤقتة.[1]

ثالثا: السياحة الإقليمية : يقصد بها السفر و التنقل بين دول متجاورة تشكل منطقة سياحية واحدة .مثل : الدول العربية (الأردن ، سوريا ، مصر ، لبنان).[2]

الفرع الثالث: السياحة حسب العدد.

أولا: السياحة الفردية : يقصد بها سفر الأفراد لوحدهم للإقامة خارج مكان سكنهم الأصلي لأي غرض من الأغراض.[3]

ثانيا: السياحة الجماعية : يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة ، مثل كونهم زملاء ، أصدقاء ، أقارب ، أعضاء من نادي أو مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية. و يتميز هذا النوع من الرحلات بانخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية.[4]و بالإضافة إلى هذه الأنواع المختلفة للسياحة فهناك عدة أنواع أخرى مقسمة بدورها حسب مجموعة من المعايير نذكر منها:*

– حسب المنطقة السياحية : (السياحة البيئية ، السياحة الصحراوية ، السياحة الساحلية ، السياحة الجبلية) .

---

[1] محسن بن الحبيب " أثر إدارة العلاقة مع العملاء في تنافسية المؤسسات السياحية بالجزائر " أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016/2017 ، ص:82.

[2] مرزوق عايد القعيد و آخرون ، مرجع سابق ، ص: 53.

[3] عميش سميرة ، مرجع سابق ، ص: 43.

[4] سماعيني نسيبة ، مرجع سابق ، ص: 14.

* من اجتهاد الباحثة.

- حسب معيار الإقامة : (السياحة الموسمية سياحة شبه المقيم).

- حسب السن : (سياحة الشباب ، سياحة المتقاعدين).

- حسب وسيلة السفر : (السياحة البرية ، السياحة البحرية ، السياحة الجوية).

المطلب الثالث: خصائص السياحة و أهميتها.

بما أن النشاط السياحي أصبح اليوم من أهم القطاعات التي تهتم بها الدول و الحكومات و كذا الأفراد فإن السياحة تكسب أهمية كبيرة سوآءا في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية لما تتميز به من خصائص تجعلها محل اهتمام كل الأطراف الفاعلة فيها.

الفرع الأول: خصائص السياحة.

رغم أن النشاط السياحي يتميز بجملة من الخصائص إلا أنه يمكن تلخيصها في الآتي:[1]

- تشعب و تعدد مكونات النشاط السياحي و ارتباطها بكثير من الأنشطة الاقتصادية .

- ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل يعتبر من العوامل المؤثرة على المنتج السياحي .

- لا يتوقف الطلب السياحي على مدى توافر الموارد و تنوع القدرات و الخدمات وغيرها فقط .

- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية و التقدم التكنولوجي و العوامل الثقافية و السياسية التي يصعب على الدول التحكم فيها.

[1] عصام حسن الصعيدي ، مرجع سابق ، ص: 129.

– تعدد و تباين أنواع السياحة و أغراضها مما يترتب عليه اختلاف الأنشطة و طبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.

– بالإضافة إلى تلك الخصائص المميزة لقطاع السياحة هناك خصائص أخرى تتمثل في:[1]

– مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة و الحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع ، سوآءا تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدول و الموروثات الحضارية القديمة و الحديثة و المكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية و خدمات تكميلية.

– إنه قطاع من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة ، لأنه يمثل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الحضاري للمجتمع.

نطاق المنافسة التي يتحرك فيه هذا القطاع يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة ، فالمنافسة في مجال السياحة دائما ما تكون عالمية بين الدول المختلفة ، لهذا فهي أيضا تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

– كل فئات المجتمع بكل انتماءاتهم (عامة أو خاصة ، سوآءا كانت تهدف أو لا تهدف إلى الربح ، تابعة للقطاع الحكومي أو غير الحكومي) فإنها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة

[1] مصطفى يوسف كافي ، أخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص: 30–31.

أو غير مباشرة لأنها تشكل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة.

كما يتميز المنتج السياحي بالخصائص التالية:[1]

– عدم إمكانية الاحتكار أو النقل في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات و الموارد السياحية النادرة و صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

– عدم مرونة أسعار المنتجات السياحية و ذلك لكونها لا تتغير بشكل كبير مع تقلبات الطلب مقارنة بالسلع الأخرى

– يمتاز المنتوج السياحي بخاصية الاختلاف لأنه دوما سيكون هناك اختلاف في الجودة حتى لو كان هناك تطابق في الخصائص المادية للخدمة السياحية المقدمة.

و يتميز السوق السياحي كذلك بخصائص منها:[2]

– السوق السياحية سوق للتداول بسرعة بسبب ارتباط عملية الإنتاج بالاستهلاك مما يستوجب تنقل المستهلك بحثا عن السلعة أو الخدمة و بالتالي تمثل السياحة قطاعا تصديريا دون الحاجة إلى شحن للمنتج السياحي .

– السوق السياحي سوق قابل للتوسع بسبب تعدد و تباين أنواع السياحة و أغراضها ، تنوع و اختلاف و تشعب الأنشطة و طبيعة الخدمات السياحة.

[1] عميش سميرة ، مرجع سابق ، ص: 25.

[2] اسماعيني نسيبة ، مرجع سابق ، ص: 21–22.

– صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي و الاجتماعي و مجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة و التأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

الفرع الثاني: أهمية السياحة .

مرت السياحة بعدة مراحل من الزمن تزايد فيها اهتمام الانسان بها كون السياحة أصبحت تأخذ نصيبا مهما في حياته بحكم أهميتها التي سوف نبرزها في الجوانب التالية :

أولا: الأهمية الاقتصادية : لقد أصبحت السياحة صناعة تعتمدها العديد من الدول السياحية كعامل أول في تنشيط و تطوير اقتصادها حيث تتجلى الأهمية الاقتصادية للسياحة في :

– **زيادة الدخل القومي:** تشارك السياحة بصورة مباشرة في الرفع من الناتج المحلي الخام و يظهر دور السياحة في الرفع من قيمة الناتج الوطني من خلال الانفاق السياحي الذي يمثل مشتريات السياح من السلع و الخدمات السياحية خلال اقامتهم في الدولة المضيفة.[1] حيث تعتبر مصدر دخل للعملات الصعبة.

– **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين و خلق استخدامات

[1] محسن بن الحبيب ، مرجع سابق ، ص: 85.

جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى.[1]

- **خلق فرص عمل:** أجريت دراسة حول مدى خلق السياحة لمناصب الشغل الجديدة فوجدت أن:[2]

- كل غرفة من غرف الفنادق توفر وظيفة جديدة على الأقل.
- باقي النشاطات السياحية توفر 75% من عدد الوظائف التي تستخدمها الفنادق.
- القطاعات الأخرى مجتمعة تستحدث وظائف جديدة بنسبة 100% من الوظائف التي استحدثتها الفنادق.

و عليه كل غرفة فندق جديدة تخلق 2.75 وظيفة جديدة.

و تقدم السياحة فرص عمل مباشرة و غير مباشرة لأكثر من 200 مليون شخص حول العالم و بمعدل عامل لكل تسعة عمال يعملون في الصناعات الأخرى.[3]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية و الثقافية : تحقق السياحة أهداف اجتماعية و ثقافية من خلال ما تحدثه من تحولات اجتماعية واسعة داخل المجتمعات المحلية بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية و الثقافية و عادات و تقاليد الشعوب، و ذلك في إيجاد نوع من التزاوج الاجتماعي و الثقافي بين القيم الواردة و القيم الاجتماعية للسكان المحليين. و من أهم الآثار الاجتماعية و الثقافية ما يلي:

---

[1] أسماء بركان " دور العلاقات العامة في الترويج السياحي " مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، العدد 12، المجلد 01، 2015، ص: 304.

[2] محسن بن الحبيب، مرجع سابق، ص: 86.

[3] طه أحمد عبيد، مشكلات التسويق السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2010، ص: 124.

- **الاجتماعية:**

- السياحة مطلب اجتماعي و نفسي هام من أجل استعادة الانسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

- **الثقافية:**

- تساهم في انتشار ثقافات الشعوب و الأمم بين أقاليم العالم المختلفة.
- زيادة معرفة شعوب الأرض ببعضها البعض و توطيد العلاقات و تقريب المسافات فيما بينهم.
- أصبحت السياحة سفيرا لإزالة المعوقات الخاصة باللغة و العرق و الجنس و الطبقات الاجتماعية.
- المساهمة في الحفاظ على آثار الأمم و الشعوب من خلال الحماية و التجديد و يتعزز رقي الحضارات من خلال التبادل الاجتماعي و الثقافي ليس داخل البلد الواحد باختلاف أقلياته، و إنما من خلال انتقال الناس عبر الحدود في إطار عالم واحد تتزاوج فيه الثقافات و تتنامى خدمة للبشرية.

ثالثا: الأهمية السياسية : هناك علاقة تكامل بين السياحة و الاستقرار السياسي ذلك أن نجاح النشاط السياحي في أي دولة يعتمد على الاستقرار الأمني الذي يعتبر حافز سياحي حيث لا توجد سياحة بدون استقرار أمني و الاستقرار الأمني بدوره يؤدي إلى استقطاب السياح داخل و خارج الدولة حيث أن:

– **الاستقرار الداخلي:** عند إقامة المشاريع السياحية في المناطق المهددة بخطر الاحتلال أو الغزو لافتقادها الأمن و الحماية، سوف يخلق ذلك الحماية و الاستقرار للمنطقة لأنها سوف تصبح مهولة بالسكان و الأمن و تطور البنى التحتية فيها.

– **الاستقرار الخارجي:** و تعد السياحة سبيلا في خلق علاقات طيبة مع العالم الخارجي و لها أهمية بالغة في تطوير و تحسين العلاقات الدبلوماسية بين مختلف الدول.

رابعا: الأهمية البيئية: حيث تمكن السياحة من استغلال أمثل للموارد و المعطيات الطبيعية، و تدفع للمحافظة عليها و عدم إساءة استخدامها على اعتبارها ثروة وطنية، كما تعمل النشاطات السياحية على تنظيم و تخطيط و تحديث استخدامات الأراضي بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة و لا تسبب أي مشاكل أو آثار بيئية سالبة، و بالإضافة إلى ذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الاهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سوآءا كانت طبيعية أو من صنع الانسان، و هذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات و صيانتها و ترميمها.[1]

المبحث الثالث: التخطيط السياحي:

يعد التخطيط في كل مجالات الحياة الأداة أو الوسيلة نحو التغيير و بلوغ الأهداف المنشودة انطلاقا من دراسة الظروف و المعطيات التي نرغب في تحسينها أو تنميتها. و يختلف التخطيط من دولة إلى أخرى و من قطاع إلى آخر حسب المقصد من عملية التخطيط حيث تختلف المقاصد و الغايات منه فهناك تخطيط اقتصادي و اجتماعي و بيئي و ثقافي...الخ فكل مجال من هذه المجالات له

[1] طه أحمد عبيد، مرجع سابق، ص: 126.

خطط و برامج و سياسات يعتمد عليها. و في هذا الجانب سوف نعرج على التخطيط في المجال السياحي و أهم جوانبه.

المطلب الأول: تعريف التخطيط السياحي و أهدافه و أهميته.

بالنظر إلى تطور حركة السياحة و السفر الدوليين بشكل سريع في نهاية القرن الماضي بعد تحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للعديد من الدول فقد تزايد الاهتمام الدولي بقطاع السياحة لما أصبح يقدمه هذا الأخير من منفعة اقتصادية للدول التي باتت تعمل بما يسمى بالتخطيط السياحي الذي هو عبارة عن مجموعة إجراءات و برامج هادفة لتحقيق منفعة أكبر و استغلال أمثل للموارد الطبيعية.

الفرع الأول: تعريف التخطيط السياحي.

أولا: ظهور التخطيط السياحي: بعد الحرب العالمية الثانية و بروز ما يسمى بالسياحة الكثيفة (le tourisme de masse) و نمو السياحة في عدة مناطق من العالم ، ظهر الاتجاه نحو التخطيط السياحي المحدود الأفق خاصة في مناطق البحر الأبيض المتوسط و مناطق البحر الكاريبي فظهرت الكثير من المشاكل الاجتماعية و البيئية و تدمير مواقع التراث الثقافي، مما أدى إلى ضرورة انتهاج التخطيط السياحي كأسلوب علمي للقيام بعملية التنمية السياحية.[1]

[1] عائشة شرفاوي " السياحة في الجزائر بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2014-2015، ص: 30-31.

ثانيا: تعريف التخطيط السياحي:

التعريف 1: يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة و في فترة زمنية محددة. و يقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية و تحقيق تنمية سياحية سريعة و منتظمة من خلال إعداد و تنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي و مناطق الدولة السياحية.[1]

التعريف 2: التخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي، و هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة و المنظمة و المشرعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال و استخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح و الكامن و لأقصى درجات المنفعة، مع متابعة و توجيه و ضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب و المنشود، لمنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه.[2]

و ينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية،[3] و إنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية و القطاع الخاص و الأفراد. لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي " بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، و مقدمي الخدمات السياحية من مؤسسات و رجال

[1] نور الدين هرمز " التخطيط السياحي و التنمية السياحية " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد03، 2006، ص: 14.

[2] منال شوقي عبد المعطى أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 56.

[3] نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص: 14.

أعمال ، و المستهلكين لهذه الخدمات (السياح) ،و المجتمع المضيف للسياحة " بدءا من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها و انتهاءا بمرحلة التنفيذ و التطبيق لبرامج الخطة السياحية.[1]

التعريف 3: يعبر التخطيط السياحي عن " نموذج من التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي " ينفرد باهتمامات تنبثق من الطبيعة و دوافع النشاط السياحي، و لما كانت السياحة من الأنشطة التي تتداخل في عدة قطاعات داخل الدولة و تؤثر تأثيرات مباشرة في التنمية الاقتصادية فإن خطتها يجب أن تكون وثيقة الصلة بالخطة الموضوعة لسائر القطاعات و أن تتلائم معها بل تكون معها أو جزءا متكاملا من الخطة العامة للتنمية في الدولة.

- مما سبق و من التعاريف التي ذكرناها يمكن أن نستخلص بأن جميعها تشير إلى أن التخطيط السياحي يتمحور حول النقاط التالية:

- كونه مجموعة من الخطوات الهادفة لتحسين النشاط السياحي.
- يعتمد تطبيق هذه الخطوات على العمل المشترك بين الجهات العامة و الخاصة.
- يمكن التخطيط السياحي من استغلال عناصر الجذب السياحي بشكل أمثل نحو تحقيق التنمية السياحية.

الفرع الثاني: أهمية التخطيط السياحي.

إن الخطط و البرامج التي تصاغ بهدف تحسين النشاط السياحي في دولة ما لها أهمية بالغة يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

[1] ياسين مريخي " التوازن البيئي و التنمية السياحية المستدامة لولاية عنابة " رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص: 20.

[2] مصطفى يوسف كافي ، أخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة، مرجع سابق، ص: 144.

– يساعد التخطيط السياحي على تحديد و صياغة الموارد السياحية و الاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر و المستقبل.

– يساعد التخطيط السياحي على تكاملية و ربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى و على تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في جميع مستوياتها.

– يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام و الخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي و المستقبلي مع الأخذ بنظر الاعتبار الأمور السياسية و الاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة و تنشيطها.

كما تتجلى كذلك أهمية التخطيط السياحي في:[1]

– يوفر المعلومات و البيانات و الاحصائيات و الخرائط و المخططات و التقارير و الاستبيانات و وضعها تحت يد طالبيها.

– يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية من خلال تطوير القطاع السياحي و توزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.

– يساعد في استمرارية تقويم التنمية السياحية و مواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط و التأكيد على الإيجابيات و تجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.

– يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط و السياسات و البرامج التنموية المستمرة عن طريق انشاء الأجهزة و المؤسسات لإدارة النشاط.

[1] نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص: 04-05.

– ضرورة الاهتمام بالسوق السياحي من خلال عملية التخطيط مع الاحتفاظ بالأهداف الاقتصادية و الاجتماعية أثناء إشباع الطلب في السوق حيث أن السياحة تمثل نشاط يقوم على بيع المنتج السياحي للزائر الذي يستخدم التسهيلات و الخدمات الأساسية في منطقة المزار السياحي. [1]

الفرع الثالث: أهداف التخطيط السياحي.

تهدف الخطة السياحية في سياقها إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:[2]

– تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة و البعيدة المدى و كذلك رسم السياسات السياحية و وضع إجراءات تنفيذها.

– ضبط و تنسيق التنمية السياحية، التلقائية و العشوائية.

– تشجيع القطاعين العام و الخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات السياحية.

إضافة إلى:[3]

– توسيع مساهمة السياحة في الناتج المحلي، و زيادة الدخل و المقبوضات من العملات الصعبة الأجنبية.

– دعم ميزان المدفوعات.

– تعزيز إيرادات الدولة من الضرائب و الرسوم.

[1] منال شوقي عبد المعطي أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 56–57.
[2] عائشة شرفاوي، مرجع سابق، ص: 33.
[3] منال شوقي عبد المعطي، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 67.

– رفع المستوى المعيشي للسكان.

– توفير المزيد من فرص العمل السياحية و بالتالي التقليص من البطالة.

– زيادة أعداد السياح و معدلات إقامتهم و زيادة معدل إنفاق السائح.

– توسيع الأثر المضاعف للنشاط السياحي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

– صنع القرارات المناسبة و تطبيق الاستخدامات المناسبة في المواقع السياحية و تنظيم الخدمات العامة و توفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية إضافة إلى المحافظة على البيئة من خلال وضع و تنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة و الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية و حماية ندرتها.[1]

إذا بصفة عامة فإن التخطيط السياحي يهدف إلى تحقيق تنمية القطاع السياحي مع الحفاظ على الموارد السياحية و استغلالها بشكل عقلاني و صحيح لتحقيق أقصى منفعة للأفراد و الدول في آن واحد.

المطلب الثاني: مستويات التخطيط السياحي و عوامل نجاحه.

من أجل وضع خطة سياحية متكاملة و متناسقة فلابد من توحيد الجهود العامة و الخاصة و ترخيص الإمكانيات المادية و البشرية لنجاحها سواءا على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

الفرع الأول: مستويات التخطيط السياحي.

تنقسم مستويات التخطيط السياحي انقساما إقليميا إلى أربعة مستويات محلية، إقليمية، وطنية، دولية. سنتطرق إليها بالتفصيل كالتالي:

[1] نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص: 05.

أولا: تخطيط سياحي محلي: يتميز التخطيط السياحي على المستوى المحلي كونه أكثر تخصصا و تفصيلا و أكثر دقة منه في المستويات المكانية الأخرى فهو يهتم بالجوانب التالية:[1]

- التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية و منشآت النوم.

- الخدمات و التسهيلات السياحية على المستوى المحلي.

- الاهتمام بمناطق الجذب السياحي.

- شبكات طرق معبدة و محلات تجارة التجزئة و كذا المتنزهات و المحميات و خدمات البريد و المواصلات.

- نظام النقل على الطرق و المطارات و محطات السكك الحديدية و مختلف البنى التحتية.

هذا النوع من التخطيط يسبق بدراسة جدوى اقتصادية للبرنامج المسطر و دراسة لتقييم المردودات البيئية و الاجتماعية و الثقافية، و كذا تقييم لبرامج التنمية و الهياكل المالية و الإدارية اللازمة لتنفيذه.[2]

ثانيا: تخطيط سياحي إقليمي: و هو الذي يأخذ الإقليم وحدة التخطيط، فالتخطيط السياحي الإقليمي محاولة لترجمة الخطط السياحية القومية إلى خطط سياحية إقليمية من أجل تحقيق توازن أفضل بين مختلف المناطق السياحية و الإقليم و كذا الاستجابة إلى الاحتياجات الإقليمية و دفع إمكانيات قدرات التنمية السياحية المحلية.[3]

---

[1] عائشة شرفاوي، مرجع سابق، ص: 36.

[2] محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 110.

[3] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 164.

و يعتمد التخطيط السياحي أساسا على أسلوب التخطيط الإقليمي ذلك لأن التنمية السياحية تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي:

- الثروة الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

- الثروة الثقافية و هي تختلف من مكان إلى آخر.

- المرافق الأساسية و المنشآت السياحية التي يتم إقامتها وفقا لخطط التنمية .

و لهذا تؤكد الخطة السياحية الإقليمية على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تضييق الفجوات الاقتصادية و الفوارق الاجتماعية بين المناطق و الأقاليم التنموية.
- تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات و عوائد التنمية من خلال التوازن الجغرافي في توزيع الأنشطة السياحية و المشروعات السياحية التنموية بين جميع مناطق الدولة.
- الاستغلال الأمثل للموارد السياحية الطبيعية و البشرية و الإمكانيات و الفرص المتاحة في إطار الترشيد و العقلانية و المحافظة على الخصائص الايكولوجية و التوازن البيئي كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- توسيع مساهمة المجتمعات المحلية في برامج التنمية السياحية من خلال زيادة مساهمة المشاركة الشعبية و توسيع دورها في عملية صنع القرار التنموي و اعداد و اعتماد الخطط التنموية السياحية و تنفيذها و متابعتها.

[1] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، التخطيط السياحي مدخل استراتيجي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 101.

- دعم و تطوير العديد من مناطق الجذب السياحي التنموي للمساهمة في إعداد التوازن لانتشار المرافق و الخدمات و التسهيلات و مشاريع التنمية.

ثالثا: تخطيط سياحي وطني: يغطي التخطيط السياحي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي و لكن بشكل أقل تخصصا و تفصيلا و على مستوى الدولة بجميع أقاليمها و مناطقها.[1] و تلجأ بعض الدول إلى وضع خطة قومية شاملة للتنمية السياحية تنقسم بدورها إلى خطط نوعية و فرعية و إقليمية. و ينبغي أن تحدد الدولة مدى اهتمامها بالسياحة و اعتبارها أحد القطاعات الإنتاجية و اعتبارها كصناعة خدمات خاصة و أن خطة التنمية السياحية تعتمد على بنية المرافق الأساسية و توفرها قبل البدء في تعمير منطقة و اعدادها سياحيا كالطرق و وسائل المواصلات و الكهرباء و خطوط التلفون ...الخ[2]

رابعا: تخطيط سياحي دولي: تقتصر عمليات التخطيط السياحي في هذا المستوى على خدمات النقل و طرق المواصلات بين مجموعة من الدول، كما هو الحال في مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي . و كذا تطوير و تنمية بعض عناصر الجذب السياحي الموزعة جغرافيا في عدة دول متجاورة. بالإضافة إلى أن هناك تخطيط سياحي بين عدة دول في مجالات الترويج و التسويق السياحي و هذا النوع من التخطيط غالبا ما تشارك فيه المنظمة العالمية للسياحة بتقديم الدعم المادي و المعنوي.[3]

[1] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 111.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 163-164.

[3] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 111.

الفرع الثاني: عوامل نجاح الخطة السياحية.

– لكي تكون خطة التنمية السياحية ناجحة فإنها يفترض أن تكون جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[1] حيث يمكننا الإشارة هنا إلى نقطتين أساسيتين هما:[2]

جانب اقتصادي: فإن خطة التنمية السياحية يجب أن تكون متكاملة مع الخطة الاقتصادية الشاملة للدولة، فالتنمية تتطلب تنمية القطاع السياحي جنبا إلى جنب مع مشروعات رأس المال الاجتماعي و الإنتاجي.

جانب اجتماعي: يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الاجتماعية و العرقية لأي منطقة بحيث أن قدوم السائحين يراعي بالضرورة تجنب فرض عادات و تقاليد مخالفة للمنطقة السياحية الذي يقابله رفض من المجتمع المحلي المستضيف.

– أن تحقق خطة التنمية السياحية توازن بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.[3]بحيث تحقق نوع من التكامل فيما بينهم و لا تتعارض أهدافها مع باقي القطاعات.

– أن أجهزة الدولة وحدها التي تتوفر على تحديد مستوى حركة التدفق السياحي التي يمكن للمناطق السياحية أن تستوعبها و النمط السياحي المستهدف (سياحة محدودة، سياحة مجموعات، سياحة ثقافية، سياحة علاجية...الخ).[4]

---

[1] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 103.

[2] مصطفى يوسف كافي، اخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة، مرجع سابق، ص: 147–148.

[3] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 103.

[4] مصطفى يوسف كافي ، أخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة، مرجع سابق، ص: 148.

– أن التنمية السياحية يجب أن تتم من خلال القطاعين العام و الخاص سويا،[1] أي أن التنمية السياحية يجب أن تتم في إطار من التوجه الحكومي و بخاصة إذا كانت السياحة تمثل قطاعا هاما من قطاعات النمو الاقتصادي.[2]

– التركيز على علاقة الخطة السياحية بالمحافظة على البيئة.[3]

– وهناك من يرى أن نجاح عملية التخطيط السياحي مرتبطة بأربع علاقات هي:[4]

علاقته بالنشاط الاقتصادي: فنجاح النشاط السياحي مرتبط بالأنشطة التي تحقق زيادة متواصلة في الدخل و الاستفادة من هذه الزيادات و استخدامها.

* **علاقته بالبيئة:** تعد السياحة و البيئة وجهان لعملة واحدة فالتدفق السياحي يرتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الجذب السياحي سوآءا كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، فالمحافظة على البيئة أمر ضروري لتنشيط الحركة السياحية.

* **علاقته بالقادمين إلى المنطقة السياحية:** ذلك بتهيئة المقيمين لتزويد السائحين بالمعلومات الممكنة التي توفر للسائحين المتعة و الراحة و كذا الرغبة في زيارة المنطقة مرة أخرى.

***علاقته بتدفق النقد الأجنبي:** إن نجاح التخطيط السياحي يقاس بمدى زيادة تدفق النقد الأجنبي في الدولة من خلال عائدات السياحة الدولية أو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار السياحي.

---

[1] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 103.

[2] مصطفى يوسف كافي ، اخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة: مرجع سابق، ص:148.

[3] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 103.

[4] نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص:15.

المطلب الثالث: خصائص و مقومات التخطيط السياحي الفعال.

الفرع الأول: خصائص التخطيط السياحي الفعال.

يمتاز التخطيط السياحي الجيد بأنه يرتكز على المنتج السياحي و على عمليات الترويج و التسويق بأسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ضمن إطار التنمية السياحية المستدامة، و التخطيط السياحي الفعال يتميز بالخصائص التالية:[1]

– تخطيط مرن و مستمر و تدريجي يتقبل إجراء التعديلات إذا تطلب الأمر ذلك بناءا على المتابعة المستمرة و التغذية الرجعية.

– تخطيط يشمل جميع جوانب التنمية السياحية.

– يجب أن يكون تخطيط تكاملي للأنظمة السياحية بحيث كل نظام و جزء سياحي يكمل الآخر.

– تخطيط مجتمعي، يعني تشارك في إنجازه كل الجهات المجتمعية ذات العلاقة في عملية التخطيط السياحي.

– تخطيط بيئي، أي تخطيط يراعي عدم تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية و التاريخية و العمل المستمر على صيانتها و الحفاظ عليها.

– أن يكون التخطيط واقعي قابل للتنفيذ و أن تتلاءم أهدافه مع الإمكانيات المتاحة.

[1] بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاتة حسن الزق، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مص، مجلة الاقتصاد و القانون، جامعة مدينة السادات، مصر، العدد01، جوان 2018، ص: 45.

– تخطيط مرحلي منظم و متسلسل الخطوات.

– تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام له مدخلات و عمليات و مخرجات محددة.

الفرع الثاني: مقومات التخطيط السياحي الفعال.

باعتبار أن عملية التخطيط السياحي هي عبارة عن تطبيق الوسائل العلمية في معالجة المشاكل السياحية المستمرة فإن هذه العملية يجب أن تكون قائمة على نمطين أساسيين هما:

أولا: المسح التفصيلي: يتم فيه مسح لخصائص المنطقة المراد تنميتها و وضع الخطط لاستغلالها سياحيا، حيث أن المسح السياحي الشامل بمثابة ضمان لنجاح عملية التخطيط السياحي و بناءا على نتائجه يمكن رسم الخطط السياحية الشاملة وفق برنامج زمني محدد يتوافق و الإمكانيات المتواجدة.[1]

ثانيا: التنبؤ و دراسة العملاء:[2] بمعنى تنبؤات الطلب السياحي التي يتم خلالها تحديد دقيق لمجموعة أو مجموعات سياح نعتبرهم زبائن و نستهدفهم، كما تساعد على تمييز الاتجاهات الحديثة في الطلب السياحي، و تشير دراسات كثيرة إلى وجود خمسة فئات متميزة تتباين للاندفاع للسفر و هي:

المكتشفون: بنسبة قليلة تقارب 2 إلى 3 % من مجموع المستجيبين.

المبكرون: وهم حوالي 15% من مجموع المستجيبين على استعداد لرؤية الجديد لكن بعد حساب المخاطر و الكلفة.

[1] منال شوقي عبد المعطي، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 60-62.

[2] عائشة شرفاوي، مرجع سابق: ص: 35.

الأكثرية: حوالي الثلث يدرسون جميع جوانب السفر ويحسبون لكل شيء يختلف عما يقوم به السياح و يرغبون أن يكون برنامج سياحتهم كاملا.

الأخيرون: يشكلون حوال 12% إلى 15% ذوي عقلية جامدة لا يقبلون السياحة حتى يتأكدوا من أن جميع الناس سبقوهم و أن السفر في هذه الأحوال و إلى هذه المناطق المقترحة عادي وليس فيه مخاطر.

المتأخرون: حوالي الثلث لا يقبلون الجديد في السياحة حتى يتأكدوا من أن كل شيء شرعي و حقيقي و مستقر و يبتعدون عن مواجهة المخاطر و يعرفون بالفئة المحافظة على السياحة.

الفرع الثالث: معوقات التخطيط السياحي.

ككل عملية تخطيط يواجه القائمون على عملية التخطيط السياحي مجموعة من العوائق يمكن حصرها في الآتي: [1]

- غياب النظام الجيد للمعلومات و الإحصاء السياحي.
- نقص الخرائط السياحية التي تنطوي على مناطق الجذب السياحي.
- نقص الخبراء و الاختصاصيين في المجال السياحي.
- في حالة انخفاض درجة الدعم و التأييد السياسي و الحكومي للقطاع السياحي.

[1] سلوى حسن محمد فوده، محمد فرح عبد الحليم " أثر التخطيط الاستراتيجي في القطاع السياحي على رضا العملاء(دراسة حالة ولاية البحر الأحمر في الفترة 2004-2016) " مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مصر، المجموعة 10، العدد 37، 2017، ص: 278.

– إذا ما كان هناك نقص في الوعي السياحي على المستوى الشعبي أو على المستوى العام، حيث يعتبر وعي المخطط على المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و وعي الأجهزة الرسمية و الكوادر المنفذة بكافة سلطاتها أيا كانت، يلعب دورا كبيرا في تهيئة المناخ المناسب للتنمية السياحية و ازدهارها.

خلاصة الفصل.

يعتبر التخطيط في الوقت الراهن وسيلة لابد من الأخذ بها سواءا على المستوى الفردي أو الجماعي أو القومي و حتى العالمي و في جميع المجالات و القطاع التي تخدم الفرد و المجتمع كون التخطيط يقلل من فرص الوقوع في المخاطر و حتى تجنبها من خلال دراسات و أبحاث استشرافية يقوم بها مختصين و باحثين كل حسب تخصصه، أما على مستوى القطاع السياحي فقد أصبح للتخطيط السياحي تعريفا خاصا إذ أنه التخطيط الذي يمكننا من وضع صورة مستقبلية لما سيؤول إليه الوضع السياحي في المستقبل و ذلك من خلال تخطيط المواقع السياحية و صياغتها للاستفادة منها بشكل مناسب عن طريق توافر جملة من البيانات و الإحصاءات و التقارير اللازمة للقائمين على العملية التخطيطية و أصحاب الاختصاص إذ يهدف التخطيط السياحي الجيد إلى تحسين الوضع السياحي الراهن عن طريق التنمية السياحية على المستويين القصير و البعيد و كذا التنسيق بين أهداف التنمية السياحية و تجنب العشوائية و التلقائية مع مراعاة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية و العادات و التقاليد التي تميز كل منطقة يراد التخطيط لها

إذا فالتخطيط السياحي أصبح الوسيلة أو الأداة التي تساهم في نشر ثقافة التنمية السياحية كظاهرة اقتصادية و اجتماعية و بيئية على مستوى القومي و الدولي .

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة

تمهيد:

شهد العالم و خاصة خلال العقدين الماضيين حقيقة بأن نموذج التنمية الحالي نموذجا آنيا وليس مستداما، فمن خلال نتائج الحربين العالميين في النصف الأول من القرن العشرين التي أيقظت العالم على مجموعة من الحقائق المتعلقة بمخلفات الحروب من قتلى و مشردين و دمار للبنى التحتية و إهدار للموارد الطبيعية، كما أدى تدخل الدول و الحكومات و المنظمات الدولية و على رأسها منظمة الأمم المتحدة لإيجاد حل بإيقاف الحروب و وضع حلول للتخلص من مخلفاتها و السعي إلى البدء في مرحلة جديدة ذات أولية اقتصادية و اجتماعية و بيئية بالدرجة الأولى، و كذلك من خلال الاستخدام المفرط للعلم و التكنولوجيا في القرن الواحد و العشرين خاصة في الدول الغربية التي تطورت على حساب الأرض و الانسان مادام هذا التطور يعطي ثمارا اقتصادية و أرباح و زيادة في رأس المال. فبالنظر إلى هاذين المنطلقين أصبح هناك اهتمام زائد لما يسمى بالتنمية المستدامة التي تعتبر التنمية التي تسعى أو تهدف إلى الزيادة في وتيرة النمو الاقتصادي مع الأخذ بالحسبان مراعاة استخدام الموارد الطبيعية و الحفاظ على الأمن البيئي خدمة للعنصر البشري المسؤول عن إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساهم في حل المشاكل البيئية الناتجة عن مخلفات الثورة الصناعية و التكنولوجيا الغربية التي أصبحت عدوة البيئة.

فمن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية نستعرض من خلالهم ماهية التنمية المستدامة و أهم الجوانب المتعلقة بها بالتفصيل كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم و عناصر أولية في التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة و تحدياتها.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات الأمم المتحدة.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم و عناصر أولية في التنمية المستدامة.

عرف مفهوم التنمية المستدامة منذ العقود الماضية عدة تطورات، فخلال الخمسينات كانت التنمية تقاس بالارتفاع في مستوى دخل الأفراد الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في مستوى الدخل الوطني هو الآخر، فهذه الزيادة في الدخل الفردي و كذلك الوطني تمكن من تحقيق معدلات نمو عالية في بعض القطاعات و هذا ما يعرف بالتنمية الاقتصادية، فالتنمية آنذاك كانت حكرا على الجانب الاقتصادي فحسب. و بعد منتصف السبعينات بدأت التنمية تأخذ جانبا اجتماعيا و بيئيا من خلال تخفيض نسبة الفقر و البطالة و المحافظة على البيئة و تطبيق مبدأ المساواة و إدراج المشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية و تنفيذها فقد أعطى وجه آخر للتنمية بطابع بيئي و اجتماعي عرف بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: نشأة و تطور مفهوم التنمية المستدامة.

رغم حداثة مصطلح التنمية المستدامة إلا أن الإشارة و الإيحاء إليه كان منذ زمن طويل، ففي العصور التي مضت و منذ أن خلق الإنسان و هو يخطط لكيفية تأمين حياته في الحاضر و المستقبل، و بمجيء الإسلام أكد أكثر على ضرورة الحفاظ على الموارد و نهى عن الإسراف في استخدامها، ليبدأ بعدها في العصور الوسطى الاهتمام أكثر بهذه الجوانب في مختلف اللقاءات و المؤتمرات الدولية إلا أنه لم يتم تحديد مفهوم واضح و جلي للتنمية المستدامة إلا بعد التقرير الذي نشر أثناء عقد لجنة بروتلاند عام 1987، حيث خرج اللقاء بتقديم مفهوم شامل للتنمية المستدامة.

الفرع الأول: التنمية المستدامة في القرآن الكريم.

التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة و لا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا بها، محسنا لها، رفيقا بها و بعناصرها يأخذ منها بقدر حاجته و حاجة من يعيلهم بدون إسراف و بلا إفراط، كما أنها تعد لونا من ألوان شكر المنعم على ما أنعم به على خلقه، انطلاقا من كون العمل في الأرض نمطا من أنماط الشكر لله.[1]

و لقد ورد في القرآن الكريم العديم من الآيات الكرية التي دلت بطريقة مباشرة على التنمية المستدامة نذكر منها ما يلي:

قال تعالى في سورة الأنعام الآية الأولى: " **كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَومَ حَصَادِهِ**" سورة الأنعام الآية 01.

وقال تعالى: " **كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ** " سورة طه الآية 81.

حيث جاء في مدلول الآيتين على ضرورة استغلال الموارد وفق أسس العدل و المساواة.

و قال كذلك " **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا** ". سورة الفرقان الآية 67.

و قال أيضا: " **وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً** " سورة الإسراء الآية 29.

[1] حسونة عبد الغني" الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة " اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص:28.

حيث حثت الآيتين على ترشيد استهلاك الموارد و الثروات الطبيعية و الاعتدال في شؤون الحياة كافة فلا إفراط و لا إسراف و قد جعل الله قضية الترشيد في الإنفاق و الاستهلاك من صفات المؤمنين.[1]

الفرع الثاني: في السنة النبوية.[2]

ركزت التنمية المستدامة في السنة النبوية على ثلاث مرتكزات هي:

أولا: عمارة الأرض: ففي الحديث على الغرس و التشجير فقد قال صل الله عليه و سلم " إن قامت الساعة، و في يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها " فليس هناك حث على الغرس أكثر من هذا الحديث لأنه يدل على الطبيعة المنتجة و الخيرة التي يجب أن يتحلى بها الإنسان.

ثانيا: الاهتمام بالإنسان: ففي مجال المحافظة على النفس شددت السنة النبوية حرمة الدماء حتى لغير المسلمين، فقد قال النبي صل الله عليه و سلم " ألا مَن قتلَ نفسًا معاهَدًا لَه ذمَّةُ اللَّهِ وذمَّةُ رسولِه ، فقد أخفرَ بذمَّةِ اللَّهِ ، فلا يرِح رائحةَ الجنَّةِ ، وإنَّ ريحَها لتوجدُ من مسيرةِ سبعينَ خريفًا " كما حث النبي صل الله عليه و سلم في عدة أحاديث على توفير الأمن الغذائي و إطعام الجائع و كسوته...الخ.

---

[1] حسونة عبد الغني، المرجع نفسه، ص: 28-29 .

[2] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjrqJnI8dv8AhVCVaQEHUZ2BDkQFnoECA4QAQ&url=http%3A%2F%2Fiefpedia.com%2Farab%2Fwpcontent%2Fuploads%2F2009%2F08%2Ffff2.doc&usg=AOvVaw0RitjHBgk98453VdhyWgHL محمد عبد القادر الفقي " ركائز التنمية المستدامة و حماية البيئة في السنة النبوية " الندوة العلمية الدولية للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية الأمانة العامة لندوة الحديث، موقع نبي الرحمة دوت كوم, 22/03/2018, 14 :53 .

ثالثا: حماية الموارد الطبيعية و صيانتها و حماية البيئة: ربطت السنة النبوية الإيمان مع المحافظة على البيئة من خلال إماطة الأذى عن الطريق و الإحسان إلى إحياء البيئة فقد نهى النبي صل الله عليه و سلم عن قطع السدور و نهى عن التبول في الماء و إهداره، ففي مجال المحافظة على المصادر المائية عن ابن جبر قال سمعت أنسا يقول: " كان النبي صل الله عليه و سلم يغسل أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد و يتوضأ بالمد " دليل على كراهة الإسراف.

من خلال الآيات و الأحاديث السابقة نرى بأن المولى عز و جل و رسوله قد حثونا على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الكتاب و السنة بطريقة غير مباشرة، فنهونا عن التبذير و الإسراف فيما رقنا به الله كما نهانا الله تعالى على إتلاف الطبيعة و استنزاف ثرواتها و دعانا إلى الأخذ بالتخطيط في تسيير شؤون حياتنا لكي تكون ممنهجة و هادفة و لكي يأخذ كل ذي حق حقه.*

الفرع الثالث: التنمية المستدامة في العصر الحديث.

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو علة ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، و كان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية. حيث توضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي و الاقتصادي و الأنماط الاستهلاكية فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية التي تفوق قدرتها الاستيعابية. و قد تضيع المكاسب البيئية و التحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية.[1] إن المفهوم الحديث للتنمية ظهر بعد الحرب

[1] إلهام شيلي " دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة–" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص: 62.

العالمية الثانية عند إعادة صياغة معنى النمو الاقتصادي ليصبح الاهتمام أكثر بالعلاقة المبنية بين التطور الاقتصادي و جودة المعيشة. كما ازداد الاهتمام بمفهوم الاستدامة في تسعينيات القرن الماضي.[1] و كان تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ ذلك الوقت إلى وقتنا الحالي كما يلي:

أولا: فترة الستينيات. لعلى أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة و التنمية المستدامة هو إنشاء "نادي روما" سنة 1968م. و الذي ضم عددا من العلماء و المفكرين و الاقتصاديين و كذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم حيث دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة. و خلال نفس السنة انعقدت الدورة الخامسة و الأربعين للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي (الأمم المتحدة عام 1968) حيث أتخذ قرار أكد فيه الحاجة لإجراء مكثف على المستويين الوطني و الدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة، و دعت إلى عقد مؤتمر 1972م. حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27 دولة.[2]

ثانيا: فترة السبعينيات : تعود فكرة التنمية المستدامة إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث قدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما بعنوان " حدود النمو" في سنة 1970 أي فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثا بذلك نقاشات حادة بين النشطاء البيئيين و أنصار النمو مهما كان

---

* من اجتهاد الباحثة.

[1] فتيحة طويل " التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة– " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 85.

[2] حميدة بوعموشة " دور الاقتصاد السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص: 49.

الثمن.[1] و قد احتوى هذا التقرير على نموذج رياضي لخمس متغيرات أساسية و هي (استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة) حيث أبرزت الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمس و أثرها على كوكب الأرض لمدة ثلاثين سنة.[2] و بعد ذلك أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة سنة 1970 تقرير بعنوان " الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة " أزيل إثره التناقض بين البيئة و التنمية و تأسيس فكرة التنمية المستدامة و عرفت آنذاك ب " التنمية الملائمة للبيئة "[3]. و في عام 1972 أصدر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري و علاقة ذلك بالموارد الاقتصادية و توقعاته حتى عام 2100م و لعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خللا بسبب التلوث و نضوب الموارد الطبيعية و تعرية التربة...الخ.[4] و لقد صاغ مفهوم التنمية المستدامة بالرؤية الشاملة و المتعددة التي تعنى بالتنمية الاقتصادية بتأمين مستوى لائق من العيش حاضرا و مستقبلا و الارتقاء بقدرات المجتمع مجموعة من الباحثين أبرزهم (أينياسي هاش ، موريس ستورغن) من خلال تقديم نموذج للتنمية يعنى بالبيئة و يحترمها عن طريق تسيير الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، و ذلك في ندوة " البيئة البشرية " في ستوكهولم لمناقشة القضايا البيئية و علاقتها بالفقر و غياب التنمية و كان ذلك سنة 1972م.[5]

---

[1] صائب عبد الله الطويل " التنمية المستدامة و مجالاتها " دار أحمد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص: 20.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 49.

[3] صائب عبد الله الطويل، مرجع سابق، ص: 20-21.

[4] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 49.

[5] هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي " حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان " رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2017، ص: 15-16.

ثالثا: فترة الثمانينيات: في الثمانينات اتخذت خطوة جديدة في زيادة الوعي بالأخطار التي تهدد البيئة جراء الهجمات التي ارتكبها الإنسان في بيئته و التي لا تقتصر على النظم الإيكولوجية المحلية فحسب بل أصبحت تهدد العالم و المحيط الحيوي.[1] فقد شكل تقرير "مستقبلنا المشترك" شهادة ميلاد للتنمية المستدامة إذ تم نشر هذا التقرير في عام 1987 من قبل اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام 1983 و ترأستها السيدة "غروهارلم بروتلاند Gro Harlem Brundtland" .[2] أكد هذا التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار و من دون ضرر بيئي، كما طرح فكرة أن التنمية المستدامة تعتبر نموذج تنموي بديل و وضع استراتيجية تتصور إمكانية وجود تنمية تحقق الانسجام ما بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية البشرية.[3]

رابعا: فترة التسعينيات: في هذه الفترة عقد مؤتمر " قمة الأرض" بريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992 تحت عنوان " المؤتمر العالمي للبيئة و التنمية " التابع للأمم المتحدة.[4] فمفهوم التنمية المستدامة لم يكن معروفا كمصطلح دقيق قبل هذا المؤتمر الذي أضفى على مفهوم التنمية

---

[1] Benhalima kheira « ressources humaines et développement durable cas de sonatrach, mémoire de magister, facultés des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, université d'oran, 2010/2011, p :08.

[2] Noureddine essabri « représentations ; agir et justifications du développement durable cher les dirigeants de PME – le cas des dirigeants de riads maisons d'hotes à Marrakech– » thèse de doctorat, laboratoire interdisciplinaire de recherche en science de l'action, école doctorale abbé Grégoire, paris, France,2017, p :30.

[3] إلهام شيلي، مرجع سابق، ص: 64.

[4] صائب عبد الله الطويل، مرجع سابق، ص: 21.

المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي و ربط البيئة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الذي تمخض عنه جدول أعمال القرن الحادي و العشرين كخطة عمل عالمية في مجال التنمية و انبثق عن قمة الأرض إنشاء لجنة التنمية المستدامة المعنية بوضع الأسس و المعايير التي تساعد الدول في التعرف على التقدم في جميع جوانب التنمية.[1] و أصدرت كذلك الأجندة 21 التي تتحدث عن معايير تحقيق التنمية المستدامة منها: مكافحة الفقر، حماية الغلاف الجوي و المحيطات و التنوع البيولوجي.[2]

خامسا: فترة القرن العشرين: تم انعقاد قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية بمبنى الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 و التي أشارت إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة، و المنصوص عليها في أعمال القرن الحادي و العشرين و المتعلقة بالاستدامة البيئية. و دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج القطرية،[3] كما انعقد في 26 أوت و 4 سبتمبر 2002 في جوهانسبورغ مؤتمر قمة الأرض الثانية و جاء تحت شعار " القمة العالمية للتنمية المستدامة " الذي أتاح الفرصة لإعادة رصد ما قدمته الدول من تقدم نحو التنمية المستدامة.[4] كما هدف المؤتمر إلى تعريف الوعي الجماعي على أعلى مستوى سياسي بالتنمية المستدامة من خلال ما تم إنجازه و كذلك المجالات التي تستلزم بذل مزيد من الجهود من أجل تنفيذ الأجندة 21.[5] و قد خرج المؤتمر بخطة عمل طويلة أبرز بنودها:[6]

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة 1992.

---

[1] هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص: 17.

[2] صائب عبد الله الطويل، مرجع سابق، ص: 21-22.

[3] هشام بن عيسى، مرجع سابق، ص: 17-18.

[4] صائب عبد الله، مرجع سابق، ص: 22.

[5] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 92.

[6] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 52.

– إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية المستدامة و محاربة الفقر و تشجيع حركة التجارة العالمية.

– تعهدت الشعوب بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام 2015.

– تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 970 مليون دولار للمشاريع المرتبطة بذلك.

– ضرورة تقليص الفجوة بين دول الشمال و الجنوب و توفير الإمكانيات المادية و البشرية للقضاء على الفقر.

كما أنه و في 14 ديسمبر 2007 انعقد مؤتمر بالي بأندونيسيا ناقش قضية التغير المناخي و في 2009 عقدت قمة كوبن هاكن (الدانمارك) حول قضية تغير المناخ في حلقة متصلة بالجهود الدولية. الرامية لمواجهة الاحتباس الحراري تحت رعاية الأمم المتحدة، كذلك عقد في 29 نوفمبر 2010 مؤتمر كانكون بالمكسيك بشأن تغير المناخ.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة.

لقد تعددت التعاريف التي تعلقت بالتنمية المستدامة و اختلفت من وجهة نظر إلى أخرى إذ يمكن توضيحها في التعاريف التالية:

الفرع الأول: مفهوم مصطلحي التنمية و الاستدامة: قبل الخوض في تفاصيل مفهوم التنمية المستدامة و المراحل التي مر بها، سنعقب أولا عن ماهية التنمية و ماهية الاستدامة و ماهية الربط بين المصطلحين كالتالي:

أولا: التنمية: هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية و بالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا (التي كانت عبارة عن مستعمرات). [1] و تعرف التنمية بأنها عملية تؤدي إلى تحسين رفاه البشر.[2] فهي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة إلى ثروات، أي إلى سلع و خدمات تقابل حاجات الإنسان. هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان و ما يوظفه من معارف علمية و ما يستعين به من أدوات و وسائل تقنية و لكنه أيضا يهدد توازنها الفطري و يصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال و قدرتها على استعادة التوازن.[3]

ثانيا: الاستدامة: يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي " Sustainability " إلى القابلية للدوام و الحفاظ من التدني.[4] و يعود أصل المصطلح إلى علم الايكولوجيا حيث استخدمت الاستدامة للدلالة على عدم انخفاض مستوى الرفاهية.[5] أما في اللغة العربية و بالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيسي و الذي يساعد في تحديد المعنى

---

[1] عبد الله خبابة " التنمية الشاملة المستدامة المبادئ و التنفيذ " بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 07/08 أفريل 2008، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص: 70.

[2] Yasmina djegham, Philippe tremblay et d'autres « éducation au développement durable – pourquoi ? comment ? », guide méthodologique pour les enseignants, faculté de sciences psychologigue et de l'education et unité de didactique de la biologie, bruxelles, Belgique, 2006, p :12.

[3] مصطفى يوسف كافي" التنمية المستدامة " شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص: 52-53.

[4] ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد " الطاقة المتجددة و التنمية المستدامة – دراسة تحليلية تطبيقية- " دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص:41.

[5] أحلام زواوية " دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب- " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص: 127.

الاصطلاحي الدقيق، فقد جاء الفعل " استدام" الذي جذوره "دوم" معان متعددة: منها التأني في الشيء و المواظبة عليه.[1]

ثالثا: التنمية المستدامة : و بالمفهوم التنموي لمصطلح الاستدامة فقد استخدم للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و علم الايكولوجيا على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ ب **Eco** فالمصطلح الإنجليزي Sustainable Development هناك من ترجمه بالتنمية المستدامة و البعض الآخر يقول التنمية المستديمة أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالآخر يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية و يشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية و التي تضمن استمراريتها، لكن يتم اختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر استعمالا.[2]

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر أبعادها.

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية، مؤسسية فكل بعد من هذه الأبعاد يعرف التنمية المستدامة من وجهة نظر خاصة به، إلا أن كلها تهدف إلى غاية واحدة و هي تحقيق الرفاه للأفراد و المجتمعات مع الحفاظ على الموارد و الثروات و التقليل من إهدارها و العدالة في توزيعها.

أولا: التعريف الاقتصادي: إن التنمية المستدامة تعني إجراء فحص عميق و متواصل في استهلاك الدول الصناعية في الشمال من الطاقة و الموارد الطبيعية و اقناعها بتصدير نموذجها الصناعي

[1] إلهام شيلي، مرجع سابق، ص: 65.

[2] إلهام شيلي، المرجع نفسه، ص: 65.

عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.[1]

ثانيا: التعريف الاجتماعي: إن التنمية المستدامة من وجهة النظر الإنسانية و الاجتماعية لها أن تساعد في تحقيق الاستقرار في معدلات النمو السكاني، و كذلك العمل على توزيع و تطوير الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية بشكل عادل و متوازن بين الحضر و الريف، و هذا يساعد في ضبط و تهذيب تيار الهجرة المتدفق للقطاع الحضري، و ربما يساعد ذلك في ظهور ما يعرف باسم الهجرة العائدة إلى الأصول من المدن إلى القرى.[2]

ثالثا: التعريف البيئي: التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على سطح الكرة الأرضية،[3] و كذلك الحفاظ على العناصر البيئية الأخرى و يكون ذلك بإلزام جميع دول العالم بالعمل على المحافظة البيئية داخلها و المساعدة الدولية في خارج حدودها.[4]

رابعا: التعريف التكنولوجي: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بالأوزون.[5]

---

[1] مصطفي يوسف كافي " التنمية المستدامة " مرجع سابق، ص: 54-55.

[2] حامد الريفي " اقتصاديات البيئة مشكلات بيئية – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة – " دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص: 255.

[3] مصطفى يوسف كافي" التنمية المستدامة " مرجع سابق، ص: 55.

[4] حامد الريفي، مرجع سابق، ص: 256.

[5] مصطفي يوسف كافي " التنمية المستدامة " مرجع سابق، ص: 55.

الفرع الثالث: مفهوم التنمية المستدامة حسب بعض المنظمات و المؤتمرات الدولية.

منذ أن تم تحديد واضح لمفهوم التنمية المستدامة فقد أقبلت العديد من اللجان و المنظمات العالمية على تقديم تعريف خاص بهذه المنظمات لمفهوم التنمية المستدامة حسب وجهة نظر كل منها :

أولا: تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية للتنمية المستدامة: عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبل '' Gro Hunthen Bruntland " في 27 أفريل 1987 ضمن تقرير " مستقبلنا المشترك " الذي عقدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة، حيث قدم تعريف دقيق لمفهوم التنمية المستدامة على أنها[1] " التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.[2]

ثانيا: تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1992للتنمية المستدامة: هي عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية و الصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا، و ايكولوجيا، مستديمة.[3]

---

[1] أحلام زاوية، مرجع سابق، ص: 65.

[2] Caroline leininger-frézal « le développement durable et ses enjeux éducatifs acteurs, savoirs et stratégies territoriale » thèse de doctorat, université lumière, lyon 2, France, 2009, p :32.222

[3] مصطفي يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: 54.

ثالثا: تعريف منظمة اليونسكو للتنمية المستدامة: ترى منظمة اليونسكو التنمية المستدامة أن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية و يتركها صافية و غير ملوثة كما جاءت في الأرض.[1]

رابعا: تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة:[2] حدد البنك الدولي للتنمية المستدامة في القرن الحادي و العشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد و تتكون من خمسة مكونات:

- رأس المال النقدي: و يتمثل في الإدارة المالية السليمة و التخطيط الاقتصادي الملائم.
- رأس المال المادي: و يتمثل في البنى التحتية و الأصول الثابتة كالطرق و الموانئ و المحطات.
- رأس المال البشري: يتضمن صحة جيدة و مستويات تعليم و تكوين مقبولة للأفراد.
- رأس المال الاجتماعي: يقصد به المهارات و قدرات الأفراد و كذا المؤسسات
- رأس المال الطبيعي: متمثلا في قاعدة الموارد الطبيعية و الخدمات الطبيعية كجودة الهواء و جمال المناظر.

إذا نستنتج و من خلال التعاريف السابقة و التي تنوعت من وجهة نظر إلى أخرى إلا أن الهدف منها واحد حيث نتفق على أن التنمية المستدامة هي عبارة عن تخطيط بعيد المدى تختص بدراسة الجوانب البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية و السياسية و الثقافية التي يستفيد منها الانسان في الحاضر و يحافظ عليها للمستقبل البعيد حتى يستفيد منها غيره.*

---

[1] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمان خضير " التنمية المستدامة المفهوم و العناصر و الأبعاد " مجلة ديالي، العدد 67، جامعة ديالي، العراق، 2015، ص: 342.

[2] أحلام زاوية، مرجع سابق، ص: 128.

* من اجتهاد الباحثة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة و مبادئها.

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: احترام البيئة الطبيعية: بالتركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة، و التعامل مع نظام الطبيعة و محتواها على أساس حياة الانسان و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و العمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام.[1]

ثانيا: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسا و روحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، و ليس الكمية و بشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.[2]

ثالثا: تقرير وعي السكان بالمشكلات البيئية: و يتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه مشكلات البيئة و حثهم على المشاركة الفعالة في خلق حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج و مشروعات التنمية المستدامة و تنفيذها و متابعتها و تقييمها.[3]

رابعا: تحقيق الاستغلال و الاستخدام العقلاني للموارد و منع استنزافها و تدميرها.[4]

---

[1] عبد الله محسن محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمان خضير، مرجع سابق، ص: 342.

[2] إلهام شيلي، مرجع سابق، ص: 68.

[3] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سابق: ص: 49.

[4] عمر بن لخضر خلفاوي " التنمية المستدامة للمنظمات " دار الايام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص: 152.

خامسا: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن يكون ذلك على حساب البيئة.[1]

سادسا: إحداث تغيرات مستمرة و مناسبة في حاجات و أولويات المجتمع بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن.[2]

سابعا: تحقيق استغلال عقلاني للموارد: الاقتصاد في استهلاك الثروات و الموارد الطبيعية على أنها محدودة و استخدامها و توظيفها بصورة عقلانية و العمل على حصر الثروة الطبيعية و الموارد المتاحة في الوقت الحاضر و تقدير ما قد يحد من موارد مستقبلية.[3]

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة:

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة و تمثلت في ما يلي:

أولا: استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، و ذلك راجع إلى أن

[1] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمان خضير، مرجع سابق، ص: 343.

[2] عمر بن لخضر خلفاوي، مرجع سابق، ص: 153.

[3] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سابق: ص: 48.

البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، و لهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.[1]

يمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات.[2]

ثانيا: المشاركة الشعبية: تتطلب التنمية المستدامة مشاركة جميع الشركاء الاجتماعيين من المواطنين و المسؤولين على حد سواء في السياسات الاقتصادية لضمان نجاح المشاريع المستدامة.[3] فالتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، و هذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل و توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، و التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية.[4]

ثالثا: التوازن بين التنمية و البيئة: يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية،[5] حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة و المستمرة بين التنمية و البيئة

---

[1] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمان خضير، مرجع سابق، ص:343.

[2] إلهام شيلي، مرجع سابق، ص: 67.

[3] Safer khadidja « environnement et développement durable » polycopié de cours 3e année de licence en génie mécanique option énergétique, faculté de génie mécanique , université des sciences et de technologie, oran, 2015, p :11.

[4] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص: 25.

[5] Martin yelkouni, michelle mongo et d'autres « développement durable comprendre et analyser des enjeux et des actions du développement durable » cours en ligne ouvert sur le développement durable, 2018, p :14.

لإشباع احتياجات السكان من ناحية، و مراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة و حكمة و وزعت بين الأجيال الحاضر و المستقبل بطريقة عادلة و هو ما يعرف بالاستدامة.[1]

رابعا: حسن الإدارة و المسائلة: أي خضوع أهل الحكم و الإدارة إلى مبادئ الشفافية، المحاسبة، الحوار، الرقابة و المسؤولية من أجل تجنب الفساد و جميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.[2]

خامسا: حماية التنوع البيولوجي و الحفاظ على الموارد الطبيعية: يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية و الحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية و تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير و أكثر فعالية من العلاج، حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم و تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية و تضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم استخراجاتها المتعلقة بالطاقة.[3]

سادسا: العدالة الاجتماعية:[4] ترتكز التنمية المستدامة على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال و التي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي:

- على كل جيل صون التنوع البيولوجي و الحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.

---

[1] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 97.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 54.

[3] حميدة بوعموشة، المرجع نفسه، ص: 54-55.

[4] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 99.

– من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.

– على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده و يحترم حقوقهم في العيش كما كان الحال في الأجيال الماضية. و ذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف و العوائد بين طبقات المجتمع بما لا يخل بحياة الأفراد و قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

سابعا: مبدأ الاحتياط: ينص هذا المبدأ على أنه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تأكد وقوعه أو تحدد آثاره و نتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر.

فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التنسيق و التوقع و هو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل، و استنادا للمعطيات العلمية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر.[1]

ثامنا: سياسة الوعي البيئي: إذا أردنا الوصول إلى تنمية متواصلة، علينا بالالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية و الاجتماعية و تنميتها من قبل المجتمع و الدولة، و الدعوة لها و معاقبة المنحرف عليها، بتنمية وعي الأفراد و اتجاهاتهم الإيجابية و سلوكهم الاجتماعي نحو الحفاظ على البيئة و ترشيد الاستهلاك و مراعاة المصالح العامة قبل الخاصة. عن طريق التربية البيئية و نشر القيم الجمالية و الإنسانية، التي يمكن تعلمها من المدارس و تطوير المهارات و قدرات التواصل و التفكير الناقد، و كذلك المهارات الاجتماعية اللازمة على تطبيق المعرفة في

[1] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص: 24-25.

الواقع و استكشاف موضوعات بيئية على جميع المستويات المحلية و الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

تاسعا: التضامن: أي التضامن بين الأجيال و الفئات الاجتماعية داخل المجتمع و بين المجتمعات الأخرى و ذلك من خلال الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية و عدم تراكم المديونية على كامل الأجيال اللاحقة و تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية،[2] بالإضافة إلى هذه المبادئ تستفيد التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس و المبادئ هي كالتالي:[3]

- تنمية جميع الطاقات البشرية.
- العلم الشامل و التكنولوجيا المناسبة.
- التكوين الثقافي و الأخلاقي و الروحي.
- حرية الإرادة (تقرير المصير).
- السيادة القومية.
- السلام و النظام و الوحدات القومية. القابلية المؤسسية.

الفرع الثالث: النظريات الداعمة للتنمية المستدامة:

تختلف النظريات المؤيدة و المعارضة للتنمية المستدامة من خلال العديد من وجهات نظر العلماء و في الجدول التالي أهم ما جاءت به مختلف هذه النظريات من آراء.

[1] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 99-100.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 54.

[3] إيهاب عيسى، طارق عامر " التنمية البشرية و التنمية المستدامة " المؤسسة العربية للعلوم و الثقافة ، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص: 161-162..

الجدول رقم (01): نظريات التنمية المستدامة.

النظرية	المؤسس	مضمون النظرية
أولا: النظريات الداعمة للأولوية البيئية:		
نظرية Gaya	جيمس لوفلوك	حسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءا منها، و إن الطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها و ليس لسد احتياجات الأجيال الحالية و اللاحقة و تهدف هذه النظرية إلى خلق إنصاف إيزاء الكائنات غير البشرية على حساب الإنسان
نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية	ألدوليو بولد	هي كسابقتها تفترض أولوية الطبيعة على الإنسان، فهي ترفض أي تدخل للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية و منه احترام حقوق الكائنات غير البشرية و إيقاف كل هيمنة بشرية على الطبيعة، فكل استغلال للطبيعة يجب التنديد به.
النظرية المتشائمة	توماس مالتس	يرى صاحب هذه النظرية من خلال مقالته المشهورة حول مباديء عن السكان، أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر و زيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الناضبة، و أن هذا سوف يؤدي إلى بؤس و مجاعات و ثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس

		أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعة المحدودة.
النظرية المتفائلة	جون ستوارت ميل	هم أقل تشاؤما حيث يرى جون أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، و لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات.
الحركة الأمريكية المحافظة	تيودور روزفلت	وفقا لمذهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي و أن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.
نظرية النضوج	أ. هانسن A.Hansen	تؤكد هذه النظرية أنه لن يكون التقدم الاقتصادي على المدى الطويل إلا نادرا و لقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها على اكتشافات جديدة (البخار و الكهرباء) غذت بصورة مستمرة الآلة و تزايد السكان في الوقت ذاته، و مع استنزاف المنبعين للتقدم

		يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها، و أن تدخل في فترة ركود نسبي، و عندما يصبح إقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها. فإنه سيصل لا محال إلى حالة النضوج.
دراسة برانت و مورس	برانت و مورس	أكدت الدراسة التي قام بها الاقتصاديين برانس و مورس أنه بالنسبة للزراعة و المعادن فإن الأسعار و تكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة (1870-1957) و يمكن تبرير هذه النتائج أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية و يؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية.
نظرية الحالة الثابتة المستقرة	الديمغرافيين و الطاقويين	برز في الستينات مصطلح (الحد المطلق) من جديد حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت استقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.
نظرية حدود النمو لنادي روما	نادي روما	أعلن نادي روما تقرير (حدود النمو) حيث قدم هذا التقرير نموذجا جيدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية و هي: السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، التلوث.

ثانيا: النظريات الداعمة إلى الأولوية الاقتصادية.		
نظرية تعديل السوق	Marshal مارشال	أكد مارشال أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر على أداء المتعاملين الاقتصاديين و قدم مفهوم (الاقتصاد الخارجي) و منه بات لزاما أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية و تناولها كمؤثرات فاعلة. ما يتطلب تعديل السوق.
نظرية الإستدخال	آرتور بيجو	يقترح آرتور بيجو أنه خلال سنوات العشرين تصبح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج و استهلاك بعض المواد منها البيئية عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل الرسوم و المساعدات، حيث تمثل هذه الرسوم تعويضات يدفعها المسؤولون عن النفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة و غيرها من الملوثات المضرة بالبيئة. إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة و تخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط و البيئة.

نظرية حقوق الملكية	رونالد كواز	ينتقد فيها الخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو و يقترح حلا أقل تشددا، حيث ينطلق من معاينة مفادها أن الموارد البيئية ليست ملكا لأحد و يقول أنه إدا كانت قوانين الملكية واضحة، فإن من الفائدة الاقتصادية إرغام الملوثين و ضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصول إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث من الطرفين.
نظرية الموارد الناضبة	هارولد هوتلينغ	تستند نظرية الموارد الناضبة إلى فرض أساس و هو أن ملاك المورد الناضب و هم يهدفون إلى تعظيم الثروة يحاولون إنتاج المورد بطريقة تعظم قيمته الحالية، و لتحقيق ذلك لابد و أن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة في كل الفترات، و إلا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل إنتاجهم من فترة إلى أخرى. و الواقع أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه تكلفة الفرصة في المستقبل، و على هذا الأساس تعتبر فكرة هوتلينغ عن توظيف الموارد الناضبة تعني في جوهرها مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند استغلالها و من هنا جاءت فكرة مفهوم التنمية المستدامة

		الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن الماضي.
نظرية القيمة الاقتصادية الكلية	بعض علماء الاقتصاد	إن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة لتقدير الأضرار عادة تستخدم طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة، فانطلاقا من هذه المناهج أقدم بعض علماء الاقتصاد إلى التنظير لمختلف التمثيلات البيئية من طرف المجتمعات الإنسانية، دون الأخذ بالحسبان إلا ما هو ملحوظ في الطبيعة مثل كلفة قطع الأشجار
نظرية الاقتصاد الايكولوجي		يدعو هذا التيار إلى التقارب بين علوم الأحياء و العلوم الاجتماعية و الايكولوجية. و من مبادئه أن حدود استيعاب الطبيعة محدودة و على النظام الاقتصادي أن يأخذها في الحسبان
نظرية النمو الداخلي		تغيرت نظرية النمو الاقتصادي و أصبحت تسمى نظرية النمو الداخلي التي تدعوا إلى ضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة، و من سماتها أنها تفترض أن متوسط استهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود لكن كيف يمكن لذلك أن يتحقق في ظل عالم يتميز بموارد ناضبة

ثالثا: النظريات الداعمة للعدالة في توزيع الثروة و التنمية.		
نظرية التنمية الدائرية المتراكمة	جونر ميردال	تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف و الخصائص الطبيعية و التاريخية لهذه الدولة و لأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية و الاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها بين المركز الذي يمثل المناطق الحضرية و الهامش الذي تمثله المناطق الريفية.
نظرية مراكز النمو	هيرشمان	تسمى نظرية الاستقطاب نظرا لهجرة الأيدي العاملة المنتقاة و رأس المال و البضائع من الأرياف إلى المدن. و قال هيرشمان أن انتقال التأثيرات من المراكز نحو الهوامش تعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما، و ضروري تدخل الحكومة للحد من الأثار السالبة و حصول الأثار الانتشارية من المراكز إلى الهوامش.
نظرية الاستقطاب العكسي	ريكاردسون	يرى أن الأفكار الانتشارية من المراكز نحو الهوامش تحصل بشكل أوتوماتيكي و دون الحاجة لتدخل الحكومة، و حسب هذه النظرية فإن عملية التنمية تقوم على مرحلتين، الأولى استقطابية تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة التحول أو الانقلاب و الثانية تليها

		مباشرة تتمثل في اللامركزية بين الأقاليم و داخل كل إقليم.
نظرية القلب و الأطراف	فريدمان	يرى أن النظام الجغرافي في الدولة النامية يتكون من نظامين فرعيين هما: – القلب: و هو المنطقة الحضرية و قلب النمو. – الأطراف: و هي المناطق الهامشية و العلاقة بينهما هي علاقة تبعية، الهوامش تتبع القلب.
نظرية التحيز الحضري	ميخائيل لبتون	حاول لبتون تفسير سبب بقاء و استمرار الفقر في الريف من خلال عدة عوامل اجتماعية و سياسية بشكل رئيسي و يرى أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل و رأس المال ، و رأس المال و المصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف و سكان لمدينة و الفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة و القرية و بينهما يعكس أولوية حضرية أكثرها مما يرتكز على المساواة أو الفاعلية بمعنى أن الموازنات الحكومية و عوائد التنمية يتم توزيعها دون إنصاف بين المدن و الأرياف و حتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء

		أنفسهم مثل: قطاعي الصحة و التعليم . و قد توصلت هذه النظرية إلى طرح إشكالية فيما إذا كانت التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية.
نظرية النظام العلمي		حسب هذه النظرية فإن الازدهار النسبي الذي ينعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة و هكذا نرى أن بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة
نظرية النمو الاقتصادي الأمثل	فرانة رمزي	هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي، فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد و ذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في المنفعة مع الأفراد أو المجتمعات الأخرى، و بذلك فإن تعظيم الرفاهية الاجتماعية لابد أن تتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع.

المصدر:

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/course/view.php?id=222 12/07/2019, 15 :46. بتصرف

رغم الاختلاف الواضح بين العلماء الاقتصاديين و الاجتماعيين و الإيكولوجيين في الآراء و الأفكار التي جاءوا بها إلا أن كل وجهة نظر تعالج بعد أو أكثر من أبعاد التنمية المستدامة فكل عالم عالج القضية من وجهة نظر تخصه حيث رأى الاقتصاديون أن مشكلة التنمية المستدامة هي مشكلة اقتصادية بينما يرى علماء الاجتماع أن المشكل اجتماعي بحت كما ينظر علماء البيئة على أن المشكل بيئي ثقافي لكن الدمج بين هذه الآراء هو ما يعطي حلولا لمشاكل التنمية المستدامة و تقديم تعريف دقيق ومضبوط لها.

المبحث الثاني: أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة و تحدياتها:

نظرا لما سبق في تعريفنا للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد في العالم، فلابد لهذه التنمية أن تبنى على أبعاد و أسس في تحديد أهدافها كما تعتمد في قياسها لدرجة التقدم في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من المؤشرات، لكن في بلوغ هذه التنمية هناك صعوبات و تحديات تحول دون تحقيقها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على الأبعاد الرئيسية التالية:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي: يعني تعزيز الاقتصاد و استدامة المشاريع مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة الجوانب البيئية و الاجتماعية.[1] أي استمرارية و تعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة

[1] Kahina tehar, « étude exploratoire sur les impacts du développement durable dans la gestion de projet des PME » mémoire de magistère, université du québec, chicoutimi, canada ; 2015, p :07.

زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام و المسكن و النقل و الصحة و التعليم.[1]

إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية و السطحية و الحد من التفاوت في المداخيل و الثروة فضلا عن الاستخدام العلاني و الرشيد للإمكانيات الاقتصادية.[2] و يعد أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية تطلب من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مثل فرض ضرائب تلوث حسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل و بالطبع فإن هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة و تأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضييق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية و الفقيرة.[3] و يمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية:[4]

- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث).
- تقوية دور الصناعة و التجارة من خلال ترقية الإنتاج النظيف و تشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث).
- وضع موارد و ميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.

---

[1] هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني " الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة " دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص: 52.

[2] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص: 34.

[3] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمان خضير، مرجع سابق، ص: 348.

[4] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: 77.

– تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك و جعلها أكثر استدامة (التكنولوجيا النظيفة، الاستهلاك الأخضر).

– الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا التي تأخذ في عين الاعتبار التأثيرات البيئية و الاجتماعية للمشاريع المزمع تشييدها.

– المساواة في توزيع الموارد و يتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

– التجارة العادلة دوليا: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي.

هو عنصر يشير إلى العلاقة بين البشر و الطبيعة، و كذلك النهوض برفاهية الأفراد و توفير الحد الأدنى من الأمن و تحسين الخدمات المختلفة كالخدمات الصحية و التعليمية، مع ضرورة احترام حقوق الانسان و النمو بثقافته و ضرورة إشراك الأفراد في صنع القرار.[1] كما يؤكد تقرير مستقبلنا المشترك عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة على دور السكان في عملية التنمية المستدامة ، و إن اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب هذا يعني تجاهل قضية مهمة هي أن الناس أنفسهم مورد إبداعي و هذه القدرة على الإبداع ذخر و مصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها. و من أجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل و رعاية صحية و غير ذلك كما يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا أكثر قوة و إبداع و مهارة و انتاجا و أفضل استعداد على

[1] هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص: 30.

معالجة المشكلات.[1] ذلك أن مشاكل البطالة و الفراغ و كيفيات اكتساب المعرفة و الوصول إلى مستوى معيشي لائق و العيش حياة طويلة و صحية بأمل حياة أكبر هي من أهم المشاكل على الإطلاق التي تواجه كل عمليات التنمية في البلدان.[2]

و يتحدد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال تثبيت النمو السكاني ، إذ أن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات تشبه المعلات الحالية أصبح أمرا مكلفا فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية و تكون النتيجة تزايد انتاج النفايات السائلة و الغازية و الصلبة و هو ما يعني استنزاف الموارد و تدهور البيئة الطبيعية، لذلك يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان.[3]

إضافة إلى هذا يعتبر الانصاف بين الأفراد و الأمم و الأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال و الجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر و المجاعة محددا من محددات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، زيادة عليه الاستخدام الكامل للموارد البشرية بمعنى إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: التعليم، الرعاية الصحية و المياه لأن التنمية تهدف إلى تحسين الوفاء الاجتماعي و الاستثمار في رأس المال البشري.[4]

---

[1] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمان خضير، مرجع سابق: ص: 350-351.

[2] محمد الطاهر قادري " التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق " مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص: 81.

[3] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص: 36.

[4] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: 79.

الفرع الثالث: البعد البيئي.

يرتكز هذا البعد من التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.[1] و يمكن حصر أهم الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في:

- حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية و عدم الافراط في استخدام الأسمدة و المبيدات التي تلوث المياه السطحية و الجوفية، و الاستغلال الجائز للغابات و مصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.[2]
- الاستخدام المستدام للأراضي حيث تتمثل الأثار الرئيسية لتدهور الأراضي بتلوث تربة الأراضي الزراعية و إزالة الغطاء النباتي نتيجة عوامل التعرية و التملح و تدهور الأراضي الرعوية و تناقص الغابات و زيادة رقعة التصحر، الأمر الذي يؤدي إلى ضغوط اقتصادية لذا يوصى بإعادة النظر في السياسات الزراعية بغية الوصول للاستخدام المستدام لها.[3]

كما تعتمد التنمية المستدامة في بعدها البيئي أيضا على:[4]

- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض و هذا بالتخلص تدريجيا من الموارد الكيميائية المهددة للأوزون و الحد من انبعاث الغازات و هذا عبر الحد بضرورة كبيرة من استخدام المحروقات

---

[1] مرزوق علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، ابراهيم كاطع علو الجوراني، مرجع سابق، ص: 52.

[2] عبد الله حسونة محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمان خضير، مرجع سابق، ص: 349.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 57.

[4] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سابق: ص: 78.

* من اجتهاد الباحثة.

و البحث عن مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية أو استخدام المحروقات بأكفاء في البلدان النفطية، كل هذا يتم بالتعاون بين الدول لمعالجة مخاطر البيئة العالمية.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري و هذا بعدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شأنها إحداث تغير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

و بهذا يمكن القول أن البعد البيئي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة فهو يعنى بالإدارة المثلى و التحكم الرشيد في المصادر الطبيعية و التقليص من استنزافها و إعطاء البيئة أولوية في جميع العمليات الاقتصادية و الاجتماعية كونها عنصر حيوي فعال و أي ضرر يلحق بها قد يؤدي إلى تدهور الكرة الأرضية بشكل عام.*

اعتمد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في بدايته على الأبعاد الأساسية الثلاثة السابقة الذكر (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) و التي اعتبرت كمرتكزات للتنمية المستدامة،

و قد لخصت " Susan Baker " العلاقة بين البيئة و الاقتصاد و المجتمع في أربعة نقاط كالتالي:[1]

- الضغوط البيئية مترابطة.
- الضغوط البيئية و نظام التنمية الاقتصادية مترابط.
- ترتبط المشاكل البيئية و الاقتصادية بالعوامل السياسية و الاجتماعية.
- هذه المشاكل موجودة داخل الدولة و أيضا بين الدول.

[1] Lukas diblasio brochard « le développement durable enjeux de définition et de mesurabilité » mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université du québec à montréal, canada, 2011, p : 14.

لكن و بعد التطور التكنولوجي الحاصل في السنوات الأخيرة فقد استنتجت أبعاد أخرى للتنمية المستدامة تمثلت في:

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي.

لا شك في أنه ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت الراهن، ذلك أن التدهور البيئي في معظمه نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، و بالتالي فإن التنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف و أكفأ و تقلص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى حد أدنى.[1]

الفرع الخامس: البعد الثقافي.

حاول بعض المختصين إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة و سمي بالبعد الثقافي و قد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي،[2] و قد تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد إدماج البعد الثقافي وفق هذا الشكل:

[1] ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سابق، ص: 47.

[2] العايب عبد الرحمان " التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011، ص: 29.

الشكل رقم (01): إدماج البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة.

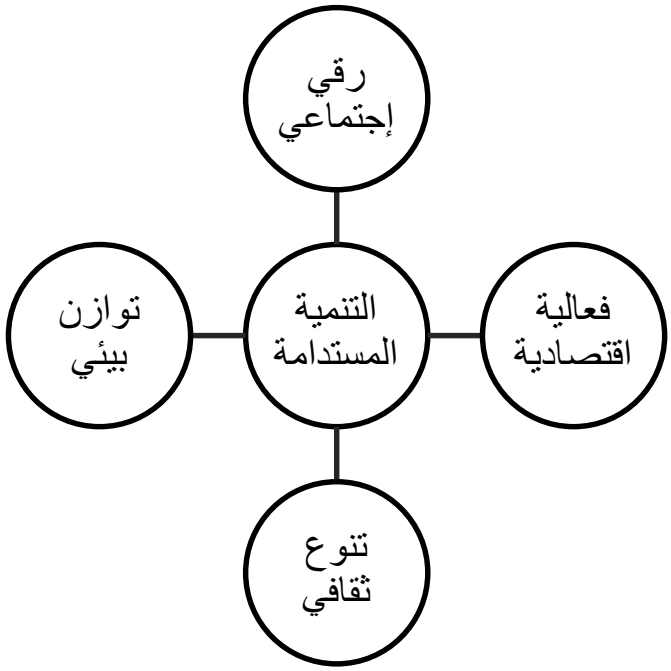

المصدر: العايب عبد الرحمان " التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص: 29.

الفرع السادس: البعد السياسي.

كما أن هناك بعد سادس للتنمية المستدامة تمثل في البعد السياسي و الذي شهد تغيرا بعد الحروب و المشاكل البيئية و التي نجمت عن بعض الحوادث مثل انفجار مفاعل تشرنوبل 1986 و موجات الجفاف التي عصفت بالكثير من المناطق في العالم، و نتيجة لذلك اختلت القضايا البيئية أولوية اهتمامات المجتمع الدولي.[1] فالتنمية المستدامة تعد مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الدول

[1] ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 47.

و مصالحة بين نماذج التنمية المختلفة، و تدعم التنمية السياسية المستدامة مسؤوليات كل القوى في عملية تطوير الإنتاج و توسيع الثروات.[1]

الشكل رقم (02) : تداخل أبعاد التنمية المستدامة.

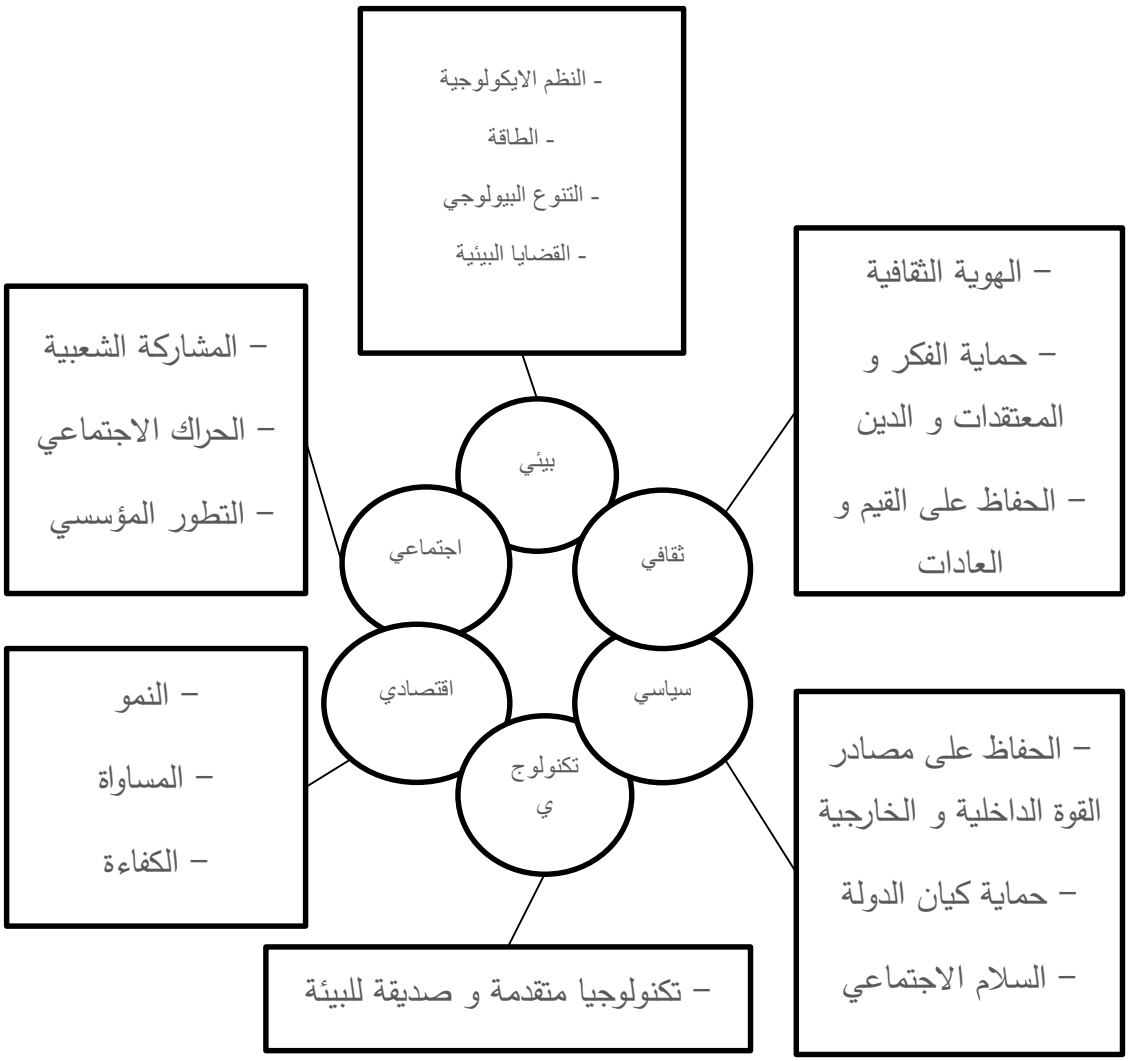

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على دراسات سابقة و مكتسبات قبلية .

[1] بغداد كربالي، محمد حمداني " استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية في الجزائر " مجلة علوم إنسانية، السنة 07، العدد 45، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2010، ص: 09.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

بالنظر للجوانب المختلفة التي تعالجها التنمية المستدامة فلابد من مؤشرات قياس المتغيرات الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية الخاصة بمتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.

لقد وضعت عدة مؤشرات اقتصادية للتنمية المستدامة بهدف قياس تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية و يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في ما يلي:

أولا: التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: و تقسم هذه المؤشرات إلى:[1]

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمارات الثابتة الاجمالية من الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع كنسبة مئوية من واردات السلع.

ثانيا: تغير أنماط الإنتاج و الاستهلاك:[2] إن الأنماط الغير مستدامة للإنتاج في الدول المتقدمة هي السبب الرئيسي لاستمرار استنزاف الموارد الطبيعية و تدهور البيئة فتغير هذه الأنماط يستدعي تظافر جهود كل من الحكومات و المنتجين و المستهلكين بحيث تتطلب التركيز بصورة أقل على

[1] عدنان داود محمد العذاري " الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية " دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 52.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 58-59.

استهلاك الموارد الطبيعية و استخدام تكنولوجيا موفرة للطاقة، و في هذا الصدد دعا جدول أعمال القرن الواحد و العشرين البلدان إلى:

- تشجيع المزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة و الموارد.
- التقليل من انتاج النفايات .
- مساعدة الأفراد على اتخاذ القرارات السلمية بيئيا.

ثالثا: الموارد و الأدوات المالية: و يتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:[1]

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.

تتمثل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في:

أولا: المساواة الاجتماعية: و هي المساواة في توزيع الموارد و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات و تتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة كالصحية و التعليمية.[2]و يمكن قياسها من خلال مؤشرين أساسيين هما:

1- الفقر: و يقاس بدوره من خلال المؤشرات الثانوية التالية:

[1] صائب عبد الله الطويل، مرجع سابق، ص: 77.

[2] ريدة ديب، سليمان مهنا " التخطيط من أجل التنمية المستدامة " مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، سوريا، 2009، د ص.

معدل البطالة: و هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوى العاملة.[1]

مؤشر الفقر البشري: بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد و هي: [2]

- حياة طويلة و صحية (تقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين).

- المعرفة (الأمية).

- توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية و المياه و المؤونة و نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).

السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني: يعبر عنه بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.[3]

2- المساواة في التنوع الاجتماعي: و يمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.[4]

ثانيا: الصحة العامة: قد ورد في إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية أن البشر هم صميم التنمية المستدامة و أن من حقهم أن يحيوا حياة صحية في وئام مع الطبيعة، و لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا إذا تم القضاء على الأمراض التي تنتشر بكثرة و تحقيق مكاسب صحية للبشر

---

[1] عبد الرحمان سيف سردار " التنمية المستدامة " دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص: 174.

[2] صائب عبد الله الطويل، مرجع سابق، ص: 78.

[3] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، ص: 174.

[4] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 60.

من التشديد خاصة على المرأة و الطفل و على فئات المجتمع الضعيفة مثل المعوقين و المسنين.[1]

و يمكن قياس الصحة العامة من خلال المؤشرات التالية:[2]

– متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

– عدد السكان الدين لا يحصلون على المياه المؤمنة.

– عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، و نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال و نسبة استخدام موانع الحمل.

ثالثا: التعليم: و يعني الحصول على التعليم و زيادة فرص التدريب و التوعية العامة.[3] و يمكن قياسه من خلال المؤشرات التالية:[4]

– معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة بين البالغين.

– المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

رابعا: السكن: يشير هذا المؤشر إلى ضرورة توفر سكن مناسب للجميع. و ينمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من مساحة البيت.[5]

خامسا: الأمن: يعتبر الأمن بعدا جديدا لمؤشرات التنمية المستدامة حيث يعكس أولوية متزايدة و في جدول أعمال القرن الواحد و العشرين تم منع الجريمة ضد الأطفال و المرأة و جرائم المخدرات كما دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، حيث كانت الدول الأعضاء تشجع

---

[1] حميدة بوعموشة، نفسه، ض: 62.

[2] عدنان داود محمد العذاري، مرجع سابق، ص: 53.

[3] ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، د ص.

[4] صائب عبد الله الطويل، مرجع سابق، ص: 78.

[5] ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، د ص.

على معالجة مشاكل الجريمة و العنف و المخدرات باعتبارها من عوامل التفكك الاجتماعي، و يتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 1000 شخص من سكان الدولة.[1]

سادسا: السكان: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و نسبة التصنيع العشوائي و النمو الاقتصادي غير المستدام.[2] و يقاس من خلال معدل النمو السكاني و هو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، و يقاس بمعدل النمو السكاني في السنة.[3]

سابعا: مؤشر التنمية البشرية: يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة فهو يعكس أهم أبعاد التنمية المستدامة، و قد قام برنامج الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات لقياس التنمية البشرية و له تقرير سنوي يرتب دول العالم بالاعتماد على مؤشرات معينة، فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية (مؤشر توزيع الدخل، مؤشر الصحة العامة، مؤشر التعليم).[4]

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية.

يمكن الإشارة إلى أهم المؤشرات البيئية التي تقوم عليها التنمية المستدامة في:

أولا: الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي و تغيراته و ترتبط تأثيراتها بشكل مباشر مع صحة الانسان و استقرار و توازن النظام البيئي، كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس و التراجع. [5]و بالتأكيد فإن العوامل الرئيسية

---

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 60-61.

[2] ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، د ص.

[3] إلهام شيلي، مرجع سابق، ص: 74.

[4] إلهام شيلي، المرجع نفسه، ص: 74.

[5] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، ص: 186-187.

وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري و مصادر الطاقة الملوثة و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و العديد من المركبات و المواد الملوثة الأخرى من المصانع و وسائل النقل و النشاطات البشرية الأخرى. و هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:[1]

- **التغير المناخي:** و يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

- **ترقيق طبقة الأوزون:** و يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

- **نوعية الهواء:** و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

ثانيا: الأراضي: تعتبر قضية معقدة و هامة جدا و ذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية و طبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها و حتى المياه التي تحتويها و الكائنات الحية التي تعيش عليها، و بالتالي فإن طرق و وسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدولة بالتنمية المستدامة و تطبيقها لمبادئها. و تتطلب استخدامات الأراضي اتخاذ قرارات سياسية و اقتصادية بدرجات متفاوتة من المسؤولية الإدارية و السياسية.[2]

و يدعوا جدول أعمال القرن ال 21 إلى اتباع نهج كلي باستعمال إدارة متكاملة و معتمدة على النظم الايكولوجية لتحقيق التنمية المستدامة لموارد الأراضي. و يقصد بتطبيق هذا النهج حل أوجه التضارب بين الاستخدامات المتنافسة للأراضي، مع الاهتمام بمسألة توفير الأراضي و الحقوق المتعلقة

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، د ص.

[2] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، ص: 187.

بها، كما يقصد به زيادة الإنتاجية مع حماية البيئة و الموارد الطبيعية.[1] و أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:[2]

- **الزراعة:** و يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية و استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.

- **الغابات:** و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض و كذلك معدلات قطع الغابات.

- **التصحر:** و يتم قياسها من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

- **الحضرنة:** و يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: المياه العذبة: لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي و هي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، و كذلك هي من أكثر الموارد تعرضا للاستنزاف و التلوث، و تجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي و اجتماعي صعب، كما تعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار و بحيرات من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة و تعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، و تعد إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات و المصاعب التي تواجه دول العالم حاليا و خاصة منظمة الشرق الأوسط و إفريقيا. و أصبحت القضايا الخاصة بنوعية

[1] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: 103.

[2] ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، د ص.

و كمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية و الاقتصادية في العالم ذلك أن المياه العذبة في الغالب مورد غير متجدد و معرض للاستنزاف و التلوث.[1]

فنتيجة للزيادات السكانية و النمو الاقتصادي و ارتفاع مستويات المعيشة، يمكن أن يصل عدد سكان العالم الذين يعيشون في دول و مناطق توجد فيها شحة مياه مطلقة عام 2025م إلى نحو 1.8 مليار نسمة، و قد يتعرض ثلثا سكان العالم لأزمة مياه، حيث تشير سيناريوهات توقعات البيئة العالمية (GE04) إلى احتمال أن يعيش أكثر من 5.1 مليار شخص في ظل هذه الأوضاع في عام 2050م.[2]

و يتم قياس التنمية المستدامة للمياه العذبة بمؤشرين هما:[3]

- **نوعية المياه:** و تقاس بتركيز الأكسجين المذاب و نسبة البكتيريا المعوية في المياه.

- **كمية المياه:** و تقاس من حساب كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

رابعا: التنوع البيولوجي: يعد التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا و أخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية و البيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة و نظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية و الوراثية و الأنواع و الأنظمة البيئية فإن

[1] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، ص: 189.

[2] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: 105.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 64.

حماية التنوع الحيوي و الاستخدام المستدام لعناصره و كذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطا لاستدامة التنمية.[1] و الجدير بالذكر أن المسائل الهامة للتنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات و نباتات و أسماك دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة.[2]

و يمكن قياس هذا التنوع الحيوي من خلال مؤشرين إثنين هما:[3]

أولا: الأنظمة البيئية: التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية و كذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

ثانيا: الأنواع: و يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

من خلال المعطيات السابقة يمكن تلخيص مؤشرات التنمية المستدامة في الشكل التالي:

[1] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، ص: 190.

[2] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة ، مرجع سابق، ص:107.

[3] ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سابق، د ص.

الشكل رقم (03): مؤشرات التنمية المستدامة.

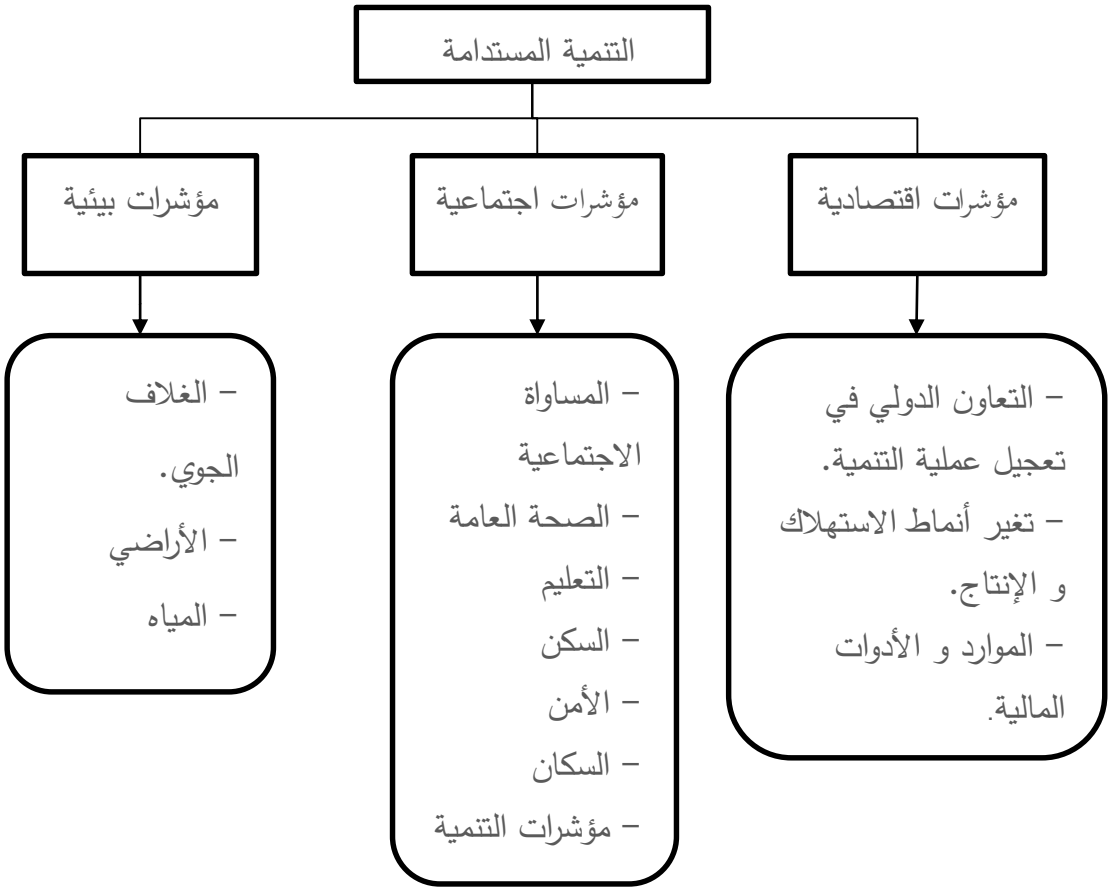

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثالث: التحديات و الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة.

رغم الاهتمام الذي أولته المنظمات العالمية للتنمية المستدامة و على رأسها إعلان ريو بشأن العمل البيئي إلا أنه تبقى هناك تحديات كثيرة تقف عائق أمام الدول في تطبيق برامج و خطط التنمية المستدامة و خاصة في الدول الإفريقية و العربية المتخلفة و التي هي في طريق النمو. و من أهم هذه التحديات نذكر:

الفرع الأول: صعوبات اقتصادية و اجتماعية.

أولا: الفقر و اعدام الحيلة و التعرض للمعاناة و الخوف و انخفاض الدخل و الاستهلاك و ضعف الإنجاز في مجالات التعليم و الصحة و التغذية و الإسكان و غيرها من مجالات التنمية التي تحدث نتيجة توزيع المكاسب العالمية غير المتكافئة بين الدول الغنية و الفقيرة، حيث يقدر متوسط دخل الأفراد في أغنى دول العالم ما يعادل مثلا متوسط دخل37 فرد في الدول الفقيرة ، حيث تفتقر هذه الدول إلى الحرية و تمكين المرأة و حقوق المعرفة و ضعف الإنتاجية و القدرة التنافسية و الابتكارية و استنزاف الموارد الطبيعية...الخ.[1]

ثانيا: الديون: التي تشكل عائق في مسار التنمية و الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ جدول القرن ال 21 و عدم التزام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة.[2]

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية المتدنية: خاصة في دول العالم النامية نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد و ضعف رأس المال المتاح للاستثمار في النهوض بقطاعات الإنتاج و انتشار البطالة و انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي و التبعية الاقتصادية و الاعتماد على سلعة واحدة لتصديرها و استثمار الأموال في الدول المتقدمة. الأمر الذي ينعكس على قدرات الدول في الالتزام بمسؤولياتها اتجاه التنمية العالمية المستدامة.[3]

---

[1] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 106.

[2] صائب عبد الله الطويل، مرجع سابق، ص: 84.

[3] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 107.

رابعا: التضخم السكاني: التضخم السكاني غير الرشيد و خاصة في مدن الدول النامية و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية و تزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية و الاجتماعية.[1]

خامسا: زيادة الأمراض: منها الطاعون و الإيبولا و السل و الإيدز نتيجة زيادة الحضر و تكدس السكان، و الفقر و التوسع في استخدام المضادات الحيوية. الأمر الذي يهدد الأمن القومي باسم " الإرهاب البيولوجي ".[2]

سادسا: الموارد الطبيعية: و استمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.[3]

الفرع الثاني: صعوبات بيئية:

تتمثل أهم الصعوبات البيئية في بقاء أنماط غير مستدامة للاستهلاك و الإنتاج و استمرار تعرض النظام البيئي للخطر و تدهور حالة البيئة التي تضرها المشروعات التنموية بسبب استخدام المحروقات مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض و بالتالي ارتفاع مستوى البحار و اضطراب نظام الأمطار التي قد تحدث فيضانات و ثقب في طبقة الأوزون الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض بسبب الأشعة البنفسجية مما يدفع بأموال ضخمة لمعالجتها. بالإضافة إلى خطر الأمطار الحمضية و الجفاف

[1] هادي أحمد الفراجي " التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة " دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص: 195.

[2] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 108.

[3] هادي أحمد الفراجي، مرجع سابق، ص: 195.

و التلوث و الأشعة النووية ، كل هذا يدمر الطبيعة لذلك لابد من سياسة رشيدة و دقيقة لتحقيق التنمية أي اقتصاد + بيئة.[1]

الفرع الثالث: صعوبات سياسية.

أولا: الحروب و الأسلحة: إن الاشعاع المنطلق من التفجير النووي و الأسلحة النووية يؤثر على الصحة و الزراعة و الموارد الطبيعية بمساحات شاسعة من الأرض، و هو خطر شديد يهدد الأجيال القادمة و يهدد البيئة و الغذاء و إحداث الأمراض و العيوب الوراثية، و هذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في "لاهاي" برأيها الاستشاري حول قانونية الأسلحة النووية و استعمالها بعد محاولات إقناع المنظمات غير الحكومية لها في عام 1994م في أخذ هذا الرأي الاستشاري.[2]

كما حددت صعوبات سياسية إضافية تمثلت في:[3]

- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و غياب الأمن و السلام خاصة في منظمة الشرق الأوسط.
- حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم تمكنه من المشاركة في مشروعات التنمية المستدامة.
- عدم وجود انفتاح سياسي و مشاركة سياسية و انعدام الديمقراطية و انفصال الأنظمة عن المجتمع.
- تصادم حقوق دول الجنوب بمصالح دول الشمال.

[1] صائب الطويل، مرجع سابق، ص: 85.
[2] هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص: 124.
[3] صائب الطويل، مرجع سابق، ص: 83.

– الإرهاب الذي أصبح أكثر انتشارا و تدميرا و صعوبة في المجتمع و علاقته بالجريمة العالمية المنظمة و بثه عن طرق الانترنيت، إلى جانب الأسلحة الكيمياوية و فيروسات الكمبيوتر و الجريمة المنظمة ذات المؤسسات العالمية التي تمتلك موارد كبيرة من الأموال عن طريق المخدرات و بيع الأعضاء البشرية و غش المعلومات و الاحتيال على البنوك.[1]

الفرع الرابع: صعوبات تقنية.

أولا: العولمة: تتعدد الأثار السلبية للعولمة من تنمية النزعة الاستهلاكية، و سيطرة الشركات الأجنبية التي تعيق التنمية و غيرها و تفوق فوائدها بدرجة كبيرة، و تزايد ثروات بعض الدول على حساب فقر البلدان الأخرى.[2]

ثانيا: ضعف الكفاءات البشرية: القادرة على التعامل مع التقنيات المعرفية و التكنولوجية و الاستفادة من الأبحاث المتقدمة في هذا المجال، و تأخر المؤسسات التعليمية و البحثية على مواكبة التقدم العلمي و التقني في العالم.[3]

و بالنظر إلى هذه التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العديد من الدول لا تزال الجهود الدولية و على رأسها هيئة الأمم المتحدة تسعى و تطمح إلى الوصول لمجتمعات مستدامة من خلال التقييم و المتابعة المستمرين لبرامج التنمية المستدامة ، حيث تعمل على تحقيق العدالة و المساواة بين

[1] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 107.

[2] هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص: 128–129.

[3] فتيحة طويل، مرجع سابق، ص: 107.

* من اجتهاد الباحثة.

الشمال و الجنوب في توزيع الثروة و توحيد الجهود لحماية العالم من الأزمات البيئية المدمرة لحياة الكائنات الحالية و المستقبلية و كذا الحد من هذه الأزمات.*

المبحث الثالث: التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات الأمم المتحدة.

تهدف خطة التنمية المستدامة التي سطرتها الأمم المتحدة مطلع 2030 إلى التصدي لتحديات العولة استنادا إلى مكونات التنمية المستدامة الثلاث البيئة، المجتمع و الاقتصاد .حيث تنطلق أهداف التنمية المستدامة من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية إلى السعي لإنهاء الفقر المدقع و وقف انشار الأمراض و توفير التعليم لجميع الأطفال بحلول عام 2015، لتتعزز فيما بعد هذه الأهداف الثمانية بأهداف مكملة لها إلى غاية 2030تدعوا إلى مكافحة عدم المساواة و التصدي لظاهرة تغير المناخ مع إشراك الجميع في تحريك عجلة التنمية و تحقيق الأهداف ال 17 للتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مواثيق و إعلانات الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

في إطار إرساء أهداف التنمية المستدامة عقدت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات و الاجتماعات من طرف الجمعية العامة للمنظمة و بمشاركة الدول الأعضاء و قد خرجت هذه المؤتمرات المتعاقبة بعد إعلانات و مواثيق تصبوا في مجملها إلى خدمة البشرية بما يتماشى و مبادئ التنمية المستدامة.

الفرع الأول: ميثاق الأمم المتحدة 1945.

ورد في بداية الميثاق " نحن شعوب الأمم المتحدة و قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف، و

أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان و بكرامة الفرد و قدره و بما للرجال و النساء و الأمم كبيرها و صغيرها من حقوق متساوية، و أن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة و احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات و غيرها من مصادر القانون الدولي، و أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، و أن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".[1]

مقاصد الميثاق: يمكن تلخيص مقاصد الميثاق في ما يلي:[2]

– حفظ السلم و الأمن الدولي.

– إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب.

– تحقيق التعاون الدولي على شكل حل المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الإنساني.

– جعل هيئة الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم و توجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

الفرع الثاني: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

يعد من أكبر القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة شهرة و أهمية و تؤكد المادتين (1) و (2) من الإعلان على مدى الاعتراف من قبل المجتمع الدولي بأهمية حقوق الإنسان بها دوليا فقد جاء فيهما:

[1] ميثاق الأمم المتحدة و النظام السياسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] هادي أحمد الفراجي ، مرجع سابق، ص: 53.

– يولد جميع الناس أحرارا و متساوين في الكرامة و الحقوق و هم قد وهبوا العقل و الوجدان و عليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء.

– لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق و الحريات المذكورة في هذا الإعلان دون تميز و لا سيما التميز بسبب العنصر و اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.[1]

الفرع الثالث: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

باشر العهد الدولي لرؤيته للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من خلال الإقرار لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة و اقراره أيضا بالحقوق المتساوية و الثابتة حيث يشكل هذين الإقرارين أساس الحرية و العدل و السلام في العالم وفقا للمبادئ المعلقة في ميثاق الأمم المتحدة، كما أقر العهد بإدراك أن السبيل الوحيد لأن يكون البشر أحرار و هو سبيل تهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و إدراج أنه على الأفراد الذين تقع عليهم واجبات إزاء الغير مسؤولية السعي تعزيز و مراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد.[2]

[1] محمد الأمين مصطفى بديرينة " الحق في التنمية ما بين الإعلانات و التطبيقات " رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمة الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010، ص: 98.

[2] هادي أحمد الفراجي، مرجع سابق، ص: 59 (بتصرف).

و قد قرر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من خلال المواد التي تضمنها: الحق في:[1]

- المادة 1: تقرير المصير.

- المادة 2: على الدول الأعضاء اتباع ما يلزم من خطوات للتمتع بالحقوق المعترف بها في العهد لوحدها.

- المادة 3: المساواة بين الرجال و النساء.

- المادة 4: ليس للدول التمتع بالحقوق التي يضمنها العهد للحدود المقررة في القانون.

- المادة 5: ليس هناك أي حق بمباشرة أي نشاط يهدف إلى إهدار الحقوق و الحريات المنصوص عليها.

- المادتين 6 و 7: العمل و الأوضاع المواتية له.

- المادة 8: تكوين النقابات و الانضمام إليها.

- المادة 9: الضمان الاجتماعي.

- المادة 10: توفير الحماية للأسرة و الأمهات و الأطفال.

- المادة 11: مستوى معيشي ملائم يفي بالاحتياجات و الغذاء و الكساد و المأوى.

[1] دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، " سلسلة التدريب المهني " العدد 12: الأمم المتحدة ، ص:06. و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

– المادة 12: التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة و الرعاية الصحية.

– المادتين 13 و 14: التعليم و مجانيته في الابتدائي و إلزاميته.

– المادة 15: المشاركة في الحياة الثقافية و الانتفاع بفوائد التقدم العلمي و تمتع الشخص بحماية أي عمل علمي أو أدبي أو فني من تأليفه.

الفرع الرابع: الميثاق العالمي للطبيعة 1982:

إن اهتمام المجتمع العالمي بأوضاع البشر السياسية و الاجتماعية و الثقافية من خلال ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد ضرورة الأمن و السلم الدوليين، و المحافظة على أرواح البشر و توظيف قدراتهم نحو التنمية بكل جوانبها. فقد أخذت الطبيعة اهتماما لا يقل أهمية عن الاهتمام بالبشر رغم تأخر الإعلان عن الميثاق. إن مكونات الميثاق تؤكد الاهتمام بعناصر الطبيعة بحكم استحالة فك الارتباط بين البشر (الانسان) و الطبيعة (البيئة).[1]

مبادئ الميثاق: شمل الميثاق العالمي للطبيعة على مجموعة من المبادئ و هذه أهم المبادئ العامة للميثاق.[2]

– احترام الطبيعة.

– صيانة الطبيعة من التدهور.

[1] هادي أحمد الفراجي، مرجع سابق، ص: 64.

[2] هادي أحمد الفراجي، المرجع نفسه، ص: 64. (بتصرف).

– تخضع جميع المناطق البرية و البحرية و النظم الايكولوجية و الأنواع الاحيائية النادرة كحماية خاصة.

– لا ينبغي أن تكون القابلية الوراثية للبقاء على الأرض معرضة للخطر.

– إدارة النظم الايكولوجية و الكائنات الحية.

الفرع الخامس: إعلان الحق في التنمية 1986:

يحتوي الإعلان على عشرة مواد نتج عنها الأثار القانونية التالية:[1]

– تعريف عملية التنمية بأنها عملية ذات أبعاد مختلفة ' اقتصادية، اجتماعية و ثقافية و سياسية تستهدف التحسين المستمر لرفاهية المجتمع.

– اعتبرت التنمية حق من حقوق الانسان العالمية.

– التمتع بالحق في التنمية.

– الانسان الموضوع الرئيسي لعملية التنمية

– جمع و توحيد حقوق الانسان السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

– الحق في التنمية قائم على الاحترام التام لكافة حقوق الانسان و الحريات و عدم انتهاكها.

– لكل فرد و لجميع الشعوب المساهمة في تحقيق التنمية و تحمل المسؤولية للجميع.

[1] فاكية، سقني " التنمية الإنسانية المستدامة و حقوق الانسان " رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص: 15.

– من واجب الدول وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة لتسيير إعلان الحق في التنمية.

الفرع السادس: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي 1996.

يتضمن الإعلان مقدمة و فصلين حول الأهداف الاستراتيجية و الالتزامات و الإجراءات، حيث يشير الإعلان في مقدمته إلى أن الأشخاص الذين يعانون من الجوع و الفقر في الوقت الحالي يتجاوز 1 بليون نسمة و أنه لابد من زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70% لإطعام سكان العالم المتوقع عددهم أكثر من 9 بليون نسمة عام 2050م.[1] و يحدد الإعلان عددا من المبادئ أهمها:[2]

– الاستثمار في المخططات الملكية القطرية و الرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج و شركات جديدة.

– تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية و الإقليمية و العالمية لتحسين الحكومة و تشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل و تلاقي الازدواجية في الجهود.

– بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج المسار و شامل للأمن الغذائي.

– ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا قويا من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف.

[1] المعهد العالمي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة، تقرير يومي من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، النشرة الاعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المجلد 150، رقم 05، 17 نوفمبر 2009، د ص.

[2] هادي أحمد الفراجي، مرجع سابق، ص: 78.

– ضمان التزام جميع الشركات التزاما مستداما و كبيرا بالاستثمار في الزراعة و الأمن الغذائي و التغذية مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب و بصورة موثوقة و الموجهة للخطط و البرامج المتعددة السنوات.

و لازالت منظمة الأمم المتحدة إلى يومنا هذا تعمل على دعم التنمية المستدامة في جميع دول العالم و العمل على الوصول إلى عالم متطور في جميع المجالات و في المقابل الحفاظ على بيئة سليمة في آن واحد. ذلك من خلال المخططات و البرامج و الأهداف الاستراتيجية التي سطرتها حتى مطلع 2050م و التي تسعى جاهدة إلى تحقيقها.*

المطلب الثاني: الأهداف الإنمائية للألفية 2015/2000.

اعتمدت منظمة الأمم المتحدة خلال مطلع القرن العشرين أجندة الألفية التي تضمنت 8 أهداف وجهتها خصيصا لدول العالم الثالث من أجل محاربة الفقر و تعميم الصحة و التعليم المجاني في تلك الدول و إدخالها في عملية التنمية من أجل ترقية جوانب حياتهم.

الفرع الأول: مفهوم و تعريف الأهداف الإنمائية للألفية.

في شهر سبتمبر من عام 2000م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الألفية و قد صادق على الإعلان 191 دولة و التزمت هذه البلدان بتحقيق ثمانية أهداف و 21 غاية و 58 مؤشر بحلول العام 2015، بما في ذلك الحد من الفقر و القضاء على الجوع و توفير التعليم للجميع، و تعزيز المساواة بين الجنسين و تحسين الرعاية الصحية للأم و الطفل، و مكافحة انتشار الأمراض المعدية و حماية البيئة و تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية، كما تضمن إعلان

الألفية التزامات بتحقيق الأمن و السلام و تعزيز حقوق الانسان و الديمقراطية و الحكم الراشد و حماية الفئات المعروضة.[1]

تطالب الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة المجتمع الدولي بتركيز جهوده على تحقيق تحولات في مختلف الجوانب الحيوية للمجتمعات البشرية التي يمكن قياسها و تتبعها، و ذلك من خلال تحديد مقاصد و مقاييس معيارية لقياس مختلف المجالات الحيوية التي لها تأثير على مستويات نمو و ازدهار المجتمعات البشرية في البلدان النامية من جهة، و في البلدان الغنية التي تساعد في تمويل البرامج الإنمائية من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك المؤسسات متعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.[2]

الفرع الثاني: محتوى الأهداف الثمانية للألفية.

شملت الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة في مطلع القرن العشرين ثمانية أهداف يمكن تلخيصها كالتالي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع: و يتمثل هذا الهدف في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بمقدار النصف، حيث يشكل الفقر التحدي الذي

[1] زياد عبد الحمد و آخرون " الأهداف الانمائية للألفية " تقرير لبنان، مطبعة دار الكتب، 2008، ص: 08.

[2] عبد القادر لطرش، سميح البستاني، موزة المسلم " الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر تقييم و استشراف " سلسلة دراسات سكانية، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولى، قطر،2009، ص: 05.

يتطلب تسخير الإمكانيات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، و هي استئصال الفقر المدقع و الجوع. و تماشيا مع هذا الهدف فإنه يتوجب القيام بما يلي:[1]

– وضع استراتيجيات وطنية جزءا لا يتجزء من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجية الحد من الفقر.

– ينبغي للسياسات الحكومية أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تنميتها، من أجل حفز النمو الاقتصادي و خلق الوظائف عنصرا في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروات.

– يشمل هذا الهدف الغايات التالية:[2]

الغاية الأولى: تتعلق بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين الفترة 2000 و 2015 من نسبة 27% إلى 14% و ذلك من خلال متابعة التقدم المحرز ضمن المؤشرات التالية:

– نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم.

– نسبة فجوة الفقر.

– حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

---

[1] مروى سلمان يوسف صلاح " دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية و الاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000–2001) " رسالة ماجستير، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2011/2010، ص: 33–34.

[2] ناصر عبد القادر " الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها 2015 " مجلة المفكر، العدد الثاني: جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2015، ص: 271–272.

الغاية الثانية: تتعلق بالعمل على توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق لجميع السكان في الدول النامية بما فيهم النساء و الشباب و يتم إحراز التقدم في هذه الغاية من خلال:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد عامل.
- نسبة السكان العاملين مقارنة بعدد السكان .
- نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم .
- نسبة العاملين لحسابهم الخاص و العاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين.

الغاية الثالثة: تتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين سنة 1990 و 2015 و يمكن تتبع التقدم المحرز في هذا المجال من خلال المؤشرات التالية: [1]

- عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات .
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الشامل: نادى الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق الغاية الثانية المتعلقة بضمان تعليم ابتدائي شامل من خلال تمكين الأطفال (ذكورا و إناثا) في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي أو التعليم الأساسي بحلول 2015، و ذلك لتحقيق الظروف المستقبلية المناسبة لإدراج الأفراد باعتبار التعليم الابتدائي

[1] عبد الحكيم عمران " مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة " الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 27-28-290جوان 2013، د ص.

أو الأساسي لازما لتلبية حاجات الفرد الأساسية من التربية و التعليم، بحيث يتقن استخدام أدوات التعلم و يكتسب قدرا مناسبا من المعارف و المهارات و القيم التي يحتاجها في الحياة و العمل.[1]

و يتم إحراز التقدم في تحقيق الغاية الثانية المرتبطة به من خلال المؤشرات التالية:[2]

- صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول.

- معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الأشخاص الذين يتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 عاما.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة: و يتمثل هذا الهدف في الغاية الثالثة بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي و لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015. و تماشيا مع هذا الهدف فإنه يتوجب القيام بالعمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم و التدريب و تشخيص فرص التدريب المتساوية في جميع المجالات للنساء و الفتيات،[3] و قد حددت ثلاث مؤشرات لقياس هذه الغاية و هي:[4]

- نسبة الفتيات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي.

- حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.

---

[1] عبد القادر لطرش، مرجع سابق، ص: 14.

[2] ناصر عبد القادر، مرجع سابق، ص: 272.

[3] مروة سلمان يوسف صالح، مرجع سابق، ص: 37.

[4] عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، د ص.

– نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال: يتمثل هذا الهدف بالغاية الرابعة و قد حددت مؤشرات لرصد تحقيق هذه الغاية تمثلت في:[1]

– معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر.

– معدل وفيات الرضع.

– نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة و المحصنين ضد الحصبة .

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات (تحسين الصحة النفاسية): يتمثل هذا الهدف في تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع و التحدي هو تسخير كافة الإمكانيات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في أعمال الألفية لاسيما خفض معدلات وفيات الأطفال و تحسين صحة الأمهات.[2] و يتفرع هذا الهدف إلى غايتين أساسيتين هما:[3]

الغاية الأولى: تتعلق بالتقليل من معدلات وفيات الأمهات عند الولادة، و يتم تحقيق هذه الغاية من خلال المؤشرات التالية:

– معدل الولادات النفاسية.

– نسب الولادات تحت إشراف أخصائيين.

[1] عبد الحكيم عمران، مرجع سابق، د ص..

[2] مروة سلمان يوسف صالح، مرجع سابق، ص: 42.

[3] ناصر عبد القادر، مرجع سابق، ص273:

الغاية الثانية: ترتكز على إتاحة فرصة تعميم خدمات الصحة المجانية للأمهات و تقاس بثلاث مؤشرات هي:

- معدل الولادات لدى المراهقات.
- الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة.
- حاجيات مجال تنظيم الأسرة.

الهدف السادس: مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض:

يشمل هذا الهدف الغاية السادسة التي تتفرع إلى الغايات التالية:[1]

الغاية الأولى: تتعلق هذه الغاية بالسعي إلى وقف انتشار فيروس المناعة البشرية بحلول عام 2015 و القضاء عليه و يتم متابعة تقييم هذه الغاية بالمؤشرات التالية:

- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشري لدى السكان المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 عام.
- نسبة السكان ما بين 15 و 24 عام الذين لديهم معرفة شاملة بمرض الإيدز.
- نسبة حضور التلاميذ الأيتام بين سنتي 10 و 14 عام للدراسة مقارنة بنسبة حضور التلاميذ غير الأيتام من نفس الفئة العمرية.

[1] عبد الحكيم عمران، مرجع سابق، د ص.

الغاية الثانية: تتعلق بتعميم العلاج من مرض نقص المناعة المكتسبة بحلول عام 2010 لمحتاجيه و يتم تتبعه من خلال مؤشر عدد السكان المصابين بفيروس نقص المناعة مراحل متقدمة و يمكنهم الحصول على عقاقير مضادة لتلك الفيروسات.

الغاية الثالثة: تتعلق بالعمل على إيقاف حدوث الملاريا و الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 و بدء القضاء عليها. و يتم تتبعها من خلال المؤشرات التالية:

- معدل الإصابة و الوفاة المرتبطة بالملاريا.

- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الحمى و يعالجون بعقاقير ملائمة للملاريا.

- معدلات الإصابة و الانتشار و الوفيات بمرض السل.

- نسبة حالات السل التي اكتشفت و يتم علاجها في فترة قصيرة.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية: يحتوي على أربع غايات فرعية مرتكزة على عشرة مؤشرات تمحورت كلها حول:

الغاية الأولى: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج الوطنية و تم وضع مجموعة مؤشرات لقياسها تمثلت في: [1]

- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.

[1] عبد القادر لطرش، مرجع سابق، ص: 25.

- مجموع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

- استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

- نسبة مخزون السمك ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

- نسبة الموارد المادية الكلية المستخدمة.

الغاية الثانية: متعلقة بالحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 و المؤشرات الخاصة بقياس هذه الغاية هي: [1]

- نسبة المناطق البرية و البحرية المحمية.

- نسبة الأجناس المهددة بالانقراض.

* **الغاية الثالثة:** تتعلق بالعمل على خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة و خدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015 و حددت المؤشرات التالية لقياسها: [2]

- نسبة السكان الذين يستخدمون مصدر محسن للماء في الحضر و الريف.

---

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiQqv374938AhXJR6QEHV53DQIQFnoECBgQAQ&url=https%3A%2F%2Far.wikipedia.org%2Fwiki%2F%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2587%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%2581_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D9%2586%25D9%2585%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%258A%25D8%25A9_%25D9%2584%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2584%25D9%2581%25D9%258A%25D8%25A9&usg=AOvVaw0yR9igEP-uFgtKhBwq8nP6 الأهداف الإنمائية للألفية, 25/12/2018 , 22 :27.

[2] عبد الحكيم عمران، مرجع سابق: د ص.

– النسبة المئوية للسكان القادرين على استخدام المرافق الصحية السليمة.

الغاية الرابعة: خاصة بتحسين معيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020. و المؤشر الخاص بقياسه هو نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة. [1]

الهدف الثامن: إقامة و تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية: يتمثل هذا الهدف في المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني و الدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.[2] يشمل هذا الهدف ست غايات هي:

الغاية الأولى: إقامة نظام تجاري و مالي يتسم بالانفتاح و عدم التمييز بين الدول. [3]

الغاية الثانية: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل تقدما و يتم قياسها بمؤشر نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي. [4]

الغاية الثالثة: تتعلق بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الساحلية و الدول الجزرية الصغيرة النامية. [5]

---

[1] https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ الأهداف الإنمائية للألفية, 25/12/2018 , 22 :38.

[2] مروة سلمان يوسف صالح، مرجع سابق، ص: 46.

[3] ناصر عبد القادر، مرجع سابق، ص: 274.

[4] عبد القادر لطرش، مرجع سابق، ص: 28.

[5] عبد الحكيم عمران، مرجع سابق، د ص.

الغاية الرابعة: تتعلق بالمعالجة الشاملة لديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني و الدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى القصير.[1]

الغاية الخامسة: متعلقة بالشراكة مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في الدول النامية و يتم متابعتها بمؤشر نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير بشكل دائم و بأسعار ميسورة. [2]

الغاية السادسة: تتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الجديدة و يتم متابعتها بالمؤشرات التالية: [3]

- عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة.
- عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال لكل 100 نسمة.
- عدد مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة.

إن الأهداف الثمانية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن الألفية قد ركزت بشكل أساسي على إخراج الدول المتخلفة و النامية من دائرة التخلف ذلك بتحسين ظروف الحياة الصعبة التي يعيشها الإنسان في هذه الدول نتيجة الحروب و غيرها من العوامل التي عملت على انتشار الفقر و الجوع و الجهل و الأمراض و الأوبئة كالإيبولا و الكوليرا و غيرهم.*

[1] المرجع نفسه، د ص.

[2] نفسه، د ص.

[3] عبد القادر لطرش، مرجع سابق، ص: 28.

المطلب الثالث: الأهداف التكميلية للتنمية المستدامة 2030/2015.

بعد المناقشات و الاجتماعات المتكررة للدول الأعضاء لهيئة الأمم المتحدة تقرر في شهر سبتمبر 2015 يبنى جدول أعمال التنمية المستدامة للأمم المتحدة للفترة 2030/2015 حيث شمل الجدول على 17 هدفا تكملة للأهداف الثمانية للألفية حيث تشمل الأهداف الجديدة 169 غاية تعمل على خدمة البشرية في جميع دول العالم.*

الفرع الأول: نظرة عامة حول خطة الأمم المتحدة 2030.[1]

في سبتمبر 2015 بقمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تبنى رؤساء الدول و الحكومات خطة 2030 للتنمية المستدامة، تقدم هذه الخطة إطار عمل للإجراءات المشتركة للأشخاص و الأرض و الازدهار حتى تنفذها جميع الدول و الأطراف ذات العلاقة ضمن شراكة تعاونية و هي خطة متكاملة الإجراءات تتضمن (4) أجزاء رئيسية هي:

أولا: الرؤية: تتبنى خطة التنمية المستدامة بصفتها المبدأ المنظم للتعاون الدولي و دمج التنمية الاقتصادية و الدمج الاجتماعي و الاستدامة البيئية و تهدف إلى الوصول إلى عالم عادل يتسم بالمساواة و الشمولية و يعطي الحقوق لأصحابها.

[1] https://www.idi.no/...sustainable-developments...implementati... 04/06/2019 , 13 :37.

ثانيا: إطار عمل النتائج: تعمل الغايات ال 169 على فصل أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر و هذه الأهداف عالمية و قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي و تراعي الحقائق الوطنية المختلفة حيث يمكن لكل حكومة وضع أهدافها الوطنية وفق الظروف الوطنية لها.

ثالثا: وسائل التنفيذ: يتطلب مقياس الخطة الجديدة و أهدافها بدمج شركات جدد و جميع الأطراف ذات العلاقة في شراكة عالمية نشطة تجمع معا الحكومات و المجتمع المدني و القطاع الخاص و منظمة الأمم المتحدة و الأطراف الفعالة الأخرى مثل البرلمانات الوطنية و السلطات الإقليمية و المحلية و المجموعات الأكاديمية و المتطوعين و غير ذلك.

رابعا: المتابعة و المراجعة: يتم تحديد إطار عمل المؤشرات العالمية من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة و ستقوم الدول الأعضاء باستكمال هذه المؤشرات العالمية باستخدام مؤشرات من المستوى الوطني و الإقليمي.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة 2030/215 المكملة لأهداف الألفية.

يعرض الجدول التالي الأهداف التي سطرتها الأمم المتحدة لما بعد الألفية مطلع 2030 و ما تصبوا إليه هذه الأهداف.

الجدول رقم (02): أهداف التنمية المستدامة لما بعد الألفية 2030/2015.

الهدف	الغاية منه
الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود و تحفيز التصنيع الشامل للجميع و المستدام و تشجيع الابتكار.	الحصول على بنى تحتية قوية ذات نوعية جيدة و كذلك العابرة للحدود لدعم التنمية المستدامة و تحقيق الرفاه، إضافة إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة و النظيفة في آن واحد.
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان و فيما بينها.	إخراج بعض المجتمعات التي لا تزال في دائرة الفقر من ذلك الوضع و خفض التباين بين المجتمعات الفقيرة و الغنية و زيادة الاهتمام بالفئات المهمشة .
الهدف 11: جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود و مستدامة.	ضرورة الوصول إلى مدن تتوفر فيها الفرص و يتاح فيها الحصول على جميع الخدمات الضرورية للجميع و القضاء على التحديات التي تواجهها كالاكتظاظ و نقص السكن اللائق و تدهور البنية التحتية...الخ.
الهدف 12: ضمان وجود أنماط إستهلاك و إنتاج مستدامة	زيادة الإنتاج بشكل أفضل و بتكلفة أقل، و بالمقابل ضرورة الحفاظ على الموارد و التقليل من استنزافها و الحد من التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية لضمان جودة الحياة أكثر.
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره.	تعزيز الصمود أكثر في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ و الكوارث الطبيعية في جميع البلدان و القدرة على التكيف معها.

الهدف 14: حفظ المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.	حيث تعد البحار و المحيطات من النظم العالمية التي تجعل الحياة البشرية ممكنة على كوكب الأرض و أن حسن إدارة النظم الإيكولوجية البحرية من سمات المستقبل المستدام.
الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية و مكافحة التصحر و وقف تدهور الأراضي و فقدان التنوع البيولوجي.	– حفظ و ترميم النظم الإيكولوجية البرية. – تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات. – مكافحة التصحر و ترميم الأراضي و التربة المتدهورة و حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية.
الهدف 16: السلام و العدل و المؤسسات القوية .	الحصول على مجتمعات سلمية للجميع و تطبيق مبدأ القانون فوق الجميع و بناء مؤسسات فعالة تخضع للمسائلة، ذلك تحقيقا للتنمية المستدامة.
الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ و تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	زيادة التعاون الإقليمي الدولي بين الشمال و الجنوب و تطوير التكنولوجيا الصديقة للبيئة و تدخل الدعم الدولي في بناء الدول النامية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :

(1 – الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة .

2– مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص: التنوع البيولوجي و التنمية المستدامة، البند 10 من جدول الأعمال المؤقت، ديسمبر 2016، ص11 –ص17.

3- هادي أحمد الفراجي، مرجع سابق، ص: 372- ص374.)

من خلال الجدل أعلاه نستنتج أن أهداف التنمية المستدامة لم تبقى تلك الأهداف التي تركز على القضاء على الفقر و الجوع و توفير مجانية التعليم و الصحة و محاربة الأمراض المنشرة في دول العالم الثالث فقط بل إن الأهداف الجديدة لما بعد الألفية للتنمية المستدامة لا تستهدف الدول المتخلفة و النامية فحسب بل و الدول الغنية و المتقدمة و الدول المصنعة على وجه الخصوص. فقد اهتمت هذه الأهداف التسعة بتطوير المدن و كذا الشركات و المؤسسات و البنى التحتية و المحافظة على المناخ و التنوع البيولوجي و حماية النظم الإيكولوجية و خلق الترابط و التلاحم بين الدول المتقدمة و دول العالم الثالث و الحث على دعم الشراكة بينهما و الدعوة حفظ السلام و الأمن الدوليين.*

خلاصة الفصل:

إن التنمية المستدامة ليست فكرة وليدة الساعة بل قد أوحى إليها الإسلام سابقا قبل أن يتم التوصل إلى مصطلح محدد من خلال الأبحاث و الدراسات المعالجة للمشكلات البيئة المتفاقمة ، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تراعي حق الأجيال الحالية و القادمة في الموارد دون المساس و الإخلال بالنظام البيئي و استنزاف ثروات الطبيعة .فهي تهدف إلى إحداث التوازن و التوافق بين أهدافها الإيكولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تخدم مصلحة الإنسان عبر العالم من خلال مبادئ و أبعاد و مؤشرات يمكن قياسها و تحقيقها اعتمادا على استراتيجيات و سياسات طويلة المدى تتشارك في وضعها و اتباعها جميع الدول و الهيئات و المنظمات الحكومية و الخاصة ، الوطنية و الدولية و على رأسهم منظمة الأمم المتحدة حفاظا على بيئة سليمة و مستدامة و تحقيق الرفاه للجميع.

الفصل الثالث:

التنمية السياحية المستدامة

تمهيد

تعتبر التنمية المستدامة التنمية المنبثقة من دراسات علمية كاملة في إطار التخطيط الشامل للدولة على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، فعلى الصعيد السياحي تعد التنمية السياحية عملية متعددة المكونات و مختلفة الجوانب إذ تضم العديد من العناصر السياحية المترابطة و المتداخلة مع بعضها البعض للوصول إلى استغلال أمثل للموارد السياحية الطبيعية و الثقافية و الحضارية التي تعتبر المادة الأولية في عملية الإنتاج السياحي. و من هذا المنطلق فقد اهتمت العديد من الدول بوضع برامج و سياسات و استراتيجيات للتنمية السياحية لمواجهة العراقيل التي تواجه عمليات التنمية باعتبار التخطيط السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة و ضرورة من ضروريات التنمية المستدامة الذي يمكن الدول و خاصة النامية منها من المنافسة في سوق السياحة الدولية.

ومن هذا المنطلق سنتعرف على حيثيات هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول : علاقة السياحة بالبيئة.

المبحث الثاني: استراتيجية بناء تنمية سياحية مستدامة.

المبحث الثالث: أثر التدخل الحكومي و التكنولوجيات الحديثة في التنمية السياحية .

الفصل الثالث: التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الأول: علاقة السياحة بالبيئة.

هناك علاقة مترابطة و متداخلة بين السياحة و البيئة فكل من هذين العنصرية يؤثر و يتأثر بالآخر.

المطلب الأول: البيئة.

قبل الخوض في شرح العلاقة التي تربط بين السياحة و البيئة يجب أولا معرفة كل منهما على حدا ، و كما و سبق أن تطرقنا لمفهوم السياحة و الأهم الجوانب الخاصة بها سنعرج في هذا الجزء على أهم المفاهيم البيئية من خلال:

الفرع الأول: مفهوم البيئة.

يعد مصطلح البيئة من أكثر المصطلحات البارزة في العصر الحاضر، ذلك لارتباطه بشكل مباشرة بحياة الأفراد و جميع الكائنات الأخرى. و لهذا فقد أعطيت له أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي من أجل معرفة ماهية هذا العنصر و أهميته و نشأته...الخ هذا ما سنتناوله في العناصر التالية:

أولا: البيئة لغة:[1] يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذور (بؤا) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء)، قال ابن منظور في معجمه الشهير لسان العرب (باء) إلى الشيء أي رجع إليه و ذكر المعجم بنفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة (تبوأ).

- **الأول :** إصلاح المكان و تهيئته للمبيت فيه.

[1] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقاز " استراتيجيات و متطلبات و تطبيقات إدارة البيئة " دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص: 169.

- **الثاني:** بمعنى النزول و الإقامة.

ثانيا: البيئة اصطلاحا: يمكن تعريف البيئة اصطلاحا حسب قسمين إثنين هما:

1 مفهوم علم الإيكولوجيا: و هذا الجانب يركز على الطبيعة التي تحيط بالإنسان، فعلم الإيكولوجيا (التنبؤ Ecology) أحد فروع علم الأحياء، و هو يبحث في النظم البيئية الطبيعية المختلفة للمتغيرات السلبية الطارئة عليها، أي يهتم بعلاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض و مع المحيط و الوسط الذي تعيش فيه.[1]

2 مفهوم علم البيئة: يعرف بأنه العلم الذي يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، و الذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية التي تؤثر على أفراد و جماعات الكائنات الحية و تحدد شكلها و علاقاتها و بقائها.[2]

و في هذا الصدد يختلف مفهوم علم البيئة عن مفهوم علم الإيكولوجيا (Ecology) الذي هو أحد فروع علم الأحياء و يعنى ببحث قدرة تحمل النظم البيئية الطبيعية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها. و يعد علم البيئة أشمل و أعم لأنه يتضمن علم الإيكولوجيا ذاته، و على هذا الأساس فهو يتضمن أبعاد البيئة بمفهومها الواسع حيث يشمل بالإضافة إلى البيئة الطبيعية بمكوناتها (ماء، هواء، أرض) البيئات الأخرى مثل البيئة الاصطناعية أو المشيدة و البيئة الاجتماعية ... و غيرها.[3]

---

[1] أحمد جابر بدران " اقتصاد البيئة " الطبعة الأولى، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، مصر، 2013، ص: 10.

[2] محمد صالح الشيخ " الأثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها " مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 13.

[3] محمد صالح الشيخ، المرجع نفسه، ص: 13-14.

ثالثا: تعريف البيئة من خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972: تبنى مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 مفهوما للبيئة مفاده: أن البيئة إيكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤشرات و الظروف الخارجية المباشرة و غير المباشرة المؤثرة على حياة و نمو الكائنات الحية، فيعرفها البعض بأنها: الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان.[1]

فالبيئة وفقا لهذا الاتجاه أصبحت تدل على أكثر من مجرد مخزون لعناصر الطبيعة، و بتعبير آخر فإن البيئة هي كل ما تخبرنا به حاسة السمع و البصر و الشم و اللمس و التذوق سوآءا كان هذا من صنع الطبيعة أم من صنع الإنسان.[2]

الفرع الثاني: عناصر البيئة.

أولا: العناصر الطبيعية: و تشمل العناصر الطبيعية التي لم يتدخل الانسان في وجودها مثل: الماء و الهواء و التربة. كما يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية و غير حية و ليس للإنسان أي أثر في وجودها، و تتمثل هذه الظواهر و المعطيات البيئية في البيئة و التضاريس و المناخ و التربة و النباتات و الحيوانات، ولا شك أن البيئة الطبيعية هذه تختلف من منظمة إلى أخرى تبعا لنوعية المعطيات المكونة لها.[3]

ثانيا: العناصر المشيدة أو البشرية: و تتكون من البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، و من النظم الاجتماعية و المؤسسات التي أقامها، و من ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة

---

[1] عبد المجيد قدي، منور أوسرير، محمد حمو " الاقتصاد البيئي " دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القبة القديمة، الجزائر، 2010، ص: 35.

[2] محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص: 17.

[3] أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص: 14.

من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها و التي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، و تشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة و المناطق السكنية و التنقيب فيها عن الثروات الطبيعية، و كذلك المناطق الصناعية و المراكز التجارية و المدارس و المعاهد و الطرق...الخ.[1]

ثالثا: البيئة البيولوجية: و يمكن اعتبارها جزءا من البيئة الطبيعية حيث تشمل الإنسان " الفرد " و أسرته و مجتمعه، و كذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي.[2]

الفرع الثالث: العلاقة بين البيئة و الإنسان.

الإنسان مرهون بيئته بل و مرتبط بها ارتباطا وثيقا لو اختل هذا الرابط اختلت موازين البشر و اعتلت صحتهم و انتابتهم الأسقام و الأوجاع و الأمراض المزمنة، لهذا فإن حفاظ الإنسان على البيئة فيه حفاظ على الأجيال من بعده بما يحمله من موروث جيني ورث له من أسلافه و توارثت معه الأجيال مورثاتها منذ ملايين السنين و حافظت لنا البيئة على هذه الموروثات حملتها أجيال تعاقبت ورائها أجيال حتى آلت إلينا.[3]

و تتباين البيئات الطبيعية و تختلف صورها من منطقة إلى أخرى على سطح الكرة الأرضية، و هذا ناتج من اختلاف خصائصها و ما تتميز به كل واحدة منهم عن الأخريات.[4]

---

[1] عبد المجيد قدي، منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص: 37.

[2] فراس أحمد الخرجي " الادارة البيئية " دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 18.

[3] فراس أحمد الخرجي، المرجع نفسه، ص: 115.

[4] حامد الريفي، مرجع سابق، ص: 17.

و العلاقة بين الإنسان و البيئة ولو شئنا الدقة في الحديث نقول أن العلاقة بين الانسان و البيئة هي علاقة " مؤثر و " متأثر "و " ناتج عملية التأثير " فالبيئة تؤثر في شكل الإنسان و طباعه و تحديد نوعية النشاط الذي يقوم به إلى حد كبير، و يتميز الإنسان بقدرته الفائقة على التكيف و التلاؤم مع ظروف البيئة التي يعيش فيها. و يظهر ذلك بوضوح في اختلاف شكل الإنسان من المنطقة الاستوائية إلى المعتدلة إلى الباردة إلى القطبية و هو ما يؤكد قدرة الإنسان على التلاؤم و التكيف مع ظروف البيئة الطبيعية و دوره الكبير في خلق المنافع في كل بيئة و قيامه بخلق البيئة المشيدة التي هي ناتج تفاعل الإنسان مع البيئة.[1]

المطلب الثاني: التخطيط البيئي.

يمكن الإشارة إلى عملية التخطيط البيئي في أهم الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم التخطيط البيئي.

يعرف التخطيط البيئي بأنه مفهوم و منهج جديد يقوم على خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي و الآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور و غير المنظور. [2] يهدف هذا التخطيط بالدرجة الأولى إلى تحقيق استغلال متوازن للعناصر البيئية دون إحداث خلل بالبيئة.[3]

[1] حامد الريفي، المرجع نفسه ،ص: 17.

[2] عبد المجيد قدي، منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص: 58.

[3] ياسين مريخي، مرجع سابق، ص: 19.

و التخطيط البيئي بالمفهوم العلمي يهتم بالقدرات و الحمولات البيولوجية لكل عنصر من عناصر البيئة، بحيث لا تتجاوز المشروعات المقترحة الحدود البيولوجية القصوى لعناصر النظام البيئي، و إن تجاوزت هذه الحدود فإن النتائج سوف تكون عكسية على المشروع و تؤثر سلبا على الجوانب الاقتصادية بالإضافة إلى البيئة.[1]

و التخطيط البيئي هو التخطيط الذي ينتج من خلال عملياته خططا مدمجة بالبعد البيئي، أي لا ينتج فقط الخطط البيئية التي تهدف مباشرة إلى حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، و إنما الأنواع الأخرى من الخطط التي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار.[2]

الفرع الثاني: أهداف التخطيط البيئي و اهتماماته.

للتخطيط البيئي مجموعة من الأهداف نذكرها في ما يلي:[3]

أولا: تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق مصلحة الأجيال الحاضرة و القادمة و السعي للقضاء على الفقر، و ضمان رفاهية سكان المدن و الأرياف معا، من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية و ليس نموا اقتصاديا فقط و تحقيق التوازن بين الريفية و الحضرية.

ثانيا: حماية المجتمع و صحة الإنسان و الكائنات الحية الأخرى من كافة الأنشطة و الأفعال المضرة بيئيا، و جعل المدن ملائمة للعيش صحيا و بيئيا.

[1] ياسين مريخي، المرجع نفسه، ص: 19.

[2] عبد المجيد قدي، منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص: 59.

[3] عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص: 59.

ثالثا: حماية البيئة و الحفاظ على سلامتها و توازنها و صيانة أنظمتها الطبيعية، و العمل على تنمية الموارد الطبيعية و الحية و استغلالها استغلالا رشيدا.

رابعا: مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة و تجنب أية أضرار أو آثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة، آجلة أو عاجلة ناتجة عن تنفيذ برامج التنمية.

و بالإضافة إلى تحقيق هذه الأهداف الرئيسية يمكن أيضا للتخطيط البيئي من معالجة الأهداف التفصيلية التالية:[1]

- التخطيط لإعادة تدوير المخلفات.
- التخطيط لإنشاء المحميات الطبيعية في المناطق الحساسة بيئيا.
- التخطيط لاستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة و الإنتاج الأنظف.
- التخطيط للتوسيع في أنشطة السياحة البيئية.
- التخطيط للحفاظ على الأثار التاريخية و التراث العمراني.
- التخطيط السليم لاستخدام الأراضي.
- التخطيط لزيادة المساحات الخضراء.
- التخطيط لاستخدام الأدوات الاقتصادية في حماية البيئة.
- التخطيط للتطوير المؤسسي و رفع القدرات لإدارة البيئة.

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 6-7.

– التخطيط لترشيد استخدام الطاقة و البحث عن مصادر الطاقة البديلة المتجددة.

– التخطيط لإعداد كوادر مؤهلة علميا و مدربة في مجال البيئة.

– التخطيط لإعداد برامج و أنشطة لرفع الوعي البيئي.

– التخطيط لإدراج التربية البيئية ضمن مناهج التعليم العام و الجامعي.

– التخطيط لإنشاء الأبنية و المساكن الجديدة وفقا لاشتراطات العمارة الخضراء.

– التخطيط للقضاء على المناطق العشوائية و إنشاء مناطق صناعية بأقل ما يمكن من التأثيرات السلبية على البيئة.

الفرع الثالث: مقومات التخطيط البيئي الفعال.

أولا: توفير معلومات بيئية شاملة و تفصيلية: يعتبر توفر المعلومات البيئية الدعامة الأولى و الاستراتيجية للتخطيط البيئي و لابد أن تكون هذه المعلومات شاملة و تفصيلية بما يسهم في تحديد القدرة أو الحمولة البيئية أو ما يطلق عليه (رأس المال البيئي) عن المنطقة أو الإقليم المراد التخطيط له، و كذا توافر البيانات السكانية في نفس المنطقة لمعرفة ما إن كانت القدرات البيئية تفي إمكانياتهم و احتياجاتهم و معرفة حجم ضغوطات السكان على البيئة.[1]

ثانيا: الكوادر المؤهلة: تعتبر الوظيفة التخطيطية من المهمات التي تتطلب قدرات على التحليل و التفكير، الأمر الذي يقتضي وجود كوادر مؤهلة و متخصصة في المجال البيئي، قادرة على البحث في المشاكل البيئية و اقتراح الحلول البديلة لمواجهتها في إطار خطط قصيرة، متوسطة أو بعيدة

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 10.

المدى و الإشراف على مراجعتها كلما اقتضت الضرورة ذلك. فمن هذا المنظور برزت أهمية المهارات للقادة المشرفين على عملية التخطيط و ضرورة تدعيم قدراتهم التحليلية و التصورية من أجل ضمان الفعالية و الكفاءة في الأداء التخطيطي.[1]

ثالثا: الرقابة البيئية: تعد الرقابة البيئية بمثابة صمام الأمان للالتزام بالاشتراطات البيئية المدرجة في الخطط، فالخطة البيئية الخالية من الرقابة تؤدي إلى عدم الالتزام بها و من ثم فإن كل الجهود المبذولة عليها تصبح ضائعة، كما أن الرقابة البيئية توفر آلية تصحيحية تؤدي إلى تعديل الخطط لبلوغ الانسجام أكثر مع أهداف التنمية.[2]

رابعا: التوعية البيئية: هناك صعوبة في عملية التخطيط البيئي في مجتمع ينخفض فيه مستوى الوعي البيئي. حيث تواجه مشاريع التخطيط البيئي و الأهداف و التغيرات التي تسعى إليها مقاومة شديدة.[3] و لذلك فمن الشروط الأساسية لتخطيط التطبيق البيئي السعي لرفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراده و خاصة أصحاب اتخاذ القرار فيه.[4]

خامسا: المشاركة الشعبية: تقوم عملية التخطيط البيئي على تأمين حق المشاركة الشعبية في عملية التخطيط و تنمية شعورها بالمسؤولية البيئية، فالأفراد المحليين أكثر ارتباطا ببيئتهم و إدراكا

---

[1] فاطمة الزهراء دعموش " سياسة التخطيط البيئي في الجزائر " رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص: 43.

[2] عبد المجيد قدي، منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص: 62.

[3] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 10.

[4] عبد المجيد قدي، منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص: 63.

لمشاكلها و توفر مشاركتهم للمخططين البيئيين بيانات و معلومات قيمة تساعدهم في تصويب الحلول البيئية.[1]

المطلب الثالث: السياحة البيئية.

للخوض في تجربة التنمية السياحية المستدامة يجب أولا التعرف على السياحة البيئية و قواعدها وكذا أثر السياحة على البيئة

الفرع الأول: ماهية السياحة البيئية: ظهر مصطلح السياحة البيئية "Eco-tourism" منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، و هو مصطلح حديث نسبيا.[2] جاء ليعبر عن شكل من أشكال السياحة التي تهدف إلى اكتشاف البيئة الطبيعية[3] و الأحداث الثقافية لمنطقة ما مع مراعاة التقليل من الأثار السلبية التي يمكن أن تسببها مثل هذه الزيارات، أي أن السياح يمكن أن يساهموا في الحفاظ على الطبيعة.[4] أو بمعنى آخر هي توظيف البيئة لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للاستمتاع بجمال الطبيعة و بكل ما حوله من البيئة البرية و البحرية.[5]

---

[1] فاطمة الزهراء دعموش، مرجع سابق، ص: 43.

[2] سعيد البطوطي " شركات السياحة و وكالات السفر " مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2010، ص: 326.

[3] Mohamed behnassi « tourisme durable : fondements, indicateurs et apport au développement des pays du sud » la revue de droit et de sciences sociales, faculté des sciences juridiques ; économiques et sociales, université ibn zohr, agadir, Maroc, 2008,

[4] Rindra rakotozafy « perspective de développement de l'écotourisme cas appliqué à madagascar » grade de maîtrise en administration des affaires, faculté des études supérieures, université Laval , Québec, canada, 2005, p : 27, 28.

[5] محمد عبد القادر الفقي " السياحة البيئية الساحلية " سلسلة البيئة البحرية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، 2015، ص: 07.

الفرع الثاني: قواعد السياحة البيئية: بما أن السياحة البيئية اليوم أصبحت منهجا لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات فلابد أن يعي هؤلاء المستثمرين جدوى تطبيق هذا المنهج و فهم قواعده و مرتكزاته، و من بين هذه القواعد نذكر:[1]

أولا: تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية و وضع قوانين صارمة و فاعلة.

ثانيا: التأكيد على أهمية الاستثمار المسؤول الذي يرتكز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين و المحافظة على عاداتهم و تقاليدهم.

ثالثا: إن سير التطور السياحي جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعي و البيئي بمعنى أن تتزامن التطورات في المجالات كافة لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ.

رابعا: تقليل الأثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية في المناطق السياحية.[2]

خامسا: العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية و الإمكانيات البشرية.[3]

---

[1] أحلام خان، صورية زاوي " السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية " مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، 2010، ص: 230-231.

[2] سعيد البطوطي، مرجع سابق، ص: 331.

[3] سعيد البطوطي، مرجع سابق، ص: 331.

سادسا: الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة، و تقليل استخدام الأشجار في التدفئة، و المحافظة على الحياة الفطرية و الثقافية.[1]

الفرع الثالث: أثر السياحة على البيئة: هناك علاقة وطيدة بين السياحة و البيئة فهي إحدى وسائل المحافظة على البيئة و حمايتها في نفس الوقت.

أولا: الأثار الإيجابية للسياحة على البيئة: تؤثر السياحة على البيئة من خلال:[2]

– الحفاظ على الموارد الطبيعية: حيث تعد الموارد الطبيعية أهم عوامل الجذب السياحي حيث أن الإقبال على هذه الأماكن يكون حافزا قويا لحمايتها و الحفاظ عليها نتيجة لما تحققه من عائد اقتصادي.

– الحفاظ على الآثار و الأماكن التاريخية و المعمارية: كونها مناطق سياحية و موطنا للسياح و بذلك تستفيد البيئة من خلال حماية بعض الأماكن التي كانت معرضة للاختفاء.

– تحسين مستوى الجودة البيئية: من خلال محاولة الحد من المشاكل البيئية و التلوث فالسياحة تعطي دافعا لرفع مستوى النظافة و الاهتمام بجماليات البيئة من خلال التخطيط البيئي الجيد للمواقع السياحية.

[1] سعيد البطوطي، نفس المرجع، ص: 331.

[2] سامية بوعشاش " السياحة البيئية في المناطق الجبلية – حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة– " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، ص: 23.(بتصرف)

– رفع مستوى الإحساس البيئي: فالسياحة تقوم بتحسين و توعية المواطن بمدى اهتمام السائح بالبيئة الطبيعية للغرض السياحي و التي تخلق فيه أهمية الحفاظ على البيئة قصد تحقيق المنفعة الخاصة و العامة.

ثانيا: الآثار السلبية للسياحة على البيئة .[1]

– انبعاث غازات دفينة و ملوثات أخرى مما يسهم في الإضرار بالبيئة و تغير المناخ و نوعية الهواء الناتج عن استخدام النقل الجوي و البري لأغراض السياحة.

– إقامة مرافق سياحية في البيئات الحساسة مما يؤدي إلى التدهور المادي للأراضي و الإضرار بالموائل و فقدان التنوع البيولوجي و تدمير المناظر الطبيعية .

– تشغيل الموارد السياحية مما يؤدي إلى استخدام الموارد غير المتجددة أو الثمينة كالمياه العذبة و أنواع الوقود الأحفوري و توليد الملوثات و النفايات.

و في الأخير يجب أن تكون العلاقة بين البيئة و السياحة أي بين التنمية السياحية و حماية البيئة علاقة متوازنة بحيث لا يضر أحدا منهم الآخر، كما ينبغي التأكد أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية و الاقتصادية للبيئة الطبيعية و لسكان المناطق السياحية.[2]

[1] حمزة دراركة، مرجع سابق، ص: 39.

[2] سامية بوعشاش، مرجع سابق، ص: 27.

المبحث الثاني: استراتيجية بناء تنمية سياحية مستدامة.

تسبق كل عملية تنمية بمجموعة من الخطط و البرامج سوآءا على المدى القصير أو البعيد و التي تمثل استراتيجيات يعتمد عليها القائمون على إحداث عملية التنمية في أي مجال لكي تكون هذه التنمية مبنية على أسس و قواعد تمكن من نجاح هذه العملية.

المطلب الأول: التنمية السياحية المستدامة.

من أجل الوصول إلى قطاع سياحي متقدم يجب التركيز على التنمية السياحية المستدامة و العمل على نجاحها.

الفرع الأول: تعريف التنمية السياحية المستدامة.

تعتبر التنمية السياحية من أحد أنواع التنمية كما سبق الذكر إذ يعتبر هذا النوع من التنمية السياحية قد تهمل بعض الجوانب كالجانب البيئي مثلا و لهذا جاءت التنمية السياحية المستدامة كأداة لإدارة الموارد البيئية لخدمة المجتمعات مع الحفاظ عليها.[1]

كما يمكن الاستناد إلى تعريف منظمة السياحة العالمية للسياحة المستدامة بأنها السياحة التي تأخذ بالحسبان كامل الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للزوار حاليا و في المستقبل داخل

[1] الدراجي لعفيفي، توفيق بن الشيخ " التنمية السياحية في الجزائر الواقع و التحديات " مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 24 و 25 أكتوبر 2017، ص: 06.

المجتمعات المضيفة.[1] و الهدف منها هو تحقيق التوازن بين إرضاء السائحين و الفوائد الاقتصادية و الحفاظ على البيئة و التراث القائم في كل منطقة.[2]

و من خلال التعريف الشامل للسياحة المستدامة يمكن تلخيص مبادئها الأساسية في الجدول التالي.

الجدول رقم (03): المبادئ الأساسية للسياحة المستدامة.

مبادئ البيئية	مبادئ اجتماعية ثقافية	مبادئ اقتصادية
احترام المناظر الطبيعية	حماية المحاصيل المحلية	إدارة الاستثمارات
حماية النباتات و الحيوانات	إدماج أوساط عمل	تقييم الأثار الاقتصادية
الإدارة النوعية للمياه	الإدارة المشتركة للإقليم	تخطيط الميزانية
إدارة التلوث	التحكم في العمالة	عمليات الفحص الدورية

La source :Ming xu « les interaction entre le tourisme ft le développement durable à la lumière de l'analyse des guides touristiques Etude de cas chine » mémoire de doctorat, université de corse-pasquale paoli, France, 2015, p :31.

[1] Roman livandovschi, adriana manolica « tourisme comme facture de développement durable » werkking papers, volume 09, issue 03, 2017, p :333.

[2] Abdlaziz arab, karima zidane « le tourisme et le développement durable » revue des sciences économiques de gestion et de commerce, n° 33, 2016, p :57.

الفرع الثاني: متطلبات قيام التنمية السياحية المستدامة.

لكي يمكن إحداث تنمية سياحية مستدامة لابد من التأكيد على مجموعة من الأساسيات و المتطلبات التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:[1]

– وجود مراكز للدخول في المواقع السياحية لغايات تنظيمية و لتدعيم الاعلام السياحي.

– ضرورة توفير كوادر سياحية مدربة و مزودين بمعلومات كافية عن المواقع السياحية في المنطقة المراد تنميتها على الأقل و الذي يطلق عليه إسم " الدليل السياحي ".

– وجود الإدارة السليمة لمتابعة العملية السياحية بشكل دقيق.

– التأكيد على أهمية التوعية و التثقيف السياحي و البيئي من خلال وضع اللوحات الإرشادية للمحافظة على المواقع السياحية من العبث.

– ضرورة وجود قوانين و أنظمة حاكمة تضبط و تنظم عملية السياحة

– ضرورة تحديد الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي فإن كثرة أعداد الزبائن تؤدي إلى الإضرار بالموقع السياحي فضلا عن زيادة الضغط على البنى التحتية و المرافق الخدمية الأخرى.

[1] أنيس زيارة محي الإزدواجي، هديل موفق محمود " إبراز دور التخطيط لتنمية سياحية مستدامة في محافظة كربلاء ، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية، 2012، عبر الموقع الالكتروني: https://cpas-egypt.com/publication/journal_article/

الفرع الثالث: أشكال التنمية السياحية المستدامة:

تتمثل التنمية السياحية المستدامة في:[1]

أولا: تطوير المنتجعات السياحية: فالمنتجعات هي المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي و تتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة و خدمات متعددة لأغراض الترفيه و الاستجمام.

ثانيا: القرى السياحية: يعتمد قيام القرى السياحية على وجود الشواطئ و مناطق الموانئ و أنشطة التزلج و الحدائق و غيرها من عوامل الجذب السياحي.

ثالثا: منتجعات المدن: يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي المخصصة للمنتجعات و برامج التنمية الاجتماعية المنتظرة و عدم إهمال البعدين الاقتصادي و البيئي للمنطقة.

رابعا: منتجعات العزل: تتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها و دقة تخطيطها و شموليتها و عادة ما تتمثل في مناطق بعيدة عن المناطق المألوفة مثل: الجزر الصغيرة و الجبال.

خامسا: السياحة الحضرية: تتمثل في السياحة المعروفة في الأماكن الحضرية الكبيرة فتخدم سكان المدينة و السائح معا لهذا فقد عملت الحكومات على تطوير السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها المعطيات السياحية.

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي " التنمية و التسويق السياحي " ألفا للوثائق ، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص: 220-221-222، (بتصرف).

سادسا: الرياضة البحرية: حيث تعتمد على وجود البحار و البحيرات و التي تستهوي السائح لممارسة التزلج على الماء و السياحة لذا وجب تطويرها و تنميتها بتوفير كافة الإمكانيات التي تخدم السائح في هذه المنطقة.

المطلب الثاني: مراحل إعداد الخطة السياحية.

تتطلب عملية إعداد الخطط السياحية كفاءات بشرية قادرة على التنبؤ و قراءة المستقبل و صياغة الأهداف و السياسات وفق الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة و تجنب الوقوع في الخطأ، معتمدين في ذلك على مجمعة من المراحل المنتظمة بشكل يمكن من تتبع و تقييم عملية التنمية السياحية خطوة بخطوة.

الفرع الأول: المراحل الأولية قبل البدء في الخطة:

قبل الشروع في الخطة السياحية يجب على الباحثين و المختصين تقديم آرائهم و أبحاثهم الأولية التي تمكنهم من دراسة جدوى المشروع، و يمكن تلخيص أهم المراحل الأولية قبل البدء في الخطة السياحية كالآتي:

أولا: مرحلة إعداد الدراسات الأولية: إن الخطوة الأولى في تنظيم مشروع التخطيط السياحي و إعداد الخطة السياحية تتمثل بالقيام بتقييم المنطقة السياحية أو المناطق السياحية على مستوى الدولة. و تتضمن عملية التقييم، المراجعة و التعرف على الموارد و الإمكانات السياحية و الأسواق السياحية الواعدة، و فرص و محددات التنمية السياحية. و لابد بأن تأخذ بعين الاعتبار الكيفية التي يتم بها صياغة الشروط المرجعية بحيث يجب التركيز على جميع العوامل السياحية المباشرة و غير المباشرة للوصول إلى الأهداف السياحية المتوخاة. و إذا كانت الخبرات

التخطيطية السياحية المحلية محدودة فلابد عندها من الاستعانة بالمتوفر من الخبرات الدولية للمساعدة في صياغة و إعداد وثيقة الشروط المرجعية.[1]

كما يجب الانتباه إلى أن إعداد الخطة السياحية الوطنية و الإقليمية تتطلب فريقا من المختصين في المجالات المختلفة و يتشكل الفريق الرئيسي عادة من التخصصات التالية:[2]

- مخطط للتنمية السياحية.
- اختصاصي بالتسويق السياحي.
- اقتصادي سياحي.
- مخطط للنقل و مرافق البنية التحتية.

و بالإضافة إلى تشكيلة الفريق الرئيسي من المختصين فلابد من الاستعانة بمزيد من الخبراء و المختصين في المجالات الأخرى التالية:[3]

- مخطط بيئي و إيكولوجي للتنمية السياحية.
- اختصاصي في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا.
- مخطط للنقل الجوي.
- مخطط للقوى البشرية السياحية.
- اختصاصي في التشريعات و الأنظمة السياحية.

[1] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، مرجع سابق، ص: 68-69.
[2] منال شوقي عبد المعطى أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 71.
[3] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، مرجع سابق، ص: 69.

– اختصاصي في التسهيلات الفندقية و خدمات السياح.

– اختصاصي في الجوانب المعمارية السياحية.

حيث يتشكل هيكل تنظيمي يوضح العلاقة بين مختلف هؤلاء المختصين و الخبراء مع توضيح لآفاق الخطة المستقبلية سوآءا كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

ثانيا: مرحلة تحديد الأهداف: هنا يجب أن تقتصر أهداف الخطة السياحية على مجرد وضع أولويات للمناطق السياحية و إنشاء المرافق الأساسية و غيرها. و لكن يجب أن تتدخل في اعتبارها أيضا الابتعاد عن التداخل في الاختصاصات بين القطاع السياحي و القطاعات الأخرى، و من الضروري أن يقرر جهاز التخطيط معدل النمو المطلوب في قطاع السياحة و كيف يمكن تحقيق التناسق بين هذا المعدل و معدلات النمو في القطاعات الأخرى.[1]

حيث يهدف التخطيط السياحي إلى تحقيق تنمية سياحية شاملة و متكاملة و مستدامة في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد السياحية و مقومات و عوامل الجذب السياحي و ذلك لإعداد و تجهيز و توفير منتجع سياحي متطور وفق أعلى المعايير و المواصفات الدولية. و هذا يتطلب العناية و الاهتمام بالجوانب الفنية بحيث تكون الأهداف واقعية و مرنة أي قابلة للتطبيق في الواقع العلمي و بمعنى آخر أن تعكس الإمكانات و القدرات الحقيقية و التي يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف.[2]

[1] محي محمد مسعد " الاتجاهات الحديثة في السياحة " المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 56.

[2] منال شوقي عبد المعطى أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 73.

ثالثا: مرحلة تحليل البيانات: تشمل هذه المرحلة على تحليل و تفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات للموارد السياحية في المرحلة الأولى و توليفها و الخروج بحقائق و تعميمات تساعد في إعداد الخطة، و رسم خطواتها العامة و التفصيلية.[1]

كما تتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، و أيضا ممثلي القطاع الخاص، و ممثلي المجتمعات المحلية و مراجعة الدراسات المتوفرة و الخرائط و البيانات الجغرافية و الخصائص الطبيعية و البيئية و دراسة الأسواق السياحية، و خصائص السياح و معدلات إنفاقهم و أوجه الإنفاق السياحي و كفاءة السياحة المحلية و خطوط النقل الجوي...الخ.[2]

و تشمل عملية تحليل البيانات ثلاث محاور رئيسية هي:

1 تحليل الأسواق السياحية من حيث:

- التوقعات المستقبلية (الطلب السياحي على مرافق الإقامة).

- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة و الخدمات العامة و خدمات البيئة التحتية.

فمثلا يمكن تحديد معدلات الطلب على الأسرة الفندقية حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل الطلب على الأسرة الفندقية} = \frac{\text{عدد السياح في فترة زمنية محددة} * \text{معدل فترة الإقامة /الليلة}}{\text{عدد الليالي في فترة زمنية محددة} * \text{معامل الأشغال/ الإقامة}}$$

[1] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 122.

[2] سمر رفقي الرجعي " الإدارة السياحية الحديثة " الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص: 121.

مثال: لاحتساب الطلب السنوي

100000 سائح في السنة * 7 ليالي

———————————————— = 2555 سريرا.

365 ليلة * 75 نسبة الاشغال

2 التحليل المتكامل: و يمثل تحليل العناصر التالية:[1]

- خصائص البيئية الطبيعية.
- العوامل الاجتماعية و الاقتصادية
- عناصر الجذب السياحي.
- الأنشطة السياحية.
- السياسات و الخطوط المتوافرة.
- الطاقة الاستيعابية.

[1] صفاء عبد الجبار الموسمي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي و التنمية السياحية، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأرض، 2015، ص: 76.

حيث يتم في هذه المرحلة من التحليل الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة في الفرص المتاحة، أو المعطيات و المقومات السياحية المتوافرة، و كذلك تحديد العوائق التي يمكن أن تحول دون تحقيق التنمية السياحية.[1] و تشمل العناصر التي ينبغي تحليلها في هذا المحور ما يلي:[2]

- خصائص البيئة الطبيعية (المناخ، التربة، الحياة البرية...الخ).

- خصائص مواقع العناصر السياحية مثل: (وجود معادن قابلة للاستغلال، القدرة الزراعية).

- أنماط استعمالات الأراضي و الاستيطان .

- مرافق الإقامة و الخدمات السياحية.

- خدمات النقل الحالية و المخططة و أنواع البنية التحتية الأخرى.

3 تحليل العناصر المؤسسية للقطاع السياحي: و تتمثل في العناصر المؤسسة للقطاع السياحي على الصعيدين العام و الخاص و يتضمن آليات التنفيذ و المتابعة، و المراقبة و السياسات و الاستراتيجيات و توافر القوانين و الأنظمة و القدرة المالية و الاستثمار و برامج التعليم و التدريب السياحي و تشمل هذه المرحلة من التحليل القاعدة الأساسية التي توفر المدخلات الرئيسية اللازمة لوضع الخطة التنموية السياحية.[3]

[1] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 124-125.

[2] مصطفى يوسف كافي " السياحة البيئية المستدامة تحدياتها و آفاقها المستقبلية " دار رسلان، دمشق، سوريا، 2014، ص: 166.

[3] صفاء عبد الجبار الموسمي، طه مهدي محمود، مرجع سابق، ص: 77.

الفرع الثاني: مراحل الشروع في الخطة السياحية.

بعد المرحلة الأولى التي تضمنت تقديم دراسات أولية حول الخطة و تحديد أهدافها و تحليل البيانات المتاحة، تأتي فيما بعد مرحلة البدء في تحرير الخطة السياحية و التي تحتوي المراحل الجزئية التالية.

أولا: مرحلة صياغة و تنفيذ الخطة: و هي مرحلة التنفيذ بالوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف السابقة. و يدخل في هذه المرحلة السياسات السياحية المتبعة كسياسة الاستثمار السياحي و التسويق السياحي و غيرها. و في هذه المرحلة يجب تحديد الدور الذي يقوم به كل من القطاعين العام و الخاص في التنمية، و كذلك الأمر بالنسبة لأرس المال المحلي و الأجنبي.[1]

و تترجم السياسات السياحية الأولويات السياحية سوآءا على مستوى المناطق السياحية أو على المستوى القطاعي داخل صناعة السياحة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تؤكد السياسات السياحية للخطة على تطوير المناطق السياحية و إعطائها أولوية على غيرها من مواقع الجذب السياحي خلال السنوات الخمس القادمة، و كذلك يمكن أن يصاحب ذلك سياسة تشجيع الاستثمارات و إقامة مشاريع المنتجات السياحية على الشواطئ.[2]

و تتولى عملية بناء السياسات وفق مجموعات من البدائل التي تتضمن الأولوية للمناطق السياحية أو المواقع الأثرية أو السياحة الحضرية في المدن. و يتم اختيار مجموعات السياسات البديلة من خلال الموازنات بين التكاليف و الفوائد المرتبطة على تبني مجموعات السياسات و تعظيم المردودات الاقتصادية و تنظيم التأثيرات البيئية الإيجابية و تقليل الجوانب السلبية و زيادة الفوائد

[1] محيي محمد مسعد، مرجع سابق، ص: 57.

[2] منال شوقي عبد المعطى أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 80.

الاجتماعية و الثقافية و المصاحبة للسياسات السياحية، و يتم تقييم مجموعات السياسات (البدائل) وفق المعايير المختلفة و ذلك لاختيار البديل الأفضل أي مجموعة السياسات الأقرب إلى تحقيق أهداف التنمية السياحية.[1]

ثانيا: مرحلة اختيار البدائل: لاختيار ما هو ملائم و مناسب لتنفيذ الخطة، و كذلك يتم تحديد البرامج و المشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.[2] و تتم عملية اختيار البدائل الأفضل و فق المنظور الزمني للخطة حيث أن هناك بدائل ملائمة لمنظور قصير المدى إلا أنها ليست ملائمة في المنظور المتوسط المدى و البعيد، كما أن عملية التقييم المستمر للبدائل ربما تدعوا إلى النظر فيها في مراحل لاحقة ذلك أن عملية التخطيط هي عملية ديناميكية التغيير حسب الظروف و الأوضاع المتبدلة، فمعدلات النمو السياحي لإعداد السياح يمكن أن تكون عالية في أحد البدائل إلا أنها يمكن أن تتراجع و تكون سلبية تحت ظروف سياسية و عوامل عدم الاستقرار غير المنظورة.[3]

ثالثا: مرحلة التطبيق و المتابعة:[4] يتوقف نجاح تنفيذ أي خطة على وضوح أهدافها و ارتباطها بالحاجات الفعلية للإقليم السياحي و مراعاة الإمكانيات و الموارد المادية و البشرية المتوفرة، و يحتاج تنفيذ الخطة إلى دراسة إجراءات التنفيذ و تحديد أولوياتها وفقا للشكل المحدد في إطار الخطة و بالتكلفة المخصصة. و في حدود المدى الزمني المقرر و لضمان تقسيم العمل و توزيع الاختصاصات ينبغي تحديد المشروعات التي تقوم بتنفيذها الإدارة العليا وحدها و المشروعات التي

---

[1] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، مرجع سابق، ص: 87.

[2] محمد عمر مؤمن، مرجع سابق، ص: 122.

[3] منال شوقي عبد المعطى أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 81.

[4] عبد الفتاح مصطفى غنيمة " التخطيط السياحي لأقاليم مصر المعاصرة " دار الفنون العلمية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 79-80.

تنفذها الأجهزة التنفيذية المحلية و المشروعات التي تشترك في تنفيذها الأجهزة التنفيذية في المستويين القومي و المحلي و يجب أن يكون المبدأ العام الذي يحكم تنفيذ المشروعات السياحية المختلفة هو تحقيق التعاون و المشاركة بين مختلف المستويات سوآءا كان ذلك من ناحية التمويل، أو تقديم الخبرات الفنية أو تهيئة الظروف الملائمة للعمل.

و يقتضي نجاح خطط التنمية السياحية التعرف على سير العمل و اتجاهاته و معدلات أدائه، و لضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد و التكلفة الموضوعة، و الكشف عن مواطن الضعف و جوانب القصور في تنفيذ المشروعات، لذا ينبغي متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى لتنفيذ الخطة.

الفرع الثالث: مراحل نهاية الخطة.

أما المرحلة الأخيرة من مراحل التخطيط للتنمية السياحية فتتمثل في الخطوات التالية:

أولا: تقييم و مراجعة الخطة:[1] يقصد بالتقييم قياس مدى نجاح أو فشل خطة التنمية السياحية و معرفة العوامل التي أسهمت في وصول خطة التنمية إلى ما وصل إليه من نجاح أو فشل مما ينتج عنه إلمام بالتجارب التي مر بها مسار التنمية و التخطيط السياحي التي تسهم بدورها مستقبلا في وضع خطة التنمية أفضل من سابقتها من حيث المفردات و الهيكل العام و الأخذ بالظروف و الإمكانيات المتاحة و أكثرها تحقيقا للأهداف المنشودة و معنى ذلك أن عملية تقييم التنمية السياحية هي عبارة عن قياس لمتغيرات حدثت خلال تنفيذ مشاريع التنمية و بعدها. و تتم عملية التقييم عبر المستويات التالية.

[1] نهاد محمد كمال يحي، أحمد عبد الرزاق أحمد، محمد ابراهيم علي " التخطيط السياحي" كلية الآداب، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2006، د ص.

- **تقييم على مستوى برنامج التنمية:** يتمثل في تقييم مفردات البرنامج من حيث استثمار الموارد المتاحة و مدى الترابط و التفاعل بين المشاريع و مستويات التشغيل.

- **تقييم على مستوى القطاع:** و تتضمن القياس على مستوى السياحة، الإرشاد، مراكز الترفيه، مراكز الخدمات...الخ.

- **تقييم عام:** تقييم المشروع بشكل عام و مدى التطور الذي حققه في مجال أنشطة صناعة السياحة مع تتبع مستوى تشغيلها و سرعة تنفيذها و مدى تحقيقها للأهداف.

ثانيا: تمويل الخطة:[1] يعتبر التمويل حجر الزاوية في عملية التخطيط فهو الذي يحول البرامج و المشاريع المقترحة في الخطة إلى واقع ملموس، و الالتزام بتمويل الخطة يعني بشكل مباشر أن هناك مصداقية في توجهات الجهات المعنية بتنفيذ الخطة و دخولها مرحلة التطبيق الفعلي و الجهات المعنية بذلك هي مؤسسات القطاع العام و مؤسسات و شركات القطاع الخاص، و يتولى القطاع العام الإنفاق على المشاريع التي يؤدي تنفيذها إلى تحقيق انطلاقة و دفعة قوية لصناعة السياحة، و تتركز المشاريع الحكومية في مجالات مرافق و خدمات البنية التحتية الرئيسية، بينما يتولى القطاع الخاص تنفيذ المشاريع الاستثمارية المجدية و هو الذي يقوم بتوفير رؤوس الأموال و الاستثمارات اللازمة لإنشاء و إقامة المشاريع و الخدمات بما يتناسب و نوعية الطلب في السوق المحلي و الدولي.

[1] منال شوقي عبد المعطى أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 83-84.

المبحث الثالث: أثر التدخل الحكومي و التكنولوجيات الحديثة في التنمية السياحية .

تعتمد التنمية السياحية على تدخل القطاع الحكومي عن طريق توفير الدعم المادي من خلال توفير التكنولوجيات الحديثة و كذا الدعم المالي لتمويل خطط التنمية السياحية و السهر على إتمامها في الوقت المخصص لها.

المطلب الأول: التدخل الحكومي و دوره في تفعيل السياسات السياحية.

يتمثل التدخل الحكومي في عملية التنمية السياحية في:

الفرع الأول: أسباب مشاركة الدولة في التنمية السياحية.

هناك عدة أسباب تؤكد على ضرورة تدخل الدول و الحكومات في السياسات السياحية منها:[1]

أولا: أسباب سياسية : بما أن السياحة هي عبور لحدود الدولة و التعامل مع أناس أجنبية فإنها يتوجب تدخل الدولة لتحديد شروط الدخول و نوعية الأفراد المسموح لهم بذلك و غيرها...الخ.

ثانيا: أسباب بيئية: يتعين على الدولة أن تضع كافة الشروط للمحافظة على مغرياتها الطبيعية و تراثها الثقافي و الحضاري لأن البيئة سهلة التدهور إذا ما لم يتم التدخل في الوقت المناسب.

ثالثا: أسباب اقتصادية: تتدخل الدولة في تنشيط السياحة و تنميتها و وضع قواعد اقتصادية و مالية للتنمية السياحية بحكم أن السياحة عبارة عن صناعة و مورد اقتصادي مهم.

[1] منال شوقي عبد المعطى أحمد، أسس التخطيط السياحي، مرجع سابق، ص: 198- 199. (بتصرف).

رابعا: أسباب اجتماعية: كون السياحة تؤدي إلى اختلاط في العادات و التقاليد و الثقافات فهذا يستوجب تواجد الحكومة للوصول إلى الحد الأمثل لحماية المجتمع و سلامته من الأثار السلبية لهذا الاختلاط.

الفرع الثاني: السياسات السياحية الحكومية: تنحصر وظائف الدولة فيما يتعلق بتنمية و تطوير السياحة فيما يلي:

أولا: الوظيفة التنسيقية: هي الوظيفة الأولى و أول واجبات الدولة لبلوغ تنمية سياحية متوازنة و من أهم العناصر التي تهتم الدولة بتنميتها في هذه الوظيفة هي:[1]

- صناعة الفندقة و الإيواء السياحي.
- صناعة النقل بمختلف أنواعه.
- صناعة الأغذية و المشروبات.
- صناعة الترفيه.
- تطوير عناصر الجذب و المناسبات المختلفة.
- النشاطات التربوية و الرياضية.
- شركات السياحة و منظمو الرحلات الشاملة.
- صناعة المؤتمرات و الاجتماعات.

[1] نشوى فؤاد عطا الله " التنمية السياحية " دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأول، الاسكندرية، مصر، 2008، ص: 33-34.

– الخدمات المساندة.

ثانيا: الوظيفة التخطيطية:[1] يتدخل قطاع السياحة في خطة التنمية الاقتصادية و لا شك أن التخطيط العلمي السليم للسياحة يلعب دورا محوريا في إنعاش الاقتصاد القومي باعتباره يساهم في زيادة الاستفادة من هذا القطاع الإنتاجي يوما بعد يوم، من خلال تعظيم فوائده الاقتصادية و الاجتماعية العديدة، أي أن يجرى تخطيط السياحة في ضوء الأهداف و الضغوط الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بحيث تعتمد الخطة إلى المحافظة على الذمة الثقافية و الاجتماعية للأمة. و بهذا يتعين أن تتسم خطة السياحة بثلاثة خصال أساسية:

– أن تصمم بالتعاون مع المجتمع و القطاع الخاص.

– أن تتصف الخطة بنظرة مستقبلية بعيدة.

– أن تكون الخطة متعددة الجوانب بحيث تعبر عن برنامج متكامل للسياسات السياحية .

و لتحقيق أي خطة للتنمية السياحية يستوجب على الدولة التحرك على جهات هي:

– تطوير البنية الفوقية.

– تطوير البنية التحتية.

– وضع خطة طويلة المدى للتنمية المستدامة للسياحة.

[1] عبد الباسط وفا " التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية و التحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د ط، 2005، ص176– ص180.

ثالثا: الوظيفة التشريعية: إن من مسؤولية الدولة عن التنمية السياحية المتوازنة وضع القواعد و التشريعات التي تحكم النشاط السياحي سوآءا من ناحية العرض و الطلب و حماية السائح...الخ. و كثيرا من الدول لجأت إلى وضع تشريع موحد أساسي للسياحة يهتم بالجوانب التالية:

- حق الاستفادة من التراث الطبيعي و الحضاري للدولة و استخدام الأرض في أغراض سياحية.
- حماية البيئة الطبيعية و البشرية .
- وضع إجراءات الحدود و الدخول و الخروج للسياح.
- التنظيم الداخلي للسياحة من الأجهزة الرسمية إلى شركات السياحة و الفنادق...الخ.
- النظم المالية و الضرائب المؤثرة في التنمية السياحية.
- تنظيم و تطوير المنتج السياحي للدولة.
- تنظيم كل ما يتعلق بالعناصر المساعدة في التنمية السياحية من شركات النقل، شركات التشييد، برامج التسويق السياحي.
- التعاون الدولي في مجال السياحة و كل ما يتعلق بضمان تنفيذ الاتفاقيات المنعقدة بشأن السياحة.

رابعا: الوظيفة التمويلية:[1] تتعاظم مشكلة التمويل في السياحة المستدامة في واقع اشتداد المنافسة بين المقاصد السياحية في سوق السياحة الدولية، و ما تفرضه من ضرورة تنويع الإمكانيات السياحية المتاحة إذ سيضفي هذا التنويع حتما زيادة التكاليف بطريقة تستوجب توفير غطاء تمويلي يؤمل أن تنهض به الدولة حال ثبوت قصر ذات يد القطاع. و قد أثبتت الدراسات المقارنة وجود مجموعة من

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سابق، ص191- ص194.

الوسائل المالية و الضريبية (المباشرة و غير المباشرة) التي استخدمتها الدول بنجاح لتشجيع النشاطات السياحية.

فمن أشهر الوسائل الغير التمويلية الغير مباشرة نجد:

- الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها.

- منح الحواجز المالية.

- تشجيع تأسيس بنك التنمية السياحية.

- تقديم المساعدات الفنية للمنشآت السياحية.

أما الوسائل التمويلية المباشرة فتتمثل في تشييد البنية التحية اللازمة لصناعة السياحة لأنها تتطلب استثمارات ثقيلة و تنقسم هذه البنى إلى نوعين:

- بنية خاصة أو سياحية: كالاهتمام بتطوير مناطق المزارات الجبلية و شواطئ البحر و مناطق الآثار...الخ.

- بنية عامة: كإنشاء المطارات و الطرق و الاتصالات و شبكات توزيع المياه...الخ.

إذا الركن الحكومي في التنمية السياحية المستدامة يعد من أهم الأركان حيث لا يوجد أي تطور للسياحة في أي منطقة من العالم دون التدخل الإيجابي للدولة، حيث أن التنمية السياحية تعمل على تحقيق التعاون الكامل بين جميع أنشطة الحكومة المتصلة بالسياحة، كذلك في توعية المسؤولين عن

السياحة بأهميتها و استخدام الطرق العلمية لتنميتها و سن التشريعات اللازمة لتنظيم السياحة و حماية السياح و أصحاب الأماكن السياحية.[1]

المطلب الثاني: دور تكنولوجيا المعلومات في صناعة السياحة.

تعتمد السياحة الحديثة على استعمال وسائل متطورة و تكنولوجيا عالية لتوفير الخدمات السياحية بشكل أفضل و في وقت أسرع خدمة لراحة السائح و رفاهيته.

الفرع الأول: أهمية تكنولوجيا المعلومات في المجال السياحي و العلاقة بينهما و دوافع استخدامها.

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التي بدأت على يد شركات الطيران العديد من التغيرات بصناعة السياحة و السفر و بقطاعاتها المختلفة عن طريق تفاعل جميع تلك القطاعات مع بعضها البعض من خلال شبكات الاتصال و شبكات المعلومات التي أتاحت الفرص لتبادل سيل من المعلومات على مستوى العالم.[2]

و لإدراك العلاقات الوثيقة بين وكالة السياحة و السفر و التكنولوجيا الحديثة يجب أن نضع في اعتبارنا مجموعة من النقط هي:[3]

---

[1] محمد فريد عبد الله، صفاء عبد الجبار الموسمي، محسن مهدي الكناني، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام للنشر و التوزيع، د ط، عمان، الأردن، 2014، ص: 41.

[2] أحمد حسن عبد الحميد عيسى و آخرون " أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على القطاع السياحي " مشروع التخرج للعام الجامعي، جامعة المنوفية، كلية السياحة و الفنادق، مصر، 2011/2012.

[3] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwiFxuHzz9H8AhWTWqQEHTR2A1MQFnoECBAQAQ&url=https%3A%2F%2Fuomustansi

أولا: إن صناعة السياحة تقوم على توفر كم هائل من البيانات و المعلومات سوآءا كانت تلك البيانات و المعلومات تتعلق بالأسواق السياحية، الشرائح السوقية المختلفة و العملاء، موردي الخدمات السياحية، المنافسين ، المنتج السياحي، عوامل الجذب...الخ.

ثانيا: إن التطور السريع و المتزايد في تكنولوجيا المعلومات يسهل عملية حفظ و تصنيف و تجاوب و تحليل و توزيع و استرجاع البيانات و المعلومات.

إذا فالعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و القطاع السياحي لا تتوقف على مجرد استخدام مجموعة الأجهزة التكنولوجية المنفصلة بل تمتد إلى منظومة كاملة من الحسابات الآلية و وسائل الاتصال التكنولوجية و شبكات المعلومات المستعملة في مختلف القطاعات السياحية.

الفرع الثاني: دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجال السياحي و دورها في السياحة.

إن من الحوافز التي أدت إلى تدخل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجال السياحي ما يلي:[1]

أولا: اعتماد الخدمات السياحية بمختلف أنواعها بشكل كبير على تداول المعلومات السياحية و بالتالي يصعب قياس جودتها إلا بعد التجربة، لذلك تعد الانترنيت الوسط المناسب لها

riyah.edu.iq%2Fmedia%2Flectures%2F14%2F14_2018_02_25!09_08_16_PM.docx&usg=AOvVaw06bkkYpsRdkBuHn2vgPjfa, 22/06/2019, 22 :06

[1] السعيد بن لخضر " أثر أنشطة البحث و التطوير في تحقيق التنمية السياحية المستدامة " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2018، ص: 123.

من خلال صورة تفاعلية مرئية تخيلية للموقع و الاطلاع على البيانات و المعلومات التفصيلية للمناطق السياحية المراد زيارتها، و تميكن السائح من تخطيط و وضع برنامج لرحلته و اختيار المناطق التي يرغب في زيارتها، و ترتيب مواعيده بالإضافة إلى تخصيص ميزانية محتملة.

ثانيا: إن استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمة السياحية مع رفع الترويج السياحي، مما يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة و رفع قدرات العاملين على استخدام الانترنيت و التطبيقات و البرامج.

ثالثا: التوسيع في استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى ظهور احتياجات كامنة لم تكن موجودة من قبل و بالتالي تطوير منتجات جديدة و تحسين الخدمات، مما يؤدي إلى الرفع من القدرة التنافسية.

أولا: دور الانترنيت في تطوير السياحة: يكمن الدور الفعال للإنترنيت في المجال السياحي في ما يلي:[1]

– الإنترنيت قناة توزيع بأقل تكلفة و بأكثر مرونة: عن طريق توزيع منتجات السفر بفضل التكنولوجيا غير المادية من خلال استراتيجيات جديدة للتوزيع متعدد القنوات عبر صفحات شبكة الانترنيت.

– الانترنيت و التكنولوجيا الجديدة و السماح بالتوزيع غير المادي و بدون وسائط: فعلى سبيل المثال تحويل وثائق السفر إلى وثائق الكترونية يسمح بتفادي تكاليف الطباعة و مصاريف الارسال مما يسمح للسائح بالاتصال مباشرة بالإنترنيت دون وسائط

– اهتمام الفاعلين في السياحة بهذا النوع من التوزيع.

[1]السعيد بن لخضر، المرجع نفسه، ص: 124. (بتصرف).

– الانترنيت قناة جديدة للاتصال و المعلومات: مما يساهم في تطوير ذلك.

– تعميم الانترنيت العالي لتسهيل المعلومات بأكثر سرعة.

– نفوذ ثورة الانترنيت حيث مقارنات السفر أصبحت لا مفر منها في السياحة.

– وسائل مبتكرة تسمح بزيادة الجذب نحو المواقع السياحية.

ثانيا: خدمات السياحة الالكترونية:

لقد تمكنت السياحة الالكترونية من توفير خدمات عديدة للسائح تمكنه من سهولة السفر و التجوال و ذلك من خلال:[1]

– الإرشاد إلى الخرائط: تتمثل في اللجوء إلى كل المواقع التي يحتاج إليها السائح للاستعانة بخرائط جغرافية و سياحية و من أهم المواقع: Googel , Earth , Googel Map .

– مخططات المسار: ذلك بمعرفة الوقت و خريطة السير و المسافات التي يقطعها السائح.

– محولات الوقت و العملات.

– حساب المسافات: حيث يحسب السائح المسافة بين منطقة سياحية و أخرى.

– الحجز الفندقي عبر الانترنيت.

– مواعيد شركات الطيران و حجز التذاكر عبر الانترنيت.

– مكاتب السياحة الوطنية: فيستطيع السائح من خلال مجلة الكترونية أن يتحصل على كل مكاتب السياحة و السفر.

[1] عائشة شرفاوي، مرجع سابق، ص: 117. (بتصرف).

الفرع الثالث: تحدي القطاع السياحي في ظل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة.

يرى بعض الباحثين أن التقدم الهائل في كل من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دخولها في المجال السياحي سوف يؤثر بصورة مباشرة على الشركات السياحية و وكالات السياحة و السفر بالسلب فعلى سبيل المثال في مجال الطيران فالبعض يرى أن ظهور التذاكر الالكترونية و باقي العمليات الالكترونية سوف تؤدي إلى تقليص دور الوكيل السياحي تدريجيا إلى أن يقضى عليه نهائيا في المستقبل، حيث أن العامل أصبح بإمكانه إجراء كافة التفاصيل المتعلقة بالحجز دون اللجوء إلى الوكيل السياحي.[1]

المطلب الثالث: التخطيط السياحي باستخدام GIS (Geographic Information System) .

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات الجغرافية.

عرف إبراهيم بظاظو نظام المعلومات الجغرافي بأنه أداة تقوم على تنظيم المعلومات الجغرافية و الوصفية بواسطة الحاسوب، وربطها بمواقعها الجغرافية باستخدام إحدى أنظمة الإسناد الإسقاطي أو الإحداثي للتعامل مع البيانات كنظام معلومات.[2]

[1] أحمد حسن عبد الحميد عيسى و آخرون، مرجع سابق، ص: 22.

[2] إبراهيم خليل بظاظو " تطبيقات GIS في إدارة المواقع الأثرية سياحيا: دراسة تطبيقية على الكنائس البيزنطية في محافظة المفرق " مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، مجلد 07، العدد01، الأردن، 2010، ص: 232-233.

كما تعرف بأنها نظام لإدارة قواعد البيانات الجغرافية بإدخالها و تخزينها و استرجاعها و الاستعلام عنها و تحليلها و عرضها جغرافيا.

-سمات نظام المعلومات الجغرافية: تعتبر الخرائط وسيلة مهمة لإيصال الأفكار و تخطيط المشاريع و تنفيذها و هي الأداة الأساسية لرسم الواقع كما نعيشه، و لكن هذه الخرائط تحتاج زمنا طويلا و جهدا شاقا لرسمها، كما أنها ساكنة و لا تعكس التغيرات التي تحدث من حولنا من وقت لآخر، و لذلك سنحاول أن نسلط الضوء في هذه الدراسة على نظام المعلومات الجغرافية الذي يعتبر تقنية حاسوبية حديثة نسبيا، و أداة مهمة للمهندسين و مخططي المدن و الجغرافيين و أخصائي البيئة و الموارد الطبيعية و متخذي القرار. و يبين البيانات التي يعمل معها هذا النظام، و الوظائف التي تقدمها لإنشاء بيئة خرائط مبتكرة زاخرة الحياة سوف يستفاد منها في وضع خرائط للمناطق السياحية.[1] حيث تتمثل مهمتها في إدارة و معالجة و إبلاغ المعلومات الموكلة إليها باستعمال أدوات خاصة تحفظ خصوصية المعلومات الجغرافية منذ البداية.[2]

تمتاز نظم المعلومات الجغرافية بأنها تجمع بين عمليات الاستفسار و الاستعلام الخاصة بقواعد البيانات. مع إمكانيات المشاركة و التحليل و المعالجة البصرية لبيانات جغرافية من الخرائط و صور الأقمار الصناعية و الصور الجوية، و هي الميزة التي تميزها عن نظام المعلومات المعتادة و تجعلها

[1] هاشم عبودي الموسمي، مصطفى غرير محمد أمين، صبا هاشم عبود الموسمي " أثر اعتماد نظم المعلومات الجغرافية في تحسين كفاءة الخرائط للمناطق الأثرية و السياحية في العراق، مجلة جامعة جيهان، أربيل العلمية، المجلد 01، العدد01، حزيران 2017، ص: 182.

[2] Patricia bordin « méthode d' observation multi-niveaux pour le suivi de phénomènes géographiques avec un SIG » mémoire de doctorat , université de marne-la-vallé, France, 2016, p : 27.

متاحة لكثير من التطبيقات العامة و الخاصة لتفسير الأحداث، و حساب المؤشرات و وضع الاستراتيجيات.[1]

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات الجغرافية.

يتكون نظام المعلومات الجغرافية من عدة أقسام المتتابعة و التي يمكن الإضافة عليها و التعديل عليها و هذه الأقسام هي كالتالي:

– القسم الأساسي لإدخال و تنظيم و إظهار المعلومات (قسم التشغيل، قسم إدخال البيانات، قسم تخزين و إدارة البيانات، أقسام استخراج و عرض البيانات).

– أقسام تحليل و معالجة المعلومات.

– أقسام التحليلات الإحصائية المكانية.

– قسم معالجة المعلومات و تحويلها إلى صور.

– قسم تنظيم المعلومات و إخراجها على صورة متجهات فراغية.

– قسم معالجة البيانات مع البرامج و النظم الأخرى للمعلومات.

– قسم الإضافات.

و فيما يلي يبين الشكل التالي أهم المكونات الأربعة الأساسية لنظام المعلومات الجغرافية و مهام هذه المكونات.

[1] إبراهيم خليل بظاظو " تطبيقات GIS في إدارة المواقع الأثرية سياحيا: دراسة تطبيقية على الكنائس البيزنطية في محافظة المفرق " مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جمعية كليات الآداب، المجلد07، العدد01، إربد، الأردن، 2010، ص: 133.

الشكل رقم (04): مكونات نظام المعلومات الجغرافية

المصدر: أحمد محمد عميرة، بناء نظام معلومات تسويق للمواقع السياحية في محافظة العقبة باستخدام برمجية ARCGTIS9.3، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم إدارة الأعمال، الأردن، 2011، ص: 09.

الفرع الثالث: دور نظام المعلومات الجغرافي في خطط التنمية السياحية.

إن نظام المعلومات الجغرافي يستخدم في تخطيط المكان حيث يرتبط به البيانات الوصفية المتعلقة به. فمثلا لو أن هذا المكان كان منتجعا سياحيا فيتم ربطه ببيانات خاصة به مثل مكانه، خدماته، أسعاره...الخ. و يتم استخدام هذه البيانات في الإجابة على الأسئلة الموجهة إلى النظام و إنتاج الخرائط الخاصة به، حيث أن هذا النظام يستوعب بيانات ضخمة فمثلا يمكن وضع بيانات عن كل الفنادق في مكان ما و تشمل خرائط، إحصائيات، جداول و هذا يضفي نوعا من الدقة على مخرجات النظام بحيث يتيح للعميل سرعة و حرية في الاختيار لإرضاء رغباته و احتياجاته، إضافة إلى أن للنظام القدرة الفائقة في تقسيم السوق إلى شرائح صغيرة كل منها مكان جغرافي مرتبط ببيانات ديمغرافية ضخمة، و أعداد سكانية و أعمارهم و دخولهم و مستويات تعليمهم و رغباتهم و توجيهاتهم.[1]

و من ثم فإن الدور الرئيسي الذي تقوم به نظم المعلومات الجغرافية في إعداد خطط التنمية السياحية تتمثل في ما يلي:[2]

- بناء قاعدة بيانات سياحية وصفية و مكانية.

---

[1] أيمن عبد الكريم الطعاني، ابراهيم خليل بظاظو " التخطيط السياحي باستخدام نظام المعلومات الجغرافي النظرية و التطبيق " المجلة الدولية لتطبيق نظام المعلومات الجغرافية الاستشعار عن بعد، مجلد 03، العدد01، جويلية 2012، ص: 36.

[2]https://yasminayy.wordpress.com/2012/03/26/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84 , 20/06/2019, 14 :42.

– سهولة الحصول على البيانات بسهولة و يسر من أجل تبادل البيانات و المعلومات السياحية و حفظها.

– تحليل البيانات و إظهار الإمكانيات المتاحة و المهملة و كافة القضايا المتعلقة بتنمية المناطق السياحية.

– توفير البيانات عن المناطق السياحية و عن مستوى الخدمات السياحية و حجم العائدات التي تعود على المقصد السياحي.

– يساهم في عملية اتخاذ القرار الصائب للمخططين و المستثمرين في عملية التنمية السياحية.

– يساهم في إصدار خرائط سياحية للمدن التي تملك أبرز المواقع التي يتوافد إليها السائحين متمثلة في خرائط للمواقع الأثرية و التراثية و المتاحف و المتنزهات و الحدائق و المدن الترفيهية و الأسواق الشعبية و المراكز و المجتمعات التجارية و مراكز المعارض و الاحتفالات و الفنادق بمختلف أنواعها و أماكن محطات النقل و تأجير السيارات و المستشفيات و أقسام الشرطة...الخ.

و يمكن رؤية تطبيق نظام المعلومات الجغرافية في السياحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطبيقات نظام المعلومات الجغرافية في السياحة.

العمليات	المعطيات المراد البحث عنها	النتائج
إدخال البيانات و التخزين و التعاون	الموقع ماذا يوجد في ...الخ.	جرد الموارد البيئية
رسم الخرائط	الظروف أين يوجد...الخ	تحديد المواقع المثلى للتنمية

إدخال البيانات	الميل ما الذي تغير.	قياس وقع السياحة
إدارة البيانات البحث و التنقيب عن البيانات	الطرقات المسلوكة إلى...الخ ما هي الطرق الأفضل	إدارة / تدفقات الزبائن
التحليل المكاني	الأنماط ما هو النمط...؟	تحليل العلاقات المتصلة باستعمال الموارد
وضع النماذج الزمنية	وضع النماذج لو...؟ ماذا	تقييم الوضع المحتمل لتنمية السياحة

المصدر: سهام بجاوية " التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة استشرافية بتجربة تونس إسقاط على الجزائر " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس، 2015، ص: 100.

خلاصة الفصل

من أجل الوصول إلى تنمية سياحية متكاملة الجوانب لا بد من اللجوء إلى تخطيط سياحي جيد يمس جميع المستويات و الجوانب السياحية يسبق عملية التنمية، حيث أن هذا التخطيط هو الذي يوضح العلاقة بين السياحة و أبعاد التنمية المستدامة إذ لابد للقائمين على عملية التخطيط للتنمية السياحية من مراعاة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية المستدامة و الجانب البيئي بشكل خاص، فالتخطيط البيئي يحقق مصلحة الأجيال الحالية و القادمة بيئيا ذلك بالحفاظ على سلامة البيئة و حماية التنوع البيولوجي و الحياة البرية في المواقع السياحية و المحميات الطبيعية، هذا الأمر أدى إلى الاهتمام أكثر بما يسمى بالسياحة البيئية التي تعتبر حلقة الوصل بين السياحة و الاستمتاع بالمناظر الطبيعية و المواقع التاريخية و الثقافية من جهة و كذا الحفاظ على التوازن البيئي و الجانب الجمالي للطبيعة و المنشآت السياحية من جهة أخرى. يأتي كل هذا في إطار تخطيط سياحي و بيئي فعال يمر بعدة مراحل بدءا من الدراسات الأولية و وصولا لتقييم و تمويل و تنفيذ خطة التنمية السياحية.

الفصل الرابع:

دراسة مقارنة حول التخطيط للتنمية السياحية المستدامة بين الجزائر، مصر و الأردن

تمهيد

بعد ما تم التعريج عليه في الجزء النظري للدراسة و الذي تناولنا فيه معظم الجوانب الأساسية للتخطيط، السياحة ، التنمية السياحية، التخطيط السياحي، التنمية المستدامة وصولا إلى التنمية السياحية المستدامة التي أصبحت اليوم التنمية التي يهدف العالم إلى تحقيق مبادئها باعتبار أن السياحة اليوم باتت تشكل موردا اقتصاديا هاما لما تلعبه هذه الأخيرة في إنعاش المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي للدول من خلال زيادة فرص العمل و الرفع من الإيرادات العامة و زيادة نصيب الدول من احتياطي الصرف...الخ. أما في هذا الفصل التطبيقي و الخاص بالمقارنة بين الدول الثلاث محل الدراسة: مصر، الأردن و الجزائر فيما يتعلق بالتخطيط للتنمية السياحية المستدامة فسنعرج على محتويات البرامج و السياسات و الاستراتيجيات السياحية التي انتهجتها كل من الأردن و مصر و مقارنة أهدافها و أبعادها مع الأهداف الاستراتيجية للسياسات السياحية الجزائرية باعتبار هاتين الدولتين أصبحتا من الدول العربية الرائدة في المجال السياحي نظرا لما تزخران به من إمكانيات و مؤهلات سياحية طبيعية و تاريخية و حضارية و بشرية و كذا الاهتمام الكبير بالمجال السياحي سوآءا على المستويين الخاص أو العام كون السياحة تمثل مصدر الدخل القومي رقم واحد في كل من الأردن و مصر. بحيث سنحاول من خلال هذه الدراسة المقارنة معرفة النقائص التي يمكن تداركها بالنسبة لعملية التخطيط السياحي بالجزائر حتى ترقى بمستوى السياحة إلى عالم المنافسة و جعلها مصدر دخل و مكسب للاقتصاد الوطني الجزائري حتى نتخلص من التبعية الريعية و إيجاد بديل للاقتصاد الريعي خاصة بعد الانهيار الرهيب في أسعار البترول .

و الحديث عن المقارنة يقودنا إلى ضرورة معرفة و متابعة تطور المؤشرات السياحية لكل من الدول الثلاث التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم و النمو في المجال السياحي .

و للتوضيح أكثر حول هذا الجانب من الدراسة فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: مقومات و مؤشرات السياحة في كل من مصر و الأردن و الجزائر.

المبحث الثاني: التخطيط السياحي في كل من مصرو الجزائر و الأردن

المبحث الثالث: تجارب التنمية السياحية المستدامة في كل من الدول الثلاث.

الفصل الرابع: دراسة مقارنة حول التخطيط للتنمية السياحية المستدامة بين" الجزائر، مصر و الأردن"

المبحث الأول: مقومات و مؤشرات السياحة في كل من مصر و الأردن و الجزائر.

قبل الخوض في حيثيات التعرف على السياحة في مصر لابد أولا من معرفة عامة للبلد و كذا المقومات السياحية التي يتميز بها ثم التعريج على أهم المؤشرات السياحية التي تعكس مدى فاعلية القطاع.

المطلب الأول: مقومات و مؤشرات السياحة في مصر.

تزخر مصر بالعديد من المقومات و المؤهلات السياحية التي جعلت منها دولة رائدة في السياحة العربية و الافريقية و في طريقها لمنافسة أبرز الدول السياحية في العالم

الفرع الأول: التعريف بالبلد

أولا: مصر الموقع و الكثافة السكانية و الحدود الجغرافية: تقع مصر جغرافيا بأقصى الشمال الشرقي لقارة أفريقيا بين دائرتي عرض 22^0 و 31.36^0 شمال خط الاستواء و خطي طول 25 و 37^0 شرق خط قرينيتش، تبلغ مساحة مصر حولي 1001450كلم^2 و يصل عدد سكانها إلى حوالي 100 مليون نسمة سنة 2019، و تطل بسواحلها الشمالية على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 995 كلم و بسواحلها الشرقية على البحر الأحمر بطول ساحل يقدر ب 1941كلم كما

تشغل جزءا من قارة آسيا متمثل في شبه جزيرة سيناء ، فهي القطر الذي تلتقي فيه القارتين (أفريقيا و آسيا) و تطل في الوقت نفسه على أوروبا عبر البحر المتوسط، كما أنها الأرض الوحيدة التي يجتمع فيها البحران المتوسط و الأحمر و يلتقي فيها النيل بالبحر المتوسط ، لذا فقد أسماها المقريزي بأنها " متوسط الدنيا ".[1] و إضافة إلى هذا فإن مصر تضم حوالي ثلث آثار العالم و تزخر بتراث تاريخي عريق و حضاري تضرب بجذورها في أعماق التاريخ على مدار أكثر من 3000 سنة، الأمر الذي جعلها قاعدة انصهرت فيها أعظم الحضارات مع مر العصور الفرعونية، اليونانية، الرومانية، المسيحية و الإسلامية.[2]

ثانيا: المناخ: يتميز مناخ مصر بشكل عام بأنه مناخ صحراوي، و هو مناخ حار في فصل الصيف و معتدل في فصل الشتاء، الرياح السائدة نحو البحر الأبيض المتوسط تهب باستمرار فوق الساحل الشمالي دون أي إعاقة من سلسلة جبال و لهذا فإن هذه الرياح تجعل من درجة الحرارة معتدلة على مدار السنة.[3]

[1] تقرير وطني لجمهورية مقر العربية مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (قمة المدن) المقام في اسطمبول ، تركيا، يونيو 1996.

[2] محمد فريد عبد الله، صفاء عبد الجبار الموسمي، محسن مهدي الكناني، مرجع سابق، ص: 61.

[3] https://areq.net/m/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE_%D9%85%D8%B5%D8%B1.html تعريف مصر , 20/07/2019, 14 :03.

الفرع الثاني: المقومات السياحية في مصر.

كما هو معروف فإن مصر تحتوي على ثلثا آثار العالم نظرا لتاريخها الفرعوني العريق الذي لا تزال آثاره إلى اليوم متمثلة في عدة أشكال و بيوت و أهرمات و قصور و مدن تاريخية مخلدة، كل هذه الآثار هي بمثابة مقومات سياحية يمكن حصرها في الآتي:

أولا: المقومات التاريخية و الأثرية: نظرا للتاريخ العريق الذي تعرف به مصر و كثرة المناطق الأثرية و التاريخية المتواجدة التي خلفتها معظم الحضارات التي مرت بالبلد، فقد قسمت مصر هذه المناطق الأثرية إلى عدة أقاليم سياحية يمكن ذكر هذه المعالم الأثرية حسب كل إقليم كما يلي:

1 المقومات الأثرية و التاريخية في إقليم الإسكندرية و الساحل الشمالي: يتميز إقليم الساحل الشمالي بتوافر عوامل الجذب السياحي في المسافة الممتدة بين غرب الإسكندرية و السلوم حيث يضم هذا الإقليم العديد من المناطق الأثرية تتمثل في منطقة العلمين، سيدي عبد الرحمان، منطقة رأس الحكمة، منطقة الحمام، منطقة مرسى مطروح و منطقة السلوم. و تمتاز مدينة الإسكندرية بمعالمها الأثرية التي ترجع للعصر اليوناني و يضمها متحف الإسكندرية الذي يرجع تاريخها إلى العصر العربي في القرن التاسع ميلادي، و من المعالم الأثرية كذلك: المسرح الروماني في مدينة كوم الدكة و قلعة قايتباي و قصر فرساوى و قصر رأس التين و قصر المنتزه و مكتبة الإسكندرية التي تعد تحفة فنية و أثر سياحي هام يقصده الزوار سوآءا من الأجانب أو المصريين.[1]

[1] منال شوقي عبد المعطى أحمد " دراسة في مدخل علم السياحة " دار الوفاء لدنيا الطباعة، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014، ص122- ص124 (بتصرف).

2 المقومات الأثرية و التاريخية في إقليم القاهرة و وادي النيل: يتوفر إقليم القاهرة و النيل على مجموعة من الآثار التاريخية هي:[1]

– **أهرمات الجيزة:** تعتبر من أهم المزارات السياحية التاريخية في العالم و هي واحدة من عجائب الدنيا السبع. و تضم أهرمات (خوفو "الأكبر" ، خفرع "المتوسط" ، منقرع "الأصغر").

– **أبو الهول:** تمثال منحوت في الصخر بناه الملك خفتر أسنانه و جسده أسد يبلغ ارتفاعه 20 مترا و طوله 72م.

– **منطقة سقاوة:** وتضم (هرم سقاوة ، الجبانة الأثرية).

– **مسلة المطرية:** توجد بها الموقع القديم لمدينة (آون) و تعتبر مسلة المطرية الآثار الوحيد الباقي في معالم المدين الأثرية.

– **المتحف المصري:** يحتفظ فيه بمجموعة من الآثار الفرعونية الرائعة يعود تاريخها إلى آلاف السنين عددها 4000 قطعة أثرية تشمل كل تاريخ مصر القديمة.

– **خان الخليلي:** يعود بناء الحي إلى شركس الخليلي سنة 1382 و هي من الأسواق النادرة التي تنبض بالحياة على مدار الساعة.[2]

[1] ماهر عبد الخالق السيسي " مبادئ السياحة " مجموعة النيل العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2016، ص: 247–248.

[2] عبد الفتاح مصطفى غنيمة " التخطيط السياحي لأقاليم مصر المعاصرة " دار الفنون العلمية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 161.

3 المقومات الأثرية و التاريخية في إقليم البحر الأحمر: تتمركز السياحة الأثرية في هذه المنطقة في مدينتي الأقصر و أسوان التي تتوفر على العديد من المزارات الأثرية مثل الموانئ التاريخية و المناجم القديمة.[1]

4 المقومات الأثرية و التاريخية بإقليم شبه جزيرة سيناء: تنتشر في أرجاء سيناء الكثير من المعالم التاريخية و الأثرية نذكر منها:[2]

- **آثار المغارة:** يوجد بهذه المنطقة متحف طبيعي لآثار الفراعنة كما تزخر بنقوشهم.

- **معبد سرابيط الخام:** يرجع تاريخه إلى الأسرة الثانية عشر و يوجد به كهف الإله (حتحور) من عهد الملك سنفرو أول ملوك الأسرة الرابعة والد الملك خوفو الذي بنى الهرم الأكبر.

- **القلاع و الحصون:** التي لا تزال آثارها قائمة.

- **قلعة العريش:** ترجع للعصر الفرعوني و أعيد ترميمها في عهد السلطان التركي سليمان القانوني.

- **قلعة لحفن:** ترجع للعصر الروماني.

- **قلعة نخل:** تعود إلى عهد السلطان قنصوة الغوري كانت تشرف على درب الحج القديم.

- **قلعة نويبع:** أقامها الأتراك قرب خليج العقبة في القرن الثامن عشر.

---

[1] محمد فريد عبد الله، صفاء عبد الجبار الموسمي، محمد مهدي الكنابي، مرجع سابق، ص: 62.

[2] فاروق عز الدين، محمد عبده عاشور " جغرافيا السياحة: تطور و أسس و مناهج و تطبيقات " مكتبة الأنجلو مصرية، د ط، القاهرة، مصر، 2005، ص 332- ص335.

- **قلعة الطور:** ترجع إلى عصر السلطان سليم الأول كانت تستخدم كمقر للحماية التركية.

- **قلعة صلاح الدين الأيوبي:** بناها صلاح الدين الأيوبي عام 117.

- **قلعة الطينة:** ترجع إلى العصر المملوكي.

- **مدينة الفرما:** ترجع إلى العصر الفرعوني مرورا بالعهدين الروماني و الإسلامي.

- **قلطية:** هي واحة في الصحراء غنية بالزراعات.

- **المحمديات:** بها بقايا حصن ضخم من العصر المسيحي.

- **قصر غيث:** توجد بها كنيسة و معبد مصري لا تزال جيدة لبعدها عن الطريق الحربي.

- **كثيب القلس:** به بقايا كاسيوس و معبد لآلهة زيوس.

- **الفورسيات:** بها حصن و كنيستين بناهما الإمبراطور جستنيان و بقايا جامع أقامه الحاكم عام 1107م.

- **قلعة ثارو:** يرجع تاريخ إنشاءها للملك الفرعوني سيتي كانت بمثابة المركز العسكري الذي يتولى تجهيز الجيوش للحروب التي خاضتها مصر القديمة.

5 المقومات الأثرية و التاريخية بإقليم أسوان: تقع أسوان على الضفة الشرقية للنيل حيث يوجد بها العديد من المناطق الأثرية التاريخية أهمها:[1]

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سابق، ص: 245-246.

- **معابد أبو سنبل:** تعد من أهم المعابد التي بناها فرعون مصر رمسيس الثاني بين 1333-1300 قم.

- **جزيرة النباتات:** تعد معرضا طبيعيا للنباتات.

- **جزيرة فيلة:** تصم بقايا المعابد أهمها معبد إيزيس و حتحور.

- **جزيرة آمون:** جزيرة صغيرة ذات طابع جميل مقام عليها فندق سياحي.

- **جزيرة الفينيتين:** تضم معابد الجزيرة، مقياس النيل، بقايا معابد من عصور مختلفة.

- **معبد كوم آمبو:** يقع على ربوة عالية و يرجع تاريخه إلى عصر البطالة.

6 المقومات الأثرية و التاريخية في إقليم الواحات: تعتبر واحة سيوة أقدم و أشهر واحة عرفها التاريخ حيث تتعدد المزارات السياحية بالواحة بين الأثرية و الاستشفائية.[1]

ثانيا: المقومات الطبيعية: بالإضافة إلى المقومات التاريخية و الأثرية الكبيرة التي ذكرناها هناك أيضا مقومات طبيعية تميز مصر عن غيرها من الدول مثل:

1 المحميات الطبيعية: لقد تبنت مصر سياسة حماية الحياة البرية و البحرية و ذلك بالإعلان عن جملة من المناطق المحمية للحفاظ على التوازن البيئي و الكائنات الحية و النباتات النادرة منذ 1983 بإنشاء أول محمية طبيعية و فيما يلي: جدول يبين المحميات الطبيعية في مصر.

[1] عبد الفتاح مصطفى غنيمة، مرجع سابق، ص: 240.

الجدول رقم (05) المحميات الطبيعية في مصر.

اسم المحمية و موقعها	سنة الإنشاء	المساحة	مكانها	نوعها
محمية رأس محمد و جزيرتي تيران و صنافير	1983	850 كلم^2	جنوب سيناء	محمية تراث عالمي
محمية الزرانيق و سبخة البردويل	1985	230كلم^2	شمال سيناء	محمية أراضي رطبة و معزل طبيعي للطيور
منطقة الأحراش الساحلية	1985	8 كلم^2	شمال سيناء	محمية تنمية موارد
محمية علبة الطبيعة	1986	35600	البحر الأحمر	محمية الحدائق الوطنية الطبيعية
محمية العميد الطبيعية	1986	700	مطروح	محمية صحاري و محيط حيوي
محمية جزيرتا سالوجا و غزال و الجزر الصغيرة بينهما (الشلال الأول)	1986	0.5	أسوان	محمية أراضي رطبة و مناظر طبيعية

محمية أشتوم	1988	180	بورسعيد	محمية أراضي رطبة و معزل طبيعي للطيور
محمية سانت كاترين	1988	4250	جنوب سيناء	محمية تراث طبيعي و ثقافي عالمي
محمية وادي العلاقى	1989	30000	أسوان	محمية صحاري و محيط حيوي
محمية الغابة المتحجرة	1989	7	القاهرة	محمية جيولوجية و أثر قومي
محمية الوادي الأسيوطي	1989	35	أسيوط	محمية إكثار و متعددة الأغراض
محمية وادي الريان	1989	1759	الفيوم	محمية تنمية موارد و أثر قومي طبيعي
محمية بركة قارون	1989	1385	الفيوم	محمية أراضي رطبة
محمية قبة الحسنة	1989	1	الجيزة	محمية جيولوجية
محمية كهف وادي سنور	1992	12	سويف	محمية جيولوجية و أثر قومي
محمية نبق	1992	600	جنوب سيناء	محمية متعددة الأغراض
محمية أبو جالوم	1992	500	جنوب سيناء	محمية مناظر طبيعية

محمية طايا	1998	3595	جنوب سيناء	محمية صحاري و تراث طبيعي
محمية البرلس	1998	460	كفر الشيخ	محمية أراضي رطبة
محميات جزر نهر النيل	1998	160	محافظات مختلفة	محمية أراضي رطبة
محمية وادي دجلة	1999	60	القاهرة	محمية أراضي صحراوية
محمية سيوة الطبيعية	2002	7800	مطروح	محمية صحاري و تراث حضاري
محمية الصحراء البيضاء الطبيعية	2002	3010	الوادي الجديد	محمية صحاري و مناظر طبيعية
محمية وادي الجمال	2003	7450	حماطة	محمية صحاري
محمية الجزر الشمالية	2006	1991	البحر الأحمر	محمية تنمية موارد
محمية الجلف الكبير	2007	48523		محمية متنزه قومي طبيعي و ثقافي
محمية الدبابة	2007	1		محمية جيولوجية
محمية السلوم	2010	383	مطروح	محمية بحرية
محمية الواحات البحرية	2010	109	منطقة الدستو الغردقة، جبل الإنجلو،	محمية أثر طبيعي

			الصحراء السوداء	
محمية نيزك جبل كامل	2012	قطره 45م عمقه 16م	الوادي	موقع سقوط نيزك

المصدر: موقع وزارة البيئة المصرية، 2019/08/07، 21:36.

2 التضاريس الجيولوجية (الشواطئ و الخلجان): يصل امتداد سواحل مصر إلى حوالي 2400كم متوزعة كما يلي:[1]

- **شواطئ البحر المتوسط:** تمتد بطول 900 كلم تشمل سواحل سيناء الشمالية، تتميز بجمالها و طبيعتها الرملية و غابات النخيل المنتشرة في شمال سيناء، بالإضافة إلى بعض الشواطئ الصخرية.

- **شواطئ البحر الأحمر:** تمتد لأكثر من 1000كلم، كما أن مياه البحر الأحمر من أجمل المياه البحرية تمارس فيها الرياضة المائية و الصيد و الغطس لتميزه بالدفء على مدار السنة، و أهم مراكز الغوص فيه " الغردقة" حيث تنتشر الشعب المرجانية.

- **شواطئ سيناء :** تمتد بطول 500كلم من الشمال على البحر الأبيض المتوسط، أما جنوبا فتمتد على البحر الأحمر حيث الشواطئ العديدة كشرم الشيخ و رأس محمد و غيرها.

[1] أحمد حسني رضوان، http://www.cpas-egypt.com/pdf/Ahmed_Hosny_Radwan/R/5.pdf
أحمد يحي اسماعيل " السياحة البيئية المستدامة في مصر المفاهيم – الفرص الإمكانات و مقترحات الاستغلال " 05/2021/ 27, 13:52.

- **البحيرات:** توجد عدة بحيرات منها (بحيرة ناصر، بحيرة قارون بالفيوم، بحيرات المنزلة و البرلس، بحيرة أدكو و مريوط في الشمال) حيث تبلغ مساحة البحيرات الساحلية حوالي 1570كلم و البحيرات الداخلية حوالي 610كلم.

- **الأنهار:** تمتد ضفتي النيل بمصر لمسافة 1000 كلم ترتكز فيها سياحة الترويج و التمتع بمناظر المساحات الخضراء و أشجار النخيل في بعض المناطق.

- **الواحات:** تتمركز الواحات في الصحراء الغربية لمصر و نذكر منها أهم واحة و هي واحة سيوة، حيث يعتبر مشروع واحة سيوة الواقعة في قلب الصحراء الغربية مثالا حيويا للتنمية المستدامة، تتميز الواحة بمناخها الجاف طوال العام و الرمال الساخنة التي تساعد في علاج المفاصل و العمود الفقري و شلل الأطفال و الصدفية و الجهاز الهضمي، كما تمتاز الواحة بكثرة عيون المياه التي تتدفق من باطن الأرض، كما تتوفر مصر على واحات أخرى مثل: الفرافرة و الداخلة و الخارجة.[1]

- **المنابع المعدنية:** في مصر يبلغ عدد العيون المعدنية و الكبريتية 1356 منبع، جميعها ذات خصائص علاجية و هذه العيون تختلف في سعتها و درجة حرارتها حيث تتراوح بين 30 و 75 درجة مئوية.[2] و الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للمنابع المعدنية في مصر.

---

[1] خليف مصطفى غرابية " السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي" المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012 ص: 168.

[2] ياسمين محمد مسعود " دور السياحة العلاجية في تنمية قطاع السياحة (دراسة مقارن) " المكتب الجامعي الحديث، د ط، الإسكندرية، مصر، 2017، ص: 133.

الجدول رقم (06): يبين التوزيع الجغرافي للمنابع المعدنية في مصر.

المنطقة	عدد المنابع	النسبة من إجمالي العيون %
منخفض الداخلة	564	%41.6
منخفض البحرية	315	%23.2
منخفض الداخلة	188	%13.9
منخفض سيوة	106	%7.8
منخفض الفرافرة	75	%5.5
منخفض الفيوم	36	%2.7
شبه جزيرة سيناء	33	%2.4
واحة أم الصغير (أم قارة)	15	%1.1
حلوان	5	%0.4
عيون أبو مسعود	3	%0.2
عين الصيرة	3	%0.2
منخفض القطارة	5	%0.4
وادي الريان	4	%0.3
وادي النطرون	2	%0.14
خليج السويس	2	%0.14
الإجمالي	**1356**	**%100**

المصدر: ياسمين محمد مسعود، مرجع سابق، ص: 134.

ثالثا: المقومات الدينية: تتوفر مصر أيضا على مقومات دينية عظيمة زادت من أهميتها السياحية حيث تجمع بين مختلف الديانات الإسلامية و المسيحية و اليهودية المجسدة في شكل مساجد و معابد و كنائس تعود للعصور و الحضارات القديمة و نستطيع تقسيم المقومات الدينية في مصر حسب الديانات كما يلي:

1 المقومات الدينية الإسلامية: يوجد بمصر الآن ما لا يقل عن 500 أثر من الآثار الإسلامية التي تمثل الفنون و الحضارات خلال تاريخها الإسلامي الطويل و أهم هذه الآثار هي: [1]

- **مسجد عمر بن الخطاب:** أول مسجد بني في مصر.
- **جامع أحمد بن طولون:** هو ثالث المساجد الجامعة التي أنشأت في مصر سنة 263هـ – 275هـ.
- **الجامع الأزهر:** بناه جوهر الصقلي بأمر الخليفة المعز لدين الله الفاطمي عام 359هـ.
- **مسجد السلطان حسن:** يعد من أروع الآثار الإسلامية .
- **مسجد محمد علي:** أنشأه محمد علي داخل القلعة عام 1830م
- **مسجد الحاكم بأمر الله:** أنشأه الخليفة العزيز بالله عام 990م.

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سابق، ص: 252–253. بتصرف.

- **مسجد الناصر محمد بن قلاوون:** بناه الناصر محمد بن قلاوون داخل قلعة صلاح الدين الأيوبي عام 1318م.

- **متحف الفن الإسلامي:** افتتح عام 1903م يحتوي على أكثر من 65 ألف قطعة من الآثار الإسلامية.

- **متحف قصر الجوهر:** شيده الأمير محمد علي توفيق عام 1914م.

- **متحف قصر النيل:** شيده الأمير محمد علي توفيق سنة 1899م.

- **جامع رأس الحسين:** أنشأه الفاطميون سنة 549هـ و يقال أن مدفون فيه رأس الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

2 المقومات الدينية المسيحية: نذكر منها:[1]

- **الكنيسة المعلقة:** سميت كذلك لأنها بنيت فوق الباب الجنوبي لحصن نابليون أواخر القرن الخامس ميلادي

- **كنيسة أبو سرجة:** شيدت في القرن الرابع ميلادي يوجد بها المغارة التي يقال عنها أن السيدة مريم قد لجأت إليها بطفلها السيد المسيح عندما جاءت به إلى مصر.

- **كنيسة العذراء:** شيدت في القرن الثامن ميلادي .

[1] محمد فريد عبد الله، صفاء عبد الجبار الموسمي، محمد مهدي الكنابي، مرجع سابق، ص: 65.

- **كنيسة مارجرجس:** شيدت في القرن ال 13 ميلادي.

- **ديرسانت كاترين:** بني في القرن السادس ميلادي على سطح جبل موسى بسيناء.

- **أديرة وادي النطرون:** عددها 04 تقع في منخفض وادي النطرون.

- **الدير المحرق:** يوجد في صعيد مصر.

- **شجرة العذراء:** يبلغ عمرها أكثر من 1000 سنة.

- **المتحف القبطي:** يوجد بمصر القديمة و يضم مجموعة من أثار العصر المسيحي.

رابعا: المقومات السياحية الحديثة: تضم مصر اليوم و إضافة إلى المقومات التاريخية العريقة التي سبق ذكرها، العديم من مظاهر السياحة الحديثة التي جسدها المصريون و تعكس تقدمهم العلمي في كل المجالات، حيث تظهر حضارة مصر الحديثة في عدة مشاريع كالسد العالي و برج القاهرة و المناطق الحديثة كالمتحف الحربي و المتحف الزراعي و متحف الشمع و حديقة الأسماك و دار الأوبرا المصرية و قصر عابدين و متحف سعد زغلول و مكتبة الإسكندرية التي تعتبر منارة العلم و الثقافة إضافة إلى العديد من القرى السياحية و الفنادق الضخمة و المناطق السياحية مثل سيناء و الغردقة و الساحل الشمالي.[1]

[1] منال شوقي عبد المعطى أحمد، مدخل في دراسة علم السياحة، مرجع سابق، ص: 120. بتصرف

الفرع الثالث: المؤشرات السياحية في مصر.

يمكن قياس التقدم السياحي في أي دولة بتطور المؤشرات السياحية للدولة و فيما يلي أهم المؤشرات السياحي في مصر.

أولا: عدد السائحين: تعتبر مصر دولة سياحية مستقطبة للسياح من كل أنحاء العالم نظرا للمعالم السياحية و الأثرية التي تزخر بها الدولة لكن هذا الوفود ليس ثابتا بل تتحكم فيه مجموعة من العوامل السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية في البلد . و يوضح الجدول و الشكل القادمين تطور عدد السياح في مصر بين سنتي 2010و 2019 كالآتي:

الجدول رقم (07): تطور عدد السياح في مصر للفترة 2018/2015.

الوحدة: مليون سائح.

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد السائحين	9.328	5.399	8.292	11.346

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء المصري.

الشكل رقم (05) تطور عدد السياح في مصر للفترة 2018/2015.

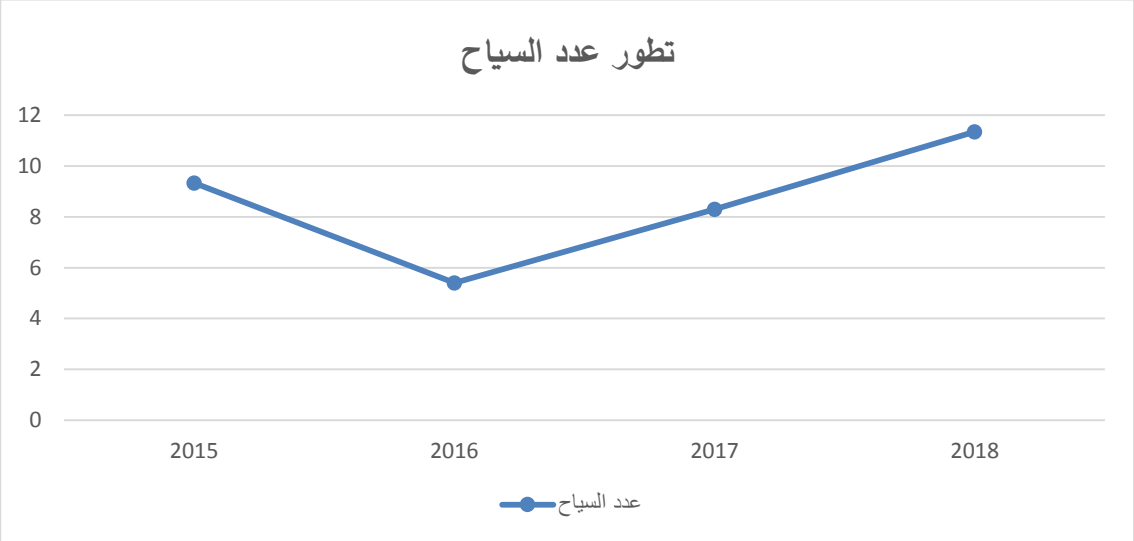

المصدر: من إعداد الباحثة إعداد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول و الشكل هناك تراجع رهيب في عدد السياح الوافدين إلى جمهورية مصر العربية خلال العام 2016 حيث تراجع العدد بحوالي 80% عن عدد السياح الإجمالي للسنة التي قبلها و لكن بعد سنة 2016 و في السنتين الأخيرتين هناك منحى تصاعدي لعدد السياح الوافدين بشكل كبير و ذلك نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية و عودة الاستقرار للبلاد لأن التراجع السابق سببه الأساسي عدم الاستقرار السياسي و الإرهاب و تفشي السلوكيات الاجتماعية كالتحرش بالسياح و غيرها.

ثانيا: الليالي السياحية: من المؤشرات السياحية التي يقاس بها تطور الوضع السياحي في الدول كذلك مؤشر الليالي السياحية و في ما يلي تطور عدد الليالي السياحية في مصر.

الجدول رقم (08): تطور عدد الليالي السياحية في مصر للفترة 2009-2019.

الوحدة: ألف ليلة

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الليالي السياحية	126533	147385	114214	137798	94410	97256	84126	32712	83783	121497	136272

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء المصري.

الشكل رقم (06): تطور عدد الليالي السياحية في مصر للفترة 2009-2019.

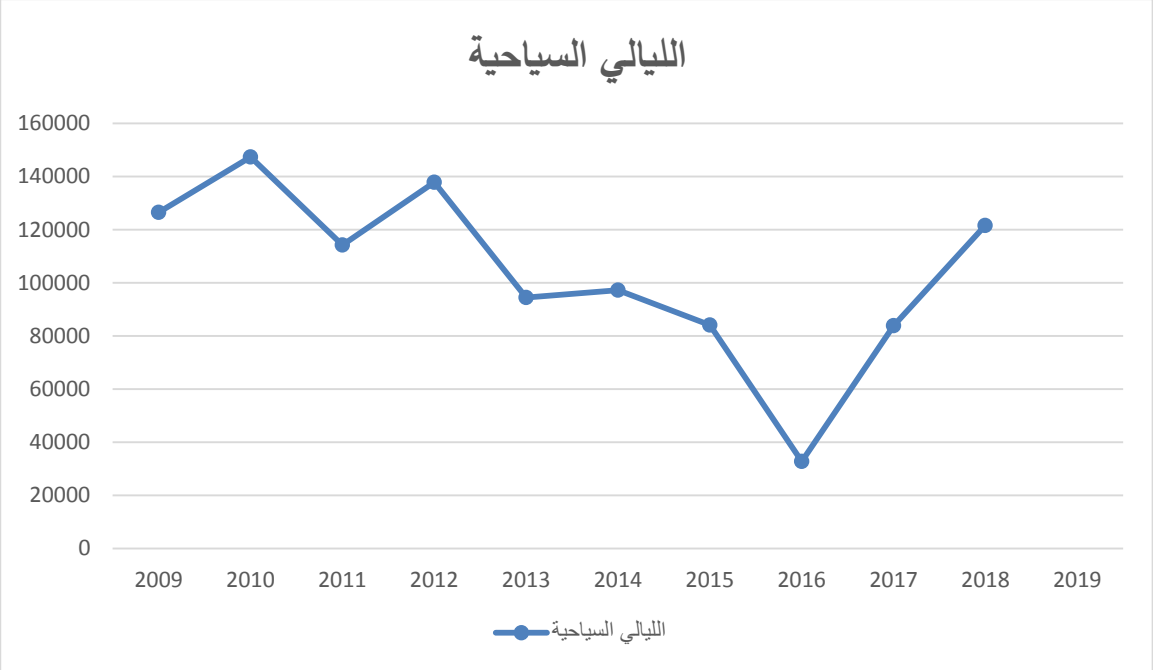

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن التطور في عدد الليالي السياحية في مصر خلال هذه الفترة المحصورة بين سنتي 2009 و 2019 قد عرف تناقص منذ أول سنة

2009 إلى غاية سنة 2016 حيث سجلت هذه السنة أدنى قيمة لمؤشر عدد الليالي السياحية ب 32712.و ذلك تماشيا مع التناقص الذي سجل في عدد السياح الوافدين و ذلك لارتباط المؤشرين ببعضهما البعض بطريقة طردية أي أن الزيادة في عدد السياح الوافدين ستؤدي حتما إلى الزيادة في عدد الليالي السياحية و العكس صحيح، و يعود هذا التراجع الرهيب في عدد الليالي السياحية إلى عدم الاستقرار السياسي في البلد و العمليات الإرهابية المتكررة خلال الفترة

بينما شهدت السنوات الأخيرة 2017، 2018، 2019 زيادة متسارعة ب 83783 ، 121497، 136272 على التوالي مسجلة عودة الوضع السياحي إلى مستواه المعتاد قبل أزمة الربيع العربي، و بلوغ نسبة قياسية سنة 2019 في عدد الليالي السياحية كما هو الحال بالنسبة لتطور عدد السياح و ذلك بسبب تنظيم مصر لمنافسة كأس أفريقيا 2019.

ثالثا: طاقة الإيواء: تعد الفنادق أولى اهتمامات السائح كون هذا الأخير يبحث كأول خطوة في رحلته السياحية عن المأوى و المتمثل بشكل كبير في الفنادق لأنها مصدر راحته و أول مكان يقصده السائح خلال إقامته بالبلد و تسعى مصر كباقي الدول إلى توفير أحسن الخدمات الفندقية للسياحة سوآءا من ناحية الخدمة أو المستوى أو السعر و الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (09): تطور الطاقات الفندقية في مصر خلال الفترة 2017/2014.

السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الطاقات الفندقية بالعدد	1124	1057	1031	1179

إجمالي الطاقات الفندقية بالحجرة	165141	109562	108265	161039
إجمالي الطاقات الفندقية بالأسرة	300983	204688	202938	319143

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء المصري.

الشكل رقم (07):تطور الطاقات الفندقية في مصر خلال الفترة 2017/2014.

الوحدة: سرير

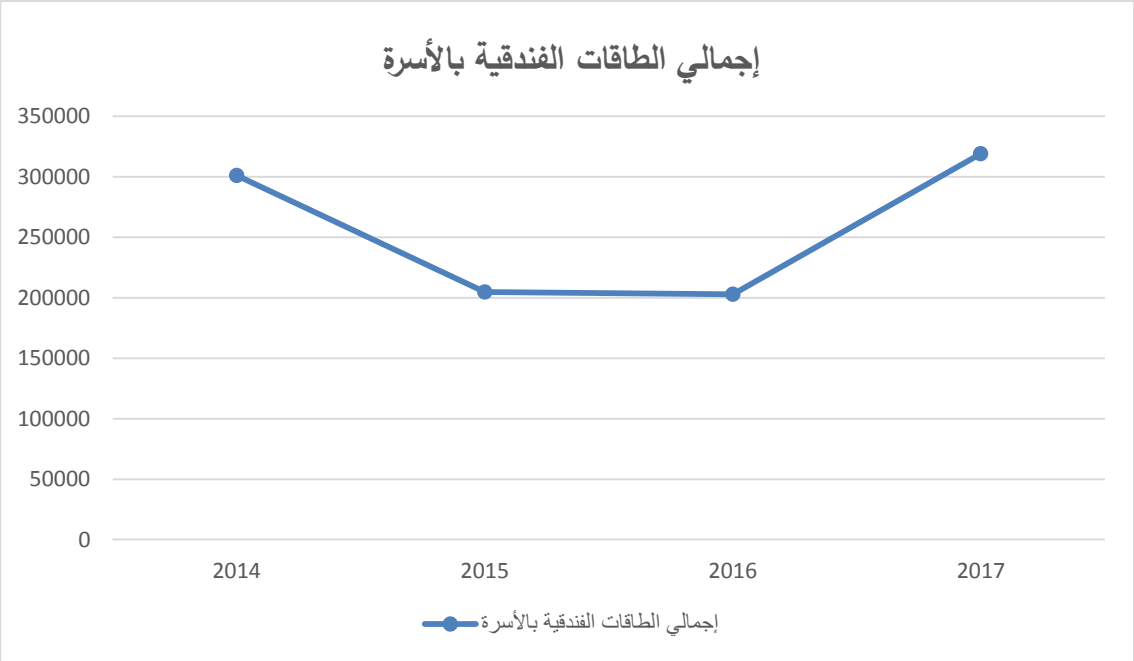

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن إجمالي عدد الطاقات الفندقية قد شهدت انخفاضا بين سنتي 2014 و 2016 ، فالبعض منها قد حل و توقف عن النشاط لتعرف فيما بعد ثبات نوعا ما بين سنتي 2015 و 2016 ثم العودة للزيادة سنة 2017 و السبب في هذه الزيادة راجع للزيادة في عدد

السياح الوافدين و عودة الاستثمارات في مجال الفنادق وكذا الدعم الحكومي في مجال السياحة و الفندقة.

المطلب الثاني: مقومات و مؤشرات السياحة في الأردن.

المملكة الأردنية الهاشمية هي من أهم الدول العربية السياحية نسبة لعدة عوامل أعطتها مكانة سياحية لائقة بين أبرز الدول السياحية على المستوى العربي بالدرجة الأولى و على مستوى القارة الآسيوية بالدرجة الثانية كما تسعى للمنافسة السياحية العالمية بالدرجة الثالثة.

الفرع الأول: التعريف بالبلد و مناخه و أقاليمه السياحية.

أولا: تعريف الأردن: الأردن أو المملكة الأردنية الهاشمية كما تسمى رسميا، سميت كذلك نسبة إلى نهر الأردن الذي يمر على حدودها الغربية . الأردن دولة عربية تقع في جنوب غرب قارة آسيا. بين درجتي عرض 11 ، 29^0 – 22 ، 33^0 شمالا و بين خطي طول 59^0 ، 34^0 – 18^0 ، 39^0 شرقا.[1] تبلغ مساحتها 89342 كلم^2 ، عاصمتها عمان و يبلغ عدد سكانها ما يفوق 10 مليون نسمة سنة 2019.[2] يشكل الأردن نقطة التقاء ثلاث قارات أفريقيا أوروبا و آسيا، يحدها من الشمال سوريا و من الغرب فلسطين و من الجنوب و الشرق المملكة العربية السعودية و من الشرق العراق .فأهمية

[1] إبراهيم خليل بظاظو " التخطيط و التسويق السياحي باستخدام GIS " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، دط، عمان، الأردن، 2009، ص: 99.

[2] https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86_%D9%88%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7 , 15/02/2020, 22:37.

هذا الموقع الاستراتيجي تكمن في كونه يربط بين الدول العربية الأسيوية و بين الدول العربية الأفريقية برا، و خليج العقبة بحرا. كما أصبح يضم طابع البداوة في الجنوب و الشرق بما يشكل امتدادا لنسبة الجزيرة العربية بخصائصها الطبيعية و كذلك الطابع الريفي و الزراعي في الشمال و الغرب حيث يعتبر امتدادا لبلاد الشام. إذا تعتبر الأردن دولة شبه قارية.[1]

ثانيا: المناخ: يعد المناخ بعناصره كافة عاملا أساسيا في التأثير على الحركة السياحية في الأردن حيث يتميز الأردن بخلوة تقريبا من الأحداث المناخية المتطرفة التي يمكن أن تؤثر على الحركة السياحية مثل العواصف المدمرة أو شدة و كثافة الضباب أو الأمطار الغزيرة التي تصل إلى حد الفيضانات، فهناك مناطق عديدة أصبحت مناطق سياحية مشهورة بفضل مناخها ، فالجو اللطيف الدافئ و أشعة الشمس السائدة من أهم عوامل الجذب السياحي للمناطق السياحية خاصة و أن المناخ المناسب يسهم في إقامة المهرجانات و الاحتفالات و غيرها، و يسود المنطقة الغربية من الأردن مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بصيف حار و جاف و شتاء لطيف البرودة و رطب، و تعد أكثر سمات المناخ الجاذبة للسياحة في الأردن تمتعه بفترات سطوع الشمس الطويلة على مدار العام.[2]

---

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiGlZ2oxdP8AhUhYKQEHes9C9wQFnoECAsQAQ&url=http%3A%2F%2Fmsg2018.weebly.com%2Fuploads%2F1%2F6%2F1%2F0%2F16101502%2Fjo3rafya_al_urdn_-_gearteam.pdf&usg=AOvVaw0yfC-ULaOcFq7tNs0Ryqk

محمود ذيب عقل، جغرافيا الأردن، تلخيص درس للمادة كاملة , 17/02/2020, 15 :38

[2] ابراهيم خليل بظاظو" التخطيط و التسويق السياحي باستخدام GIS " مرجع سابق، ص: 100-101.

ثالثا: التضاريس: تتميز الأردن بتنوع تضاريسها الطبيعية التي تستقطب العديد من السياح القادمين إليها الباحثين عن الطبيعة من جبال و مرتفعات مثل: مرتفعات عجلون و وديان و شعاب مثل: وادي شعيب و سواحل مثل: ساحل خليج العقبة كما تتوفر الأردن على أماكن الصيد البري و البحري و التزلج المائي و الغابات و الأشجار الطبيعية و الأنهار مثل غور الأردن و أكثر ما يميز هذه التضاريس وجود أخفض بقعة في العالم و هي منطقة البحر الميت. كما يتميز الأردن بتوفر مساحات كبيرة من الصحراء مثل وادي رم الذي يلبي طموح المغامرين و المحبين لتسلق الجبال و سباق السيارات. [1] و عموما تقسم المواقع السياحية في الأردن وفقا لأشكال سطح الأرض إلى ثلاثة مناطق جيومورفولوجية:[2]

- **المواقع السياحية في غور الأردن:** و تشمل " نهر الأردن، البحر الميت، وادي عربة، و ما تشمله هذه المواقع من سهول فيضية و دلتاوات و تكوينات طوبوغرافية مميزة و مراوح فيضية "
- **المواقع السياحية في المرتفعات الجبلية:** و تشمل المرتفعات الجبلية المتفرقة، و التلالات الممتدة باتجاه الشمال و الجنوب مثل: عجلون، البلقاء، جبال الشراه، جبال الجرانيتية، و تضم هذه المواقع العديد من العيون المعدنية و المظاهر الكارستية.
- **المواقع السياحية في البادية:** و تشمل البوادي و المنخفضات الصحراوية مثل: حوض الجفر، حوض الأزرق، الصحاري المرصوفة، الجلاميد القاعدية الصخرية، الكثبان الرملية، التشكيلات البركانية في أراضي الحرة و الكهوف.

[1] علي فلاح الزعبي " التسويق السياحي و الفندقي " دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص: 135-136.

[2] ابراهيم خليل بظاظو " التخطيط و التسويق السياحي باستخدام GIS " مرجع ساب، ص: 100-101.

الفرع الثاني: المقومات السياحية في الأردن.

يتمتع بالسائح في الأردن بالكثير من المواقع الطبيعية و التاريخية و الحضارية و الدينية و الثقافية التي تعكس عراقة و أصالة الإرث الحضاري و التاريخي للبلد و من أبرز هذه المقومات ما يلي:

أولا: المقومات التاريخية و الحضارية : أقام الإنسان في الأردن منذ عصور ما قبل التاريخ الأولى فالمواقع التاريخية و الأثرية المنتشرة فيه تشمل عصور مثل العصر البروتري و الحديدي و الهيليني و النبطي و الروماني و البيزنطي و الإسلامي. و من هنا يوجد في الأردن آثار هامة لأمم و حضارات متعددة حيث يعتبر الأردن ملتقى لحضارات قديمة مختلفة، و تتميز المواقع السياحية في الأردن بأنها موزعة جغرافيا على مختلف أنحاء الأردن.[1] ومن أبرز هذه المواقع نجد:[2]

1 البتراء : أو المينة الوردية، حيث تعد معلما سياحيا مهما في المملكة الأردنية الهاشمية و هي من العجائب السبع في الدنيا، تشتهر بجمالها الخلاب من خلال الحجارة الحمراء.

---

[1] مريم مرزوق علي النصيرات " تنوع المقومات السياحية و دورها في التنمية الاقتصادية في الأردن " المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد09، معهد علوم الأرض، جامعة هواري بومدين للعلوم التجارية، 2019، ص:08.

[2]https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjPuOLoytP8AhVIaqQEHbk0AtkQFnoECAwQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bayut.jo%2Fblog%2F%25D8%25A7%25D9%2581%25D8%25B6%25D9%2584-10-%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25A7%25D8%25B7%25D9%2582-%25D8%25AA%25D9%2582%25D9%2588%25D9%2585-%25D8%25A8%25D8%25B2%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25AA%25D9%2587%25D8%25A7-%25D9%2581%25D9%258A-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25AF%25D9%2586%2F&usg=AOvVaw0v9TT2w78wXyY-bUcDLD_O , أفضل 10 مناطق تقوم بزيارتها في الأردن, 09/04/2020, 22 :47.

- **وادي رم:** وهو من الوديان الصحراوية ذات الرمال الأحمر الخلابة، يشتهر وادي رم بالسياحة الجميلة من خلال المبيت في الصحراء و التخييم فيها.

2 قلعة عجلون (قلعة صلاح الدين الأيوبي): تقع على رأس جبل في مدينة عجلون بنيت في زمن صلاح الدين الأيوبي و منها انطلق بجيشه الفاتح للقدس من أيدي الصليبيين فكأنك بزيارتها و مشاهدة جدرانها و طريقة بنائها التاريخي مع وجود متحف ترى كيف تمت الحرب في ذلك الوقت.

3 البحر الميت: يمتد من شمال الأردن إلى وسطها جنوبا على الحدود الأردنية الفلسطينية، و يعد البحر الميت من أكثر الأماكن للسياحة العلاجية نظرا لاحتواء مياهه على الأملاح الغنية التي تستخدم في علاج العديد من الأمراض الجلدية.

كما نجد أيضا إضافة إلى هذه المناطق التراثية و التاريخية و الحضارية:[1]

4 أم قيس: تعد واحدة من مدن الديكابوليس العشرة الرومانية، أما المعالم الأثرية بها فلا يزال قسم منها تحت الأرض و الجزء المكشوف يظهر أهمية المدينة و روعتها المتمثلة في المسارح و الكنائس و المقابر و الشوارع المبلطة و سبيل الحوريات و الأسواق التجارية و المدرج .

5 العقبة: تعتبر ثغر الأردن الباسم و منتجع البحر الأحمر و تتميز بالدفء شتاءا و شواطئها الجميلة التي يكثر فيها أشجار النخيل، و يرجع تاريخ المدينة إلى عهد الأدوميين 3500 سنة قبل الميلاد ثم حكمها الأنباط ثم الرومان ثم المسلمون.

6 القصور الصحراوية: بناها الخلفاء الأمويون و من أهم هذه القصور:

[1] مريم مرزوق علي النصيرات، مرجع سابق، ص: 10-11.

- **قصر عمرة:** يعود إلى عهد الخليفة الوليد ابن عبد المالك.

- **قصر الحلابات:** شيد كحصن دفاعي في العصر الروماني.

- **قصر الخرانة:** أقيم كقلعة لأغراض عسكرية و قد بني وسط سهل مفروش بالحجارة البركانية الصغيرة السوداء.

- **قصر طوبة:** مكون من بناء مستطيل الشكل و يضم غرفا و ساحة و قاعات و أبراج نصف دائرية.

- **قصر المشتى:** يعتبر بناء هذا القصر من أفضل النماذج المتكاملة المخططات للعمارة الأموية.

القلاع الإسلامية: الهدف من بنائها هو مواجهة الغزاة و خاصة الخطر الإفرنجي و تتمثل القلاع الإسلامية الأردنية في:

قلعة عجلون.

قلعة الكرك.

قلعة الشوبك.

قلعة العقبى.

إضافة إلى هذه القلاع و القصور فإن الأردن تبقى موطنا للسياحة التاريخية و الحضارية من خلال:[1]

[1] علي فلاح الزعبي، مرجع سابق، ص:342-343.

العاصمة عمان: تحتوي على المراكز الحضارية السياحية التالية:

أ. جبل القلعة الذي يضم متحف الأثار من جميع العصور و الحضارات.

ب. المدرج الروماني و بجانبه متحف الأحياء الشعبية.

ج. كثرة المتنزهات و الحدائق العامة.

د. انتشار العديد من الفنادق الراقية في عمان.

هـ. صرح الشهيد.

و. الساحة الهاشمية.

مأدبا: تحتوي على المراكز السياحية التالية:

أ. أقدم خريطة للأرض المقدسة من الفسيفساء.

ب. قلعة مكاور المجاورة و منها يشاهد البحر الميت و جبال القدس.

ت. موقع أم الرصاص و بها برج روماني و كنيسة أثرية.

جرش: مدينة رومانية قيمة تضم العديد من المعالم الأثرية منها:

أ. المسرح الجنوبي.

ب. شارع الأعمدة.

ت. قوس النصر.

ثانيا: المقومات البشرية:[1] تمثل المقومات البشرية الجناح الثاني لتطوير المواقع السياحية في الأردن إلى جانب المقومات الطبيعية و المقومات البشرية المتنوعة حسب المكان و الزمان، و في هذا التباين جاذبية سياحية كبيرة، و كثيرا ما استندت السياحة في قيامها و تطورها على المقومات البشرية في العديد من الدول السياحية في العالم. و تتركز هذه المقومات عادة في المواقع السياحية المهيمنة، حيث تتوفر الظروف المناسبة لإقامتها مثل كثافة السكان و النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

و من أهم المقومات البشرية للسياحة في الأردن القائمون على القطاعات التالية:

- النقل و المواصلات.
- الخدمات و التسهيلات السياحية.
- تسهيلات الضيافة.
- مرافق البنية التحتية.

ثالثا: المقومات الدينية:[2] هناك العديد من المواقع الدينية الموجودة في الأردن التي تخص المسيحيين و المسلمين و من أهم المواقع الدينية المسيحية:

- المغطس و الذي يبعد 5 كلم إلى الشمال من البحر الميت.
- كنيسة سيدة الجبل تقع في عجلون.

[1] ابراهيم خليل بظاظو " التخطيط و التسويق السياحي باستخدام GIS " مرجع سابق، ص105- ص108.
[2] علي فلاح الزعبي، مرجع سابق: ص: 337.

– موقع النبي لوط عليه السلام.

– تل ما الياس يقع في شرقي عجلون.

أما المواقع الخاصة بالمسلمين فأبرزها المقامات و الأضرحة الخاصة بالأنبياء و الصحابة و نذكر منها:

– مقام نبي الله شعيب عليه السلام في وادي موسى.

– مقام أهل الكهف الرقيم الذي وردت قصته في القرآن الكريم بقصة أصحاب الكهف المعروفة في مدينة أبو علندا.

– مقام أبو عبيدة عامر الجراح (أمين الأمة) في الغور الأوسط.

– جعفر بن أبي طالب المزار " الكرك " مقام زيد بن حارثة في المزار " الكرك " و هناك الكثير من المقامات المنتشرة في جنوب و شمال وسط الأردن و نظرا لموقع الأردن المتوسط بين الدول العربية في الشرق الأوسط جعله حلقة وصل السياح الراغبين بالقيام بمناسك الحج و العمرة إلى مكة المكرمة و من أراد الوصول إلى الأراضي الفلسطينية و بيت المقدس لابد له من المرور بالأراضي الأردنية.

رابعا: مقومات السياحة العلاجية: تعد الأردن من الدول المتقدمة في مجال السياحة العلاجية ليس فقط نتيجة الاستشفاء الطبيعي و المتمثل في المياه المعدنية و الكبريتية في معظم أراضيها مثل" حمامات ماعين و الزارة و الشنونة الشمالية و الحمة و عفرة و بريطة مياه البحر الميت و شلالات المياه الساخنة و الطين البركاني " و لكن أيضا تتميز الأردن بوفرة المستشفيات المتقدمة و الأطباء المرموقين و المعروفين على مستوى عالمي و التي تجتذب أعدادا كبيرة من العرب و الأجانب.

الفرع الثالث: مؤشرات السياحة الأردنية.

أولا: عدد السياح: من المؤشرات السياحية التي يمكن قياسها من سنة إلى أخرى نجد تطور عدد السياح السياحية و في الجدول التالي عرض لتطور عدد السياح في الأردن خلال أربع سنوات التالية:

الجدول رقم (10): تطور عدد السياح في الأردن خلال الفترة 2015-2018.

الوحدة: مليون سائح.

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد السياح	3.76	3.85	4.23	4.92

المصدر: وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

الشكل رقم (08): تطور عدد السياح في الأردن خلال الفترة 2015-2018.

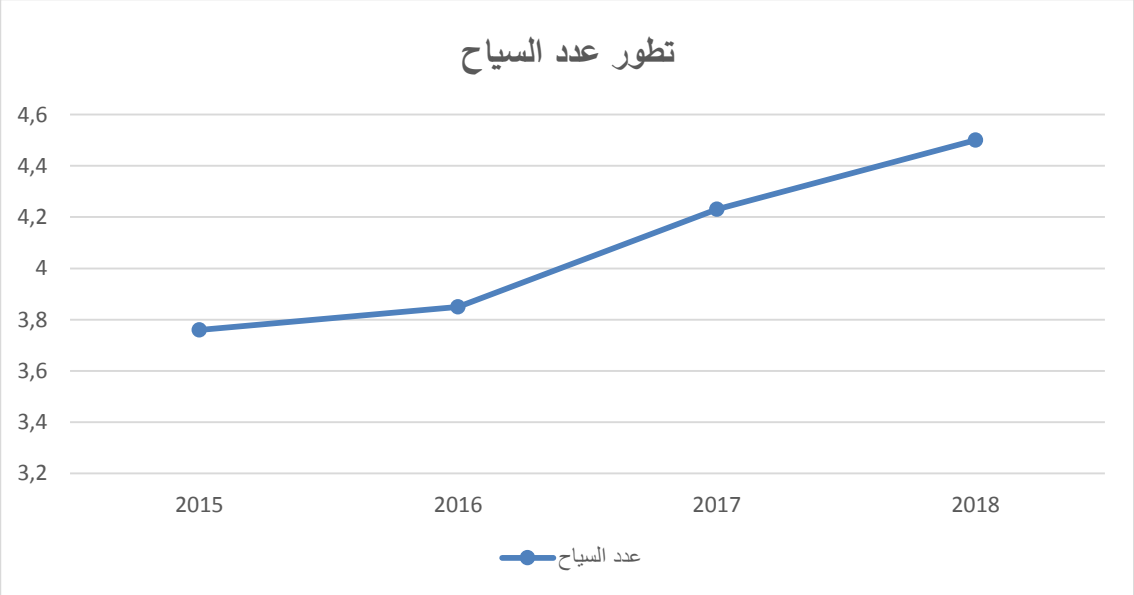

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول.

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه هناك تزايد مستمر في عدد السياح اللذين زاروا الأردن خلال الفترة 2015-2018 بأعداد معتبرة و ذلك نتيجة تحسن المنتج السياحي في الأردن سنة تلوى الأخرى و كذا الاستقرار الأمني الذي تنعم به المملكة و كذا ثقافة المجتمع المدني الأردني الذي يساهم بشكل كبير في زيادة عدد السياح الوافدين كما يساهم هذا الوعي في تطبيق البرامج و السياسات الحكومية بشكل ناجح.

ثانيا: الليالي السياحية: تعد الليالي السياحية من بين المؤشرات الضرورية كذلك لقياس تقدم السياحة في الأردن.

الجدول رقم (11): تطور عدد الليالي السياحية في الأردن خلال الفترة 2016-2019.

السنوات	2016	2017	2018	2019
عدد الليالي السياحية	1364725	2131614	2813104	4264747

المصدر: وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

الشكل رقم (09): تطور عدد الليالي السياحية في الأردن خلال الفترة 2016-2019.

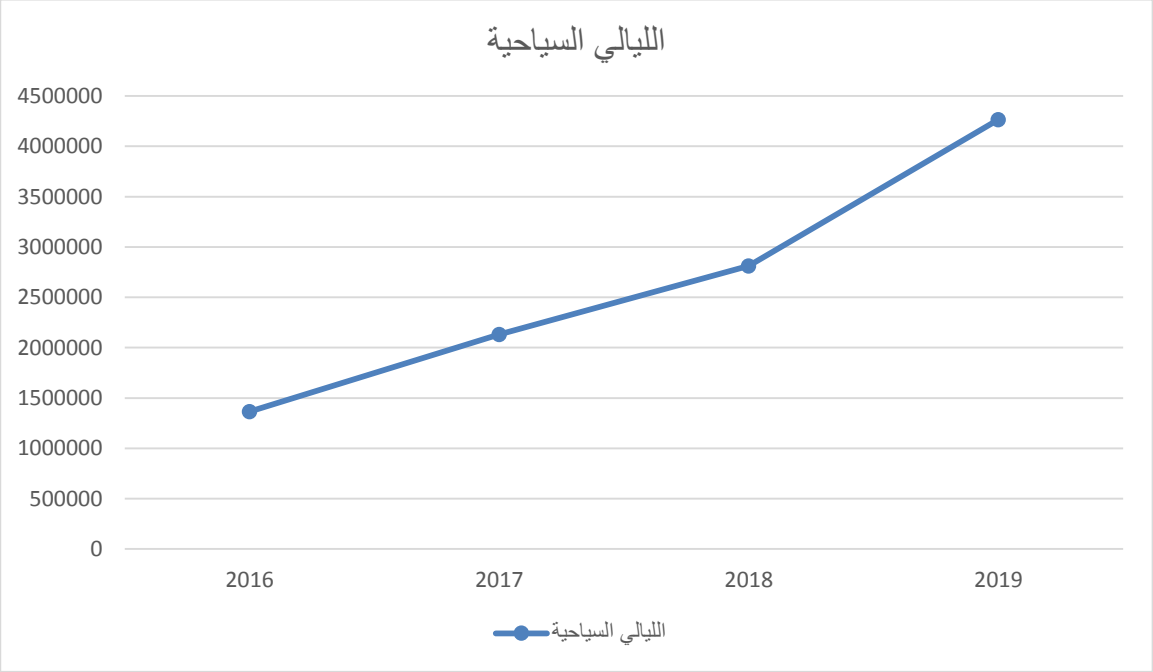

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول السابق.

هناك تزايد مستمر لعدد الليالي السياحية طوال الأربع سنوات المذكورة و بالطبع فإن الزيادة في عدد الليالي السياحية سببه الأساسي هو الزيادة في عدد السياح.

ثالثا: طاقة الإيواء: تتمثل طاقات الإيواء في الأردن في عدة أصناف يمكن ذكرها في الآتي.

الجدول رقم (12): طاقات الإيواء في الأردن حسب التصنيف بالأسرة.

السنوات	**2016**	**2017**	**2018**
الفنادق بأصنافها الخمسة	36815	37789	36291
الشقق	7960	8825	8022
المخيمات	1836	1836	1557
النزل	113	113	934
فندق صغير	18	18	18
فندق غ مصنف	3890	3890	5478
الأجنحة	3179	3393	3307
المجموع الكلي	53811	55864	55607

المصدر: وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

تشير معطيات الجدول السابق إلى تطور الطاقة الإيوائية في الأردن خلال ثلاث سنوات من 2016 إلى غاية سنة 2018 و لقد شملت هذه المعطيات مختلف أصناف طاقات الإيواء من " مخيمات، نزل، شقق، أجنحة، فنادق " و بالعودة إلى قراءة تحليلية لتلك المعطيات يتبين لنا أن معظم طاقات الإيواء الأردنية تتمثل في شكل فنادق بالدرجة الأولى للثلاث سنوات .يليها الشقق في

الدرجة الثانية من ناحية الطاقة الاستيعابية حيث بلغ عدد الأسرة في الشقق السياحية في الأردن 7960، 8825، 2022 خلال السنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي و التي عرفت هي الأخرى زيادة نسبية في العام 2017 و تراجع عددها بشكل قليل سنة 2018 بسبب حل نشاطها. و يرجع السبب في العدد الكثير للشقق السياحية إلى أن معظم العائلات الأردنية مستثمرة في الإيواء السياحي.

و تأتي الفنادق الغير مصنفة في المرتبة الثالثة حيث بقي عددها ثابت خلال العامين الأوليين ليعرف قفزة نوعية خلال العام 2018 إذ انتقل عدد الأسرة بها من 3890 سنتي 2016 و 2017 ليبلغ 5478 سرير في فندق غير مصنف سنة 2018 .أما رابعا فتأتي الأجنحة الذي عرف منحى تصاعدي هو الآخر خلال الثلاث سنوات.

بعدها تأتي كل من المخيمات و النزل و الفنادق الصغيرة على الترتيب بأعداد ضعيفة نوعا ما.

إذا إجمالي طاقات الإيواء بمختلف هذه الأصناف قد سجل منحى تصاعدي حيث انتقل من 53811 سرير سنة 2016 إلى 55607 سنة 2018 .فيمكن القول أن طاقات الإيواء في الأردن تشمل جميع مستويات السياح بدءا من أفخم الفنادق إلى غاية الفنادق ا لصغيرة كل حسب طلبه.

المطلب الثالث: مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر.

تزخر الجزائر كغيرها من البلدان بالعديد من المؤهلات و المقومات السياحية التي تميزها عن غيرها من البلدان هذه المقومات تحفز الجهات المعنية بالقطاع السياحي على تنميه و تحسينه ليكون ضمن الدول السياحية المستقطبة للسياح ، و يمكن قياس التقدم في القطاع السياحي في الجزائر بمؤشرات القياس المعروفة عالميا و هي عدد السياح و الليالي السياحية و تطور طاقات الايواء بالبلد.

الفرع الأول: التعريف بالجزائر و مناخها و أقاليمها.

أولا: تعريف الجزائر: الجزائر " L'Algerie " بالفرنسية و " الدزاير " بالأمازيغية و يطلق عليها رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يبلغ عدد سكانها حوالي 43 مليون نسمة سنة 2019 ممثلة بكثافة سكانية تقدر ب 6.16 نسمة/كلم^2 و عاصمتها الجزائر.[1]

تقع الجزائر في شمال القارة الأفريقية بين خطي طول 9^0 غرب خط غرينيتش 12^0 شرقه، و بين دائرتي عرض 19^0 و 37^0 شمالا، تبلغ مساحتها 2381741 كلم^2 و لها واجهة بحرية تقدر ب 1644كلم ساحل، و بحكم موقعها الجغرافي المتميز كانت الجزائر دوما محطة التقاء و تفاعل بين العالم العربي و القارة الأفريقية و منطقة البحر الأبيض المتوسط. و قد كانت الجزائر على امتداد تاريخها الطويل و الحافل بالأمجاد بؤرة احتكاك و تواصل للحضارات و الفنون و الثقافات التي عرفتها منطقة شمال أفريقيا، تأتي الجزائر في المرتبة العاشرة من حيث شساعة مساحتها على المستوى العالمي و الأولى إفريقيا و تشكل الصحراء خمسة أرباع أراضيها،[2] يحدها من الشمال الشرقي تونس و من الشرق ليبيا و جنوبا مالي و النيجر و من الجنوب الغربي موريتانيا و الصحراء الغربية و غربا المغرب.

تعتبر الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 عضوا في هيئة الأمم المتحدة و الاتحاد الأفريقي و جامعة الدول العربية و انظمت إلى منظمة الدول المصدرة للبترول سنة 1969 و ساهمت الجزائر في عام 1989في إنشاء اتحاد المغرب العربي. يحدد الدستور الجزائري (الإسلام و العروبة و الأمازيغية)

[1] وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية .
[2] قويدر معيزي، محمد لمين مراكشي، مرجع سابق، ص: 168.

كعناصر أساسية في تشكيل هوية الشعب الجزائري و الوطن كأرض الإسلام و جزءا لا يتجزأ من المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و إفريقيا.[1]

ثانيا: مناخ الجزائر: تتميز الجزائر بمناخ يختلف من منطقة إلى أخرى كالتالي:

- **مناخ البحر المتوسط:** و يغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس التلي، من تنس إلى القالة، و هو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، طقسه معتدل و يتميز بفصلين متباينين: الأول مطير و دافئ و هو الشتاء و الثاني جاف و حار و هو الصيف.[2] يبلغ سقوط الأمطار في هذه المناطق ما بين 400 إلى 1000مم و تتراوح درجات الحرارة ما بين 25^0 في الصيف و 11^0 في الشتاء.[3]

- **مناخ شبه جاف:** أو ما يعرف بالمناخ شبع القاري و يشمل منطقة الهضاب العليا و هو من النوع القاري المتميز بفصل بارد طويل و أحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، حيث يسجل درجات حرارة معدومة و أحيانا سالبة " تحت الصفر " في بعض المناطق، و بقية الأشهر تتميز بالحرارة و الجفاف و بدرجات تتجاوز 30^0 مئوية.[4]

---

[1] وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية.

[2] خالد كواش " السياحة و الأبعاد البيئية " مجلة جديد الاقتصاد، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة، ديسمبر 2007، ص: 028.

[3] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 107.

[4] خالد كواش " مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص: 218

- **مناخ جاف أو صحراوي:** و يغطي أوسع أنحاء الجزائر، و يشمل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال و جنوب البلاد فالجو جاف و الحرارة عالية و الفوارق الحرارية اليومية و الفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري حيث الأمطار تسقط صيفا و الحرارة أكثر اعتدالا،[1] و عموما لا يزيد معدل سقوط الأمطار سنويا عن 102مم حيث تصل أحيانا درجات الحرارة إلى أكثر من 40^0 مئوية.[2]

ثالثا: الأقاليم: تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام فهي تتوسط القارة الأفريقية و هي بهذا تحيط بها عدة دول نظرا لشساعة مساحتها، كما تتميز بخصائص حيوية تجمع بين مميزات نادرة استمدتها من موقعها فهي جسر اتصال و محور التقاء بين أوروبا و أفريقيا، كما تعد ممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا و بحرا و جوا فهي إذا تتميز بأقاليم طبيعية مختلفة سنحاول عرضها فيما يلي:[3]

- **منطقة الساحل و السهول الشمالية:** يمتد طول هذه المنطقة إلى 1644 كلم تتميز بتنوع المناخ، و تحتوي على أنظمة بيئية بحرية و كثبان رملية و أنظمة ساحلية قرب الغابات بها العديد من الأماكن الأثرية التي تعود إلى العهد الروماني و الإسلامي و منها ما يعود حتى إلى العصر القديم.[4]

[1] خالد كواش، السياحة و الأبعاد البيئية، مرجع سابق، ص: 128

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 108.

[3] خالد كواش، السياحة و الأبعاد البيئية، مرجع سابق، ص: 126.

[4] قويدر معيزي، محمد لمين مراكشي، مرجع سابق، ص: 168.

يتكون هذا الإقليم من شواطئ صخرية صلبة مثل: وهران، أرزيو، الجزائر، بجاية، سكيكدة و عنابة...الخ.[1]

– **سلسلة الأطلس التلي:** و التي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال " لالة خديجة " ب 2308. كما نجد جبال الأوراس و الونشريس و سلسلة جبال موزاية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة كالنشاطات الرياضية الشتوية مثل التزحلق، تسلق الجبال، الصيد...الخ.[2] حيث تمتلك هذه المناطق خاصية الجذب السياحي من روعة الطبيعة و كثافة غاباتها و سقوط الثلوج الذي يميز هذه التضاريس، خاصة في منطقة " الشريعة " بولاية البليدة و تيكجدة بولاية البويرة و كذلك منطقة تاغيلان بولاية تيزي وزو و تحتوي هذه الجبال على ثروة حيوانية و طيور متنوعة.[3]

– **إقليم الهضاب العليا:** تمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي يتراوح علوها ما بين 900م و 1000م و هي أكثر ارتفاعا في الشرق، حيث تأخذ أحيانا طابع الجبل و بها العديد من المنخفضات أهمها: سطيف و عين البيضاء و تبسة و الأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر الشطوط و السبخات و أهمها: الشط الشرقي و شط الحضنة.[4] و تتميز هذه المناطق بمناخها القاري و بمواقعها الأثرية و بصناعتها الحرفية و التقليدية المتنوعة.[5]

---

[1] خالد كواش، السياحة و الأبعاد البيئية، مرجع سابق، ص: 127.

[2] موسى سعداوي، زروق صدوقي، مرجع سابق، ص: 106.

[3] عبد القادر عوينات " السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص:142–143.

[4] خالد كواش، السياحة و الأبعاد البيئية، مرجع سابق، ص: 127.

[5] موسى سعداوي، زروق صدوقي، مرجع سابق، ص: 106.

الفرع الثاني: مقومات السياحة في الجزائر.

تتمثل أهم المقومات السياحية في الجزائر في:

أولا: المؤهلات السياحية.

1 مقومات السياحة الساحلية: تمتلك الجزائر شريط ساحلي يمتد على طول أكثر من 1644 كلم مقسمة على سواحل (14) ولاية ساحلية من شرق البلاد إلى غربها. تتميز هذه المدن الساحلية بتنوع شواطئها فنجد الشواطئ الرملية و الشواطئ الصخرية بالإضافة إلى التزاوج الموجود بين الشواطئ و الغابات و كذا الشواطئ و السلاسل الجبلية.[1]

و تعد السياحة الساحلية أكثر أنواع السياحة انتشارا في الجزائر، فلقد حظي هذا النوع من السياحة بالاهتمام حيث جهزت مختلف الشواطئ بمركبات سياحية ما بين فنادق و بيوت الاصطياف و فيلات صيفية، و من أهم مناطق التوسع الكبرى في السياحة الساحلية نجد:[2]

غرب مدينة الجزائر: موريتي، نادي الصنوبر، سيدي فرج ، زرالدة، تيبازة.

في غرب البلاد: الأندلسيات في وهران.

أما الجهة الشرقية فتحتوي على مرج مائية و شعب مرجانية و بحيرات رطبة و محمية خاصة بمدينة القالة بالإضافة إلى حظيرة قورايا (بجاية) التي تتوفر على مناظر رائعة و خلابة و حظيرة تازة

[1] فؤاد بن غضبان " السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق " دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص: 235.

[2] نسيبة سماعيني، مرجع سابق، ص: 62.

(جيجل) التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال متنوعة و نادرة، إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس و جزر رشقون و الجزيرة الكبيرة بالعوانة (جيجيل) التي عد مواقع بحرية هاملة.[1]

2 مقومات السياحة الجبلية: تحتوي المناطق الجبلية في الجزائر على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة و المغارات و الكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة. و لكن السياحة في مثل هذه المناطق تكاد تنعدم و تقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (ولاية البويرة) و تلاغيف (ولاية تيزي وزو) و الشريعة(ولاية البليدة) بالإضافة إلى وجود كهوف و مغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة لا تعرف عنها شيئا بالرغم من استفادة أجدادنا القدامى منها و استغلالها المكثف من طرف مجاهدي الثورة التحريرية باستعمالها كمستشفيات لعلاج المرضى و أماكن للراحة و إنتاج و تخزين بعض السلع و الملابس و الأحذية و الأسلحة. [2] و لا تقتصر خبايا المناطق الجبلية على المرتفعات و المغارات و الكهوف فحسب و إنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة و الطيور النادرة و الينابيع المائية العذبة المتميزة بالبرودة صيفا و الفتور شتاءا. و عليه تمثل هذه المناطق عوامل جذب للسياح عند إثارة الفضول و الرغبة في اكتشاف المكونات السياحية المتوفرة في مختلف مناطق الجزائر.[3]

---

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص: 229.

[2] سامية لدول " تنمية السياحة في الجزائر و استدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010/2014 " أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص:08.

[3] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني " السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة " مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات " الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و

3 مقومات السياحة الصحراوية: تمثل الصحراء في الجزائر ما نسبته 75% من المساحة الكلية للبلاد و هي المنطقة المعرفة بالجنوب الكبير (الهقار و التاسيلي) و تتميز بالمساحات الشاسعة و الجبال الشامخة و الحرارة المعتدلة طوال فصول السنة و التي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.[1] و لقد قسمت المنطقة الصحراوية إلى خمسة مناطق كبرى و هي كالتالي:

3-1 أدرار: تقع في الجنوب الغربي للصحراء و تبلغ مساحتها 427908كلم^2 بتعداد سكاني يقدر ب 270922 نسمة، و من أهم المناطق السياحية بها: توات، القورارة، تيدكلت،[2] حيث تتميز هذه المناطق بعاداتها و تقاليدها الدينية و كذا روعة قصورها و هندستها البديعة إضافة إلى السهرات الفلكلورية و جلسات الشعر المتوارثة أبا عن جد التي لا تخلو منها الولاية بل هي تراث مازال يحييه أبناء المنطقة.

3-2 إليزي: تقع في الجنوب الشرقي للصحراء و تبلغ مساحتها 286808كلم^2 تتكون من 06 دوائر أهمها دائرة جانت التي توجد بها الحظيرة الوطنية للطاسيلي المصنفة من اليونسكو ضمن التراث العالمي منذ سنة 1982م، كما اعتبرت منذ سنة 1986م من المحميات الطبيعية و تكسي هذه المنطقة أهمية جيولوجية كبيرة نظرا لما تحتويه من لوحات الرسوم الفنية الصخرية التي تعود لما

الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص:582.

[1] خالد كواش، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 223.

[2] سامية لدول، مرجع سابق، ص: 08.

قبل التاريخ ذلك بأكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ و هجرة الحيوانات بأصنافها المختلفة من تطور الحياة البشرية في أعماق الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.[1]

3-3 تمنراست: و تسمى عاصمة الأهقار، تعتبر قبلة للسياح في مواطن الرجل الأزرق (الطوارق) و البوابة الصحراوية نحو الصحراء الكبرى تقع المدينة في قلب المرتفعات المكونة من جبال صخرية تحيط بها ما يشبه هضاب علوية 2000م. و الأهقار عبارة عن سلسلة جبلية يصل ارتفاعها إلى 3000متر تدعى الأتاكورة أي "الرأس" باللهجة الطرقية حيث يمكن للسائح زيارة الأهقار من مسلكين ، إما مسلك الاكتشاف و هي عبارة عن واحات شرق الولاية تنتشر فيها بيوت صخرية يتفرع هذا المسلك بدوره إلى مسلكين آخرين الأول يقودنا إلى حصن تحوص إلى أطلال و الثاني يؤدي إلى قرية فيها أكواخ أو مسلك المنحوتات الأثرية عبر مدينة جانت و هو أقدم الطرق يعود إلى 6000 سنة قبل الميلاد.[2]

3-4 تندوف: تمتد على مساحة 168000كلم^2 بكثافة سكانية تقدر ب 23000 نسمة موزعين على القصور القديمة فهي بمثابة متحف على الهواء الطلق.[3] تتكون المنطقة من منطقتين اثنتين "تين" و تعني المكان و "طوف" أي "تينطوف" أي المكان الذي يزوره الناس لأهميته التجارية و الدينية تشتهر بتعدد قبائلها و الفرق الشعبية مثل فرقة قرقابو.[4]

---

[1] سامية لدول، المرجع نفسه، ص: 08-09.

[2] خليف مصطفى غرابية، مرجع سابق، ص: 185.

[3] بوبكر بداش " صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات رؤية استكشافية و إحصائية " بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص: 11.

[4] خليف مصطفى غرابية، مرجع سابق، ص: 185.

3-5 غرداية: صنفت من طرف منظمة اليونسكو ضمن التراث العالمي،[1] حيث تتكون من مجموعة قصور (بني نرجس، بنورة، العطف، مليكة العليا، بربان و الفرافرة) تشتهر المنطقة بالصناعات التقليدية مثل الأنسجة و النقش على النحاس و الخشب وصناعة الجلود و الفخار و تمتاز بكثافتها الرملية و الواحات و المعمار البيئي المتميز و الصناعات التقليدية اليدوية.[2]

و بالإضافة إلى هذه المناطق الصحراوية السياحية الخمسة نجد أيضا مناطق أخرى لا تقل أهمية عنها مثل: منطقة تاغيت ببشار و منطقة الوادي التاريخية المعروفة بآثارها الرومانية و واحاتها و نمطها المعماري* و منطقة بسكرة أو السكرة أو عروس الزيبان كما يرغب البعض في تسميتها فهي مركز الإشعاع الديني و المزارات التاريخية الإسلامية و مساجد واسعة يقام عليها 14 خيمة مؤقتة تمثل كل منها خصوصية و عادات و تقاليد كل ولاية من ولايات الصحراء على حدى و تجرى سباقات الخيول و الجمال و الدراجات النارية.[3]

4 مقومات السياحة الحموية: تزخر الجزائر بمؤهلات و قدرات حموية معتبرة موزعة عبر التراب الوطني، هذه المؤهلات لا يزال جزء كبير منها على حالته الطبيعية و غير مستعمل حاليا، إن عملية تحسين الحصيلة الحموية أسفرت على تجديد 282 منبع حموي، من بينها 100 منبع حموي ذات الأولوية و المؤهلة للاستغلال عن طريق إنجاز مشاريع حموية جديدة، من بين هذه ال100 المؤهلة للاستغلال يوجد 30 منبع تستغل بطريقة تقليدية.[4]

---

[1] سامية لدول، مرجع سابق، ص: 09.

[2] خليف مصطفى غرابية: مرجع سابق، ص: 186.

[3] خليف مصطفى غرابية، المرجع نفسه، ص: 186.

[4] وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية.

5 المؤهلات التاريخية و الأثرية: تزخر الجزائر بإرث تاريخي و ثقافي مميز يعكس تاريخها العريق و تعاقب الحضارات و الثقافات التي مرت بها المنطقة عبر حقبة زمنية طويلة تعود إلى ما قبل التاريخ كالحضارة الرومانية و الفينيقية و البربرية و العربية الإسلامية و غيرها من الحضارات التي تركت معالمها في عديد من مناطق الوطن ، فقد صنفت الجزائر سنة 2010، 456 موقعا أثريا مصنفا محميا حسب وزارة الثقافة من بينهم 07 مناطق أثرية مصنفة من قبل منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي و هي كالتالي:[1]

- **تيمقاد:** التي تم إنشاؤها من طرف إمبراطورية (ترجان) سنة 100م تقع بمدينة باتنة.

- **الطاسيلي:** و تحتوي هذه المنطقة الصحراوية على أزيد من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ و هجرة الحيوانات و تطور الحياة البشرية منذ 6000 سنة قبل الميلاد.

- **قلعة بني حماد:** تقع بالقرب من مدية المسيلة تأسست سنة 1007م كعاصمة للدولة الحمادية آنذاك.

- **قصر ميزاب:** أنشأ من قبل الإباضيين.

- **جميلة:** من أقدم المدن الرومانية بمدينة سطيف.

- **قصبة الجزائر:** تعود للعهد التركي في الجزائر.

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص: 237.

كما يضم الإرث الثقافي و الحضاري للجزائر إضافة إلى المعالم السابقة مجموعة من المتاحف التي تحكي ماض بعيد من الزمن و الحضارات القديمة مثل:[1]

- **المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة:** هو من أقدم المتاحف في الجزائر أنشيء بغرض جمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها تعود لما قبل التاريخ إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.

- **المتحف الوطني زبانة بوهران:** يشمل حفريات عصور ما قبل التاريخ و عن علوم الطبيعة و عن أصل الشعوب.

- **المتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة:** يعرض آثار الثورة التحريرية المجيدة.

- **المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة:** يعرض ألوانا من الفن العصري كالرسم، التصوير و النحت...الخ.

- **متحف تيمقاد بباتنة:** يضم قطعا من الفسيفساء و آثار قديمة من نقود و أسلحة قديمة و تماثيل.

- **متحف هيبون بعنابة:** يحتوي آثار قديمة للمدينة الرومانية النوميدية القديمة.

[1] نسيبة سماعيني، مرجع سابق، ص: 53-54.

الفرع الثالث: المؤشرات السياحية في الجزائر.

تعتمد الجزائر في قياسها لتقدم القطاع السياحي على المؤشرات التالية:

أولا: التدفقات السياحية.

الجدول رقم(13): تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2018/2015.

الوحدة: مليون سائح.

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد السياح	1.70	2.03	2.45	2.00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على موقع وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية.

الشكل رقم(10): تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2018/2014

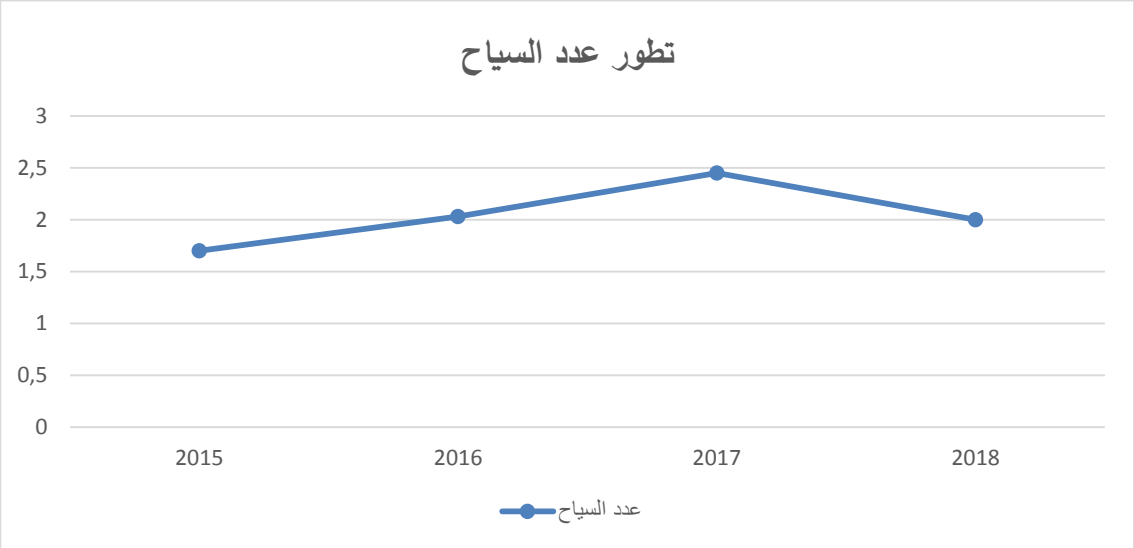

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر قد عرف منحى تصاعدي خلال السنوات الثلاثة الأولى ليبلغ أعلى مستوى سنة 2017 ب 2.45 مليون سائح ليتراجع في السنة الأخيرة 2018 حيث سجلنا حوالي مليوني سائح زاروا الجزائر و يعود هذا التراجع إلى عدة أسباب منها أسعار الفنادق و الخدمات السياحية باهظة الثمن مقارنة بالخدمة المقدمة سوآءا للسائح الأجنبي أو المحلي، إضافة إلى قلة الأماكن المهيئة سياحيا و نقص الوعي السياحي لدى الفرد الجزائري بأهمية هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني و زيادة الدخل القومي و الفردي.

ثانيا: طاقات الإيواء: تتمثل الطاقات الاستيعابية للإيواء في الجزائر في عدة أصناف مختلفة من فنادق و نزل و إقامات سياحية و غيرها يمكن إحصائها في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور قدرة الإيواء في الجزائر. بالأسرة.

السنوات	2015	2016	2017	2018
مجموع الفنادق من 1* إلى 5*	27771	32309	32820	34235
فندق غ مصنف	8533	8533	8533	8590
إقامة سياحية 1* و 2*	697	697	697	697
موتيلنزل طريق 1*و 2*	123	123	123	123

نزل ريفي 1* و 2*	36	36	36	36
قرية عطل 3*	274	274	274	274
نزل مفروش وحيد الصنف	91	91	91	91
نزل عائلي وحيد الصنف	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9381	9381	9381	9786
محطة الاستراحة وحيدة الصنف	170	170	170	170
المجموع	47502	52040	52551	54428

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي.

الشكل رقم (11): تطور قدرة الايواء في الجزائر بالأسرة.

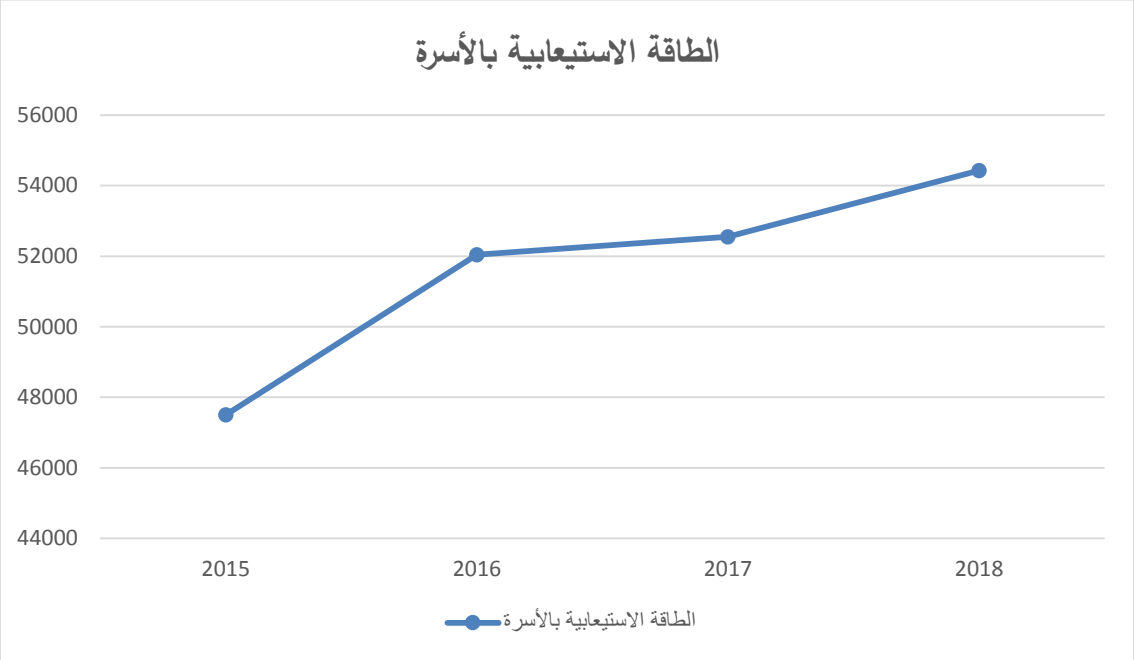

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

توضح البيانات المدونة في الجدول و الشكل تصاعد الطاقة الاستيعابية الكلية في الجزائر منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 حيث انتقلت من 47502 سرير سنة 2015 إلى 54428 سرير سنة 2018 موزعة عبر مختلف مؤسسات الايواء في حين نلاحظ ثبات عدد الأسرة في جميع هذه المؤسسات ما عدا الفنادق المصنفة التي صنعت الفارق في المجموع الكلي إذ أن الزيادة كانت على مستوى الفنادق المصنفة فقط طوال المدة إضافة إلى زيادة طفيفة في الهياكل الأخرى الموجهة للفندقة و بعض الفنادق غير المصنفة سنة 2018.

الجدول رقم (15): تطور طاقات الإيواء في الجزائر بالوحدة.

السنوات	2015	2016	2017	2018
مجموع المؤسسات المصنفة	47502	52040	52551	54428
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	54742	55380	59713	64727
المجموع	102244	107420	112264	119155

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية.

الشكل رقم(12): تطور طاقات الإيواء في الجزائر بالوحدة.

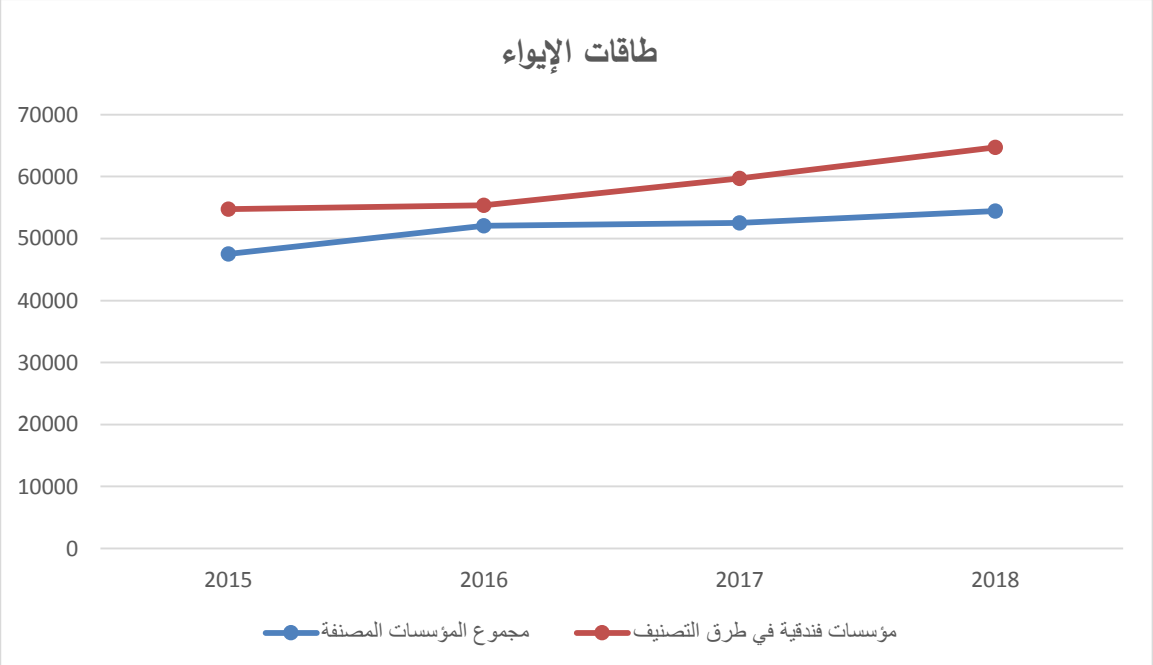

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

بالنظر لما جاء في محتوى الجدول أعلاه و فيما يتعلق بطاقات الإيواء بالجزائر خلال الأربع سنوات المذكورة فإن العدد الإجمالي لطاقات الإيواء سوآءا تعلق الأمر بالمؤسسات المصنفة أو المؤسسات الفندقية التي هي في طريق التصنيف قد عرفت منحى إيجابي تصاعدي طوال السنوات الأربع و لكن الزيادة لم تكن بشكل كبير، فنلاحظ أنه من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 سجلت الزيادة الإجمالية لطاقات الإيواء حوالي 20 ألف وحدة فقط بالإضافة إلى أن الأرقام في الجدول تبين مدى تقارب عدد طاقات الإيواء المصنفة مع المؤسسات الغير مصنفة أي أن نسبة كبيرة من مؤسسات الإيواء لم تصنف بعد و يرجع السبب في ذلك إلى عزوف السياح عن الوجهة إلى الجزائر و هجرة السائح المحلي لقضاء عطلته في الدول المجاورة نسبة لغلاء الأسعار في الجزائر و تدني مستوى الخدمات. كل هذه الأمور أدت إلى تخوف المستثمرين سوآءا في القطاعين العام أو الخاص من الخوض في قمار هذه المشاريع التي تفوق تكلفة إنشائها العوائد المتأتية منها لعدة سنوات، إضافة إلى الرسوم التي تفرضها الدولة على المستثمرين فأصحاب الفنادق الفخمة أصبحوا يسجلون عجزا في ميزانياتهم السنوية عند مقارنة مدخلاتهم بهذه الضرائب و الرسوم المفروضة عليهم.

الجدول رقم(16): يبين توزيع طاقات الإيواء في الجزائر حسب الطابع القانوني.

وحدة

السنوات	2015	2016	2017	2018
عمومي	61318	61318	61318	65718
خاص	38377	30182	14587	99293

الجماعات المحلية أو مختلطة	2486	5066	5066	5066
المجموع	102244	107420	112264	119155

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية.

الشكل رقم(13): يبين توزيع طاقات الإيواء في الجزائر حسب الطابع القانوني.

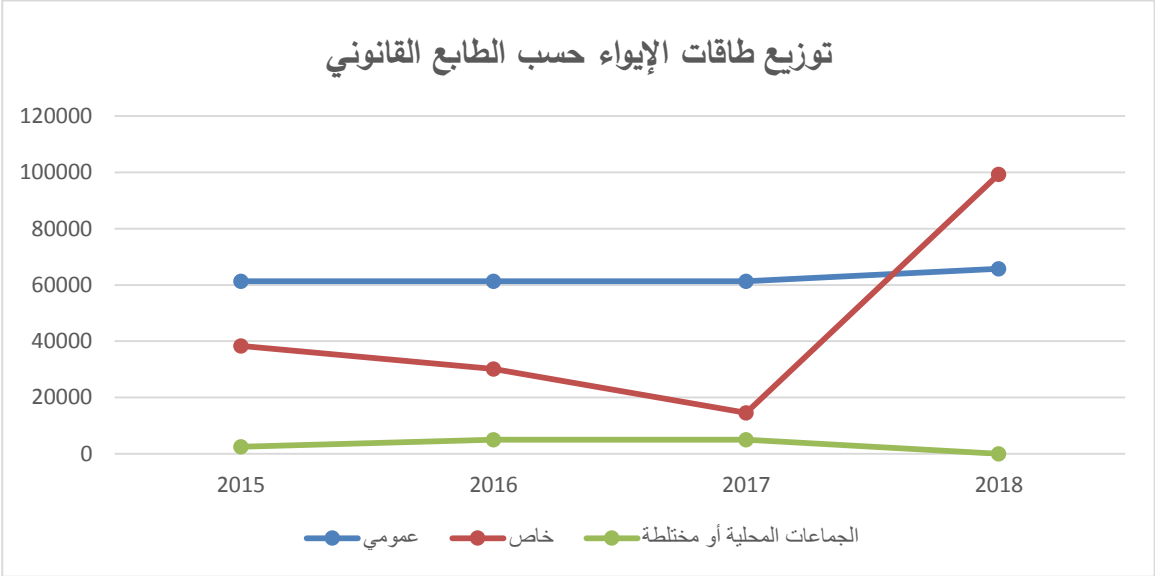

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول و الشكل السابقين ثبات عدد طاقات الإيواء ذات الطابع العمومي خلال الثلاث سنوات الأولى بنفس العدد لتعرف بعدها زيادة طفيفة خلال السنة الأخيرة 2018، و هذا ما يفسر قلة اهتمام القطاع العام الحكومي بتطوير هذا المؤشر السياحي الهام و العزوف عن الاستثمار فيه رغم أن الإيواء يعد الوجهة الأولى للسائح عند حلوله بأي بلد في حين أن عدد طاقات الإيواء ذات الطابع الخاص قد شهدت تناقص خلال السنوات الثلاث الأولى و ذلك لأن بعض المستثمرين الخواص قد اضطروا لغلق بعض المؤسسات الإيوائية الخاصة بهم حيث أنها لم تصبح تشكل مصدر

دخل بالنسبة لهم كما سبق و أن ذكرنا بسبب قلة السياح الوافدين إليهم. أما خلال سنة 2018 فقد عرف عدد طاقات الإيواء الخاصة قفزة نوعية من 14587 وحدة إيواء سنة 2017 إلى 99293 سنة 2018، و هو ما يفسر عودة النشاط السياحي إلى الخدمة و عودة اهتمام الدولة بمثل هذه الاستثمارات حيث فتحت الباب أما المستثمرين الخواص في المجال السياحي كون الدولة أصبحت تبحث عن بديل حتمي للريع البترولي الذي بات يعرف تراجعا سنة تلوى الأخرى خلال السنوات الأخيرة و ذلك سعيا لأن تصبح السياحة مصدر دخل للاقتصاد الوطني.

أما فيما يتعلق بطاقات الإيواء المختلطة بين القطاعين العام و الخاص أو التابعة للجماعات المحلية فقد بقي العدد ثابت خلال السنوات الثلاث الأخيرة و بعدد ضئيل و ذلك لانعدام الشراكة بين القطاعين العام و الخاص فيما يتعلق بالاستثمارات السياحية و كذلك بسبب ضعف ميزانيات الجماعات المحلية التي لم تعد تكفي حتى لتغطية المشاريع المتعلقة بالخدمات العامة الضرورية للمواطن و هو ما وقف عائقا أمام إقامة مثل هذه المشاريع.

ثالثا: الليالي السياحية.

أشارت وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي إلى إحصاء عدد الليالي السياحية في مؤسسات الإيواء عبر السنوات و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(17): تطور عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية 2018/2015.

الوحدة: ليلة

السنوات	2015	2016	2017	2018
المقيمين	6307411	6283910	6260409	6010676
الغير مقيمين	839161	992611	1146061	1525358
المجموع	7146572	7276521	7406470	7536034

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي.

الشكل رقم(14): تطور عدد الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية 2018/2015.

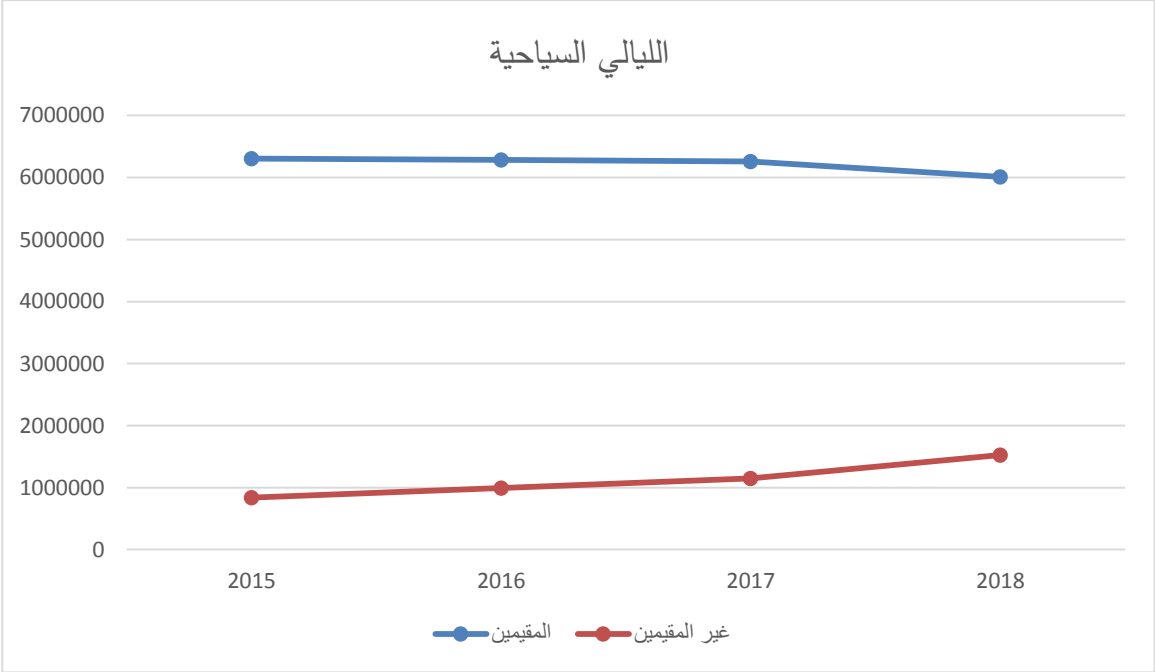

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد الليالي السياحية بالنسبة للمقيمين يشهد تراجع مستمر من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 بينما عرف عدد الليالي السياحية لغير المقيمين تزايد مستمر طوال السنوات الأربع الموضحة في الشكل و لكن بزيادة قليلة. و يرجع هذا التزايد المستمر في عدد الليالي السياحية للمقيمين كون السياحة المحلية في الجزائر تعرف تراجع سنة بعد الأخرى بسبب قلة الوعي السياحي لدى المواطن الجزائري و نقص الثقة في الخدمات و المنتجات المحلية، خاصة و أنه قد وجد البديل في الدول الأخرى و بأسعار تنافسية كالوجهة إلى تونس مثلا.

أما بالنسبة للزيادة التي شهدها عدد الليالي السياحية لغير المقيمين و العدد الإجمالي لليالي السياحية عامة فهذا يتماشى مع الزيادة القليلة للسياح الأجانب بسبب هدوء الأوضاع الأمنية و استقرارها في الجزائر و كذا بداية تحسن صورة الجزائر نوعا ما في نظر السائح الأجنبي من خلال تحسن عدة عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية جعلت للجزائر إسما في المحافل الدولية و وجهة تستهوي السائح المكتشف بصفة خاصة.

المبحث الثاني: التخطيط السياحي في كل من مصرو الجزائر و الأردن.

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم البرامج و الاستراتيجيات السياحية التي تبنتها الحكومات و الجهات الوصية عن القطاع السياحي لكل من الدول الثلاث و أهم الفوارق التخطيطية على مستوى هذه الاستراتيجيات.

المطلب الأول: التخطيط السياحي في جمهورية مصر العربية.

نظرا لكثرة و تنوع عناصر الجذب السياحي في مصر و انتشارها عبر كافة أنحاء البلاد بشكل متفاوت فإن استغلالها الجيد يقضي بطرح استراتيجية قومية للتنمية السياحية تقرر على ضوئها أولويات التنمية المستدامة للمواقع و المناطق السياحية المختلفة، حيث لم يحظى قطاع السياحة بالأولوية في عملية التنمية إلا في السنوات الأخيرة و لم يكن الاهتمام بهذا القطاع متناسقا رغم أهميته في الاقتصاد المصري و نتيجة لذلك شرعت الدولة المصرية في إعداد برامج و مشاريع جادة رامية إلى تنمية و توسيع القطاع السياحي

الفرع الأول: استراتيجية التنمية السياحية لمصر 20 عاما.

أطلقت مصر استراتيجية للتنمية السياحية مدتها 20 عاما تغطي الفترة من 1997 إلى غاية سنة 2017، و يمكن التطرق لمضمون هذه الاستراتيجية في العناصر التالية.

أولا: تعريف استراتيجية التنمية السياحية لمصر 2017/1997: تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية في مصر مشروعا يمتد على مدى 20 عاما ابتداءا من سنة 1997 إلى غاية سنة 2017 و ذلك من أجل الوصول إلى أكثر من 26 مليون سائح بحلول عام 2017 من خلال توفير البنى التحتية اللازمة و المرافق السياحية المناسبة و إذا تحقق ذلك تصبح مصر من أهم البلدان السياحية العالمية.[1]

[1] مأمون صبحي الكنامة " التخطيط و التنمية السياحية في سوريا (استراتيجية التخطيط السياحي المستدام في سوريا) " رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط و البيئة، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص:82.

و قد شددت الحكومة على تنمية هذا القطاع نظرا لأهميته الاقتصادية حيث قسمت المراكز السياحية إلى مراكز تقليدية مثل المراكز الواقعة في القاهرة الكبرى و حولها مراكز أخرى مثل الساحل الشمالي و البحر الأحمر و منطقة سيوة في الصحراء الغربية.[1] و تستند خطة التنمية السياحية 1997-2017 على الافتراضات التالية:[2]

- أن القطاع السياحي سيحقق معدل نمو سنويا يبلغ 8% خلال فترة الخطة.

- أن مجموع عدد السياح الوافدين إلى مصر سيبلغ 26 مليون سائح بحلول عام 2017 أي سيرتفع من 3.9 ملايين في عام 1996 ليتجاوز ستة أمثاله .

- أن الحاجة ستدعو إلى إنشاء مرافق إضافية لتوفير الإقامة لهذا العدد المتوقع من السياح الوافدين و تقدر الخطة أن مجموع عدد غرف الفنادق سيبلغ 380000 غرفة بحلول عام 2017 أي أن عددها سيزداد بأكثر من 400% عما كان عليه في عام 1996 أي من 70471 غرفة سابقا.

- أن مجموع عدد ليالي الإقامة السياحية سيزداد من 23 مليون ليلة في عام 1996 إلى 242 مليون ليلة عام 2017، أي أنه سيتجاوز سبعة أمثاله.

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 83.

[2] ناجي التوني " دور و آفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية " سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، 2001، ص: 11.

الجدول رقم(18): التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية في مصر ل 20 عاما الخاصة بمؤشرات السياحة.

	تطور عدد السائحين		الليالي السياحية		الطاقات الإيوائية	
	تطور السائحين بالآلاف	معدل النمو	ليلة/زائر	عدد الليالي بالآلاف	عدد الغرف بالألف	معدل الإشغال
1997/1996	4087	-	6.4	52990	73	%65
2002/2001	5264	%66	6.5	35555	98	%66
2007/2002	7735	%68	7.5	60285	160	%67
2012/2011	12458	%10	8.5	110032	294	%68
2017/2013	21956	%12	9.5	216733	598	%70

المصدر: حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 83.

الجدول رقم(19): التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية ل 20 عاما الخاصة بعائدات السياحة و متوسط الإنفاق اليومي بالدولار.

السنوات	عائدات السياح بالمليون دولار	متوسط الإنفاق يوميا بالدولار.
2001/1997	6.6	104
2006/2002	11.6	114
2011/2007	20	122

2017/2012	34.6	131

المصدر: مأمون صبحي الكنامة، مرجع سابق، ص: 83.

ثانيا: مضمون الاستراتيجية.

في إطار التخطيط السياحي المستدام ركزت وزارة السياحة المصرية في خطتها العشرينية للسياحة (1997-2017) على مراعاة جوانب الاستدامة البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية في محاولة لتحقيق التخطيط السياحي المستدام للوصول في النهاية إلى التنمية السياحية المستدامة، حيث تضمنت الخطة ما يلي:[1]

- وضع السياحة ضمن أولويات العمل القومي للحفاظ على الموارد و حماية البيئة.

- الربط الكامل بين عناصر المنتج السياحي و الذي يتمثل في التنسيق و التعاون بين وحداته المختلفة.

- المساهمة الفعلية لقطاع السياحة في حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه المجتمع.

- الاعتماد على المكون الوطني من السلع و الخدمات السياحية بهدف الحد من الاستيراد.

- وضع برامج متكاملة لحماية البيئة من التلوث و التحكم فيه بكل أشكاله و صوره للحفاظ على الحياة الطبيعية من التدهور و الانقراض و توجيه الاهتمام للموارد الطبيعية لدراسة إمكانية الاستفادة منها لخدمة السياحة دون إخلال بطبيعة الموقع أو إحداث خلل بالتوازن البيئي.

[1] بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاتة حسن الزق، مرجع سابق، ص: 55-56.

– كما ترتكز الخطة على ضرورة تطوير قطاع السياحة بعيدا عن المناطق التقليدية مثل القاهرة الكبرى و الإسكندرية و باتجاه المناطق السياحية السريعة النمو مثل منطقة البحر الأحمر و الغردقة و سفاجة و رأس بناس و يتوقع أن يصل عدد غرف الفنادق في منطقة البحر الأحمر بنهاية 2017 إلى 200000 غرفة بالإضافة إلى 30000 غرفة في خليج العقبة و على وجه الخصوص شرم الشيخ و طابا، و تغطي الخطة الأولية للمواقع السياحة التي تعقد عليها آمال كبيرة مثل العين السخنة و رأس السدر و سانت كاترين و يجري تنويع للمواقع السياحية و الأنشطة السياحية لتلبية النطاق الواسع من السياحة المتوقعة و استقبال الزيادة المنتظرة في عدد السياح. و تهدف الخطة إلى توسيع نطاق خدمات الكهرباء و المياه و مرافق النقل و الاتصالات.[1]

– توسيع نطاق التدريب السياحي لتغطية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة، و تدعوا الخطة أيضا إلى التوجه نحو نوعية جيدة من السياح حتى تتمكن مصر من منافسة البلدان السياحية الرئيسية الأخرى.

– ترميم المواقع السياحية الهامة الموجودة حاليا و حمايتها، و تركز على ضرورة توفير المزيد من الحماية للتراث الثقافي الهائل الذي تمتلكه مصر.

ثالثا: تدخل الدولة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة: و تتمثل في:[2]

– حق المستثمر في إعادة رأس المال و الأرباح إلى وطنه الأصلي.

– الإعفاء من الضرائب لمدة 10 سنوات.

[1] ناجي التوني، مرجع سابق، ص: 11–12.

[2] ناجي التوني، المرجع نفسه، ص: 13–14.

– الحد من ضريبة الاستيراد المفروضة على المعدات و الآلات المستوردة، بحيث لا تتجاوز 5%.

–الاستثمار في المجالات التي تخدم قطاع السياحة و إن كانت غير متصلة به مثل إقامة شبكات الطرق و المطارات و محطات الطاقة الكهربائية.

– الحق في تملك الأراضي .

و في المقابل فسوف يركز دور الحكومة في تنمية قطاع السياحة لاسيما المواقع السياحية الجديدة على ما يلي:

- استكمال الخدمات الأساسية اللازمة (البنية التحتية) لتنمية هذه المناطق.
- تيسير مشاركة القطاع الخاص من خلال توفير حوافز الاستثمار و اختصار الإجراءات لتوفير الوقت و الجهد على المستثمرين.
- تنظيم قطاع السياحة بما في ذلك اختيار المناطق السياحية و تنظيم الاستثمار و دمج هذه المناطق في خطة التنمية العامة بهدف ضمان اتباع نهج متكامل للتنمية الاقتصادية.
- التسويق و الترويج بما في ذلك تنظيم المعارض السياحية و المشاركة في المؤتمرات و الاجتماعات الإقليمية و الدولية، و تنظيم الأسابيع السياحية في مختلف البلدان و خاصة في البلدان التي تشكل أسواقا سياحية هامة.
- التنقيب في المواقع الأثرية و ترميمها.
- التدريب و التثقيف.

المطلب الثاني: التخطيط السياحي في الأردن.

يمكن تلخيص عملية التخطيط السياحي في المملكة الأردنية الهاشمية في البرامج و الاستراتيجيات التالية:

الفرع الأول: الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2004-2010.

أولا: تقديم الاستراتيجية:[1] تعتبر الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2004-2010 في الأردن مبادرة مشتركة بين القطاعين العام و الخاص تلقت الدعم الحكومي على مختلف المستويات و تهدف إلى مضاعفة إيرادات قطاع السياحة و خلق فرص عمل جديدة بحلول عام 2010. حيث أن السياحة تلعب دورا حيويا في الاقتصاد الأردني، ففي عام 2003 كانت السياحة ثاني أكبر قطاع من حيث توفير فرص العمل في القطاع الخاص كما احتلت المركز الثاني من حيث حجم الواردات بالنقد الأجنبي، مساهمة بذلك بأكثر من 570 مليون دينار من الإيرادات السنوية أي حوالي 10% من اجمالي الناتج المحلي للمملكة . و قد تم اعداد الاستراتيجية الشاملة من قبل المجلس الوطني للسياحة و الذي يقوم بتنسيق الجهود الوطنية لتنمية و تطوير قطاع السياحة في الأردن و الذي تم تشكيله

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi_iK_AmtT8AhW_rsIHTXBBBkQFnoECAgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.addustour.com%2Farticles%2F781730%25D8%25AA%25D8%25AD%25D8%25AA%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B1%25D8%25B9%25D8%25A7%25D9%258A%25D8%25A9%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D9%2584%25D9%2583%25D9%258A%25D8%25A9-*-%25D8%25A7%25D8%25B7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%258A%25D8%25AC%25D9%258A%25D8%25A9%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2588%25D8%25B7%25D9%2586%25D9%258A%25D8%25A9%25D9%2584%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AD%25D8%25A9-2004-2010-%25D8%25BA%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%258B&usg=AOvVaw2RLCB0kjftEraz0IdNby0J
تحت الرعاية الملكية إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2004-2010, 28/06/2020, 15 :12.

في عام 2003 لوضع التوصيات حول المشاريع و السياسات و القوانين و الإجراءات التي من شأنها تطوير قطاع السياحة بالإضافة إلى وضع الخطط و البرامج للمشاريع المستقبلية.

ثانيا: الهدف من الاستراتيجية:[1] تهدف الاستراتيجية إلى تحفيز قطاع السياحة في الأردن الذي يمتلك طاقات و إمكانيات غير مستغلة بالشكل الأمثل حاليا، و من خلال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص تهدف الاستراتيجية إلى تطوير اقتصاد سياحي مستدام بعائدات تصل إلى 3.1 بليون دينار بحلول العام 2010 لتوسيع سوق العمل بخلق 51 ألف فرصة عمل مباشرة و غير مباشرة و زيادة فرص الاستثمار و العوائد الاجتماعية و الاقتصادية و الواردات الحكومية بما يقارب 455 مليون دينار ضرائب.

ثالثا: ركائز الاستراتيجية: تم تطوير أول استراتيجية وطنية سياحية من خلال شراكة فاعلة بين القطاعين العام و الخاص و التي ارتكزت على أربعة ركائز رئيسية ساهمت في توجيه عملية تطوير و نمو القطاع هي:

الركيزة الأولى: التسويق و الترويج السياحي.

الركيزة الثانية: تطوير المنتجات السياحية.

الركيزة الثالثة: تطوير سوق العمل.

الركيزة الرابعة: البيئة الممكنة.

[1] المرجع نفسه.

رابعا نتائج الاستراتيجية: لقد تم تحديد الأولويات الاستراتيجية للقطاع و كذا الرؤية و الرسالة المنقحة و تم أيضا تحديد الأهداف الاستراتيجية و مجموعة من الإجراءات ذات الأولوية لكل واحد من المحاور . و خلصت الاستراتيجية بمجموعة من النتائج تمثلت في: [1]

– زيادة في عدد الزوار بنسبة 48% و نمو في الإيرادات العامة من السياحة بنسبة 257%.

– تم إضافة خدمات سياحية و بنية تحتية جديدة 22%.

–زيادة في الفنادق و مضاعفة عدد المطاعم تقريبا و 60% زيادة في عدد المرشدين السياحيين و مضاعفة حجم أسطول الحافلات السياحية تقريبا.

– سوف تستمر التطورات في الفترة المقبلة بما في ذلك الفنادق و المنتجعات و المرافق متعددة الاستخدامات فضلا عن المطار الجديد الحديث.

– ارتفعت العمالة المباشرة في قطاع السياحة بنحو 85% و ارتفعت مشاركة الإناث إلى 10%.

– تم بذل جهود مختلفة لتعزيز مجموعة البرامج التعليمية المتعلقة بالسياحة مثل برنامج حول صناعة الضيافة معتمد على مستوى الجامعة التطبيقية و إطلاق 11 مركزا للتدريب المهني تم رفع مستواها.

– خلال فترة الاستراتيجية السابقة ركزت الجهود التي بذلت لتعزيز البيئة المواتية على تعزيز ولاية وزارة السياحة و الآثار و بناء الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و خلق بيئة مواتية تدعم نمو السياحة.

[1] وزارة السياحة و الآثار الأردنية

– حدثت عدة تطورت رئيسية بما في ذلك إنشاء سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي و تحسين نوعية الخدمات في محمية البتراء الأثرية و إنشاء مناطق التنمية لجذب الاستثمار في المناطق السياحية للبحر الميت و عجلون و تقدمت الخطط الشمولية لكل منها.

– و قد تم تخفيف القيود على تأشيرات الدخول لعدة جنسيات بما في ذلك الصينية و الهندية.

الفرع الثاني: الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2011–2015.

أولا: تعريف الاستراتيجية:[1] وضعت الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2011–2015 في الأردن للبناء على الأساس المتين الذي تم وضعه في عام 2004 من خلال الاستراتيجية السابقة 2004–2010 و لتقديم التوجيه الضروري للجهات المعنية في قطاع السياحة و ذلك برسم طريق واضح لضمان النمو المستقبلي و صب الاهتمام على الحاجة إلى تطوير قطاع سياحي أكثر تميزا و انفرادا و تنافسية. و تستند الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2011–2015 على إطار العمل المكون من أربع ركائز و التي أثبتت نجاحا كبيرا في تنفيذ الاستراتيجية الأولى، إلا أنه قد تم تعديل هذه الركائز و الأهداف الاستراتيجية ذات العلاقة بشكل طفيف. و ذلك لإعطاء التنافسية الأولية في كافة الأنشطة.

ثانيا: أهداف الاستراتيجية: إن الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه الاستراتيجية هو زيادة العائدات السياحية لتصبح 4.2 مليار دينار في عام 2015 ، و في سياق هذا الهدف هناك

[1] وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

أهداف أخرى تلحقه مثل:[1]

– توجيه الاستراتيجية نحو كيفية القيام بالتغيير و تنفيذ الخطط اللازمة لرفع تنافسية القطاع السياحي الأردني ككل.

– إثراء تجربة الزائر من خلال الابتكار في تطوير المنتج و إبراز الخدمات و المنتجات السياحية و الترويج لها بصورة أفضل للأسواق العالمية من أجل استقطاب أعداد أكبر من الزوار طوال العام.

– إيجاد بيئة تشريعية ناظمة ترفع من مستوى أداء المشاريع السياحية و تطلق العنان لإمكانيات القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو.

– الاستثمار في تطوير المناخ الداعم للأعمال من أجل تمكين قيام استثمارات ناجحة في القطاع السياحي بما أن الأردن يمتلك العديد من الإمكانيات التي باستطاعة المستثمرين المساعدة في الوصول إليها و هو ما يساعد المستثمرين في حد ذاتهم في الوصول إلى إمكانياتهم و المساهمة في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

ثالثا: الركائز الأساسية للاستراتيجية:[2] تستند الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2011–2015 على أربع ركائز أساسية يمكن تلخيصها كما يلي:

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwi9vryhpdT8AhUVUqQEHZPCCiUQFnoECBIQAQ&url=https%3A%2F%2Fbokra.net%2FArticle-1141786&usg=AOvVaw2rxPBstVgqHBZqeyJ5UfDd , إطلاق الاستراتيجية الوطنية السياحية الأردنية , 29/06/2020, 17:01.

[2] وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

- **الركيزة الأولى: التسويق و الترويج السياحي:** تعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف هي:

* زيادة إجمالي عدد السياح القادمين إلى 9.4 مليون سائح.

* نمو الدخل السياحي إلى 4.2 مليار دينار أردني.

* نمو الدخل المتأتي من السياحة المحلية بنسبة 30%.

* توزيع الدخل السياحي لكل ربع في عام 2015 ليكون كالتالي:

- الربع الأول 24%

- الربع الثاني 26%

- الربع الثالث 28%

- الربع الرابع 22%

و لتحسين عملية التسويق و الوصول إلى هذه الأسواق فإن الهدف الاستراتيجي لهذه الركيزة يتمثل في زيادة عدد السياح ذوي الإنفاق المرتفع من أهم الأسواق الحالية و الناشئة و تطوير سوق السياحة الداخلية و لتحقيق ذلك سترتكز الجهود في المجالات التالية:

- ضمان توفير أبحاث موثوقة متعلقة بالسوق لتوجيه عملية صنع القرار.

- وضع ميزانية كافية لتسويق المقدرات السياحية و تقديمها في الوقت المناسب لهيئة تنشيط السياحة الأردنية.

– تعزيز صورة الأردن بوصفه مقصدا مميزا عالميا في الأسواق الرئيسية.

– مراجعة و تعزيز جميع أنشطة التسويق العالمي و تحسين المقدرة التسويقية خارج البلاد لزيادة أعداد الزوار و مدة الإقامة و معدل الإنفاق.

– إطلاق حملات تسويقية مثل حملة " تجربة الأردن " لزيادة أعداد و إيرادات السياحة المحلية لاسيما في المناطق و المواقع السياحية الرئيسية.

– إطلاق مبادرات محددة للتقليص من السياحة الموسمية و تحقيق توزيع أكبر للسياحة على مدار العام.

– بناء مهارات و قدرات العاملين في مجال التسويق ضمن القطاع السياحي من أجل تعظيم مقدرتهم على تحقيق النتائج المرجوة.

– **الركيزة الثانية: تطوير المنتج السياحي:** تهدف الركيزة الثانية إلى تحقيق ما يلي:

– زيادة قدرة استيعاب الرحلات الجوية القادمة إلى الأردن بنسبة 20% خلال فترة الاستراتيجية.

– إتمام 20 مشروعا للبنية التحتية السياحية تلبي الاحتياجات السوقية.

– الموافقة على إقرار 100% من الفنادق و 80% من المطاعم و تصنيفها ضمن خطة التصنيفات الوطنية خلال الفترة.

و في سبيل تحقيق هذه الأهداف سترتكز الجهود في المجالات التالية.

1* النقل و المواصلات:

- زيادة مدى استيعاب الرحلات الجوية الدولية.

- تحسين تجربة الزائر في المطارات الوطنية.

- تحسين الأنظمة الخاصة بعبور الحدود.

- توفير نقل بري فعال و كفؤ داخل الأردن بما في ذلك وضع اللوحات الإرشادية للطرق و المواقع في الأماكن المناسبة.

2* إثراء تجربة الزائر:

- رفع مستوى وجود الحرف اليدوية الأردنية من خلال تقديم تصاميم أصيلة عالية الجودة.

- تحسين الخدمات الأساسية المقدمة من خلال مراكز الزوار و المعلومات و الأداء للسياحيين.

3* مواقع جذب السياح و الأنشطة.

- إشراك القطاع الخاص في إدارة و تشغيل و تقديم الخدمات السياحية و طريقة عرض و تفسير المواقع الرئيسية في الوجهات السياحية.

- إثراء تجارب الزوار الترفيهية في الوجهات السياحية الرئيسية.

- تحديث و تطوير متاحف الأردن و الترويج لها كأماكن تقديم تجارب مميزة.

- تحسين المنتج السياحي المتعلق بالمهرجانات و الفعاليات.

4* الإيواء و خدمات الطعام و الشراب.

- تطبيق معايير الجودة و أفضل الممارسات في الفنادق و المطاعم.

- ابتكار أنشطة و فعاليات تتمحور حول فنون الطهي.

- إنشاء مخيمات و نزل بيئية.

- تشجيع تطوير مرافق إيواء (فنادق و أجنحة و شقق فندقية) معتدلة السعر في مواقع استراتيجية.

- **الركيزة الثالثة: تطوير سوق العمل:** في قطاع تتواجد فيه العمالة بشكل مكثف كقطاع السياحة، تعد كفاءة و مهنية الأشخاص العاملين أمرا أساسيا و خاصة فيما يتصف بتوفير تجربة أردنية فريدة من نوعها. و على ضوء ذلك تم تحديد الأهداف التالية للأعوام 2011-2015.

- إيجاد 25 ألف وظيفة إضافية في قطاع السياحة خلال فترة الاستراتيجية.

- رفع مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 15%.

- تدريب 5 آلاف طالب في المراكز التابعة لمؤسسة التدريب المهني و البالغ عددها 11 مركزا.

- تدريب 40 ألف موظف على مهارات حسن الضيافة.

و في سبيل تحقيق هذه الأهداف سترتكز الجهود لتطوير قوى عاملة كفؤة و بمستوى عالمي في الخدمة و حسن الضيافة و سيتم تحقيق ذلك من خلال الأنشطة التالية:

- توسيع نطاق توفير الخدمات التعليمية السياحية و تقديمها بمستوى جودة عالمي.

- تحديد و نشر الممارسات الفضلى في إدارة القوى البشرية في القطاع.

- توفير برامج و مبادرات تدريب عالية المستوى للمتدربين في القطاع و وضع و هيكلة أسس الاعتماد لمزودي التدريب.

– رفع مهارات حسن الضيافة لدى العاملين في قطاع السياحة على كافة المستويات و خاصة الإدارة بما في ذلك الامتثال لمدونة السلوكيات و الأخلاقيات الخاصة بمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

– **الركيزة الرابعة: البيئة الداعمة:** و قد تم وضع مجموعة أهداف للفترة القادمة لضمان تواجد بيئة عمل محفزة لتطور قطاع السياحة نذكرها فيما يلي:

– إقرار قانون جديد للسياحة.

– تحديث الأنظمة الداخلية الخاصة بالمهن.

و سوف يستمر العمل بما تم تحديده في الاستراتيجية السابقة إلى جانب توفير و تقديم الدعم اللازم للمشاريع السياحية بهدف تسهيل عملية تحسين أداء مؤسسات الأعمال في القطاع الخاص و تعزيز التنافسية فيما بينها.

و لتحقيق هذه التطلعات فإن الهدف الاستراتيجي سيكون تحسين القدرة التنافسية للأردن من خلال تعزيز ضوابط الأعمال و الضوابط التشغيلية و التنظيمية و البيئية و المؤسسية للقطاع و ذلك من خلال الأنشطة التالية:

– إعداد سياسات جديدة و تعزيز البيئة القانونية و التشريعية لدعم تنافسية القطاع السياحي.

– تطوير نشاطات دعم مؤسسات القطاع الخاص و مقارنة الأداء لرفع تنافسية القطاع السياحي.

– نشر الممارسات الصديقة للبيئة ضمن قطاع الأعمال السياحية.

– ضمان توافق ممارسات السلامة و الأمن للقطاع السياحي في الأردن أو تجاوزها للمواصفات المطلوبة عالميا.

– زيادة الوعي لدى القطاع الخاص و الجهات المعنية بقطاع السياحة بالمنافع الاجتماعية و الاقتصادية للتطوير المستدام لقطاع السياحة.

– استخدام مؤشر التنافسية العالمي من أجل تحسين أداء القطاع مقارنة بالمستوى العالمي.

الفرع الثالث: الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2015–2017.

في إطار الاهتمام بصناعة السياحة و التي تشكل نسبة 13% من الدخل القومي تم إشهار الاستراتيجية الوطنية للسياحة للفترة 2015–2017 للمرة الثالثة حيث أطلقت الاستراتيجية الأولى في الفترة 2004–2010 و الثانية في الفترة 2011–2015 كما سبق و أن ذكرنا، اعتمدت هذه الاستراتيجية الجديدة و مازالت تعتمد على أربع محاور رئيسية كسابقتيها. الهدف الرئيسي منها هو مضاعفة الدخل السياحي المتأتي بحيث يصل إلى 4 مليارات دينار و خلق 25 ألف وظيفة إضافية مباشرة في القطاع خلال السنوات القادمة، و قد تم تحديث الاستراتيجية من قبل هيئة تنشيط السياحة و التركيز على المحورين الأول و الثاني ألا و هما تسويق المنج السياحي و كذلك دعم و تطوير المنتج السياحي و ذلك خلال سعي الهيئة المستمرة لتطوير قطاع السياحة بالإضافة إلى تحقيق عدة أهداف إضافية رئيسية[1]

[1] https://alrai.com/article/685031/,%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%

أولا: أهداف الاستراتيجية:[1]

1- تعزيز و تطوير آليات و أدوات الترويج للمنتج السياحي الأردني بما يتناسب مع احتياجات الأسواق المختلفة للمساهمة في زيادة عدد السياح القادمين و ذلك من خلال:

* تكثيف الحملات الترويجية التي تستهدف المستهلك مباشرة.

* تكثيف استخدام أدوات التسويق الإلكتروني و شبكات التواصل الاجتماعي.

2- توسيع قاعدة قنوات التوزيع للمنتج السياحي الأردني من خلال العمل على:

* استقطاب شركات الطيران العامة في مجال الطيران العارض و منخفض التكاليف.

* التعاون و التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير المنتجات السياحية المختلفة أو العمل على إطلاقها و تسويقها و هي: (سياحة المغامرة و البيئة، السياحة الدينية بشقيها المسيحية و الإسلامية، سياحة الأعمال، السياحة العلاجية).

* دخول أسواق جديدة مستهدفة، إضافة إلى تكاليف الترويج في عدد من الأسواق مثل: السوق الروسية و أسواق أوروبا الشرقية و كذلك السوق الإسكندنافية.

* تعزيز وجود الأردن في الأسواق الحالية من خلال تنفيذ نشاطات ترويجية من شأنها زيادة الوعي حول المنتج السياحي الأردني لدى مكاتب السياحة و السفر العالمية في تلك الأسواق.

الاستراتيجية الوطنية , D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%202015-2017
للسياحة 2015-2017 , 01/07/2020, 00 :14.

[1] تقرير حالة البلاد: السياحة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، عمان، الأردني، 2018، ص: 13-14.

– تطوير عمل الهيئة في مجال البحوث و الدراسات، حيث أضيف هذا الهدف الاستراتيجي ضمن الخطة الاستراتيجية للهيئة 2015–2017.

– تعزيز الشراكة و العلاقات مع الجهات ذات العلاقة داخل الأردن و خارجه لتوحيد الجهود للترويج للمنتج السياحي الأردني.

– تطوير الأداء المؤسسي لهيئة تنشيط السياحة، و ذلك من خلال تعديل نظام البيئة و التعليمات الصادرة بموجبه و تطوير نظام الموارد البشرية (الهيكل التنظيمي، المسميات الوظيفية بما يتناسب مع الهيكل التنظيمي و طبيعة عمل الهيئة و غيرها).

ثانيا المحاور الرئيسية الأربعة للاستراتيجية: ارتكزت الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2015–2017 كباقي الاستراتيجيات السابقة على أربع محاور رئيسية متقاربة جدا فيما بينها مع بعض التعديل الطفيف من استراتيجية إلى أخرى و يمكن ذكر هذه المحاور الأربع الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للسياحة 2015–2017 كما يلي: [1]

- المحور الأول: تسويق المنتج السياحي.
- المحور الثاني: دعم و تطوير المنتج السياحي.
- المحور الثالث: تطوير الكفاءات البشرية.

[1] https://alrai.com/article/685031/,%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%202015-2017 , الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2015–2017 , 01/07/2020, 00 :45.

- **المحور الرابع: تطوير التشريعات و القوانين.**

الفرع الرابع: الخطة الوطنية للتوعية السياحية:

يعد إصدار الخطة الوطنية للتوعية السياحية 2017-2021 أحد أهم المنجزات، حيث من المؤمل أن تكون نتائج تنفيذها واضحة و ملموسة و تحقيق الأهداف المرسومة لها بزيادة الوعي لدى فئات المجتمع المحلي كافة و نشر الثقافة بأهمية السياحة و المحافظة على المواقع السياحية و غيرها. و لكن يجب أن يكون هناك متابعة مستمرة للوقوف على تنفيذ بنود الخطة كما هو مخطط لها، بالإضافة إلى وضع مؤشرات قياس أداء على مستوى كل بند من بنود الخطة التنفيذية.[1]

و قد استأنفت وزارة السياحة و الآثار الأردنية برنامج محاضرات التوعية لطلبة المدارس للفصل الدراسي الثاني الذي تنفذه الوزارة بالتعاون مع وزارة التربية و التعليم. و أكدت الوزارة بأن البرنامج الذي يأتي في سياق تنفيذ الخطة الوطنية للتوعية السياحية للأعوام 2017-2021 سيشمل لهذا الفصل نحو عشرة ألاف طالب و طالبة في 250 مدرسة موزعة على مختلف محافظات المملكة. حيث تستهدف المحاضرات رفع درجة الوعي لدى الطلبة و تعزيز سلوكهم الإيجابي تجاه المواقع السياحية و الأثرية و أهمية المحافظة عليها و تعريفهم بفرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي.

و تستمر الخطة الوطنية للتوعية السياحية حتى الوصول إلى نحو ثلاثة ملايين مواطن و مواطنة و تشمل بالإضافة إلى المحاضرات في المدارس، رحلات إلى مختلف المواقع السياحية و الأثرية و برامج توعوية حول أثر السياحة على الاقتصاد الوطني بشكل عام و على المواطن بشكل خاص بهدف دمج المواطن في عملية النهوض بالمنتج السياحي الأردني كمكون أساسي و الارتقاء بأدائه

[1] تقرير حالة البلاد: السياحة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، عمان ، الأردن، 2018، ص: 28.

في الحفاظ على الآثار و التراث و المواقع و المرافق السياحية و تعزيز السلوك الإيجابي للمواطن في التعامل مع السائح.[1]

و من جهة أخر فقد قامت وزارة السياحة و الآثار الأردنية بالعمل على تطوير و صياغة استراتيجية هيئة تنشيط السياحة للأعوام 2017-2019 و التي هدفت إلى:

- ترسيخ السياحة في الأردن كوجهة أساسية مستقلة و كمقصد سياحي أساسي.

- إعادة تشكيل المفاهيم المتعلقة بالعديد من المنتجات السياحية كسياحة البيئة و المغامرة و السياحة الدينية و سياحة المؤتمرات من خلال صياغة أطر عملها بما يخدم الأهداف المرجوة منها و زيادة عدد السياح عبر تنويع قاعدة المنتج السياحي الأردني.

الفرع الخامس: الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة و الآثار 2018-2020.

قامت وزارة السياحة و الآثار و لأول مرة بإعداد خطتها الاستراتيجية و إصدارها و هي تغطي الأعوام 2018-2020و تحدد الأهداف المؤسسية للوزارة و التي تنسجم مع أهداف الاستراتيجية الأردنية للقطاع السياحي 2019-2022 و في الوقت نفسه لا تخرج عن الإطار العام للاستراتيجية السابقة. إذ تركز السياسة العامة لقطاع السياحة في هذه الخطة على تطوير المنتج السياحي و المحافظة على إطار تشريعي مستقر و واضح و محفز للاستثمار في القطاع السياحي و تطوير سوق العمل و التدريب و زيادة الوعي لدى المجتمعات المحلية بأهمية السياحة و إدامة سياسة ترويجية تجعل

[1] وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

من الأردن مقصدا سياحيا متميزا و منافسا على المستوى الإقليمي و تطوير إدارة المواقع السياحية و تشغيلها بحرفية عالية و المحافظة على مستوى عال للخدمات المقدمة إضافة إلى التطوير المستمر للسياحة المحلية و الترويج لها.[1]

و تضمنت الخطة الاستراتيجية البرامج و المشاريع التي تستهدف تنفيذ التوجيهات الواردة فيها. و عملت وزارة السياحة و الآثار على تصميم بطاقة لكل مشروع إضافة إلى الخطة التنفيذية له. و التي تحدد الخطوات التنفيذية و الجهات المسؤولة عن التنفيذ و الإطار الزمني و الموارد و الكلف المالية المقدرة، كما وضعت مؤشرات قياس أداء على مستوى كل هدف استراتيجي و فيما يلي الأهداف الاستراتيجية للوزارة.[2]

أولا: ركائز و أهداف الاستراتيجية: قامت الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة و الآثار 2018-2020 على الركائز و الأهداف التالية:

الركيزة الأولى: منتج سياحي يعكس هوية الأردن: [3] و يندرج ضمن هذه الركيزة الهدف الأساسي التالي:

خلق تجارب سياحية متنوعة و فريدة تشمل أنماط مختلفة بما يناسب الفئات المستهدفة.

[1] تقرير حالة البلاد، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، محور القطاعات الاقتصادية، السياحة، 2019، ص: 06-07.

[2] المرجع نفسه، ص: 07.

[3] مسودة نهائية لوزارة السياحة و الآثار، الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة و الآثار، كانون الثاني، 2018، ص: 16-17.

الهدف من ذلك هو تفادي العشوائية في استحداث و تطوير المواقع السياحية و الخدمات المزامنة لها، و لتشجيع التفكير و العمل بشكل استراتيجي في وزارة السياحة و الآثار سيتم تصميم تجارب سياحية متكاملة تشمل عددا من المواقع و الأنماط على مسارات متباينة بما يتناسب مع المحافظات و المدن و القرى المختلفة التي سيغطيها كل مسار و بالتالي تلبية احتياجات و رغبات شرائح متنوعة من الفئات المستهدفة.

الركيزة الثانية: بيئة ممكنة: و تنقسم هذه الركيزة إلى: [1]

1- تنظيم البيئة التشريعية بما يتضمن سيادة القانون و الشفافية و المساءلة.

الهدف من ذلك هو ضمان تطبيق القانون على جميع الأطراف المعنية بشفافية و مساواة و تنظيم الروابط التشريعية و الصلاحيات بين وزارة السياحة و الآثار و أصحاب العلاقة بما فيه أصحاب المصلحة العامة و تجنب الازدواجية و التناقض في التشريعات التي تصدرها المؤسسات المختلفة مما يؤثر سلبا على جودة الخدمة المقدمة و كذلك النظر في تشريعات جديدة يحتاج لها القطاع لمواكبة التطورات العالمية الحديثة.

2- خلق بيئة محفزة للاستثمار تدعم قطاع السياحة.

الهدف من ذلك هو إيجاد بيئة محفزة للاستثمار في قطاع السياحة و من خلال شراكات مع القطاع الخاص و المجتمع المحلي فإن على الوزارة تبني مبادرات مختلفة مثل: التعاقد الخارجي لتشغيل و إدارة المواقع السياحية و الأثرية من قبل القطاع الخاص بهدف توفير الخدمات السياحية

[1] مسودة نهائية لوزارة السياحة و الآثار، الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة و الآثار، كانون الثاني، 2018، ص: 17.

و الأنشطة المساندة و كذلك الخدمات التي تثري تجربة الزائر و بما يتناسب مع أهمية المواقع السياحية و التاريخية و البيئية و الاتفاق مع المؤسسات المعنية لإدارة و تنفيذ برنامج وطني للتدريب و التشغيل في القطاع السياحي و عقد نشاطات و ورش عمل مختلفة في أنحاء المملكة غايتها خلق توعية حول قطاع السياحة و أهميته للاقتصاد الأردني و كيف بالإمكان لعب دور المشاركة في تطويره.

الركيزة الثالثة: أداء مؤسسي متميز: و تضم: [1]

1- بناء و تطوير القدرات المؤسسية بما في ذلك الهيكلة، الأنظمة، الإجراءات، المهارات و الثقافة المؤسسية: و الهدف من ذلك هو زيادة متلقي الخدمة من المنتجات و سينعكس هذا بالتالي على تحسين أداء الوزارة في الخدمات التي تقدمها وزارة السياحة و الآثار.

2- إدارة معرفة كفؤة لخدمة القطاع: الهدف من ذلك هو تحسين عملية اتخاذ القرار و رسم السياسات و نقل المعرفة و تعزيز البحوث السياحية في الأردن.

الفرع السادس: الاستراتيجية الأردنية للقطاع السياحي 2019-2022.[2]

إن الرؤية الاستراتيجية لهذه الاستراتيجية هو أن يكون الأردن وجهة سياحية مستدامة في مجالات السياحة المختلفة (التاريخية و الثقافية و المغامرة و الدينية و العلاجية و الاستجمام و سياحة الأعمال و المؤتمرات) بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الأردني و بما يؤثر إيجابا على المجتمعات

[1] فطيمة مشتر، أمال موساوي " دور صناعة السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية – تجربة الأردن –" مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019، ص: 215.

[2] تقرير حالة البلاد ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، محور القطاعات الاقتصادية، السياحة، 2019، ص24-ص27.

المحلية و خلق فرص عمل للأردنيين من خلال تنويع المنتجات و التجارب و تطوير شرائح جديدة و اعتماد أسلوب حديث و شامل يركز على المزايا التنافسية للمنتج السياحي الأردني.

أولا: أهداف الاستراتيجية.

شملت الاستراتيجية خمسة أهداف رئيسية تنسجم مع الأولويات و الأهداف الوطنية التي تضمنتها وثيقة الأردن 2025 و كذلك برنامج تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022 و هي:

- استعادة النمو السياحي و بناء قيمة أكبر للسياحة.

- توسيع المجال الجوي للطيران و تحسين استقبال شركات الطيران العالمية.

- عرض الكثير من منتجات الأردن السياحية و ذلك بإيجاد مواقع تجمع ما بين الإرث و الثقافة و الطبيعة و الطعام و العادات و التقاليد.

- تحسين تجربة السائح بإدخال أساليب عرض و تقديم للمواقع الأثرية بمواصفات عالمية و بناء تجارب سياحية حول الثقافة و العادات و التقاليد.

- زيادة تنافسية القطاع السياحي بالتقليل من عبء القوانين و التشريعات و منح الأفراد و مؤسسات المجتمع المدني دورا أكثر تأثيرا و إشراكهم مباشرة في التطوير و تقديم الخدمات في المواقع السياحية و تطوير الأبحاث و المعلومات لاتخاذ قرارات أفضل و اتخاذ إجراءات فعالة لتشجيع الاستثمار و العمل على توفير قوى عاملة مختصة بالسياحة و تدريبها.

المطلب الثالث: التخطيط السياحي في الجزائر.

عرف تطور النشاط السياحي في الجزائر عدة مراحل معينة تعود إلى حقبة الاستعمار الفرنسي و يمكن التذكير بهذه المراحل بإيجاز في هذا الجانب.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال.

تعود بوادر النشاط السياحي في الجزائر إلى سنة 1897 عندما تكونت اللجنة الشتوية للسياحة و التي قامت بجلب العديد من السواح الأجانب خاصة الأوروبيين و ذلك لزيارة الصحراء الجزائرية ثم أنشأت السلطات الاستعمارية هيئات أخرى تسعى من أجل نفس الغرض منها: [1]

- نقابة سياحية في مدينة وهران 1914.

- نقابة سياحية في مدينة قسنطينة 1916.

- لجنة سياحية لحل مشاكل السواح و تنسيق الأعمال السياحية.

و في سنة 1919 تكونت اتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية، ثم أنشأت في نفس السنة الاتحادية الفندقية بالجزائر، ثم في سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي و هو مختص في منح القروض للمهتمين بالمجال السياحي، و بعدها تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي و السياحي سنة 1931 و الذي لم يتوقف عن النشاط السياحي حتى الاستقلال.

[1] محمد وزاني " السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر – دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي– " رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص: 148.

و قد بلغ عدد السياح الذين وفدوا على الجزائر سنة 1950 ب 150 ألف سائح ثم انخفض هذا العدد في سنوات الحرب التحريرية، و من هذا المنطلق الذي يوحي بأهمية القدرات السياحية في الجزائر وضعت السلطات الاستعمارية برنامج موسع يهدف إلى توسيع قدرات الاستقبال و تجهيزها. ففي مخطط قسنطينة 1957 سطرت الحكومة الفرنسية بناء 17200 غرفة سياحية 17% منها موجودة بالجزائر العاصمة و 1130 غرفة في المحطات المعدنية و المناخية و الباقي موزع بين مناطق حضرية و صحراوية، لكن هذا البرنامج لم يتم إنجازه كليا بسبب تكثيف العمليات الحربية من قبل جيش التحرير.

بعد الاستقلال تركت السلطات الفرنسية 5622 سرير و بمغادرة المستعمرين تركت هذه المنشآت في حالة متدهورة.

الفرع الثاني: السياحة ضمن المخططات التنموية (1967-1989).

أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969):[1] إن الاستراتيجية المتبناة منذ البداية 1967-1979 بالنسبة لكل القطاعات لوم تعطى أواوية للقطاع السياحي بل كان مدمجا في المخطط الوطني للتنمية، من خلال ميثاق السياحة، فكان ذلك مع المخطط الثلاثي (1967-1969) و الذي تقرر فيه توفير 285 مليار دينار جزائري من أجل القطاع السياحي، و قد تم التخطيط لإنشاء 11690 سرير إلا أن الإنجازات لم تكن سوى 2736 سرير أي بنسبة 23% فقط. و يعود عدم اهتمام الدولة الجزائرية في تلك الفترة بالقطاع السياحي نظرا لاهتمامها بمحاولة النهوض بالقطاع

[1] عبد الفتاح عيساني، دور التخطيط السياحي في ترقية الخدمات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص79-ص81.

الصناعي و تكوين بنية تحتية قوية تدفع بعجلة نمو الاقتصاد الوطني الذي كان يعاني من انهيار تام منذ الاستقلال.

الجدول رقم(20): يوضح حصيلة طاقة الاستيعاب الفترة 1967-1969 (سرير).

الوحدة: سرير

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة من البرنامج%	عدد الأسرة المنجزة	النسبة من البرنامج%	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة%
محطات شاطئية	6766	51.7	2406	35.5	35.5	64.5
محطات حضرية	1650	12.6	254	15.4	15.4	84.6
محطات صحراوية	1818	13.9	256	15.7	15.7	84.3
حمامات معدنية	2847	21.8	00	00	00	100
المجموع	13081	100	2916	22.3	22.3	77.5

المصدر: عبد الفتاح عيساني، دور التخطيط السياحي في ترقية الخدمات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص: 80.

من خلال معطيات الجدول السابق تبين الفرق بين نسبة الأسرة المنجزة 22.3% و نسبة العجز في الإنجاز التي بلغت 77.5% يتضح لنا الفشل الواضح في إنجاز أهداف هذا البرنامج السياحية و مدى التهميش الذي تعرض له القطاع في بداية الفترة الأولى للدولة الجزائرية التي كان جل اهتمامها هو بناء قاعدة اقتصادية صناعية و خلق شبكات نقل.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973):[1] يهدف هذا المخطط إلى بناء اقتصاد اشتراكي حيث كان حجم الاستثمارات في هذا المخطط أعلى منها في المخطط السابق فقد ارتفعت الميزانية العامة من 11081 مليار دينار جزائري إلى 27740 مليار دينار جزائري. لكن رغم ذلك بقيت النسبة الأكبر للقطاع الصناعي بنسبة 45% و ذلك بسبب طبيعة الاقتصاد القائم على تشجيع الصناعة الثقيلة، لكن بالرغم من زيادة المبلغ المخصص للسياحة الذي قدر ب 700 مليون دينار جزائري إلا أن النسبة من المجموع كانت أقل من النسبة في المخطط الثلاثي حيث بلغت 2%. و الهدف من المبلغ هو إنجاز 35000 سرير لتلبية زيادة عدد الوافدين لكن لم يتم إنجاز سوى 9220 حيث قدر العجز ب 25780 سرير، ذلك بسبب إعطاء الأولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة 60% و بمبلغ إجمالي قدره 420 مليون دينار جزائري، أما باقي مشاريع المخطط الرباعي الأول فكانت نسبتها 40% من الميزانية الإجمالية.

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص117- ص119.

و هنا يتضح تراكم المشاريع بسبب عدم القدرة على الإنجاز في الموعد و الاهتمام بطاقات الإيواء و إتمام ما تبقى من البرنامج الثلاثي إضافة إلى ما يلي:

- توسيع المناطق السياحية التي أنجزت و التي في طور الإنجاز كمركب موريتي (زرالدة).
- تهيئة نادي الصنوبر.
- إصلاح و إعداد الفنادق الحضرية.
- وضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية.
- تنمية السياحة في تيبازة و بلاد القبائل.

كما عرف القطاع إصلاحات هيكلية على مستوى المؤسسات من خلال إنشاء عدة مؤسسات.

- المؤسسة الوطنية للسياحة و الفنادق سنة 1970.
- المؤسسة الوطنية للسياحة 1970.
- المؤسسة الوطنية للمحطات المعدنية.
- مؤسسة الأعمال السياحية 1970.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):[1] يرمي هذا المخطط في المجال السياحي إلى تحقيق طاقة إيواء تصل إلى 25 ألف سرير و إلى 60 ألف سرير قبل نهاية سنة 1980 و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(21): نصيب قطاع السياحة ضمن المخطط الرباعي الثاني (74-77)

الوحدة مليون دج

القطاعات	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة%
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10
المياه	4600	4.2
السياحة	1500	1.4
الصيد	155	01
البنية الاقتصادية	15500	14
التربية و التكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13.33
الإدارة	1399	1.3
دراسات مختلفة	2520	2.3
المجموع	110236	100

الصدر: عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص: 212.

من خلال الجدول يظهر بوضوح تراجع الميزانية المخصصة للقطاع السياحي من 2.5% في المخطط الرباعي الأول إلى 1.4% في المخطط الرباعي الثاني و منه نستخلص أن القطاع السياحي يشهد

[1]عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص:212-213.

تراجع من مخطط إلى آخر و هذا بدوره يعكس التهميش الذي يتعرض له القطاع من الدولة التي تصب اهتمامها الكبير على القطاع الصناعي في كل برامجها و سياساتها التنموية.

رابعا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984):[1] ما يميز هذه المرحلة هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بمدى أهمية القطاع السياحي في تحقيقه إيرادات هامة على مستوى العالم، حيث قفزت معدلات السياحة بسبب تطور وسائل النقل و انتشار الإعلانات السياحية آنذاك، فأصبح من الضروري إحداث توازن جهوي بسبب النزوح الريفي و الاهتمام بالسياحة الحضرية أكثر، فقد خصص مبلغ 3400 مليون دج لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية في شرق البلاد و وسطها و غربها و الموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية و التي توافق التقاليد الجزائرية حيث وزعت كما يلي:

- 1.6 مليار دينار جزائري مخصصة للمشاريع قيد الإنجاز.

- 1.8 مليار دينار جزائري مخصصة للمشاريع الجديدة.

كان هدف المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير كما يوضحه الجدول التالي:

[1] عبد الفتاح عيساني، مرجع سابق، ص: 83-84. (بتصرف)

الجدول رقم(22): المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (80-84)

الوحدة سرسر.

	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: عبد الفتاح عيساني، مرجع سابق، ص:84.

يلاحظ من خلال الجدول تركيز الدولة الجزائرية في مخططها هذا على المنشآت الساحلية و الحضرية بشكل كبير و يعود سبب الاهتمام إلى أن الشريط الساحلي يسهل الوصول إليه من طرف السياح الأجانب و كذلك كون فصل الصيف هو الأكثر نشاطا سياحيا في الجزائر. بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية للدولة في تلك الفترة مع انخفاض سعر البترول و المديونية و التوجهات السياسية و الاقتصادية الجديدة و الفراغ السياسي الذي أدى إلى انتقال مؤسسة الأعمال السياحية ETT إلى وصاية وزارة العمران و البناء و الإسكان في 01 جانفي 1983 كما كانت الفترة (78-80) مرحلة لمراجعة المخططات السابقة و تكملة ما تبقى من المشاريع.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):[1] يهدف المخطط الخماسي الثاني إلى:

1- استمرار سياسة تنمية السياحة.

2- تطوير الحمامات المعدنية و المراكز المناخية

2- لا مركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين من الجماعات المحلية و القطاع الخاص.

كما تم التركيز خلال هذا المخطط على السياحة الداخلية مع تنفيذ برامج لاستقبال السياح الأجانب و تشجيع القطاع العام و الخاص حيث بلغت طاقات الإيواء 48332 سرير حيث كان نصيب القطاع العام 48.7% و يعادل 46.7% للقطاع الخاص ما يعادل 22640 سرير. كما كان هناك احتمالات لإنجاز مشاريع خلال هذه الفترة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(23): المشاريع التي برمج إنجازها خلال الفترة (85-88).

السنوات	المشاريع
1985	- إعادة تحريك المشاريع قيد الإنجاز. - توسيع العديد من الفنادق كفندق بني عباس، تيميمون، حمام بوغرارة، المسيلة، بجاية.
1986	- إنشاء 1000 سرير خاص بالمنتوج المناخي (محطة تيكجدة). - إنشاء 600 سرير بوهران (فندق الشاطوفان).

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 120-121.

1987	– إنجاز فندق بمدينة جيجل يضم 300 سرير. – إنشاء فندق بآرزيو يضم 300 سرير – برنامج تجديد الوحدات الصحراوية
1988	– من المقرر إنشاء المشاريع: * فندق بمدينة غرداية يضم 600 سرير. * فندق بمدينة الوادي يضم 300 سرير. * توسيع الفنادق السياحية بتيميمون ب 120 سرير.

المصدر: حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 121.

الفرع الثالث: التخطيط السياحي خلال الفترة الانتقالية 1990-2000.

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تطورات جذرية في كل القوانين و التنظيمات التي تسير الاقتصاد الوطني و انتقلت من التسيير المركزي و المخطط المعتمد أساسا على القطاع العام إلى التسيير اللامركزي و فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي و خوصصة الشركات الوطنية مما استلزم وضع قوانين و ميكانيزمات جديدة تسير التوجهات الجديدة و منها ما يتعلق بالقطاع السياحي كقانون النقد و القرض لسنة 1990 الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في جميع النشاطات الاقتصادية و سمح بتحويل رؤوس الأموال و الفوائد المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 الذي ارتكز على عدة مبادئ لإلغاء التفرقة بين المستثمر الأجنبي و المحلي و ضمان تحويل رؤوس الأموال للمتعاملين الأجانب و تم كذلك ضمن هذا القانون

إنشاء وكالة وطنية لترقية و حماية الاستثمار المكلفة بكل الشكليات و الحيثيات المتعلقة بإنجاز المشاريع و كذا التعريف بالمزايا الجمركية و الضريبية المتعلقة بها.

و في ظل هذه القوانين و المزايا عرف القطاع السياحي تدهورا لم يشهده من قبل حيث انخفض عدد السياح الأجانب من 685800 إلى 93491 سائح سنة 1996 مما لم يشجع المستثمرين على المغامرة بأموالهم و الاستثمار في القطاع نتيجة المستقبل المجهول و تعرض المنشآت السياحية خاصة للتخريب و الحرق نتيجة الوضع السياسي السائد آنذاك.[1]

الجدول رقم(24): تطور المشاريع الاستثمارية من طرف(APSI) في مختلف القطاعات خلال 1994-1996

القطاعات	1994	1995	1996
الزراعة	01	01	07
الصناعة	42	10	25
البناء و الأشغال العمومية	09	02	02
لسياحة	03	01	02
الخدمات	06	02	09
الصحة	00	01	01
التجارة	00	01	03

[1] محمد وزاني، مرجع سابق، ص:158-195-160

المجموع	61	17	49

المصدر: نسيمة مكاوي، مرجع سابق، ص: 55.

يوضح الجدول أعلاه الضعف الذي عانى منه قطاع السياحة في تلك الفترة حيث من أصل 127 مشروعا استثماريا مسجلا لدى الوكالة الوطنية لمتابعة و دعم و ترقية الاستثمار (APSI) لم يستفد القطاع سوى من 06 مشاريع استثمارية و هو رقم ضعيف جدا مقارنة بالقطاع الصناعي المستفيد من 77 مشروع استثماري. و يعود السبب في هذا الضعف المسجل كما سبق و أن ذكرنا للظروف الأمنية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك.

طاقات الإيواء خلال الفترة من 1990-2000: فيما يخص طاقات الإيواء شهدت ارتفاعا محسوسا كان أغلبه نتيجة انتهاء الأشغال لبعض المشاريع التي كانت في طريق الإنجاز سوآءا في القطاع العام أو التي دخلت في إطار الخوصصة و الجدول التالي يبين هذا التطور. [1]

الجدول رقم(25): تطور طاقات الإيواء من 1991 إلى 2000.

الوحدة: سرير.

السنة	**1991**	**1993**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
عدد الأسرة	54986	57290	62000	64695	65704	70505	76000	77242

المصدر: محمد وزاني، مرجع سابق، ص: 161.

[1] محمد وزاني، مرجع سابق، ص: 160-161.

تميزت هذه المرحلة بعرض عدة مؤسسات سياحية للخوصصة سوآءا تلك التي في حيز الاستغلال أو في طريق الإنجاز وصل عددها إلى 60 مؤسسة فندقية و 07 محطات معدنية إلا أن عملية الخوصصة لم تكن ناجحة لعدة أسباب منها:

- عدم توفر عقود الملكية للعديد من المؤسسات.

- الأسباب الأمنية كانت عائقا أمام المستثمرين المحليين و الأجانب.

- نقص التشريعات القانونية و كثرة الإجراءات الإدارية.

- مبلغ العرض الضخم بالمقارنة مع مردودية هذه المؤسسات و وضعيتها المتدهورة.

- كثرة الهيئات المتدخلة في عملية الخوصصة و التي عقدت من التسريع في عملية الخوصصة.

- قلة الموارد المالية لتأهيل المؤسسات الفندقية حتى تدخل في عروض البيع و الخوصصة.

التدفقات السياحية 1990-2000: شهدت التدفقات السياحية تذبذبات في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2000 نظرا للظروف و الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة حيث شهد عدد السياح الوافدين انخفاضا و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(26): عدد السياح الوافدين إلى الجزائر الفترة 1990-2000.

الوحدة سائح.

السنوات	المجموع	السياح الأجانب	النسبة%	الجزائريون المقيمون بالخارج	النسبة%
1990	1333918	685815	51	648103	49
1991	1193210	722682	60.5	470528	39.5
1992	1119548	624096	55.7	495452	44.3
1993	1127545	571993	50.8	555552	49.2
1994	822713	336226	40.8	468487	59.2
1995	519564	97648	18.8	421916	81.2
1996	604968	93491	15.5	511477	84.5
1997	634752	94832	14.5	539920	85.5
1998	678447	107213	15.9	571234	84.1
1999	782246	174611	22.4	607675	77.6

المصدر: محمد وزاني، مرجع سابق، ص: 161.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال السنوات الأربع الأولى كان عدد السياح الأجانب يفوق عدد الجزائريين المقيمين بالخارج. لكن منذ سنة 1993 تراجع عدد السياح الأجانب تراجعا رهيبا بينما

نشهد زيادة في عدد السياح المقيمين بالخارج بزيادة ملحوظة و يعود التراجع في عدد السياح الأجانب إلى الوضع الأمني في هذه المرحلة بسبب الإرهاب و بعد سنة 1998 عرف عدد السياح الأجانب عودة طفيفة بسبب نهاية العشرية و بداية تحسن الأوضاع الأمنية.

نتائج و إخفاقات التخطيط السياحي في الجزائر خلال الفترة 1967-2000.

سنحاول حوصلة جميع النتائج و الإخفاقات التي كانت خلال الفترة المذكورة سابقا حول المخططات السياحية في الجزائر كالآتي: [1]

أولا: نتائج التخطيط السياحي في الجزائر للفترة 1967-2000.

- إنشاء الشركة الوطنية للسياحة و الفندقة "SONATOUR"

- إدارة الفنادق و ضمان الخدمات العامة، التسويق و تقديم الخدمات السياحية.

- تحديث الوحدات السياحية، تنسيق و مراقبة سير الهياكل و الوحدات التابعة لها.

- دمج الوكالة السياحية و الشركة الوطنية للسياحة في مؤسسة واحدة "ALTOUR " و إنشاء الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية "SONATHERM" في سنة 1970 من أجل تنمية السياحة الداخلية.

- إنشاء مؤسسة الأشغال السياحية ETT سنة 1971 بهدف إنجاز و تطوير الاستثمارات السياحية.

[1] عبد الفتاح عيساني، مرجع سابق، ص191-ص194.

– إنشاء المركز العالي للسياحة و الفندقة سنة 1976 المتخصص في تكوين الإطارات العليا بطاقة استيعاب تقدر ب 150 طالب.

– في الفترة 1980– 1989 شهدت عمليتين لإعادة الهيكلة، الأولى سنة 1980 و الثانية سنة 1983.

– إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ENET في 1980 لتقوم بالدراسات التقنية للمشاريع و القيام بمهمة التنسيق.

– إنشاء الشركة الوطنية للفندقة الحضرية SNHU في 1980 من أجل تطوير مؤسسات الفندقة و تسييرها.

– إنشاء الديوان الوطني للندوات و المؤتمرات ONCC في 1980 بهدف تطوير الهياكل المتعلقة بالندوات و المؤتمرات و تسييرها.

– إنشاء الديوان الوطني للتنشيط و التطوير و الإعلام السياحي لتطوير السياحة و الأنشطة المرتبطة بها.

– لامركزية المشاريع الاستثمارية.

– إنشاء مؤسسات التسيير السياحي المحلي في كل من (الأغواط، بسكرة، تمنراست، تلمسان ، الجزائر، عنابة، شرق البلاد، غرداية، الوسط، تيبازة ماتاريس، تيبازة القرية، سيدي فرج، الأوراسي ، موريتي، نادي الصنوبر، الأندلس، فندق الجزائر).

– فتح المجال أمام القطاع الخاص و الأجنبي في الفترة 1980–1989 حيث وصلت طاقات الإيواء السياحي في نهاية 1989 إلى 48302 سرير، 53.5% من القطاع العام و 46.5% من القطاع الخاص.

– مع بداية التسعينيات بدأت الجزائر بوضع برامج إصلاحية و ذلك بسن قوانين و تشريعات جديدة لتطوير القطاع و تخفيف الضغوطات على الاستثمارات الوطنية الخاصة و الأجنبية.

– إنشاء الديوان الوطني للسياحة في مارس 1990 الذي كانت مهمته الأساسية ترقية المنتوج السياحي و كذا منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر السياحية و متابعتها و مراقبتها و توجيه المتعاملين السياحيين و توفير كل وسائل الدعم و التحفيز.

ثانيا–إخفاقات التخطيط السياحي في الجزائر في الفترة 1967–2000.[1]

– التدفقات السياحية لم تتجاوز 300000 سائح خلال الفترة 1970–1977.

– ضعف نسبة الاستثمار و الإنجاز خلال الفترة 1967–1977.

– كان متوقع استحداث 21000 منصب شغل خلال المخططات التنموية الثلاث الأولى إلا أن النتائج أظهرت توفير 7251 منصب شغل دائم و التي تمثل 1% من المناصب المشغولة في القطاع العام.

– شهدت الفترة 1990–2000 انخفاضا في النشاط السياحي نظرا للعشرية السوداء في البلاد.

[1] عبد الفتاح عيساني، مرجع سابق، ص: 94–95.

– شهدت الفترة 1990–2000 انخفاض في عدد السياح الأجانب الوافدين مقابل زيادة في عدد الوافدين المقيمين بالخارج.

– لم تعرف هياكل الاستقبال تطورا كبيرا رغم التنظيم القانوني لتشجيع و تسهيل و تسيير الاستثمار السياحي.

– شهدت هذه المخططات عدم وضوح النظرة الحقيقية و الجدية في النهوض بالقطاع.

– غياب التوعية الفكرية و الثقافية للفرد الجزائري بكل ما يتعلق بالسياحة و الأشخاص الفاعلين جعل من المجتمع يتجاهل كل ما له علاقة بالمنشآت السياحية بل و يسعى لتخريبها من أجل البناء و التوسع أو السرقة و التهريب خارج الوطن أو البيع في السوق السوداء .

و لم تشهد الفترة ما بعد 2000 إلى 2007 أي قفزة نوعية في القطاع السياحي بسبب العشرية السوداء كذلك التي بقيت تبعياتها لسنوات، و قد كانت هذه المرحلة للتحظير للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2025 الذي سنراه لاحقا.

الفرع الرابع: الاستراتيجية السياحية بالجزائر ابتداءا من سنة 2000.

منذ مطلع القرن ال20 شرعت الجزائر في استحداث استراتيجيات و سياسات سياحية جديدة لتطوير القطاع السياحي بحكم توفر كل الظروف الملائمة للنهوض بهذا القطاع و من بين هذه البرامج نذكر:

أولا: استراتيجية التنمية السياحية لآفاق 2013.

لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة لآفاق 2010 تحت عنوان " مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010 لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه

بدى ضروريا إدخال التعديلات، و ذلك بالنظر للتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي و الخارجي.[1]

1-أهداف الاستراتيجية السياحية آفاق 2013: وضعت وزارة السياحة جملة من التصورات لتطوير القطاع السياحي مطلع 2013 تمثلت في الأهداف التالية:[2]

أ- الأهداف النوعية:

- تثمين الطاقات الطبيعية و الثقافية و الدينية و الحضارية.

- المساهمة في التنمية المحلية.

- تحسين صورة الجزائر السياحية و إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق السياحية.

ب- الأهداف الكمية:

- زيادة التدفقات السياحية: إن عدد السياح المرتقبين في عام 2013 سيقارب 31 مليون سائح منهم 19 مليون سائح أجنبي.

- زيادة طاقات الإيواء: حيث يتوقع في 2013 الوصول إلى ما يقارب 187 ألف سرير.

- تنمية الاستثمار السياحي: الاستثمار المتوقع في 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليار دج.

[1] نسيمة مكاوي، مرجع سابق، ص: 63.

[2] نسيمة مكاوي، المرجع نفسه، ص: 63.

2- تطوير الاستثمار السياحي خلال الاستراتيجية السياحية 2013.

إن الرغبة المسجلة للاستثمار في مختلف النشاطات السياحية تبين الطابع الواعد لقطاع ذي قيمة مضافة كبيرة، و ما يمكن أن يلعبه من محرك للاقتصاد الوطني، و حسب البرنامج فإن الاستثمار السياحي خلال العشرية عرف وتيرة توسع حسب مرحلتين مختلفتين (2004-2007) و (2008-2013) و تفسير ذلك يكون في ضعف عوامل تنمية القطاع على مدى السنوات السابقة من جهة و في تنفيذ جملة من الإجراءات لإعادة تفعيله من جهة أخرى.

إن نمو القطاع في المرحلة الأولى مرهون بالمشاريع المسجلة، و التي كان يتوقع انهاؤها خلال المرحلة 2004-2007.

أ- المرحلة الأولى (2004-2007): في هذه المرحلة تم التخطيط لإنجاز طاقات إيواء إضافية ب 55000 سرير من طرف المتعاملين و هي محصلة المشاريع التي في طور الإنجاز و تلك المتوقعة و باعتماد نسبة 1.5 مليون دج للسرير الواحد فإن الاستثمارات تصل إلى مبلغ تقديري ب 82.5 مليار دج في نهاية المرحلة.[1]

ب- المرحلة الثانية (2008-2013): اعتبار المشاريع المبادر بها و المقرر إنجازها في هذه المرحلة هي من النوع المتوسط و الرفيع، فبالنسبة ل 60000 سرير المنتظر إنجازها يكون حجم الاستثمار المتوقع 150 مليار دج، متبنيا كلفة متوسطة تقدر ب 2.5 مليون دج للسرير الواحد.

[1] ساعد بوراوي " تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2017، ص: 63.

و عليه فإن حجم الاستثمار المتوقع خلال الفترة 2004-2013 يصل إلى 232.5 مليار دج مع العلم أن مبلغ العقارات (الأرض) ليس محسوبا ضمن هذا التقييم بسبب الفوارق الكبيرة التي تبقى تميز سوق العقار.[1]

3- المنتجات السياحية الواجب تنميتها للنهوض بالقطاع السياحي في الفترة 2000-2013.[2]

- السياحة الصحراوية.
- السياحة الشاطئية.
- سياحة الأعمال و المؤتمرات.
- السياحة الحموية و المعالجة بمياه البحر.
- السياحة الثقافية.
- السياحة الرياضية و الترفيهية و الاستجمامية.

[1] ساعد بوراوي، المرجع نفسه، ص: 63.

[2] عبد القادر لحسين " استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الآليات و البرامج " مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012، ص: 177-178.

4-آليات و متطلبات تنمية المنتوجات السياحية في الجزائر حسب الاستراتيجية 2013.

أ- التهيئة و التحكم في العقار السياحي: يتم ذلك من خلال دعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة (2002-2003) و في استحداث القطاع للنصوص القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة، العقار السياحي، استعمال و استغلال الشواطئ لأغراض سياحية. [1]

ب- تأطير و تمويل المشاريع السياحية: سطرت الدولة في آفاق 2013 تأسيس منتجات مالية ذات خصوصية (قروض بنكية) و تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، إضافة إلى دعم تمويل المشاريع السياحية و تحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسب الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية. [2]

ج- إجراءات دعم التكوين.[3]

- إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال سنة 2004-2005 لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات و التقنيات الحديثة لتسيير النشاط و الخدمة السياحية.

- تأسيس شهادة باكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان متخصصين في ميدان السياحة فاحتياجات التكوين في آفاق 2013 تقارب 1700 عنصرا من مختلف المستويات.

---

[1] نسيمة مكاوي، مرجع سابق، ص: 63.

[2] عبد القادر لحسين، مرجع سابق، ص: 178.

[3] نسيمة مكاوي، مرجع سابق، ص: 64.

– فتح فرع الاقتصاد السياحي في الجامعات مع توسيعه لما بعد التدرج.

– الحث على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع نتيجة تنمية القطاع السياحي الجزائري، و بالخصوص في مجالات الطبخ التقليدي، السياحة الصحية، الثقافية و الدينية.

الفرع الخامس: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

أولا: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) لآفاق 2030. الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر. إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، المدى الطويل (2030) في إطار التنمية المستدامة و يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها و شروط تحقيقها، كما يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، و حماية البيئة في أطر التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[1]

ثانيا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030: تسعى السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة و المادية نذكر منها:

[1] محمد تاج الدين صحراوي، وسيلة السبتي، السياحة في الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017،ص: 60.

1- الأهداف العامة للمخطط:[1]

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري و المالي والاستثمار.

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل).

- المساعدة على المبادلات و الانفتاح سوآءا على الصعيد الوطني أو الدولي.

- التوفيق بين الترقية السياحية و البيئية: و يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (إقران الجانب الاجتماعي بالاقتصادي و البيئة).

- تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة فإن استراتيجية السياحة المستدامة عليها احترام التنوع الثقافي و حماية التراث و المساهمة في التنمية المحلية.

- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة ليست ثانوية.

[1] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص: 64-65.

2- الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015: يمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم(27): الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 في المرحلة 2008-2015.

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	%1.7	%3
إيرادات (مليون دينار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: محمد تاج الدين صحراوي، وسيلة السبتي، مرجع سابق، ص: 61.

3- الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:[1] يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي و الخاص، المادي و غير المادي (الهياكل الطبيعية للاتصال) ب 60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55000 دولار في استثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية، و من أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز

[1] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص: 65-66.

يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دينار على مدى 7 سنوات إلى غاية (2015) أي 350 مليون دولار سنويا.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، و إذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة ب 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي بما فيه المادي و غير المادي، يتوجب على السلطات العمومية بكل وزاراتها التكفل ب 375 مليون دولار على مدى سبع سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز، أي 54 مليون دولار سنويا.

4- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة 2008-2015:[1] لقد تم تحديث المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 و يمكن تقسيم هذه المشاريع إلى الأنواع التالية:

- فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهودة يصل عدد الأسرة بها إلى 29386 سرير.

- أكثر من 20 قرية سياحية متميزة (VTE) بالإضافة إلى تخصيص عدة أرضيات للتوسع السياحي من أجل تلبية الطلب الوطني و العالمي.

- حدائق تسلية سياحية (حديقة دنيا بعنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، دنيا بالجزائر العاصمة و وهران، حدائق الواحات).

- مراكز العلاج، الصحة و الرفاهية (حمام قرقور، حمام ملوان الشريعة).

- إطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بالامتياز 5986 سرير و 8000 منصب شغل في الأفق.

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 133-134.

ثالثا: آليات تطوير و إنعاش السياحة في الجزائر غاية 2030: اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 على خمس آليات لتسريع وتيرة نمو السياحة و إنعاشها بهدف إعطاء الجزائر مكانة مستحقة دوليا في المجال السياحي نظرا لما تمتلكه من مؤهلات و هذه الآليات الخمس هي:

1- مخطط وجهة الجزائر:[1] نظرا لما تعانيه وجهة الجزائر من تصورات سلبية (كصور الفوضى و انعدام الأمن و الانغلاق) إضافة إلى افتقارها بالأساس إلى الشهرة الواسعة، لذلك وجب عليها إيجاد الاستراتيجية اللازمة لتقويم هذه الصورة و تثبيتها لتكون وجهة سياحية تنافسية كاملة تتميز بالأصالة و الابتكار و النوعية. و على العموم فإن مخطط وجهة الجزائر يهدف إلى.

- بناء صورة جديدة و تعزيز سمعة وجهة الجزائر.
- إبراز الصفات الأساسية لوجهة الجزائر.
- تنظيم حملات إعلام و اتصال فعالة.
- صياغة تحليل خاص للعرض السياحي المتاح حاليا في الجزائر و المنافسة.
- تحديد و إيجاد الثنائيات (منتجات/ابتكار الوجهة " أي التميز عن المحيط المجاور").
- أفضل استراتيجية استهداف من أجل جلب المزيد من السياح.
- تدعيم تزايد التدفقات السياحية.

[1] مروان صحراوي " التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي – حالة الجزائر – " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012، ص: 158-159.

- وضع استراتيجية تجارية (إرسال النشرات الإخبارية لوكالات الاتصال) تترجم التوصيات الاستراتيجية لخلق حملة ترويجية فعالة.

2- الأقطاب السياحية للامتياز POT:[1] تتمثل الأقطاب السياحية للامتياز في عدد من القرى السياحية للامتياز و المتمثلة في

- قطب الامتياز السياحي الشمالي الشرقي: و يضم كل من القرى السياحية التالية (عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة).

-قطب الامتياز السياحي شمال وسط: و يضم كل من (الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية).

- قطب الامتياز السياحي الشمالي الغربي: و يضم كل من (مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان).

- قطب الامتياز السياحي الشمالي الشرقي (الواحات): و يختص بكل من: (غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة).

- قطب الامتياز السياحي الجنوبي الغربي: ينحصر على المناطق التالية (توات، القرارة، القصور، أدرار، تيميمون، بشار).

- قطب الامتياز السياحي الجنوب الكبير: و يختص بكل من (الطاسيلي ناجر، إليزي، جانت، الأهقار، تمنراست).

[1] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص: 69.

3- مخطط نوعية السياحة PQT:[1] يسعى هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين و التعليم و يدرج تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في تناسق مع المنتوج السياحي في العالم كما يهدف إلى:

- إطلاق مخطط لنوعية السياحة PQT مع الرغبة في الانضمام لماركات موحدة " النوعية السياحية " و هي حصيلة كل مسعى نوعي.

- تحسين نوعية العرض السياحي و تشجيع ترقيته في الجزائر و في الخارج.

- بعث ديناميكية تقويم و ترقية الوجهة السياحية للجزائر.

- تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات و احترافية القيادات و عمال التأطير في المدارس.

- ضمان ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية داخل المدارس.

- إعداد مقاييس الامتياز للتربية و التكوين السياحي و يتعلق الأمر باعتماد التصديق و التسجيل الرسمي .

- استعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في مخطط نوعية السياحة من خلال التسويق عبر الانترنيت كونها عملية تسمح بالعرض المباشر للمنتوج و الخدمات السياحية لعدد كبير من مستخدمي الانترنيت.

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 139.

4- مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:[1] يرمي هذا المخطط إلى وصل الشبكة السياحية و جعلها منسجمة من خلال استراتيجية التجميع بربط الشركاء و مختلف الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج و توزيع المنتوج السياحي فإذا كان للدولة الدور الكبير و الضروري في المجال السياحي خاصة من أجل جهودها في تهيئة الإقليم و حماية الموارد السياحية و بناء المنشآت القاعدية إضافة إلى السهر على بسط و خلق النظام العام و الأمن، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمارات و الاستغلال السياحي و يثمن و يسوق الأملاك و الخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه. هذا التعاون و الشراكة العمومية الخاصة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، المياه، الطاقة، تكنولوجيا الاعلام و الاتصال...و غيرها.

- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية و القرى السياحية للامتياز.

- تحسين النوعية بالتكوين المستمر.

- توفير الأمن السياحي.

- صيانة الثروة الطبيعية و البيئية.

- احترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية.

[1] مروان صحراوي، مرجع سابق، ص: 163-164.

5- مخطط تمويل السياحة PFT:[1] يصبوا هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- حماية و مراقبة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة.

- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الذوبان.

- جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب.

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية المالية.

- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية و خاصة في إطار بنك الاستثمار.

- مراقبة المتعاملين المستثمرين من خلال إجراءات مناسبة لدعم الاستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستثمار في هذا الميدان.

المبحث الثالث: تجارب التنمية السياحية المستدامة في كل من الدول الثلاث.

سعت كل من الدول محل الدراسة إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة ضمن استراتيجياتها السياحية التنموية من خلال تظافر الجهود و تسخير الإمكانيات المالية و المادية و البشرية اللازمة لذلك.

[1] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص: 70-71.

المطلب الأول: التنمية السياحية المستدامة في مصر.

في ظل الاهتمام الواسع و التزايد بضرورة تبني فكر الاستدامة في القرن الواحد و العشرين في جميع القطاعات فقد خطت مصر خطوة نحو البدء في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة خاصة على الصعيد السياحي الذي يعتبر القلب النابض للاقتصاد المصري.

الفرع الأول: دور السياحة في تنمية الاقتصاد المصري.

يعتمد الاقتصاد المصري بالدرجة الأولى على العائدات السياحية نتيجة الاقبال المتزايد للسياح الذي يزيد من انتعاش الخزينة العامة للدولة و بالتالي تحقيق المنفعة الكلية للحكومة المصرية و الفرد المصري على حد سواء.

أولا: العلاقة بين السياحة و التنمية الاقتصادية في مصر:[1] تعد السياحة من أهم مصادر الدخل القومي المصري و مصدرا أساسيا للاحتياطي النقدي حيث أن ارتفاع عدد السائحين يرفع من معدلات الدخل القومي، و يزيد من الاحتياطي من العملات الأجنبية و الجدول التالي يوضح اتجاه العلاقة بين التغير في عدد السياح و الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة 2009-2018.

[1] الشيماء عبد السلام إبراهيم، هند موسى محمد علي " أثر العوامل السياحية الداخلية على تحقيق التنمية السياحية التطبيق على قطاع السياحة (2009-2019) " مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا، الأردن، ملحق 06، المجلد 05، 2019، ص: 105.

الجدول رقم (28): العلاقة بين عدد السائحين و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري (GDP) خلال الفترة 2009-2018.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السائحين بالمليون	12536	14731	9845	11532	9404	9878	9328	5399	8292	11347
معدل نمو % GDP	13.80	13.60	7.20	15.50	3.20	5.50	8.20	0.06	-4.16	20

المصدر: الشيماء عبد السلام إبراهيم، هند موسى محمد علي، مرجع سابق ص: 105.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بطريقة مباشرة مع التغير في عدد السائحين الوافدين فكل زيادة في عدد السياح الوافدين تقابلها حتما زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أي أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية و يعود السبب في هذه العلاقة إلى ارتباط السياحة بمعظم القطاعات الاقتصادية كالصناعة و التجارة و الأشغال العمومية ...الخ مما يجعلها عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية و زيادة الدخل القومي.

ثانيا: تطور الإيرادات السياحية في مصر.

الجدول رقم (29): تطور الإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة 2015-2019.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات السياحية بالمليار دولار	6.1	2.5	7.8	11.6	13.03

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع:

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwipsKOEw9b8AhWTVaQEHUWnCdAQFnoECAgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.almasryalyoum.com%2Fnews%2Fdetails%2F1671414&usg=AOvVaw3-s6dHpo10lqraXAMOm8Tz

(السياحة تحقق أعلى إيرادات في تاريخها خلال 2019 المصري اليوم) , البنك المركزي 12/01/2021, 14 :03.

من خلال معطيات الجدول السابق و حسب ما أعلن عليه البنك المركزي المصري فإن السياحة حققت أعلى إيرادات في تاريخها خلال العام 2019 لتتجاوز 13.03 مليار دولار بما يفوق أعلى معدلاتها السابقة المحققة في 2010 و البالغ 12.5 مليار دولار و تفوق أيضا النسبة المحققة خلال السنة التي سبقتها 2018 التي بلغت 11.6 مليار دولار و بزيادة نسبتها 12.5% ، بينما بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات السياحية بين العام 2019 و 2017 ما نسبته 67% و التي بلغت 7.8 مليار دولار .بينما شهد الزيادة في الإيرادات السياحية مقارنة مع السنتين 2016 و 2015 ما نسبته 420% و 113% على التوالي. هذه الزيادة المحققة خلال العام 2019 تعود بشكل مباشر لاحتضان مصر لكأس أمم أفريقيا 2019 حيث شهد مصر توافد غفير لعدد السياح المهتمين بالرياضة من

جمهور و لاعبين و تقنيين ...الخ قادمين من مختلف الدول الأفريقية و كذا من باقي دول العالم من عشاق كرة القدم.[1]

ثالثا: مساهمة السياحة في تدفق النقد الأجنبي: يعتبر النشاط السياحي و إيرادات قناة السويس هما الركيزة الأساسية التي تدر للدولة النقد الأجنبي، فتطور قطاع السياحة و زيادة توافد الأجانب يتناسب طرديا مع زيادة تدفق النقد الأجنبي و خاصة الدولار و هو العملة التي تربط الكثير من الدول حاليا أسعار تداول عملاتها تبعا له، و الذي تستخدمه الدولة فيما بعد في شراء السلع و الخدمات المختلفة التي تقوم باستيرادها من باقي الدول حيث أن الاقتصاد في مصر اقتصاد خدمي يقوم بشكل رئيسي على قطاع السياحة و دخل قناة السويس فهو في المقابل ليس اقتصاد حقيقي " يقوم على تصنيع سلع متكاملة و تصديرها للدول " إلا فيما عدا تصنيع بعض المواد الأولية التي لا ترقى إلى كونها سلعة متكاملة، لذلك فإننا لا نبالغ إذا أطلقنا على السياحة أنها العامل الرئيسي لتدفق النقد الأجنبي.[2]

رابعا: الميزان السياحي في مصر: إن التطور في قطاع السياحة يستتبع معه تطور في الناتج المحلي الإجمالي كما سبق و أن ذكرنا، مما يؤثر بدوره على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بصفة عامة إذ أن التدفق السياحي يأتي معه زيادة في تدفق النقد الأجنبي فيجعل الإيرادات العامة

---

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwipsKOEw9b8AhWTVaQEHUWnCdAQFnoECAgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.almasryalyoum.com%2Fnews%2Fdetails%2F1671414&usg=AOvVaw3-s6dHpo10lqraXAMOm8Tz البنك المركزي (السياحة تحقق أعلى إيرادات في تاريخها 12/01/2021, 14 :03. خلال 2019 المصري اليوم)

[2] وفاء عبد اللطيف إبراهيم محمود علي " الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لقطاع السياحة، المؤتمر العلمي الثالث (القانون و السياحة)، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، د ت، ص: 40.

في موضع مزدهر و ملائم لتغطية النفقات مما يؤثر على توازن الميزان التجاري للبلد و يزيد من فرص الادخار.

الفرع الثاني: تنمية السياحية البيئية المستدامة في مصر.

أولا: سياسة السياحة البيئية في مصر و علاقتها بالتنمية المستدامة:[1] تتطلب التنمية السياحية المستدامة الاعتماد على التخطيط السياحي بشكل كبير، باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة، لذلك فإن التخطيط السياحي يعتبر ضرورة حتمية للتنمية المستدامة لمواجهة المنافسة في السوق السياحي و هناك بعض الأسس التي تقوم عليها سياسة التنمية السياحية في مصر منها ما يلي:

– رعاية اتجاهات و قضايا السياحة المستدامة و تنفيذها عن طريق التعاون بين كافة الأطراف المعنية سوآءا مؤسسات حكومية أو قطاع خاص أو مواطنين مصريين.

– تنظيم التعاون بين خبراء السياحة و حماية البيئة لتنشيط السياحة البيئية المستدامة المثقفة التي ترتكز على الاهتمام بالنواحي البيئية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.

– تشجيع الممارسات التي توضح أهمية التنوع البيولوجي للمقصد السياحي، و الترحيب بالزائرين من جميع أنحاء العالم دون تمييز.

[1] بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاتة حسن الزق، مرجع سابق، ص: 56–57.

– تحقيق التفاهم و التكامل و التعاون بين المحميات الطبيعية و المجتمعات المضيفة و أصحاب رؤوس الأموال لزيادة اهتمامهم بمستوى الخدمات المقدمة للسائحين، و ضرورة الارتقاء بصورة البلد السياحية.

– الحفاظ على العادات و التقاليد الثقافية و الاجتماعية للمجتمع المضيف و التشجيع على تبادل الثقافات و المعارف.

– توفير المعلومات الضرورية التي يحتاج إليها السائحين بالمحميات الطبيعية و تحديد القدرة الاستيعابية لهذه المحميات، بجانب توفير مرشدين سياحيين على أعلى مستوى من الكفاءة في شرح المعلومات الصحيحة و الدقيقة للسائحين.

– تحديد المقاصد السياحية الرائدة و الأنشطة السياحية بها للاستفادة منها في توفير هذه الخدمات بأسعار أفضل منهم.

– التعرف على نوعيات السياح الوافدين إلى مصر و تحديد رغباتهم و احتياجاتهم و تبني أساليب تسويقية حديثة تتوافق مع أنشطة و خطط و عمليات التنمية السياحية المستدامة و مع حركة السياحة العالمية و اتجاهاتها المستقبلية.

– توفير المعلومات الدقيقة و الوافية في الوقت المناسب و بالشكل المطلوب في المطبوعات المقدمة للسائحين و التأكيد عن الإعلان عن أي تغيرات تحدث في الأسعار أو البرامج أو المواسم السياحية.

– عمل بروتوكول تعاون بين الجهات الحكومية و القطاع الخاص و المجتمع المدني و وضع خطط للتعاون مع الأزمات و الكوارث، للاستفادة منها و تجنب تأثيراتها السلبية على قطاع السياحة.

ثانيا: قواعد السياحية البيئية المستدامة المصرية:[1] السياحة البيئية المستدامة في مصر قادرة على توفير العديد من الوظائف و الكثير من الأرباح مع دعم و حماية الموارد الطبيعية. أيضا هي تعاون في زيادة الوعي الجماهيري بشأن المنتجات و الخدمات التي تقدمها النظم البيئية الطبيعية و التنوع البيولوجي بالإضافة إلى احترام المعارف التقليدية و خبرات المجتمعات المحلية. هذا النوع من السياحة يحقق التكامل العملي بين الاعتبارات البيئية و المتطلبات الاقتصادية و يعطى نموذج للتنمية المستدامة.

و تعنى الاستراتيجية الوطنية بإرساء نظم للإدارة و المتابعة و التطوير و النشاطات السياحية البيئية بمشاركة جميع الجهات المعنية و القطاع الخاص و المجتمعات المحلية و البدو و المنظمات الأهلية و بمعاونة الخبراء الوطنيين الدوليين و ذلك من خلال أساليب التشاور و الحوار المشترك و تبادل المعلومات و الدروس المستفادة.

و ترتكز السياحة البيئية المستدامة على تحقيق الدعم المتبادل بين تنمية السياحة و حماية الموارد الطبيعية و المشاركة الفعالة من المعنيين بهذه السياحة و تعزيز البنية التحتية و تخطيط استخدامات الأراضي على أساس الصون و الاستخدام الرشيد للتنوع البيولوجي و في هذا الصدد وضعت مصر جملة من البرامج لاستثمار أنشطة السياحة البيئية و كفاءة إدارتها و تواصل عطائها على المستوى القومي و المحلي و يمكن تلخيص هذه البرامج في الجدول التالي:

[1] وثيقة للمناقشة " نحو استراتيجية وطنية و خطة العمل للسياحة البيئية في مصر" وثيقة منشورة من طرف جهاز شؤون البيئة، الإدارة المركزية لحماية البيئة، مصر،2005، د ص.

الجدول رقم (30): برامج العمل الوطني الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للسياحة البيئية في مصر.

البرنامج	الهدف منه
1- تطوير شبكة المحميات الطبيعية و صون التنوع البيولوجي.	يهدف البرنامج إلى استكمال و تطوير المحميات الطبيعية في مصر و صون التنوع البيولوجي في المناطق الحساسة بيئيا في إطار الالتزام بالاتفاقيات الدولية و المحلية و بما يدعم السياحة البيئية في مصر.
2- الإدارة الرشيدة لأنشطة السياحة البيئية.	- متابعة و رصد و تقويم أنشطة السياحة البيئية و إدارتها. - تحفيز الأنشطة المتوافقة بيئيا. - وضع إرشادات و قواعد لتقويم الأداء و التطوير في ضوء الخبرات المكتسبة.
3- مركز تكنولوجيا الاعلام و الاتصال.	الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في كل ما يتعلق بالسياحة البيئية، فيما يتعلق بجمع و تحليل البيانات القومية عن توصيف الوضع الراهن الخاص بالسياحة البيئية اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا و ثقافيا و علميا بجانب تحليل المعلومات الإقليمية و الدولية للاستفادة منها.
4- التوعية و التثقيف و الاعلام و التسويق.	- إعداد و تنظيم برامج لرفع الوعي لدى القطاعات المستهدفة (مثل السياح و متخذي القرار و المواطنين) بأهمية السياحة البيئية و دورها في حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية. - الاستفادة من وسائل الاعلام في إبراز موارد مصر الطبيعية و الثقافية مع ضرورة تكامل كافة جهود التسويق لضمان نجاحها.

5- تعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص و المجتمعات المحلية.	تفعيل آليات المشاركة الفعالة بين جميع الجهات المعنية بالسياحة البيئية (الأجهزة الحكومية و شركات القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني و المجتمعات المحلية و البدو) في مراحل التخطيط و التنظيم و اتخاذ القرار و التنفيذ حتى تكون القرارات نابعة بالاتفاق فيما بينهم، و يدعمون و يلتزمون بتنفيذها.
6- بناء القرارات و الدعم المؤسسي و آلية التمويل.	توافر بناء مؤسسي قوي للأجهزة و المؤسسات الحكومية و المنظمات الأهلية ذات العلاقة على المستوى القومي و المحلي، و الاهتمام بالتدريب التخصصي للكوادر المختلفة لتنفيذ برنامج العمل الوطني للسياحة البيئية في مصر.
7- تكامل العمل الوطني و الإقليمي و الدولي.	ترابط خطط العمل الوطنية و الإقليمية و الدولية لتنمية و ارتقاء السياحة البيئية بشكل يضمن استدامتها و يحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي بمناطقها، و يحمي و يحافظ على التراث الطبيعي و الثقافي بها.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjwgreFy9b8AhUkVqQEHXUfCDUQFnoECAsQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.researchgate.net%2Fpublication%2F328497724_alsyaht_albyyyt_wdwrha_fy_hmayt_albyyt_fy_dw_alastratyjyt_alwtnyt_llsyaht_albyyyt_fy_msr&usg=AOvVaw1VF86Ges-TN6mPRJMSL49T , 18/06/2020, 00 :26.

ثالثا: العلاقة بين السياحة و انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2: تعد البيئة من العوامل الجاذبة للسياحة في أي دولة، كما أن السياحة البيئية من أكثر أنواع السياحة استقطابا للسائحين من مختلف دول العالم، و نظرا لما تتمتع بع مصر من تنوع بيئي و مناخ معتدل معظم فترات العام فإن الحفاظ على البيئة و العمل على استدامتها يعد من العوامل الهامة لجذب المزيد من السائحين، حيث أن تزايد معدلات السياحة الوافدة دون وضع معايير بيئية للاستخدام الآمن للبيئة قد يؤدي إلى تدهور البيئة المحيطة نتيجة للمخلفات المتزايدة و الاستخدام الجائز. و من هنا نلاحظ أن هناك ارتباط أمامي و خلفي بين السياحة و البيئة حيث أن كلاهما يؤثر و يتأثر بالآخر و يمكننا استخدام مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون كمؤشر للبعد البيئي في مصر و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (31): العلاقة بين عدد السائحين و نسب انبعاث CO2 في مصر خلال الفترة 2009-2018.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السائحين بالمليون	12.536	14.731	9.845	11.532	9.464	9.878	9.328	5.399	8.292	11.347
كمية انبعاث CO2 بالمليون طن	159	166.7	177.01	181.95	191.56	196.99	197.14	201.34	206.2	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع: الشيماء عبد السلام إبراهيم، مرجع سابق، ص: 107.

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد علاقة واضحة بين نسب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون و الزيادة في عدد السياح الوافدين إلى مصر، حيث ظلت نسب انبعاث غاز CO2 في تزايد سنة تلوى الأخرى حتى في السنوات التي انخفضت فيها معدلات توافد السياح. ذلك أن التلوث الحاصل في الجو بسبب هذا الغاز يعود لمخلفات المواطن المصري بالدرجة الأولى نتيجة الأعمال الملوثة التي أصبحت بكثرة كالتصنيع و وسائل النقل و كذا بسبب الارتفاع الهائل للنمو السكاني مقارنة بمساحة القارة و الاكتظاظ التي تعاني منه مصر.

رابعا: الطاقة الفندقية الخضراء :[1] تسعى الجهات الوصية الأولى عن السياحة في مصر للترويج لمصر كمقصد سياحي يراعي معايير الاستدامة البيئية و الاجتماعية و المعترف بها عالميا لتلبية الطلب المستقبلي على منتجات و خدمات السياحة المستدامة. و في هذا الصدد تم التوسع في شبكة الفنادق المصرية الحاصلة على " شهادة فندق النجمة الخضراء " و هي إحدى الشهادات التي تطبق المعايير الدولية للسياحة المستدامة لرفع الطاقة الإيوائية للفنادق الخضراء إلى 10% من إجمالي الطاقة الإيوائية لجمهورية مصر العربي. فخلال العام 2018/2017 بلغ عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة 74 فندقا بطاقة استيعاب تقدر ب 18874 غرفة فندقية، و قد تم التخطيط لإضافة 08 فنادق خلال العام 2019/2018 أي بمعدل فندقين كل ثلاثة أشهر، و بالفعل مع نهاية شهر يونيو 2019 بلغ عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة 80 فندقا أي حوالي 22000غرفة فندقية تمثل 10% من إجمالي الطاقة الإيوائية لمصر.

كما أن هناك تعاون بين وزارة السياحة و الآثار و وزارة البيئة للتوسع في أنشطة السياحة البيئية و كذلك إدماج التنوع البيولوجي في القطاع السياحي من خلال وضع ضوابط و اشتراطات لتصاريح مزاولة النشاط السياحي التجاري داخل مناطق المحميات الطبيعية، و آليات مراعاة الاشتراطات البيئية في الأنشطة السياحية و إيجاد آلية لعمل رقابة مشتركة بين الوزارتين للتأكد من عدم وجود أي سلوكيات أو ممارسات خاطئة في التعامل مع البيئة و كذلك قامت وزارة السياحة بمراعاة إدراج الاشتراطات البيئية ضمن منظومة تحديث معايير تصنيف الفنادق المصرية.

[1] تقرير المتابعة: برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة، وزارة السياحة المصرية، مصر، رقم 01، سبتمبر 2019، ص: 530.

خامسا: التنوع البيولوجي:[1] تم التعاون بين وزارتي السياحة و البيئة لتفعيل مشروع دمج إجراءات صون التنوع البيولوجي بقطاع السياحة في مصر و الذي يتم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مرفق البيئة العالمي و الذي يهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي في تنمية و إدارة قطاع السياحة و خفض التأثيرات السلبية للبنية التحتية لهذا القطاع على الموارد الطبيعية و دعم و تطوير السياحة بوضع تصنيف للسياحة المسؤولة و دعم مصر كواجهة عالمية للسياحة البيئية و كذا التنسيق من جانب الوزارتين مع محافظة جنوب سيناء لتنفيذ مشروع تحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء بتمويل من مرفق البيئة العالمي و ينفذه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال الفترة 2021-2026. و يتناول المشروع حزمة من الأنشطة البيئية في نطاق مدينة شرم الشيخ في عدد من المجالات (إدارة المخلفات الصلبة و السائلة، ترشيد استخدام المياه، تحسين كفاءة الطاقة و التوسع في استخدام أنظمة الطاقة الجديدة المتجددة، الحفاظ على البيئة البحرية و الشعاب المرجانية، تطبيقات النقل المستدام).

سادسا: الحفاظ على الموارد الطبيعية:[2] فيما يخص الحفاظ على الموارد الطبيعية و بالتالي الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة من القطاع السياحي و دعم التزام مصر للاتفاقيات الدولية للتغيرات المناخية، تم تشجيع الاستثمار في تكنولوجيات كفاءة الطاقة و الطاقة المتجددة من خلال تقديم دعم فني للفنادق المهتمة بتكنولوجيات كفاءة الطاقة و الطاقة المتجددة. حيث قامت وحدة السياحة الخضراء بالتنسيق مع بعض البرامج الوطنية لعمل دراسات تفصيلية حول

[1] تقرير المتابعة: برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة، وزارة السياحة المصرية، مصر، رقم 01، سبتمبر 2019، ص: 530-531.

[2] تقرير المتابعة: برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة، وزارة السياحة المصرية، مصر، رقم 01، سبتمبر 2019، ص: 531.

استخدامات الطاقة و المياه في عدد 09 فنادق في مناطق سياحية مختلفة لمساعدة الفنادق على تبني خطط استثمارية مناسبة للتحول إلى تلك التكنولوجيات، بالإضافة إلى تقديم دعم فني و مالي لعدد 10 فنادق لاستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بقدرة 150 كيلو وات لكل فندق بهدف تقديم نماذج ناجحة يمكن تكرارها في القطاع الفندقي، و قد تم بالفعل البدء في تنفيذ تلك المشاريع و تقوم وزارة السياحة بالتنسيق المستمر مع الجهود الوطنية المتعلقة بقضية التغيرات المناخية للتأكد من مساندة القطاع السياحي لالتزامات مصر الدولية تجاه اتفاق باريس 2015 من خلال الاستفادة من الخفض في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري في قطاع السياحة كنتاج للتحول إلى تكنولوجيا كفاءة الطاقة و الطاقة المتجددة في استيفاء التزامات مصر في هذا الشأن.

و يتم التعاون المشترك مع وزارة البيئة في إطار رؤية وزارة السياحة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة السياحة العالمية حيث شاركت الوزارة في إعلان محمية رأس محمد و وادي الحيتان ضمن القائمة الخضراء لأول مرة. و تم افتتاح المرحلة الأولى من أعمال تطوير محمية رأس محمد بمدينة شرم الشيخ للإعلان عن دخول محمية رأس محمد و وادي الحيتان و عدد من المحميات في القائمة الخضراء بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة أو الحفاظ على البيئة و مواردها. و في هذا الصدد يتم التعاون للحفاظ على أصول المحميات المصرية و تشهد الفترة المقبلة مزيدا من التعاون و العمل بين الوزارتين للترويج للسياحة البيئية و الحفاظ على المحميات الموجودة بمصر و تطويرها و التأكيد على تطبيق المعايير الدولية للاستفادة في كافة الأماكن السياحية المصرية للحفاظ على ثروتها الطبيعية.

الفرع الثالث: الدور الاجتماعي للسياحة المصرية.

تظهر الآثار المجتمعية للقطاع السياحي على أفراد المجتمع المصري من حيث الطابع العام و بعض العادات و التقاليد المصرية، خاصة على العاملين في مجال السياحة، و ذلك بفضل إنشاء قطاع سياحي مستدام في مصر و يظهر دور السياحة الإيجابي على المستوى المجتمعي في عدة أوجه أهمها نشر التعاون و فهم المجتمعات المختلفة لبعضها، الأمر الذي أدى إلى زيادة انتشار السلام و الوئام العالمي و ذلك من خلال تعرف السياح على الميراث الثقافي المصري عند زيارة الآثار التاريخية و الاطلاع على الفو و المشاركة بالاحتفالات المحلية، إضافة الى توسيع مدارك أفراد الشعب المصري في مجال الشؤون العالمية المختلفة و رفع مستوى المعيشة و نشر المعرفة و العلم من خلال اختلاط الشعوب ببعضها.[1]

المطلب الثاني: التنمية السياحية المستدامة في الأردن.

تعتبر السياحة في الأردن رأس مال حقيقي و ثروة عظيمة لا يستهان بها حيث يقف القائمون على قطاع السياحة من حكومة و قطاع خاص على قدم و ساق لتنفيذ خطط و برامج و استراتيجيات و مشاريع لتطوير القطاع السياحي و الدخول في ما يسمى بالاقتصاد السياحي للوصول بالمملكة

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwinmrbVNb8AhVRSKQEHX9xCSIQFnoECAkQAQ&url=https%3A%2F%2Fmawdoo3.com%2F%25D8%25A8%25D8%25AD%25D8%25AB_%25D8%25B9%25D9%2586_%25D8%25A3%25D9%2587%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A9_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AD%25D8%25A9_%25D9%2581%25D9%2589_%25D9%2585%25D8%25B5%25D8%25B1&usg=AOvVaw23JRSgwNt-QU-BnIG1pYV5 , بحث عن أهمية السياحة في مصر , 12/09/2021, 13 :58.

إلى أن تكون مركز جذب سياحي رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني بسبب محدودية الموارد الطبيعية.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للسياحة في الأردن.

يتمثل الدور الاقتصادي للسياحة في الأردن في تأثيرها على عدة مؤشرات اقتصادية منها:

أولا: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات: تمثل السياحة جزء من المعاملات غير المنظورة بحيث تدمج الإيرادات و النفقات المتعلقة بهذا القطاع كعنصر من ميزان المدفوعات، و الذي تسعى كل الدول إلى تحقيق قيمة إيجابية له اعتمادا على تشجيع العمل على تصدير السلع و الخدمات السياحية كصادرات غير منظورة من شأنها أن تساهم في زيادة الموارد السياحية و التي بدورها تنعش التجارة الدولية و توسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سوآءا على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات غير المنظورة، و يتضح أثر السياحة على ميزان المدفوعات من خلال حساب الفرق بين إنفاق السياح الأجانب داخل الدولة و إنفاق السياح الوطنيين بالخارج.[1]

1- **الدخل السياحي:** يمكن متابعة تطورات الدخل السياحي في الأردن من خلال الجدول التالي:

[1] فطيمة مشتر، أمال موساوي، مرجع سابق، ص: 218.

الجدول رقم (32): الدخل السياحي في الأردن للأعوام 2015-2018.

السنوات	2015	2016	2017	2018
الدخل السياحي بالمليون دينار	2886.1	2870.0	3293.0	3726.0
التغير النسبي	%7.1-	%0.6-	%14.7	%13.1

المصدر: تقرير حالة البلاد لعام 2019: السياحة، ص: 06.

تشير البيانات المبينة في الجدول أعلاه و الصادرة عن البنك المركزي الأردني و وزارة السياحة و الآثار إلى أن الدخل السياحي بلغ عام 2018 حوالي 3.7 مليار دينار و بنسبة نمو بلغت 13.1% عن العام الذي قبله 2017 بعد أن كانت تشكل قيمة سالبة في الأعوام الأولى 2015 و 2016، إلا أن السنتين الأخيرتين 2017 و 2018 شهدتا نموا سريعا في الدخل السياحي بنسبة نمو 14.7% و 13.1% على التوالي . بينما يشكل الدخل السياحي في الأردن عام 2018 نسبة 11.4% إلى الناتج المحلي الإجمالي و هذه الزيادة تأتي من جراء ما يقابلها من زيادة في عدد سياح المبيت للعام 2018 و التي بلغت 4.1 مليون سائح مقارنة ب 3.8 مليون سائح عام 2017.[1]

[1] تقري حالة البلاد لعام 2019: السياحة، ص: 05، بتصرف.

2- الإنفاق السياحي.

الجدول رقم (33): يمثل الانفاق السياحي في الأردن الفترة 2015-2018.

الوحدة: مليون دينار.

السنوات	2015	2016	2017	2018
الإنفاق السياحي بالمليون دينار	823.4	893.1	984	984.6

المصدر: التقارير السنوية لأداء الاقتصاد الأردني للسنوات 2016، 2016، 2018. ص: 18.

من خلال القراءة التحليلية لمعطيات الجدول السابق نلاحظ أن الإنفاق السياحي في خلال السنوات الأربعة المبينة أعلاه بقي في تزايد مستمر إلا أن الزيادة كانت بنسبة ضئيلة جدا و الإنفاق هنا هو إنفاق الأردنيين بالخارج أي أن القليل من الأردنيين الذين ينفقون أموالهم بالخارج لأغراض سياحية معينة كالدراسة و العلاج و بعض الأنواع من السياحة التي تبقى قليلة جدا فمعظم الأردنيين ينفقون على السياحة الداخلية.

بينما يوضح الشكل الموالي المقارنة بين الإنفاق السياحي و الدخل السياحي حسب الشكل .

الشكل رقم (15): الدخل و الانفاق السياحيين في الأردن للأعوام 2015-2018.

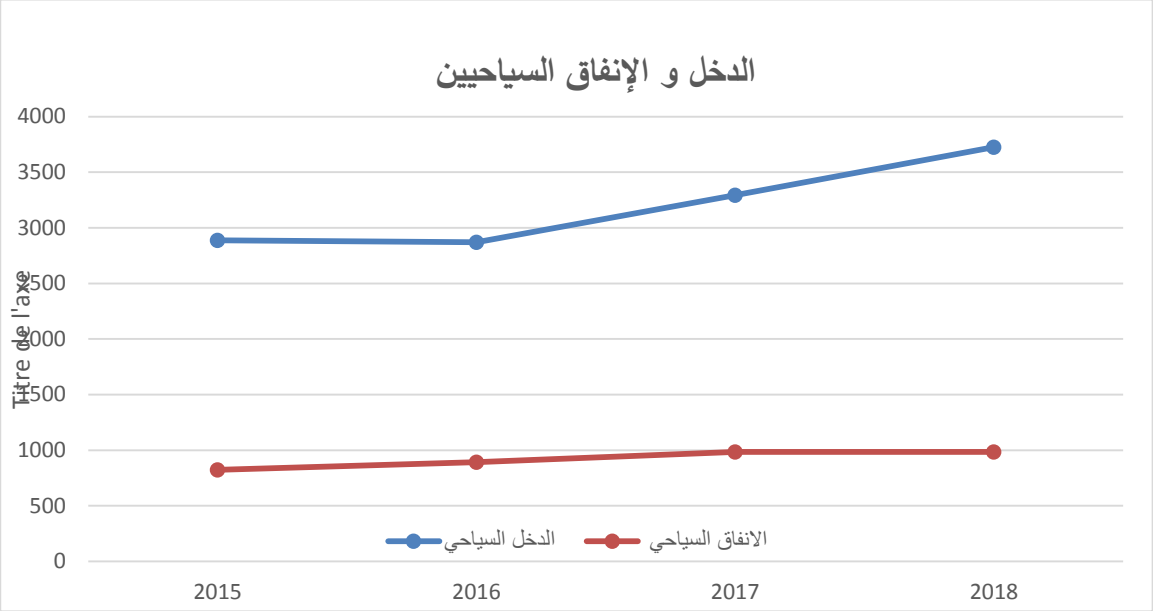

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدولين (31) و (32).

و بمقارنة الدخل السياحي الذي يمثل إنفاق السياح الأجانب داخل المملكة مع الإنفاق السياحي للوطنيين بالخارج فإن رصيد ميزان المدفوعات الأردني بقي إيجابي خلال السنوات الأربعة و الفرق واضح من خلال المبالغ الهائلة التي ينفقها الأجانب و التي تمثل دخلا بالنسبة للمملكة حيث بلغت 3726.0 مليون دينار أردني مع نهاية سنة 2018 مقارنة بالإنفاق القليل للأردنيين على السياحة بالخارج و التي بلغت 984.6 مليون دينار أردني في نفس السنة و هو ما يعكس صورة الأردن السياحية المرموقة عند السائح الأجنبي و المحلي.

3- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يضح الجدول الموالي المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

الجدول رقم (34): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2017.

السنوات	2015	2016	2017
مساهمة السياحة في GDP	51252	51283	54193
نسبة المساهمة	9.7-	0.1	5.7

المصدر: فطيمة مشير، أمال موساوي مرجع سابق ص: 217.

الشكل رقم (16): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2017.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال البيانات الظاهرة في الجدول و الشكل السابقين يتضح لنا أن السياحة في الأردن في تحسن مستمر حيث أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تصاعد ملحوظ بحيث انتقلنا من قيمة سالبة في 2015 ب -9.7 إلى 5.7 في سنة 2017 و هذه القفزة الكبيرة دليل على أن قطاع السياحة في الأردن يعول عليه في خلق القيمة المضافة و إنعاش الاقتصاد الأردني ككل.

من جهة أخرى فقد سجل قطاع الفنادق و المطاعم نموا نسبته 1.0% بالمقارنة مع نمو نسبته 1.1% خلال العام 2017. وعليه لا تزال مساهمة هذا القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس ثابتة قريبة من الصفر، كما حافظ كما حافظ على أهميته النسبية في الناتج المسجلة في عام 2017 و التي تشكل 2.3%. أما قطاع السياحة فقد كان أدائه متميزا خلال العام 2018 حيث ارتفع عد السياح القادمين إلى المملكة بنسبة 7.8% و الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الدخل السياحي بنسبة 13.1%.[1]

4- القيمة المضافة في القطاع السياحي:

الجدول رقم (35): تطور القيمة المضافة في القطاع السياحي الأردني بالمليون دينار.

السنوات	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة لقطاع السياحة.	1443.0	1435.5	1646.8	1863.3

المصدر: تقرير حالة البلاد لعام 2019: السياحة، ص:05، بتصرف.

[1] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2018، ص: 16.

الشكل رقم (17): تطور القيمة المضافة في القطاع السياحي الأردني بالمليون دينار.

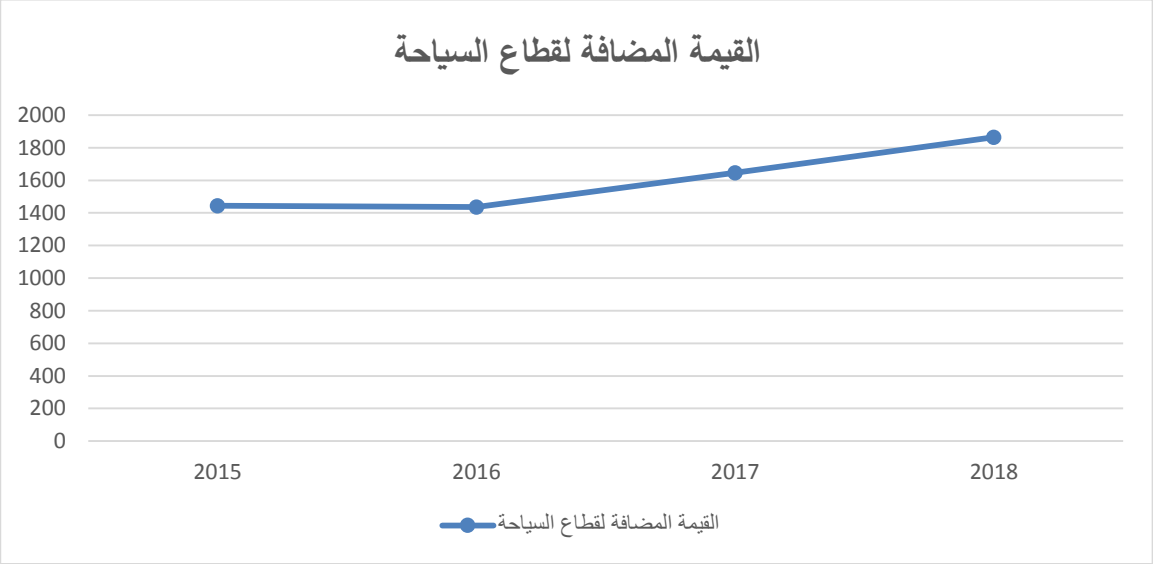

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول أعلاه.

من قراءتنا للجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة في قطاع السياحة تشهد منحى تصاعدي خاصة في السنتين الأخيرتين 2017 و 2018، حيث وصلت القيمة في نهاية سنة 2018 إلى 1863.3 مليون دينار أردني بعدما كانت 1443.0 في سنة البداية 2015. بحيث أن الانتعاشة التي شهدها الأردن خلال السنوات الأخيرة و التي عرفت زيادة هائلة في عدد السياح الوافدين للأردن قد ساهم في زيادة القيمة المضافة للقطاع السياحي و الاقتصاد الأردني بشكل عام.

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للسياحة في تنمية المجتمع الأردني.

من بين العوامل التي تظهر مساهمة قطاع السياحة في تنمية المجتمع الأردني مساهمة السياحة في توفير فرص العمل و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (36): عدد العاملين في القطاع السياحي في مختلف المجالات.

الوحدة: عامل.

السنوات	2015	2016	2017	2018
الفنادق	19058	19298	20670	20500
مكاتب السياحة و السفر	4975	4981	4885	4969
المطاعم السياحية	19508	20260	20195	20380
مكاتب تأجير السيارات	1476	1476	1755	1755
متاجر التحف الشرقية	1023	1043	848	862
الأدلاء السياحيين	1123	1138	1054	1075
مرافقي الرواحل	713	713	413	413
شركات النقل السياحي	1047	1047	1047	1047
مراكز الغوص	48	148	148	148
الرياضة المائية	125	255	255	255
القوارب الزجاجية	–	–	95	95
المجموع	49096	50359	51365	51499

المصدر: وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

و الشكل الموالي يوضح التطور في إجمالي عدد العاملين في القطاع ككل.

الشكل رقم (18): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي.

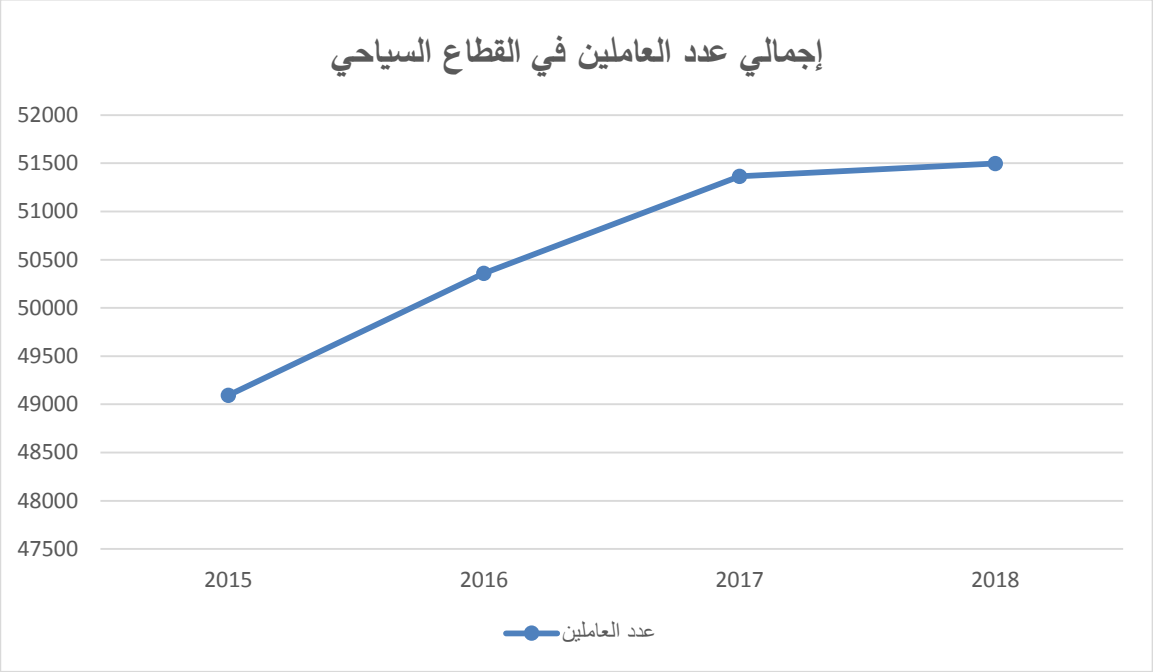

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال ملاحظتنا للجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم العمالة في القطاع السياحي الأردني يعرف منحى تصاعدي بحيث شهدت تزايد مستمر خلال السنوات الأربع المبينة في الجدول، فسجلنا 51499 عامل خلال سنة 2018 مقارنة بالسنة الأولى 2015 و التي كان عدد العمال في تلك السنة يعادل 49096 مع الزيادة بوتيرة منتظمة خلال السنتين 2016 و 2017 كذلك. و من الملاحظ كذلك أن عدد العمال في الفنادق و المطاعم السياحية قد نال حصة الأسد طوال الفترة بحيث تراوح ما بين 19058 إلى 20500 عامل من أصل 49096 و 51499 عامل على التوالي هذا بالنسبة للفنادق، أما فيما يخص العاملين في مجال المطاعم السياحية فتراوح ما بين 19508 و 20380 من أصل 49096 و 51499 عامل على التوالي بين لأول و آخر سنة هذا ما يفسر وجود عدد هائل من الفنادق و اهتمامها بجودة الخدمة سوآءا على مستوى الفنادق

أو المطاعم حيث أن هاذان العنصرين هما أكثر و أول ما يبحث عنه السائح الأمر الذي ساعد على توظيف العديد من العمال خاصة ذوي الاختصاص الذين تتوفر لديهم المهارة و الخبرة في مجال عملهم لتحسين جودة الخدمات و القيام بها على أحسن وجه خدمة للسائح و راحته حتى يكتسب هذا الأخير الولاء سوآءا للفندق أو المطعم أو البلد ككل.

أما باقي الوظائف فتراوح عدد العمال بها ما بين 4969 إلى 95 عامل موزعة على جميع النشاطات الباقية المذكورة في الجدول بأعداد متفاوتة حسب درجة أهمية المجال أو النشاط الذي يعملون به، في حين بعض المهن بقي عدد العمال بها ثابت طوال الأربع سنوات كشركات النقل السياحي حيث أنه لم تسجل زيادة في النقل السياحي لذلك بقي عدد العمال ثابت في نفس العدد.

الفرع الثالث: الدور البيئي للسياحة في الأردن.

أولا: الاتفاقيات الدولية التي انظم إليها الأردن: قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالمصادقة على أغلب المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، و من المهم أن يتم تحويل هذه الاتفاقيات أو المبادئ الواردة فيها إلى نصوص قانونية وطنية و إجراء التعديلات التشريعية للمواءمة مع تلك المعاهدات و الاتفاقيات و التي من أهمها:[1]

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwigy8OKgNn8AhU8TaQEHYaRDQcQFnoECBUQAQ&url=https%3A%2F%2Fammannet.net%2F%25D9%2585%25D8%25B6%25D9%2585%25D9%2588%25D9%2586%25D8%25AC%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25AF%2F%25D8%25AF%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%2588%25D8%25AA%25D8%25B4%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25B9%25D8%25A7%25D8%25AA%2F%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25B1%25D8%25AD%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A9%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%258A%25D8%25A6%25D8%25A9-

– اتفاقية تغيير المناخ و بروتوكول كيوتو.

– اتفاقية التنوع الحيوي و بروتوكول كرتهينة للسلامة الاحيائية.

– اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية و خاصة بوصفها موائل للطيور المائية.

– اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات المهاجرة (اتفاقية الأنواع المهاجرة أو اتفاقية بون) و الاتفاقية الخاصة بالمحافظة على طيور الماء المهاجرة الإفريقية – الأورو أسيوية (AEWA).

– اتفاقية جدة لحماية البحر الأحمر.

– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).

– اتفاقية فينا و بروتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

– اتفاقية التجارة الدولية في النباتات و الحسونات البرية المهددة بالانقراض (CITES).

– اتفاقية بازل لمكافحة النقل و الاتجار بالمواد الكيماوية الخطرة.

– الالتزامات المترتبة على الأرض بموجب اتفاقية فينا و بروتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

– اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة (POPS).

%25D9%2581%25D9%258A%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D8%25B1%25D8%25AF%25D9%2586%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25AF%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25A9%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%258A%25D8%25A6%25D9%258A%25D8%25A9&usg=AOvVaw0ryfqG9ZDPBtmiTzePgd9J

03/03/2021, 16:09 تقرير حالة البيئة في الأردن: السياسات و الادارة البيئية – موقع عمان نت,

– اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراءات الموافقة المسبقة على المواد الكيمياوية و مبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (PIC).

– اتفاقية ماربول لحماية البيئة البحرية 1973 – 1978.

– اتفاقية جدة لحماية البيئة البحرية.

– اتفاقية لندن لحماية البيئة البحرية من النفايات 1972.

– اتفاقية حظر إنتاج و تطوير استخدام الأسلحة البيولوجية و الكيماوية 1972.

– بروتوكول سنة 1978 و المتعلق بالاتفاقية الدولية للحد من التلوث الناتج عن الشحن.

– معاهدة منع التجارب النووية في الغلاف الجوي و الفضاء الخارجي و تحت الماء.

من خلال هذه الاتفاقيات الدولية المختلفة يمكننا القول أن الأردن يولي أهمية بالغة للمحافظة على البيئة و حمايتها من جميع المخاطر التي تهدد سلامتها حيث أن الحفاظ على البيئة هو السبيل نحو تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات سوآءا الفلاحية أو الزراعية أو الاقتصادية أو السياحية أو غيرهم التي تخدم الاقتصاد الأردني.

ثانيا: السياحة البيئية و المحميات الطبيعية: أدخل مفهوم السياحة البيئية إلى الأردن في أوائل التسعينات، و لم يستغرق وقتا طويلا ليترسخ عنصرا رئيسيا في خطط السياحة الوطنية، حيث تعتبر المحميات الطبيعية التي تديرها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة مركز الثقل الرئيسي للسياحة البيئية باعتبارها نشاطا تنمويا متعدد الفوائد يساهم في حماية الطبيعة. فهي توفر مجالات عمل للسكان المحليين و من خلال رفع التوعية البيئية تساهم في جعل الناس يفهمون جيدا أهمية حماية

الطبيعة في حياتهم. و لا تدعم الجمعية السياحية إلا من مبدأ ألا تؤذي الطبيعة و القيم الثقافية و أن توفر الفوائد للسكان المحليين.[1] و نظرا لتوفر عناصر السياحة البيئية في الأردن فقد أقيمت العديد من المحميات الطبيعية و التي ذكرناها مسبقا للحفاظ على الحيوانات و النباتات البرية و العمل على تنمية و جلب الكثير من الأنواع إلى مثل هذه المحميات للتكاثر و زيادة أعدادها، و يعد الأردن غنيا بالحياة البرية، و ترى الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن أن الحياة البرية هي جزء من التراث الوطني و التاريخي، و أنه يجب الحفاظ عليها، إضافة إلى تقرير الجمعية إلى أهمية التنوع الحيوي و ضرورته للحياة الإنسانية لذلك يجب العمل على إعادة الكائنات الحية المنقرضة و إكثارها و الحفاظ عليها. و قد حرص الأردن على تطوير التجمعات المحلية و المناطق المحمية فشارك و استضاف العديد من الندوات و المؤتمرات الدولية التي تهتم بالبيئة و حمايتها و العمل على تنمية السياحة البيئية و سن القوانين و التشريعات التي من شأنها العمل على حماية التراث الحضاري الطبيعي، و المحافظة على المتنزهات الوطنية. كما تم العمل على إدخال موضوع البيئة في المناهج التعليمية المدرسية في مختلف مراحل التعليم و تم تأسيس نواد لحماية البيئة.[2]

ثالثا: منفعة المجتمعات المحلية الاقتصادية المباشرة من برامج المحميات: يبلغ عدد المحميات الطبيعية في الأردن 12 محمية 08 منها ناشطة بكثرة حيث بلغ إجمالي الاستفادة

[1] https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjJ5ZLJhNn8AhW_UKQEHckDAnwQFnoECBEQAQ&url=http%3A%2F%2Fwww.afedmag.com%2F&usg=AOvVaw1wsA2_YSZVO2ABXcf_6Mgu
البيئة و التنمية مجلة البيئة و التنمية المجلة البيئية العربية الأولى البيئية, 09/03/2021, 16 :03.

[2] إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية في الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020، ص: 262-263.

من المحميات الطبيعية بشكل تراكمي على مستوى المملكة 4130721 دينار و 373 فلس موزعة على المحميات كما في الجدول أدناه.

الجدول رقم (37): المنفعة المباشرة للمحميات الطبيعية في الأردن 2017 بالدينار الأردني.

المحمية	الشومري	الأزرق	عجلون	الموجب	ضانا	دبين	اليرموك	فيفا
المنفعة المباشرة	86082	256885	365458.935	806801.500	2318833.43	144830	113201	38629.5

المصدر: التقرير السنوي للجمعية الملكية لحماية الطبيعة 2018، ص: 10.

الشكل رقم (19): المنفعة المباشرة للمحميات الطبيعية في الأردن 2017 بالدينار الأردني.

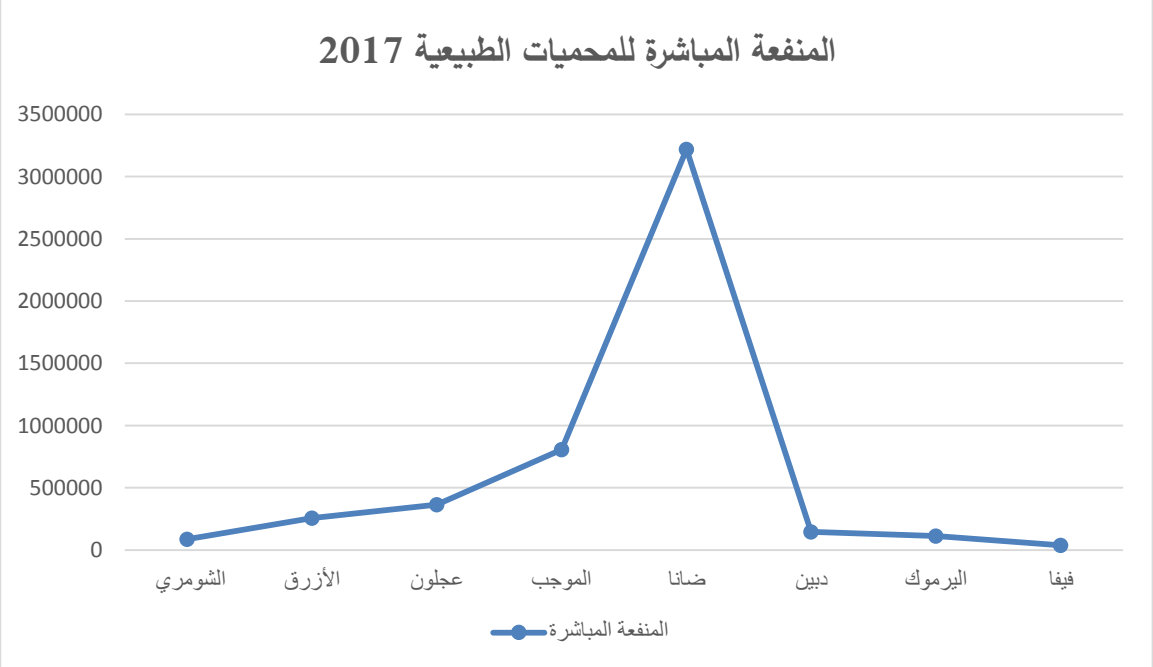

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول و الشكل نلاحظ أن هناك منفعة متفاوتة من محمية إلى أخرى، حيث أن محمية ضانا تشكل رئة الأردن و قلبه النابض بحيث تعطي أكبر منفعة للمجتمعات المحلية و مصدر دخل لاقتصاد المملكة الأردنية بصفة عامة فقد بلغت المنفعة المباشرة بالمحمية ما يفوق نصف مجموع المنافع المتأتية من باقي المحميات.

الجدول رقم (38): توزيع الاستفادة من المحميات الطبيعية على المحافظات 2017.

المحافظات	الطفيلية	الكرك	عجلون	الزرقاء	جرش	إربد	عمان	الزرقاء
نسبة الاستفادة	%56	%20	%09	%08	%03	%02	%01	%01

المصدر: التقرير السنوي للجمعية الملكية لحماية الطبيعة ، الأردن، 2018، ص: 10.

الشكل رقم (20): توزيع الاستفادة من المحميات الطبيعية على المحافظات 2017.

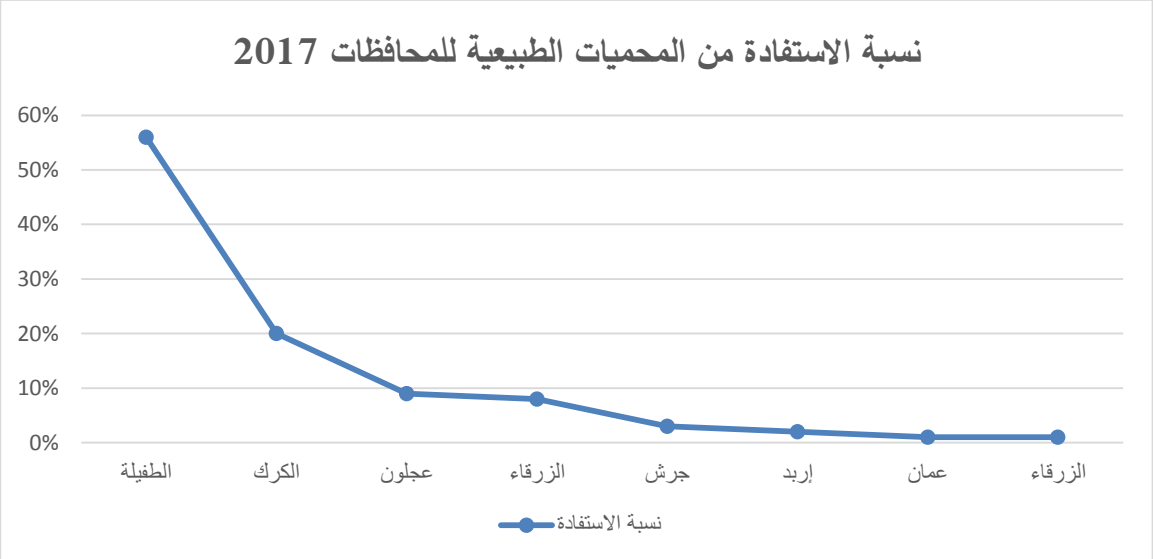

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من تعليقنا على الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن محافظة الطفيلة تستحوذ على أكثر من نصف الإيرادات المتأتية من المحميات الطبيعية و ذلك بنسبة قدرها 56% من المنفعة و بعدها مباشرة تأتي محافظة الكرك بنسبة استفادة قدرت ب20% من المنفعة الكلية للمحميات .بينما باقي النسب من المنفعة موزعة على المحافظات الستة المتبقية بنسب ضئيلة. و يعود السبب في هذا التباين بين محافظة الطفيلة و باق المحافظات في توزيع المنافع كون محافظة الطفيلة تظم محمية ضانا التي تعد أكبر و أنشط محمية طبيعية في الأردن لذلك شكلت مصدر دخل محلي بالنسبة لمحافظة الطفيلة.

الفرع الرابع: الدور التكنولوجي للسياحة في الأردن.

تعمل مديرية تكنولوجيا المعلومات على إتمام خدمات عمليات الوزارة و التحول التكنولوجي بالتعاون مع برنامج الحكومة الالكترونية في وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات. من خلال الربط الالكتروني مع الشركات في القطاع الخاص و المؤسسات والوزارات الحكومية، و ذلك بهدف تسهيل و تبسيط إجراءات تقديم الخدمات ما يؤدي إلى رفع مستوى جودة الخدمات الحكومية المقدمة.

و لغايات تطوير و تحديث الخدمات الالكترونية عملت الوزارة على تنفيذ المشاريع التالية: [1]

– تطوير نظام الكتروني للتذكرة الموحدة (Jordan Pass) يتيح للسائح شراء التذكرة و الدفع إلكترونيا. كما تم ربطه مع الأنظمة الالكترونية العامة في المعابر الحدودية في المملكة.

– المراقبة التلفزيونية: تم تركيب 120 كاميرا تغطي 09 مواقع ونقل البث المباشر لمركز القيادة و السيطرة لمديرية الأمن العام بالإضافة لمركز الوزارة.

[1] التقرير السنوي ، وزارة السياحة و الآثار الأردنية،2016، ص: 71.

– الترخيص الالكتروني: يجري العمل على تطوير نظام إلكتروني لترخيص المهن السياحية يتيح لأصحاب المنشآت السياحية تلقي 04 خدمات إلكترونيا كاملة (تجديد ترخيص، تعديل بيانات، إلغاء، إصدار " بدل فاقد ").

– نظام التصريف الالكتروني: تم الانتهاء من تحظير وثائق عطاء تطوير نظام التصريف الالكتروني.

– الربط الإلكتروني مع الفنادق: يتضمن استحداث نظام إلكتروني لربط الأنظمة الإلكترونية في الفنادق من فئة 05 نجوم بالنظام الإحصائي الإلكتروني للوزارة لغايات توفير بيانات محدثة عن النزلاء، و قد تم توفير متطلبات الربط الإلكتروني و تعميمها على الفنادق و يجري العمل على عملية فحص النظام تمهيدا لتشغيله.

المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

يمكن الإشارة إلى التنمية السياحية في الجزائر من خلال الوقوف على عدة جوانب سياحية التي تساهم في إحداث عملية التنمية الشاملة للوطن من مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و غيرها.

الفرع الأول: الآثار و النتائج الاقتصادية للسياحة في الجزائر.

تتمثل مساهمة السياحة في دعم الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر في:

أولا: تطور ميزان المدفوعات –بند السفر –

الجدول رقم (39): ميزان المدفوعات – بند السفر –

السنة	2015	2016	2017	2018
الإيرادات	304	209	140.5	250
النفقات	677	475	580	212.5

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي.

الشكل رقم (21): يمثل ميزان المدفوعات – بند السفر –

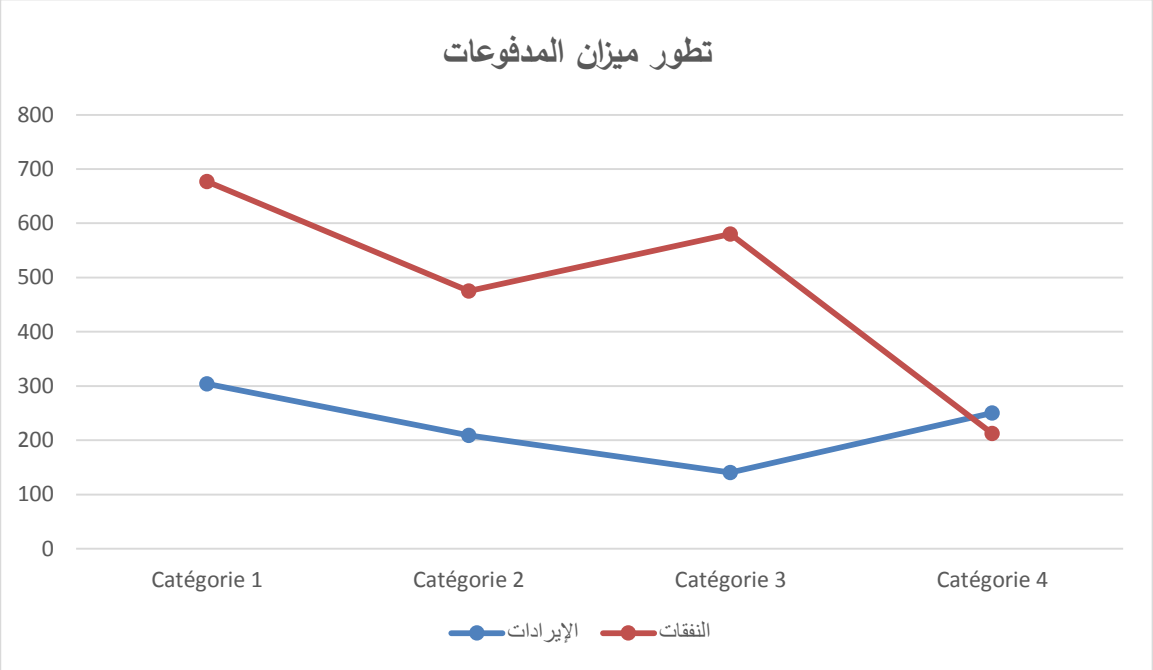

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

للإشارة فإن العائدات السياحية بند السفر المذكورة في الجدول لا تشمل جميع الإيرادات السياحية حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية و خاصة من قبل الجزائريين المقيمين بالخارج. إذا من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول و الشكل السابقين اللذان يوضحان

التباين و الاختلاف في ميزان المدفوعات الجزائري في القطاع السياحي يتضح جليا أن الإيرادات السياحية استمرت في التناقص طوال الثلاث سنوات الأولى 2015، 2016، 2017 لترتفع بشكل ضعيف خلال العام 2018، بينما بقيت النفقات تزداد و تتناقص من سنة إلى أخرى إلا أن الفارق بين النفقات و الإيرادات فارق كبير حيث نلاحظ و من خلال الثلاث سنوات الأولى أن النفقات فاقت الإيرادات بشكل كبير. و هذا ما يعني أن ما ينفقه الجزائريون على السياحة في الخارج أكبر بكثير مما ينفقه السياح القادمين إلى الجزائر، أي أن هناك عجز في ميزان المدفوعات السياحي لأن الحركة السياحية نحو الخارج تفوق توافد السياح نحو الجزائر لكن خلال السنة الأخير وقع العكس.

ثانيا: إجمالي مساهمة السياحة و السفر في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية.

حصة الإنفاق على السياحة و السفر تتم بمقارنة صادرات الزائرين مع صادرات جميع السلع و الخدمات و يتم مقارنة كذلك الإنفاق على السفر و السياحة المحلية مع الناتج القومي الإجمالي، كما يتم مقارنة الإنفاق الفردي الحكومي على السياحة و السفر مع إجمالي الإنفاق الحكومي أيضا، و يتم مقارنة استهلاك السفر الداخلي و السياحة مع إجمالي الاستهلاك الداخلي (أي إجمالي الإنفاق المحلي إضافة إلى إجمالي الصادرات) و يتم مقارنة مساهمة السياحة و السفر للترفيه في الناتج المحلي الإجمالي مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و مقارنة أيضا مساهمة السياحة و السفر للأعمال في الناتج المحلي الإجمالي مع إجمالي الناتج المحلي، و يتم مقارنة الإنفاق على استثمار رأس المال في السفر و السياحة مع إجمالي الإنفاق على الاستثمار الثابت و الجدول التالي يوضح هذه المساهمة الكلية في نسب.

الجدول رقم (40): مساهمة السياحة و السفر في إجمالي الناتج المحلي.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	6.8	7.1	6.8	6.7	6.6
التغير	−5.78%	4.72%	−4.23%	−2.02%	−1.72%

https://ar.knoema.com/atlas/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/topics/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9/%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A/%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9 الجزائر – إجمالي مساهمة السفر والسياحة في إجمالي الناتج المحلي – نسبة المشاركة, 17/07/2020, 22 :46.

الشكل رقم (22): مساهمة السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي.

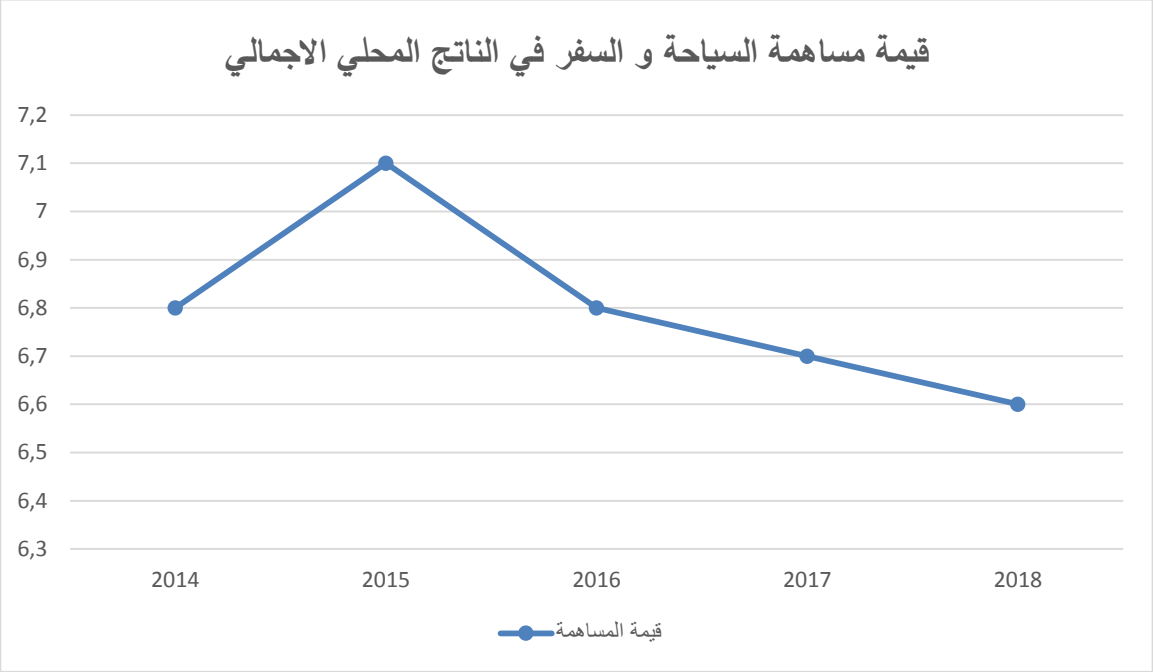

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يبين الجدول و الشكل السابقين أن نسبة مساهمة قطاع السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري هي نسب متقاربة من بعضها البعض طوال الفترة المبينة في الجدول حيث شهدت سنة 2015 زيادة محتشمة فحققت أعلى قيمة ب 7.1 مليار دولار أمريكي فقط مقارنة بباقي السنوات التي بقيت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي بها تتناقص سنة تلوى الأخرى مشكلة منحى تنازلي و لا ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر.

ثالثا: تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، مقاهي، مطاعم).

الجدول رقم (41): يمثل تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، مقاهي، مطاعم).

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	2015	2016	2017	2018
حصة السياحة في الناتج المحلي الخام%	%1.3	%1.4	%1.6	%1.7

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائرية.

الشكل رقم (23): يمثل تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فرع فنادق، مقاهي، مطاعم).

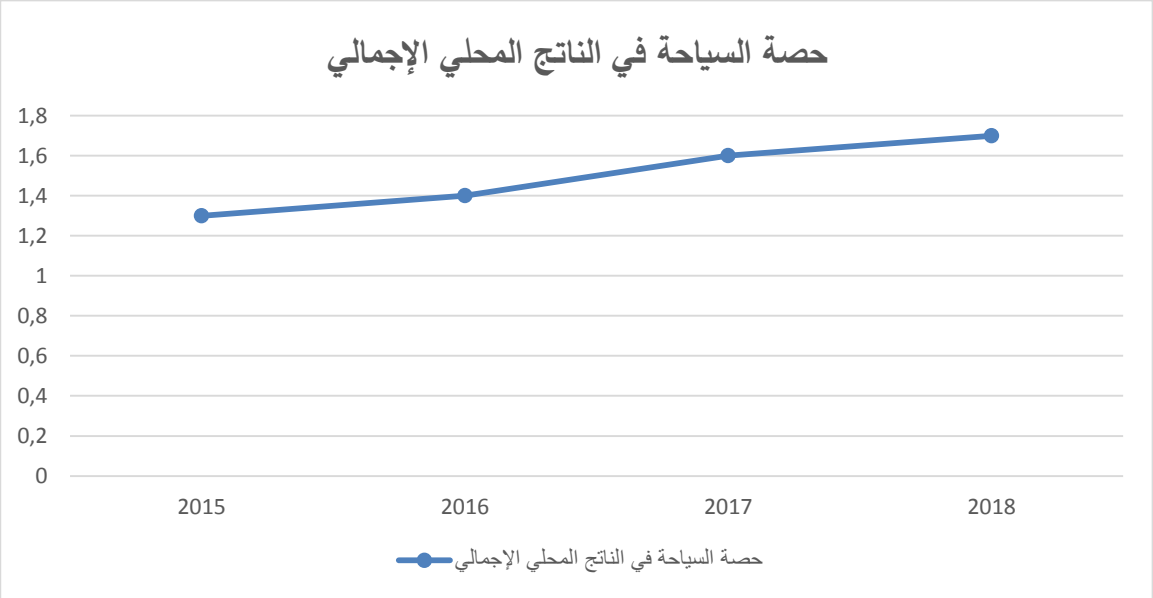

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

بالنسبة لمشاركة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام من خلال فرع (فنادق، مقاهي، مطاعم) فقد شهدت زيادة بانتظام طوال السنوات الأربعة لكن الزيادة تبقى ضعيفة بمقدار 0.1% كل سنة و يعود السبب في هذه الزيادة المحتشمة إلى بداية الاهتمام بهذه الفروع و التحسين في مستوى خدماتها مقارنة بما كانت عليه و لو أن هذا التحسين في الخدمات لم يرقى إلى المستوى المعول عليه.

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للسياحة في الجزائر.

تعد السياحة من أكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة و متنوعة، فهي صناعة كثيفة العمالة، كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى، فللنشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواءا بشكل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي و الإرشاد السياحي و حماية السياح و حفظ شؤونهم، أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في خلق فرص العمل بالتفاعلات التي تمد السياح باحتياجاتهم من السلع و الخدمات كالعاملين في البنية التحتية و الزراعة و تجارة المواد الغذائية و الرعاية الصحية.[1]

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص: 151.

أولا: التوظيف في قطاع الفنادق و المقاهي و المطاعم السياحية.

الجدول رقم (42): يمثل التوظيف في قطاع السياحة فرع (فنادق، مطاعم، مقاهي).

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي.

الشكل رقم (24): يمثل التوظيف في قطاع السياحة فرع (فنادق، مطاعم، مقاهي).

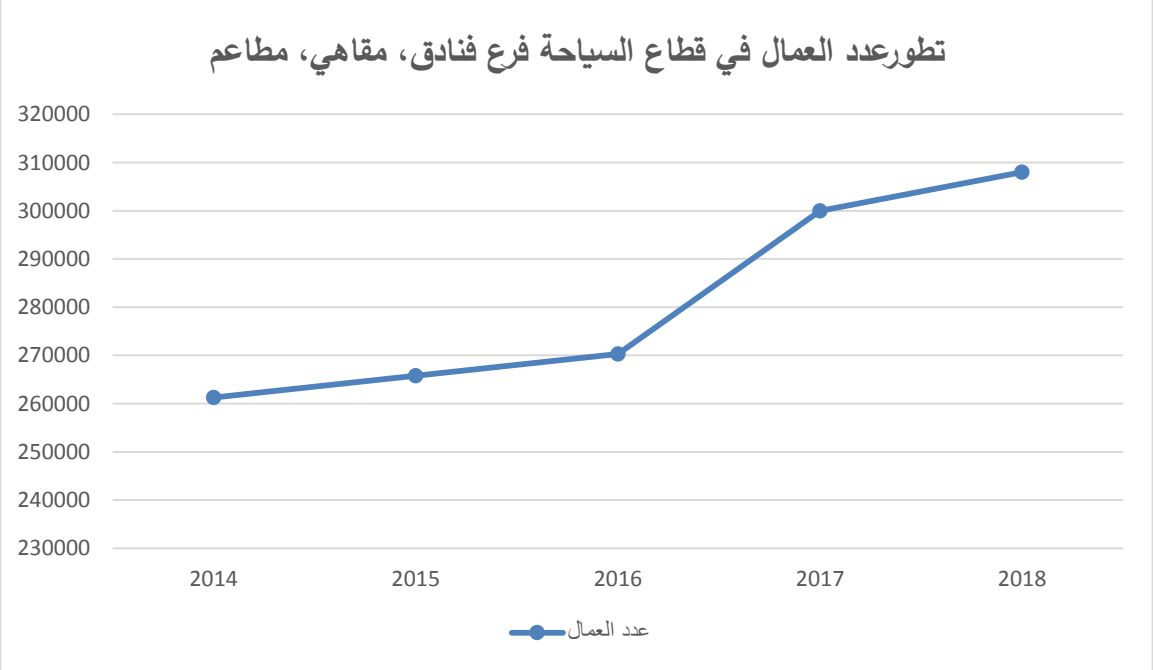

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

تبين النتائج المدونة في الجدول السابق و الشكل التطور المستمر في عدد العاملين في قطاع السياحة بالنسبة لفرع الفنادق و المقاهي و المطاعم السياحية و التي بقيت تسير في منحى تصاعدي ابتداءا

من أول سنة 2014 و حتى سنة 2018 و التزايد المسجل كان بنسب معتبرة من سنة إلى أخرى. هذه الزيادة المسجلة في عدد العمالة تعكس الزيادة في الاستثمار في مثل هذه الفروع (الفنادق و المقاهي و الطاعم) و زيادة عددها من سنة لأخرى سوآءا الحكومية أو الخاصة.

ثانيا: أثر السياحة على المستوى المعيشي للسكان: تساهم الحركة السياحية النشيطة في أي دولة في زيادة الدخل الوطني الناتج عن زيادة الإيرادات السياحية المتأتية من هذه الحركة و هذا ما ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد بصفة عامة، فكلما ازداد عدد السياح تزايد إنفاقهم الذي يعد مكسب للدولة و منفعة للأفراد و العكس صحيح. و الجدول التالي يوضح نصيف الفرد من الإيرادات السياحية الجزائرية للسنوات 2014/2010.

الجدول رقم (43): مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد خلال الفترة 2010-2014 الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية	8.99	8.17	7.87	8.53	8.91

المصدر: حيزية هني، زيدان محمد " تطوير السياحة مدخل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية " مجلة دراسة في التنمية و المجتمع، المجلد05، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2016 .ص: 11.

الشكل رقم (25): مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد خلال الفترة 2010-2014

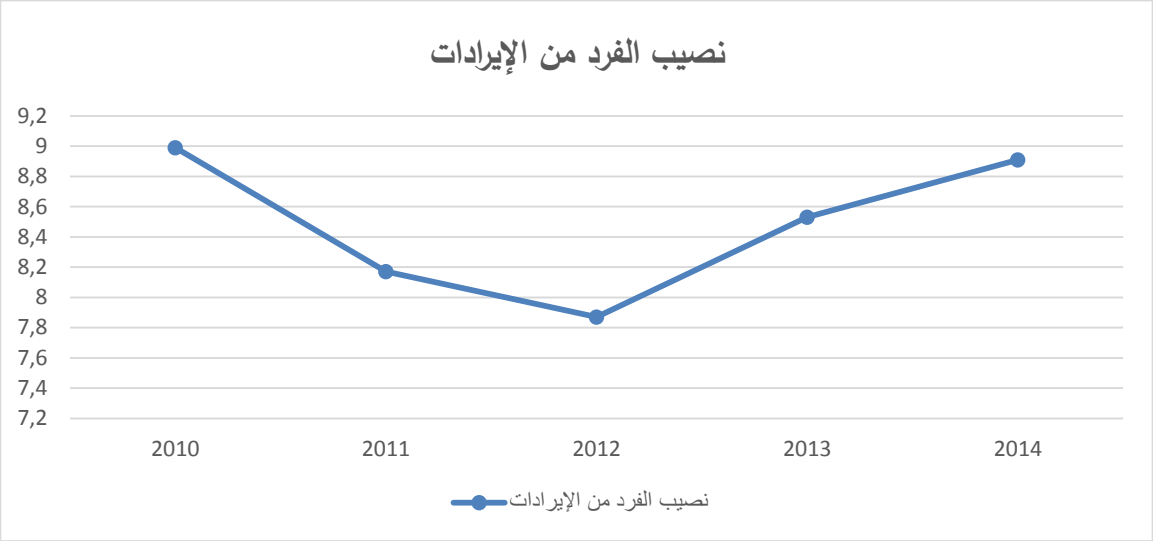

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال تحليلنا للجدول و الشكل السابقين نلاحظ تقارب كبير في النسب التي تمثل نصيب الفرد من الإيرادات السياحية خلال هذه الفترة حيث تراوحت المنفعة الفردية بين 7.87 إلى 8.99 طوال المدة و هي نسبة ضئيلة نتيجة ضعف القطاع السياحي في الجزائر و عدم القدرة على استقطاب العدد الكافي من السياح الذين يشكلون مصدر دخل للدولة من العملة الصعبة و بالتالي زيادة نصيب الفرد من هذه الإيرادات.

الفرع الثالث: دور السياحة في تحقيق البعد البيئي و الثقافي للتنمية المستدامة في الجزائر.

تتميز الجزائر بتنوع كبير في نظامها البيئي و مناخها، بحيث نجد الساحل و الهضاب و الجبال و الواحات و الصحراء إذ تحمل تلك المناطق إمكانية هائلة في غناها و تنوعها من الناحية السياحية، لذلك جاء المخطط التوجيهي الأول بعنوان " ضمان إقليم مستدام " بحيث تم التركيز على ديمومة المياه، الحفاظ على التربة و محاربة التصحر، المحافظة على التوازن البيئي و تجنب المخاطر الكبرى و الحفاظ على التراث الثقافي و لذلك تم إنشاء حضائر وطنية كالطاسيلي و الأهقار و حضائر الواحات و المناطق المحمية من التلوث الصناعي...الخ.

أولا: الإرث البيئي و الثقافي: و يتمثل في أهم الحضائر الوطنية الثقافية التي تم إنشاؤها و تطويرها في إطار المحافظة على الإرث الثقافي و البيئي.

الجدول رقم(44): أهم الحضائر الوطنية الثقافية في الجزائر.

الحظيرة	الممتلكات الطبيعية	الممتلكات الثقافية
الحظيرة الثقافية للأهقار	هي منطقة جبلية تتشكل من الصخور البلورية و توجد بها أعلى قمة بالجزائر (تاهات) كما تتوفر على العديد من المناطق الرطبة كقلتة أفيلال و أسقراسن و المصنفتين ضمن إتفاقية رامسار و	بقايا أثرية و أدوات و شواهد تعود للعصر الحجري إضافة إلى الرسومات و النقوشات الصخرية و معالم جنائزية و قبور في كل من ساحة "أدلس" و "أراك" و من أهم معالم المنطقة التاريخية: معلم تين هينان ملكة

	هذا التنوع ساهم في انتشار العديد من الأنواع الحيوانية و النباتية كالغزال و الفهد الصحراوي و الأروى إضافة إلى 176 نوع من الطيور المستوطنة و المهاجرة كالنسر الملكي، الباز، ضوغة الصحراء. أما الثروات النباتية فتحتوي الحظيرة على 371 نوع نباتي.	التوارق التي عثر على هيكلها في العشرينات من القرن الماضي إضافة إلى أن المنطقة تتميز بعادات و تقاليد سكانها و احتفالاتهم الشعبية و الأعياد المحلية.
الحظيرة الثقافية الطاسيلي ناجر	تتميز بانتشار أنظم إيكولوجية مختلفة (متوسطي، استوائي...) و هو ما يساهم في نمو ثروة نباتية متعددة كالنباتات المستوطنة كسرو الطاسيلي المهدد، الأكاسيا، و العديد من الشجيرات و النباتات العشبية إضافة إلى وجود 230 نوع حيواني استطاع البقاء من بين تلك الموجودة في الرسومات الصخرية و تحتوي الحظيرة كذلك على وادي إيهرير المصنف ضمن اتفاقية رامسار 2001.	تعتبر الحظيرة كأكبر متحف للرسوم الصخرية البدائية، حيث تم إحصاء أكثر من 30000رسم يصنف الطقوس الدينية و الحياة اليومية للإنسان الذي عاش حقبة ما قبل التاريخ، كما تتوفر على أكبر رواق للنقوش الصخرية على الهواء الطلق بالجزائر إضافة إلى التظاهرات الدينية أبرزها السبيبة (احتفال ديني في عاشوراء

الحظيرة الثقافية تندوف	تظم الحظيرة محمية لأشجار الأرقان المحمية منذ 2008 حيث تعتبر هذه الأشجار مسكنا للعديد من الثديات الصغيرة كالفنك، الأرانب البرية، و الزواحف و الطيور و تعتبر سبخة تندوف التي تتغذي من والما و واد بوياضين مكان مرور العديد من الطيور المهاجرة كبطة الصحراء	تمتلك الحظيرة إرث أثري يتنوع بين النقوش الصخرية، تلال الدفن و المقابر العملاقة، الحجارة المغاليتية و البقايا الفخارية التي تعود للعصر الحجري القديم إضافة إلى العديد من الحفريات و النقوش القديمة.
الحظيرة الثقافية الأطلس الصحراوي	تتميز المنطقة بالأماكن الرطبة التي يصل عددها إلى 37 منطقة 07 منها مصنفة ضمن إتفاقية رامسار و تغطي جبال هذه المنطقة غابات الصنوبر و البلوط و الأرز الأحمر و يصل عدد الأنواع النباتية بالحظيرة إلى 800 نوع، أما الثروة الحيوانية فتتميز بتواجد الأرنب، الخنزير البري، الثعلب، الحبارى و غزال دوكارس إضافة إلى 25 نوع من الطيور.	تعتبر الحظيرة موطن لأول محطات الفن الصخري الطبيعي المكتشفة في العالم و قد شكلت المنطقة عبر العصور محطة عبور بين الشمال و الجنوب لذا تعد المواقع الأثرية بها و المعالم الجنائزية و القصور التي بقيت شاهدا على الشعوب التي مرت بالمنطقة.

الحظيرة الثقافية توارت – قورارة – تيدكلت	تحتوي على العديد من النباتات المتأقلمة مع المناخ الصحراوي كالأكاسيا، كرانكا، الدفلة، الشيح، الإكليل و الخزامى. أما الثروة الحيوانية فتنتشر بها الحيوانات صغيرة الحجم كالفنك و القوارض إضافة للزواحف و الطيور.	تنفرد المنطقة عن باقي الأقاليم بما يسمى بالفقارة و هو عبارة عن نظام سقي تقليدي شديد الدقة حيث تم إحصاء أكثر من 900 فقارة لا تزال 600 منها منتجة لحد الآن، كما تتميز بتعدد القصور الصحراوية إضافة لعدد هائل من المواقع الأثرية التي تعود لما قبل التاريخ.

المصدر: سمية كحول، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية للأهقار بتمنراست، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018/2017، ص: 125-126-127-128، بتصرف.

يلخص هذا الجدول الحضائر الثقافية في الصحراء الجزائرية و ما تمتلكه من إمكانيات طبيعية نباتية و حيوانية إضافة إلى الإرث التاريخي و الحضاري لهذه الحضائر التي تحتوي جلها على موروث ثقافي و تاريخي يعود لعصور ما قبل التاريخ. كما يوجد عدة حضائر أخرى موزعة عبر التراب الوطني تعكس حضارة كل منطقة.

ثانيا: السياحة البيئية المستدامة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: لقد تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مصطلح الاستدامة للتنمية السياحية في الجزائر للتعبير عن توجه جديد للدولة نحو تبني مفهوم جديد للسياحة بالأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية في تحديد الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر لتعلن الدولة من خلاله نظرياتها للتنمية السياحية الوطنية

في مختلف الآفاق على المدى القصير 2009 و المتوسط 2013 و الطويل 2030 و بالتالي تبنيها لمفهوم جديد للسياحة يستند في مضمونه على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، كما يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن السياحة صناعة فنية توفق بين ترقية السياحة و البيئة مثلما جاء في أهدافه العامة، و هو ما يعكس وعي الوزارة الوصية بأهمية الحفاظ على المحيط و حمايته من التدهور، حتى نضمن الحفاظ عليه للأجيال المقبلة، لذلك عمدت الدولة إلى تقسيم المواقع الساحلية أو الواقعة بالقرب من الساحل إلى مناطق التوسع السياحي، تبعا لخصائص كل منطقة مع مراعاة الجانب البيئي، حيث أن مختلف هذه المناطق تشمل أقطاب سياحية و ذلك من أجل التحكم الجيد في تسييرها إذ يعد هذا المخطط جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الكيفية التي تعزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الاقتصادية و الدعم الإيكولوجي ضمن أطر التنمية المستدامة للبلاد في آفاق العشرين سنة المقبلة، كما أنه أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين المؤهلات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياح في الجزائر بهدف تحقيق القفزة المطلوبة لجعل السياحة أولوية وطنية يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل بديلا للمحروقات.

الفرع الرابع: النشاط السياحي في الجزائر.

تتعدد و تتنوع الأنشطة السياحية في الجزائر من منطقة إلى أخرى و من موسم إلى أخر و هذا ما سنذكره في ما يلي:

أولا: الأنشطة الخاصة بموسم الاصطياف: كما هو معروف فإن الجزائر تمتلك شريط ساحلي يمتد على طول البحر الأبيض المتوسط من شرق البلاد إلى غربها و هذا ما جعل السياحة الساحلية

الرقم واحد بالنسبة للسائح المحلي و خاصة خلال موسم الاصطياف، لذا نجد أن الدولة قد سخرت معظم جهودها للاهتمام أكثر بهذا النوع من السياحة عن طريق تهيئة الشواطئ و العمل على تطوير المرافق الضرورية التي يحتاج إليها السائح من أجل راحته، وفيما يلي سنحاول إحصاء عدد الشواطئ و التردد عليها و الإيرادات الخاصة بها في الجدول التالي:

الجدول رقم (45): عدد الشواطئ في الجزائر و التردد عليها و إيرادات الامتياز الخاصة بها.

السنة	2015	2016	2017	2018
العدد الإجمالي للشواطئ	579	590	608	611
عدد الشواطئ المرخصة للسباحة	382	382	398	404
عدد الشواطئ الغير مرخصة للسباحة	197	208	210	207
التردد على الشواطئ	121.5	119.3	132	108
إيرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ	84.9	340.7	642.8	-

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي.

يتضح جليا من خلال معطيات الجدول السابق أن إجمالي عدد الشواطئ في الجزائر في زيادة مستمرة خلال السنوات الأربع المذكورة و الأمر ذاته بالنسبة للشواطئ المرخصة للسباحة التي عرفت زيادة هي الأخرى و يقابلها انخفاض في عدد الشواطئ الغير مرخصة للسباحة و هذا ما يوضح الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في الاهتمام بمثل هذا النوع من الأماكن السياحية التي كما سبق و أن ذكرنا تعد السياحة الأولى في الجزائر و هذه الجهود تصب كلها في خدمة السائح بتوفير أكبر عدد ممكن من الشواطئ عبر مختلف أنحاء الوطن و تقليص الاكتظاظ على بعض الشواطئ و ذلك

لتشجيع السياحة الداخلية التي تعرف تناقص رهيب سنة تلوى الأخرى نتيجة العروض السياحية المنافسة من دول الجوار التي أصبحت تشكل قبلة للسائح الجزائري في موسم الاصطياف و هو ما أكدته نتائج الجدول السابق فيما يخص التردد على الشواطئ الذي عرف تذبذب خلال السنوات الأربع ليبلغ أدنى قيمة سنة 2018 و هي نفس السنة التي انتعشت فيها السياحة في الدول المجاورة خاصة تونس.

لكن بالرغم من كل هذا فإن إيرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ شهدت منحى تصاعدي كبير بين السنة و الأخرى كون هذه الامتيازات جعلت السائح المحلي يدفع أكثر للاستفادة من خدماتها.

ثانيا: النشاط السياحي في منطقة الجنوب.

الجدول رقم (46): عدد السياح المقيمين و الأجانب في الصحراء الجزائرية.

السنة	2015	2016	2017	2018
المقيمين	218373	132597	112837	300143
الأجانب	16504	7506	17502	25871
المجموع	234877	140103	130339	326014

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي.

الشكل رقم (26): عدد السياح المقيمين و الأجانب في الصحراء الجزائرية.

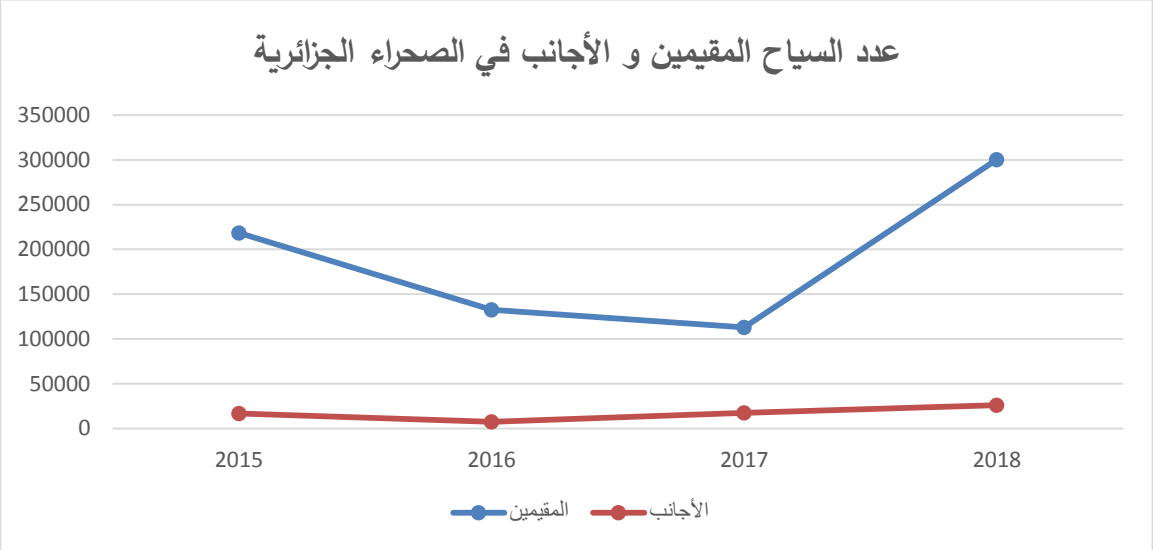

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتبين لنا من تحليلنا للجدول و الشكل أعلاه انخفاض عدد السياح المقيمين خلال الثلاث السنوات الأولى ليرتفع بشكل ملحوظ في السنة الأخيرة 2018، أما عدد السياح الأجانب فقد شهد منحى تصاعدي طوال الأربع سنوات ما عدا التراجع العام 2016 الذي سجل أدنى مستوى لعدد السياح الأجانب في الصحراء الجزائرية و الذي بلغ 7506 مقارنة بأول سنة و أخر سنة بعدد سياح يقدر ب 16504 و 25871 على التوالي و على هذا الأساس نستنتج أن السياحة الصحراوية في الجزائر أصبحت تستهوي و تستهدف السائح الأجنبي الذي يبحث عن اكتشاف نمط الحياة في الصحراء و تجربة الحياة البدوية الصحراوية و التعرف أيضا على تاريخ الصحراء الجزائرية الغنية بالآثار و النقوش الصخرية و القصور القديمة التي يعود تاريخها لما قبل الميلاد. أما التراجع المسجل في عدد السياح المقيمين فيعود إلى محدودية الوعي بمثل هذا النوع من السياحة بالنسبة للسائح المحلي الذي يفضل السياحة الساحلية بشكل أكثر.

ثالثا: الاهتمام بالقرى السياحية: من خلال الأهداف الاستراتيجية التي جاء بها مخطط التهيئة السياحية 2030 فإنه يحمل في ثناياه ضرورة الاهتمام بالسياحة البيئية و صناعة سياحة قائمة على مراعاة الجانب البيئي فقد حمل المخطط جملة من القرى السياحية المراد إنجازها نذكرها في الجدول التالي.

الجدول رقم (47): القرى السياحية المزمع تشييدها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة 2030

الأقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة	الشركة الإماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية سيدي سالم	الشركة السعودية سيدار	4938
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية أقريون بجاية	سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتية ELLC	2697
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية MEDISEA بومرداس	الشركة الأمريكية التونسية الجزائرية سياح	17510

القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC و المجموعة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية موريتي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية الساحل الجزائري	شركة التنمية الفندقية الجزائرية	460
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية زرالدة الجزائر	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية إعمار	1240
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي شمال غرب	هيليوس كريستيل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220

القطب السياحي شمال غرب	موسكارة تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC	732
القطب السياحي شمال غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوب SID	92
القطب السياحي شمال وسط	حديقة دنيا الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC	1000

المصدر: سعاد دولي، لعلمي فاطمة " استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر اسنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 " الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة و إدارة المؤسسات السياحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2015، ص:16.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن مخطط التهيئة السياحية 2030 يسعى لإنجاز 17 قرية سياحية موزعة حسب أقطاب الامتياز السبعة الموضحة في المخطط حيث تتمركز أغلب هذه القرى في الشمال ب 16 مشروع قرية سياحية في الشمال من المجموع الكلي 17 قرية سياحية و واحدة فقط في الجنوب. و كما هو موضح فإن أغلبية المستثمرين هم شركات أجنبية.

إذا يمكن القول أن الاستراتيجية السياحية مطلع 2030 قد ركزت على تطوير السياحة و إعادة الاعتبار للقطاع السياحي في الجزائر و التركيز على منتج السياحة الساحلية نظرا لطول الشريط الساحلي الذي تمتلكه الجزائر و ذلك من خلال تدشين المنشآت القاعدية و البنى التحتية و ضمان المحافظة على البيئة و الإرث الثقافي و الحضاري و تطوير الخدمات و تأهيل الموارد البشرية.[1]

[1] دولي سعاد، لعلمي فاطمة، مرجع سابق، ص: 16.

المطلب الرابع: تحليل و مقارنة تنافسية السياحة و السفر للبلدان الثلاث حسب مؤشرات التنافسية.

مع استمرار تزايد توافد السياح نحو الدول العربية من جميع أنحاء العالم فقد أصبحت معظم الدول العربية منافسة في هذا المجال سوآءا عربيا أو حتى عالميا و ذلك بتحسين قدرتها على المنافسة من خلال التحسين من جودة الخدمات و الاهتمام بمؤشرات قياس التنافسية التي وضعتها المنظمة العربية للسياحة.

الفرع الأول: مفهوم تنافسية السياحة و السفر و مؤشرات قياسها.

أولا: مفهوم تنافسية السياحة و السفر:[1] تعرف التنافسية على مستوى قطاع السياحة الكلي وفقا لمنهجية المعهد الدولي للتنمية و الإدارة " تعظيم القيمة المضافة و مستوى الإنتاجية في قطاع السياحة و السفر من خلال جذب الاستثمارات في قطاع السياحة، كفاءة عمليات وصول و عودة السياح، اختراق و تسويق البلد في عدد كبير من دول العالم و تحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية و تقديم خدمات سياحية ذات مستوى عال من التقنية و الجودة يتماشى مع متطلبات العولمة.

كما تعرف المنظمة العالمية للسياحة التنافسية السياحية باعتبارها " الزيادة في الإنتاج و تحسين مكانات تتفوق في نوعية السلع و الخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين " و تعرف أيضا بأنها قدرة البلد على توليد موارد و إمكانات على منافسيها في الأسواق العالمية.

[1] يونس زين، أحمد نصير، نذير غانية " تحليل تنافسية القطاع السياحي في الدول المغاربية قراءة تقييمية لحالة الجزائر وفق مؤشرات المنتدى العالمي دافوس " Alternatives Managériales et Economique, Vol 02, No 3, juillet 2020, p 41-42.

ثانيا: تقديم مؤشر تنافسية السياحة و السفر: يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عن تنافسية قطاع السياحة و السفر على المستوى العالمي، و قد كان أول إصدار له عام 2007 و شاركت فيه 10 دول عربية، ثم تبعه إصدار عام 2008 و عام 2009 و ضم 133 دولة في العالم و إصدار عام 2013 الذي شمل 140 دولة.

و قد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير التنافسية العالمية لقطاع السياحة و السفر لسنة 2015 تحت شعار " النمو من خلال الصدمات " يغطي التقرير 141 دولة من جميع أنحاء العالم منها 14 دولة عربية . و على خلاف الإصدارات السابقة التي ضمت ثلاث 03 مؤشرات رئيسية و 14 مؤشر فرعي و 79 متغير، فإن تقرير عام 2015 جاء بمنهجية جديدة تعتمد على أربع مؤشرات رئيسية و 14 مؤشر فرعي و 90 متغير ، و يأتي هذا التغيير في تقرير 2015 لتطويره حسب طلب عدة دول منها دول عربية شاركت في الاجتماعات التي تمت على المسؤولين في المنتدى الاقتصادي العالمي، عن إدارة قسم تنافسية السياحة و السفر و منها المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات تنافسية السياحة و السفر: حافظ المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره الأخير لقياس تنافسية السياحة و السفر للدول على أربع مؤشرات أساسية يمكن ذكرها في ما يلي:

[1] ساعد بوراوي، عامر عيساني " تقييم تنافسية قطاع السياحة و السفر في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب " مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015، ص: 74.

أولا: البيئة التمكينية: و تتمثل في خمس مؤشرات فرعية هي:

1-بيئة الأعمال: يوفر هذا المؤشر مدى توافر البلد على بيئة أعمال مواتية للشركات للقيام بالأعمال التجارية، مثل حماية حقوق الملكية و كفاءة الإطار القانوني، و فعالية النظام الضريبي و السياسات المنافسة على المستويين المحلي و الدولي، و تقاس من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

2- الأمن و السلامة:[2] السلامة و الأمن كركيزة أساسية و عامل حاسم لتحديد القدرة التنافسية في قطاع السياحة و السفر و كما شهدنا في عدة دول بالعالم و في دول عربية كيف أثر هذا المؤشر على السياحة فهناك دول انخفضت فيها أعداد السياح بالملايين مقارنة بسنوات سابقة كان في الأمن و الاستقرار. فالسائح و المستثمر يريدان في البداية الأمن و السلامة في البلد للسياحة أو الاستثمار. و قد تم قياس هذا المؤشر بوضع خمس متغيرات هي:

- كلفة الجريمة و العنف على التجارة (الأعمال).
- الثقة في خدمات الشرطة
- كلفة الإرهاب على التجارة (الأعمال).
- مؤشر الإصابات و الوفيات عن الإرهاب.
- معدل جرائم القتل.

[1] يونس زين، أحمد نصير، نذير غانية ، مرجع سابق، ص: 41-42.
[2] تقرير تنافسية السياحة و السفر لعام 2015، ص: 09.

3- الصحة و النظافة:[1] و يرتكز هذا المؤشر على:

- تحسين مياه الشرب و أنظمة الصرف الصحي فهو مهم لراحة و صحة المسافرين.
- توافر الأطباء في المستشفيات.
- عدم انتشار الأمراض و الفيروسات.

4- الموارد البشرية و سوق العمل:[2] و قد جزئها تقرير 2015 إلى قسمين:

- تأهيل القوى العاملة : كمعدلات التعليم و مدى تدريب الموظفين و معاملة العملاء...
- سوق العمل: كمستويات الأجور، سهولة إيجاد العمالة الماهرة...

5- جاهزية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:[3] و تتعلق بالمتغيرات التالية:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (BTOB).
- استخدام الانترنيت للأعمال التجارية و المستهلكين (BTOC).
- عدد الأفراد اللذين يستخدمون الأنترنيت.
- مشتركي الانترنيت (النطاق العريض).
- اشتراكات الهاتف المحمول (الخلوي).
- اشتراكات النطاق العريض المحمول.

---

[1] مختار بونقاب، بلال زروقي " واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر (مؤشرات دولية و معوقات محلية) " المؤتمر الدولي العلمي بعنوان: صناعة السياحة بين متطلبات التنمية و ترقية المجتمع من أجل خلق ثقافة سياحية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، أيام 28/29/30 أفريل 2018، ص:06.

[2] أسماء سلكة، زينب حمدي " مؤشرات السياحة و السفر للجزائر وفق تقرير تنافسية السياحة و السفر دافوس 2015 " مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، معهد الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تمنراست، المجلد 09، العدد 03، 2020، ص: 459.

[3] تقريرتنافسية السياحة و السفر لعام 2015، ص: 11.

- تغطية شبكة المحمول (الهاتف الخلوي).

- جودة إمدادات الكهرباء (Quality of Electricity Supply).

ثانيا: سياسات السياحة و السفر و الظروف المناسبة:[1] يعتمد هذا المؤشر على قياس القدرة التنافسية للدولة بوضع السياحة و السفر في أولوياتها، و أيضا الانفتاح الدولي من حيث تأشيرات السفر التي تمنحها الدولة للأجانب بالإضافة إلى قوى جواز السفر للدولة – أي عدد الدول التي يمكن لرعاياها الدخول إليها بدون فيزا. و أيضا من خلال البيانات عن القطاع السياحي التي توفرها البلد و كذا العلامات التجارية، هذا بالإضافة إلى متغيري تنافسية الأسعار و الاستدامة البيئية.

ثالثا: مؤشرات البنية التحتية:[2] يشكل هذا المؤشر الرئيسي الثالث لتنافسية السياحة و السفر مؤشرا مهما لقطاع السياحة فالبنية التحتية للنقل الجوي و البري و البحري من أهم ما يميز الدول السياحية و التي تزيد بها المطارات و الموانئ و الطرق البرية و سهولة الوصول إلى البلدان السياحية.

رابعا: مؤشرات الموارد الطبيعية و الثقافية:[3] يضم هذا المؤشر عدد المواقع التي تحتوي على المناظر الطبيعية، ثراء البلد من الحيوانات و مدى توفره على الحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية. بالإضافة إلى الموارد الثقافية المتمثلة في عدد مواقع التراث المصنفة من طرف منظمة

[1] أسماء سلكة، زينب حمدي ، مرجع سابق، ص: 457.

[2] تقرير تنافسية السياحة و السفر لعام 2015، ص: 15.

[3] مختار بونقاب، بلال زروقي، مرجع سابق، ص: 07.

اليونسكو، عدد الملاعب الكبيرة التي يمكن أن تستضيف التظاهرات الرياضية أو الترفيهية و عدد عمليات البحث على الانترنيت التي تتعلق بالتعرف على ثقافة البلد المضيف من أجل السفر إليه.

الفرع الثالث: تحليل تنافسية المؤشرات.

أولا: ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة و السفر بالدول العربية.

الجدول رقم (48): ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة و السفر بالدول العربية لسنة 2018.

اسم الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	التغير منذ 2015	الأكثر تحسنا
دولة الإمارات العربية المتحدة	1	29	−5	
دولة قطر	2	47	−4	
مملكة البحرين	3	60	0	
المملكة العربية السعودية	4	63	1	+1
المملكة المغربية	5	65	−3	
سلطنة عمان	6	66	−1	
جمهورية مصر العربية	7	74	9	+9
المملكة الأردنية الهاشمية	8	75	2	

الجمهورية التونسية	9	87	−8	
الجمهورية اللبنانية	10	96	−2	
دولة الكويت	11	100	3	+3
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12	118	5	+5
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13	132	5	+5
الجمهورية اليمنية	14	136	2	+2

المصدر: المنظمة العربية للسياحة.

يوضح الجدول أعلاه و الصادر عن المنظمة العربية للسياحة ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الرئيسية لتنافسية السياحة و السفر و كذلك ترتيب كل دولة عربيا و عالميا و كذا التغيير في ترتيبها مقارنة بترتيب سنة 2015 فبقراءتنا لمحتويات الجدول نلاحظ تموقع الدول العربية الثلاث (الجزائر، مصر، الأردن) حيث كان التفوق عربيا و عالميا لجمهورية مصر العربية مقارنة بالأردن و الجزائر إذ احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة 7 عربيا و 74 في الترتيب العالمي و تعد مصر الدولة العربية الأكثر تحسنا بتقدمها ب 9 مراتب مقارنة بترتيب سنة 2015، تليها مباشرة المملكة الأردنية الهاشمية بترتيب 8 عربيا و 75 عالمي، أما الجزائر فجاءت في المراتب الأخيرة بعيدة بشكل كبير عن سابقتيها فرتبت الجزائر في المرتبة 12 عربيا و 118 عالميا متقدمة بمرتبتين عن ترتيب سنة 2015 و هي مراتب لا تعكس ما تزخر به الجزائر من إمكانات سياحية و لا يمكن مقارنتها بمصر و الأردن اللتان احتلتا مراتب لابأس بها و هي في تقدم مستمر سنة تلوى الأخرى. أما الصدارة

فكانت و لا تزال من نصيب الإمارات العربية المتحدة التي تتربع على ترتيب الدول العربية سياحيا في كل سنة.

ثانيا: نتائج المؤشر الرئيسي الأول للسياحة و السفر بالدول العربية الثلاث (الجزائر، مصر، الأردن) البيئة التمكينية.

الجدول رقم (49): نتائج المؤشر الرئيسي الأول.

اسم الدولة	بيئة العمل	الأمن و السلامة	الصحة و النظافة	الموارد البشرية و سوق العمل	جاهزية تكنولوجيا المعلومات
جمهورية مصر العربية	4.3	3.3	5.4	4.1	3.9
المملكة الأردنية الهاشمية	4.8	5.8	5.5	4.5	5.1
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	4.0	5.3	4.9	4.0	3.7

المصدر: المنظمة العربية للسياحة.

من خلال المؤشر الأول المتمثل في البيئة التمكينية لكل من مصر و الجزائر و الأردن فإن الجدول أعلاه يبين نقاط متقاربة كثيرا بين جمهورية مصر العربية و المملكة الأردنية الهاشمية في جميع المؤشرات إلا أن الأردن قد تفوق في كل من هذه المؤشرات خاصة في مجال جاهزية تكنولوجيا المعلومات إذ نرى أن الأردن حصلت على 5.1 مقارنة ب 3.9 لمصر و 3.7 للجزائر أما باقي

النقاط فهي متقاربة نوعا ما بين الدول الثلاث إلا عنصر الأمن و السلامة الذي يعرف تدهور نوعا ما في مصر مقارنة معه في الأردن و الجزائر أما إذا لاحظنا ترتيب أحسن دولة من خلال مؤشر البيئة التمكينة فمن خلال المعطيات الموضحة في الجدول يتبين أن المملكة الأردنية تفوقت في هذا المؤشر على مصر ثانيا و الجزائر ثالثا..

ثالثا: نتائج المؤشر الرئيسي الثاني للسياحة و السفر بالدول العربية الثلاث (الجزائر، مصر، الأردن) السياحة و السفر و الظروف المناسبة.

الجدول رقم (50): نتائج المؤشر الرئيسي الثاني.

اسم الدولة	تحديد أولويات للسياحة و السفر	الانفتاح الدولي	تنافسية الأسعار	الاستدامة البيئية
جمهورية مصر العربية	5.0	2.5	6.2	4.1
المملكة الأردنية الهاشمية	5.3	3.3	4.8	4.0
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2.8	1.5	6.0	3.7

المصدر: المنظمة العربية للسياحة.

بالنسبة للمؤشر الرئيسي الثاني المتمثل في السياحة و السفر و الظروف المناسبة و الذي اعتمدت المنظمة العربية للسياحة في قياسه على أربع مؤشرات تفصيلية فإننا نلاحظ دوما التنافسية تبقى بين الأردن و مصر في مختلف المؤشرات بينما الأرقام المسجلة للجزائر تبقى بعيدة نوعا ما عن ما سجلته كل من الأردن و مصر سوآءا بالنسبة لمؤشر تحديد أولويات السياحة و السفر أو الانفتاح

الدولي أو تنافسية الأسعار أو الاستدامة البيئية، رغم أنها تجاوزت تنقيط الأردن بالنسبة لتنافسية الأسعار ب 06 نقاط مقابل 4.8 للأردن.

رابعا: نتائج المؤشر الرئيسي الثالث للدول العربية الثلاث (الجزائر، مصر، الأردن) البنية التحتية.

الجدول رقم (51): نتائج المؤشر الرئيسي الثالث.

اسم الدولة	البنية التحتية للنقل الجوي	البنية التحتية للنقل الأرضي و البحري	البنية التحتية للخدمات السياحية
جمهورية مصر العربية	2.9	3.0	3.2
المملكة الأردنية الهاشمية	2.6	3.0	4.1
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2.1	2.5	2.1

المصدر: المنظمة العربية للسياحة.

في هذا المؤشر هناك تأخر و نقص في أنواع البنيات التحية كلها بالنسبة للجزائر مقارنة بالأردن و مصر خاصة فيما يخص البنية التحتية للخدمات السياحية حيث جاءت الأردن هي السباقة ب 4.1 نقطة تليها مصر ب 3.2 نقطة ثم الجزائر ثالثا ب 2.1 نقطة فقط في حين تعادل التنقيط بين لأردن و مصر بالنسبة لمؤشر البنية التحتية للنقل الأرضي و الجوي بينما تفوقت مصر في تنقيط مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي.

خامسا: نتائج المؤشر الرئيسي الرابع للدول العربية الثلاث (الجزائر، مصر، الأردن) الموارد الطبيعية و الثقافية.

الجدول رقم (52): نتائج المؤشر الرئيسي الرابع.

اسم الدولة	الموارد الطبيعية	الموارد الثقافية و أعمال السفر
جمهورية مصر العربية	2.5	3.3
المملكة الأردنية الهاشمية	2.3	1.3
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2.2	2.1

المصدر: المنظمة العربية للسياحة.

لقد اعتمد في تحليل هذا المؤشر على مؤشرين فرعيين إثنين هما الموارد الطبيعية و الموارد الثقافية و أعمال السفر حيث نلاحظ في هذين المؤشرين أن الجزائر تنافس بأرقام متقاربة جدا مع الأردن و مصر خاصة بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية إذ حصلت مصر على تنقيط 2.5 و بعدها الأردن ب 2.3 و تليها مباشرة الجزائر ب 2.2، أما مؤشر الموارد الثقافية و أعمال السفر فنلاحظ تقدم الجزائر لتأتي بعد جمهورية مصر العربية متقدمة على الأردن بفارق 0.8 نقطة.

الخاتمة

الخاتمة:

تبين لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع المكانة التي أصبحت تمتلكها السياحة باعتبارها ظاهرة اقتصادية و اجتماعية في إحداث عملية التنمية، حيث تعد السياحة اليوم صناعة تعتمد عليها الكثير من دول العالم في تنمية اقتصاداتها من خلال مساهمتها في تنمية الناتج المحلي الإجمالي و مصدر دخل لإيرادات النقد الأجنبي بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة و متنوعة و القضاء على العنصرية و تشجيع التعايش بين شعوب العالم و تبادلهم للثقافات.

كما أظهرت الدراسة أن صناعة السياحة تعتمد على عملية تخطيط سياحي فعال على مستوى جميع الأطراف الفاعلة في القطاع، بدءا من تخطيط هادف إلى تفعيل و تنشيط المناطق السياحية لخدمة السائح، مع تخطيط للموارد البشرية، و التخطيط لتنمية البنى التحتية و كذا تخطيط بيئي باعتبار البيئة بعدا أساسيا في نجاح عملية التنمية السياحية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية السياحية و حمايتها من التدهور و الاندثار.

و توصلنا إلى أن التخطيط السياحي للتنمية المستدامة عبارة عن مجموعة من المراحل المتسلسلة و المترابطة فيما بينها، انطلاقا من مرحلة جمع البيانات الخاصة بالإقليم أو المنطقة السياحية إلى غاية تنفيذ المشروع إذ تتطلب هذه العملية تظافر الجهود المادية و المالية و البشرية لتنمية السياحة و العمل على استدامتها خدمة للأجيال المقبلة.

فمن خلال البرامج و الاستراتيجيات السياحية التي وضعتها كل من الدول الثلاث مصر و الجزائر و الأردن تبين أنه هناك تقارب و تشابه في الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسات، إلا أن النتائج و الأرقام المسجلة تختلف كثيرا من دولة إلى أخرى بحسب الاختلاف في الخصائص الجغرافية و الثقافية و التاريخية بين الدول، حيث تعتمد كل من مصر و الأردن بشكل كبير في برامجها على

تنمية و تنشيط السياحة في المواقع الأثرية و التاريخية التي تعتبر العامل الأساسي الأول في جذب حركة السياح نحو البلدين، في حين أن التخطيط السياحي ضمن البرامج و الاستراتيجيات السياحية في الجزائر يصب اهتمامه بشكل أكبر على تهيئة و تفعيل السياحة الساحلية مع تهميش للأنواع الأخرى كالسياحة الصحراوية و السياحة التاريخية و الثقافية التي يمكن أن تحدث قفزة نوعية في القطاع نتيجة بعض الالتفاتة من القائمين على عملية التخطيط السياحي في الجزائر.

فبالرغم من الإمكانيات الطبيعية و المؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر إلا أنها لا تزال ضمن الثلاث دول الأخيرة في ترتيب الدول العربية للسياحة حسب مؤشرات تنافسية السياحة و السفر و ذلك بسبب ضعف بعض المؤشرات السياحية الخاصة بالبنى التحتية و البيئة التمكينية و الموارد البشرية المؤهلة مما جعلها تبقى في المرتبة 12 من أصل 14 دولة منذ سنة 2015 إلى غاية سنة 2018.

نتائج اختبار الفرضيات.

بعد أن قمنا بإجابات افتراضية على التساؤلات المطروحة في بداية الدراسة فقد توصلنا في النهاية إلى إثبات صحة أو خطأ هذه الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: "ربما هناك بعض النقائص و الاختلال في عملية التخطيط السياحي ضمن البرامج و المخططات السياحية التنموية في الجزائر ابتداءا من برامج الإصلاح الهيكلي إلى غاية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و تكمن هذه النقائص التي عرقلت تقدم النشاط السياحي في الجزائر في عدم توافق الأهداف الاستراتيجية العامة للبرامج مع الإمكانيات السياحية للبلد و مع ثقافة المجتمع الجزائري". تم التأكد من **صحتها**، إذ أن النتائج المتوصل إليها تثبت أن البرامج السياحية في الجزائر تفتقر إلى الموضوعية في عملية التخطيط و ذلك بعدم التوافق بين الأهداف و المساعي

العامة للاستراتيجيات مع المؤهلات المهمشة و المتلفة أحيانا، بالإضافة إلى قلة الوعي لدى أفراد المجتمع الجزائري بأهمية القطاع في إحداث عملية التنمية و تحريك عجلة الاقتصاد.

الفرضية الثانية: " **يمكن أن تكون** أهم مميزات الأهداف الرئيسية للاستراتيجيات السياحية لكل من الجزائر و مصر و الأردن كونها تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع السياحي بأهداف تخدم الاقتصاد و المجتمع و البيئة معا ". تم التأكد من **صحتها**، من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي إذ أن أهم الأهداف التي سعت أليها جل الاستراتيجيات السياحية للجزائر و مصر و الأردن تتمحور حول السعي لاستقطاب اكبر عدد من السياح و تنويع المنتجات السياحية و نشر ثقافة الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع و التركيز أكثر على تكثيف الحملات الترويجية باستخدام التكنولوجيات الحديثة و الحفاظ على الموارد الطبيعية السياحية إضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري لتكوين قدرات بشرية ذات كفاءة في القطاع.

الفرضية الثالثة: " ربما تمثلت مساهمة عملية التخطيط السياحي في الدول العربية محل الدراسة في دعم التنمية المستدامة من خلال مساهمة البرامج السياحية في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول بزيادة الدخل السياحي مقارنة بالإنفاق السياحي و الرفع من مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ". هي فرضية **خاطئة**، إذ لم يتمثل دعم التنمية المستدامة من خلال التخطيط السياحي في تنمية الجوانب الاقتصادية فقط، بل ساهمت عملية التخطيط للتنمية السياحية المستدامة في مراعاة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و التكنولوجية للسياحة.

الفرضية الرابعة: " نعم يمكن للقائمين على عملية التخطيط السياحي في الجزائر و وضع البرامج السياحية الوطنية من الاستعانة بتجارب دول عربية رائدة في السياحة مثل مصر و الأردن اللتان حققتا سلسلة نتائج إيجابية على الصعيد السياحي سنة تلوى الأخرى ". هذه الفرضية **صحيحة نسبيا**

فقط إذ أن الخصائص السياحية لدولتي مصر و الأردن تختلف نوعا ما عن خصائص السياحة في الجزائر إذ تركز كل من مصر و الأردن في برامجها على الجانب التاريخي و الثقافي للسياحة بحكم المؤهلات التاريخية الكبيرة للبلدين، في حيت تعتمد الجزائر و تعول بالدرجة الأولى على السياحة الساحلية الشاطئية و لا تولي اهتمام كبير للموروث التاريخي للبلد سياحيا، لذا فإن الاستفادة من تجربتي مصر و الأردن في التخطيط السياحي لا يعتمد عليها بشكل كبير بحكم الاختلاف في المناخ و التضاريس و حتى المقومات التاريخية و الحضارية و ثقافة المجتمع لكل دولة، لكن يمكن للجزائر الاستفادة من تجربتيهما في إحياء السياحتين الصحراوية و الثقافية.

الفرضية الخامسة: " بالنظر للنتائج الإيجابية التي حققتها كل من مصر و الأردن سياحيا في تطور مؤشراتهما السياحية من زيادة في عدد السياح الوافدين و تطور عدد الليالي السياحية و كذا زيادة القدرة الاستيعابية و غيرها مقارنة بها في الجزائر فمن الممكن أن تكونا قد احتلتا مراتب متقدمة ضمن ترتيب الدول العربية حسب تنافسية مؤشرات السياحة و السفر". تم التأكد من **صحة** الفرضية، فقد احتلتا كل من مصر و الأردن المراكز السابعة و الثامنة على التوالي طوال المدة المبينة في الدراسة، بينما جاءت الجزائر في المرتبة 12 من أصل 14 دولة عربية ضمن ترتيب تنافسية السياحة و السفر للدول العربية محتلة مرتبة لا تليق بدولة بحجم الجزائر لما تتوفر عليه من إمكانيات و مؤهلات سياحية تؤهلها لبلوغ مراتب أفضل.

النتائج:

1- ساهم الموقع الجغرافي المتميز لكل من مصر و الأردن الذي يربط بين ثلاث قارات أفريقيا، آسيا و أوروبا إقبالا كبيرا لحركة السياح خلال فترة الدراسة بحيث تشغل مصر جزءا من قارة آسيا و المتمثل في شبه جزيرة سيناء بينما تعد الأردن البلد الوحيد الذي يلتقي فيه البحران الأبيض المتوسط مع الميت الذي يعتبر أخفض منطقة على وجه الأرض، هذا العامل الجغرافي سهل للسائح الأجنبي و خاصة الأسيوي التنقل بسهولة سوآءا نحو مصر أو الأردن بحكم قرب المسافة. بينما تربط الجزائر بين قارتي أفريقيا و أوروبا فقط عبر البحر الأبيض المتوسط مما جعل أغلب سياحها هم جزائريون مهاجرون إلى أوروبا و القلة القليلة من قارة أسيا بغرض العمل.

2- اهتمت الدولتين المصرية و الأردنية بالجانب التاريخي من السياحة الثقافية التي تستهوي تطلعات السائح الأجنبي خاصة الأوروبي و الأسيوي و ذلك بحكم المعالم الأثرية و المزارات التاريخية العريقة التي يحتويها كل من مصر و الأردن و التي يعود تاريخها إلى حضارات قديمة ضربت في عمق التاريخ كأهرامات الجيزة في مصر المصنفة من بين عجائب الدنيا السبع و كهف أهل الكهف في الأردن الذي جاءت قصته في القرآن الكريم و العديد من المعالم الأثرية ذات البعد التاريخي و المعروفة عالميا، هذا ما جعل من السياحة التاريخية في البلدين القلب النابض للقطاع السياحي و للاقتصاد الوطني ككل. في حين أن الدولة الجزائرية لم تولي الاهتمام الكبير لهذا النوع من السياحة رغم وفرة الإمكانيات السياحية التاريخية في كل منطقة من الوطن و الذي يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد و للدول و الحضارات التي تعاقبت على المنطقة إذ لا تزال بعض المعالم التاريخية خامدة لم تكتشف بعد و البعض الأخر أتلف و دمر.

3- رقي و انتعاش السياحة الدينية في مصر و الأردن من خلال تركيز السلطات الحكومية و القائمين على النشاط السياحي في مختلف برامجهم على الحفاظ على المعالم الدينية التي تخص مختلف الديانات الإسلامية و المسيحية و اليهودية من مساجد و كنائس و معابد و غيرها من الأماكن الدينية المقدسة و ذلك بترميمها و حمايتها و المحافظة عليها باعتبار أن مثل هذه الأماكن تعتبر مقصدا سياحيا هاما يساهم في زيادة عدد السياح من مختلف الجنسيات و باختلاف دياناتهم. في حين أن السياحة الدينية في الجزائر و تنوع معالمها لا تعرف اهتماما كبيرا بحكم الأغلبية المسلمة لسكان الجزائر فبعض المقدسات الدينية القديمة المسيحية و حتى اليهودية التي تعود لعهد الاستعمار الفرنسي و التي تعتبر معالم سياحية بامتياز قد دمرت و أتلفت و البعض منها تم تحويلها إلى مساجد أو مراكز ثقافية أو دور شباب و مؤسسات إدارية و هذا راجع إلى محدودية الثقافة السياحية للمواطن الجزائري و الدولة الجزائرية على حد سواء مما شكل حالة استنفار لدى السائح الأجنبي ذو الديانة الغير إسلامية.

4- تنوع و تعدد المحميات الطبيعية في مصر نتيجة الاهتمام أكثر بالسياحة البيئية فقد سجلنا تواجد 30 محمية طبيعية بمختلف أنواعها و تختلف عن تلك الموجودة في الجزائر و الأردن اللتان تمتلكان 11 و 12 محمية طبيعية على التوالي تتشابه في خصائصها إذ تمثلت في محميات غابات أو محميات مائية بينما تكثر في مصر المحميات الصحراوية و ذات الإرث الثقافي و المحميات ذات الأراضي الرطبة و غيرها.

5- سجلت الجزائر ضعف كبير في مؤشر عدد السياح الوافدين مقارنة بباقي الدولتين إذ استقبلت ما لا يتعدى 2.5 مليون سائح سنة 2018 و هو الرقم المبرمج بلوغه خلال العام 2015 ضمن أهداف الاستراتيجية الوطنية للتهيئة السياحية مطلع 2030 متأخرة بضعف العدد عن الأردن الذي

بلغ عدد السياح بها 4.9 ملون سائح من نفس السنة ، بينما استقبلت مصر 11.3 مليون سائح العام 2018 محطمة كل الأرقام مقارنة بالدولتين السابقتين.

6- تتمثل الطاقات الاستيعابية للهياكل السياحية المخصصة للإيواء في الجزائر أغلبها في الفنادق بصفة خاصة بمختلف تصنيفاتها في حين تبقى باقي الهياكل الأخرى كالشقق و المخيمات مهمشة و محدودة العدد ذلك أن المواطن الجزائري يتخوف من الخوض في مثل هذه الاستثمارات بسبب قلة السياح الوافدين و نزوح السياح المحليين إلى الدول المجاورة.

7- هناك تقارب و تشابه كبيرين في الأهداف العامة للاستراتيجيات الوطنية السياحية للدول الثلاث تتمثل كلها في أهداف ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و بيئية سعيا منهم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة عن طريق تخطيط سياحي مستدام حيث تمحورت هذه الأهداف في السعي إلى تعزيز صورة الدول على المستوى العالمي و الرفع من مستوى المؤشرات السياحية و الابتكار في تطوير المنتج السياحي و كيفية الترويج له و التوفيق بين ترقية السياحة من جهة و المحافظة على البيئة و الحياة الطبيعية من جهة أخرى كما ركزت الأهداف على التدريب و التكوين السياحيين و خلق بيئة عمل محفزة و بيئة تشريعية تخدم المستثمر في المجال السياحي إضافة إلى العمل على رفع درجة الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع المدني و القطاعات الحكومية و الخاصة لتحسين القطاع على مستوى هذه الدول.

8- انتهجت المملكة الأردنية الهاشمية استراتيجية رباعية للسنوات 2017-2021 من طرف وزارة السياحة و الآثار و بالتعاون مع وزارة التربية و التعليم حول التوعية السياحية وجهت خصيصا لطلبة المدارس بهدف غرس الثقافة السياحية لدى الطلبة و تعزيز سلوكياتهم الإيجابية اتجاه المواقع السياحية و الأثرية و ضرورة المحافظة عليها باعتبار الطلبة هم أجيال الغد.

9- نستنتج أنه كل من الجزائر و مصر و الأردن قد فشلت في بلوغ الأهداف المسطرة ضمن الاستراتيجيات السياحية الوطنية حيث بينت الأرقام المسجلة ضمن المؤشرات السياحية إلى غاية 2018 هذا العجز سوآءا بالنسبة لعدد السياح الوافدين أو الطاقات الاستيعابية المسطرة أو عدد الليالي السياحية و كذا العائدات السياحية و مساهمة السياحة في الناتج المحلي كلها نتائج بعيدة كل البعد عن ما هو مبرمج الوصول إليه خلال السنوات المذكورة.

10- تسعى كل من الاستراتيجيات السياحية الأردنية و المصرية إلى خلق منتجات و خدمات سياحية تنافسية في محاولة منهما للمنافسة الدولية و بلوغ مراتب متقدمة ضمن الدول السياحية الأولى في العالم ، و في المقابل لا تزال الجزائر تبحث ضمن استراتيجياتها عن تنشيط السياحة الداخلية أولا من خلال محاولة كسب ثقة السائح المحلي ثم التفكير في المنافسة التي لا تتعدى منافسة الدول المجاورة و القارة الأفريقية.

11- تبقى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري ضعيفة جدا بحيث أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2016 إلى 2018 بقيت تسجل بقيم سالبة، في حين بلغت 5.7% سنة 2017 في المملكة الأردنية الهاشمية، أما عن مصر فقد بلغت نسبة 20% GDP خلال العام 2018 و هي نسبة كبيرة تفسر أن الاقتصاد المصري يعول كثيرا على عائدات القطاع السياحي بالدرجة الأولى.

12- لا يمكن القول أن السياحة في الجزائر قد ساهمت في تفعيل الدور الاجتماعي للتنمية المستدامة إذ لاحظنا نموا بطيئا جدا في تطور عدد العمالة الموظفة في القطاع السياحي و هذا راجع إلى قلة الاستثمارات التي أدت بدورها إلى نقص الهياكل السياحية و بالتالي تقليص الفرص في التوظيف ضمن القطاع.

13- اهتمت الجزائر و لا تزال تصب اهتمامها حول مراعاة الجوانب البيئية للتنمية المستدامة ضمن السياسات السياحية و هو ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إذ حمل في طياته أن السياحة صناعة فنية توفق بين ترقية السياحة و البيئة و هو ما نشهد انعكاساته على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة بزيادة محسوبة في عدد المساحات الخضراء و توفير الأمن في المرافق السياحية و حملات تنظيف الشواطئ إلا أن كل هذه الجهود لا تلقى رد فعل إيجابي من طرف المواطن الجزائري الذي يقدم كل سنة عن إتلاف عديد الهكتارات من الثروة الغابية بسبب الحرائق و كذا التعدي على الممتلكات العامة في الأماكن السياحية المفتوحة و غيرها من السلوكيات التي تعكس مستوى و درجة الوعي لدى المواطن المحلي بأهمية السياحة في تعزيز الاقتصاد الوطني و التخلص من التبعية الريعية خاصة بعد ما وصل إليه سعر البترول مؤخرا.

14- نستنتج و من خلال المراتب التي احتلتها الدول الثلاث ضمن ترتيب مؤشرات تنافسية السياحة و السفر للدول العربية لسنة 2018 أن الجزائر ليست مؤهلة سياحيا بعد لمنافسة الدولتين مصر و الأردن من خلال الفارق الشاسع في الترتيب إذ جاءت الجزائر في المرتبة 12 من أصل 14 دولة بينما احتلت كل من مصر و الأردن المراتب 7 و 8 على التوالي.

التوصيات

1- الموضوعية في إعداد البرامج و الاستراتيجيات السياحية الوطنية و كذا الجهوية و مراعاة التوافق بين الإمكانيات المادية و المالية و البشرية المتوفرة و بين الأهداف المتوقع الوصول إليها لتجنب إهدار الوقت و الجهد و المال.

2- مراعاة المرونة في بناء الاستراتيجيات بحيث تتماشى و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية للوطن قصد التحكم في إنجازها أو التعديل فيها في حال الوقوع في أي عراقيل قد تظهر على القطاع.

3- فتح المجال أمام الباحثين و الخبراء السياحيين الناشطين عبر الجامعات و المعاهد للمشاركة بآرائهم و اقتراحاتهم قبل وضع الخطط و البرامج السياحية الوطنية.

4- تنظيم تعاون و شراكة بين وزارتي السياحة و البيئة من أجل وضع برامج تقوم على مبدأ تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مختلف المناطق السياحية البيئية.

5- ضرورة التطبيق الفعلي لأهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و السهر على تنفيذها في الوقت المحدد إضافة إلى فرض رقابة ميدانية مستمرة و دورية للمشاريع المتعلقة بالمخطط و إعطاء الفرصة للمستثمر الكفء لتفادي التماطل و الانتهازية في العمل.

6- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة سياحيا في مجال التخطيط السياحي و ذلك بإجراء تحليل دقيق لاستراتيجياتهم السياحية الوطنية ثم مقارنتها مع الاستراتيجيات المحلية لإدراك النقائص و تحسين المستوى السياحي للجزائر.

7- إدراج السياحة و البيئة كمادتين تعليميتين ضمن المناهج التعليمية للطور المتوسط و الثانوي ليتوضح للتلميذ طبيعة العلاقة بينهما و دورها في إحداث التنمية السياحية المستدامة و بذلك يمكن ترسيخ ثقافة السياحة و التنمية المستدامة في ذهن التلميذ باعتباره جيل الغد.

8- استحداث سياسات و برامج ترويجية سياحية جديدة تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة سوآءا عبر الاعلام أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالجولات الافتراضية قصد تقديم و عرض

المواقع و الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر في أحسن صورة لتترسخ في ذهن المشاهد نظرة إيجابية عن السياحة في الجزائر.

9- العمل بنظام المعلومات الجغرافي في تخطيط المواقع السياحية حتى يتسنى لأصحاب الاختصاص من التعرف على جميع المناطق السياحية و الظروف المحيطة بها و النقائص المتواجدة لاستدراكها.

10- توسيع الاستثمار في البنى التحتية و مراعاة جانب الحداثة و العصرنة في إقامة المنشآت السياحية و الهياكل القاعدية بما يتماشى و المعايير الدولية كإقامة الفنادق الخضراء و ذلك من خلال الاعتماد على أحدث وسائل التكنولوجيا ثم تعميم الرقمنة في الخدمات و المعاملات السياحية.

11- الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التدريب و التكوين و التأهيل في مجال الخدمات السياحية بمستوى عال من خلال زيادة عدد المعاهد السياحية و تحسين المستوى التعليمي بها لتحصيل نخبة من الخبراء و الأخصائيين السياحيين إضافة إلى ضرورة التكوين باللغة الإنجليزية و لغات أجنبية أخرى خاصة بالنسبة للمرشدين السياحيين.

12- ضرورة إقامة حملات توعوية باستمرار في المدارس و الجامعات من خلال برمجة ندوات و ملتقيات علمية حول الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للسياحة إضافة إلى تنصيب لوحات إشهارية متطورة في الساحات العمومية تبرز من خلالها أهم المناطق السياحية في الجزائر تشجيعا للسياحة الداخلية من جهة و نشرا للوعي السياحي من جهة أخرى.

13- حتمية استحداث فرع جديد للشرطة تابع لوزارة السياحة كما هو الحال في مصر و الأردن تحت مسمى " شرطة السياحة " و التي تعمل على توفير الأمن في الأماكن السياحية و السهر على حماية السائح و ممتلكاته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

القرآن الكريم.

1- سورة يوسف الآية : 42- 43 و 43-44.

الكتب

2- إبراهيم بظاظو ، السياحة البيئية و أسس استدامتها، عمان ، الأردن ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، 2010.

3- إبراهيم خليل بظاظو * التخطيط و التسويق السياحي باستخدام GIS * الأردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2009.

4- إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية في الأردن، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2020.

5- ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد ، الطاقة المتجددة و التنمية المستدامة – دراسة تحليلية تطبيقية- ، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2017.

6- أحمد جابر بدران ،اقتصاد البيئة ، مصر، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة،2013 .

7- إيهاب عيسى، طارق عامر ، التنمية البشرية و التنمية المستدامة ، مصر، المؤسسة العربية للعلوم و الثقافة، 2017 .

8- حامد الريفي، اقتصاديات البيئة مشكلات بيئية – التنمية المستدامة – ، مصر، دار التعليم الجامعي، 2015.

9- حسام حسن الصعيدي ، نظم المعلومات السياحية ، الأردن، دار الراية للنشر، د ت.

10- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التخطيط مدخل اقتصادي اجتماعي، مصر مؤسسة شباب الجامعة ،2011.

11- حمزة عبد الحليم درادكة ... وآخرون ، السياحة البيئية ، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، 2016.

12- خليف مصطفى غرابية ، السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي، لبنان، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

13- رجاء هباس الحربي ، التسويق السياحي في المنشآت السياحية ، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع ،2012.

14- رشاد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية، مصر، المكتبة الجامعية إسكندرية ،2002.

15- سعيد البطوطي، شركات السياحة و وكالات السفر، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية ،2010.

16- سمر رفقي الرجعي، الإدارة السياحية الحديثة، الأردن، الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2014.

17- صائب عبد الله الطويل، التنمية المستدامة و مجالاتها، الأردن، دار أحمد للنشر و التوزيع، 2016.

18- صفاء عبد الجبار الموسمي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي و التنمية السياحية، الأردن، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2015.

19- طه أحمد عبيد، مشكلات التسويق السياحي، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2010.

20- عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، التخطيط السياحي مدخل استراتيجي، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2010.

21- عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية و التحديات العالمية المعاصرة، مصر، دار النهضة العربية، 2005.

22- عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، الأردن، دار الراية للنشر و التوزيع، 2015.

23- عبد الفتاح غنيمة ، لواء حازم أبو شليب و أحمد مصطفى ، التخطيط السياحي الأمن المترجى ، مصر، دار الكتب و الوثائق العمومية ، مطابع جامعة المنوفية، د ت.

24- عبد الفتاح مصطفى غنيمة، التخطيط السياحي لأقاليم مصر المعاصرة، مصر، دار الفنون العلمية، 2003.

25- عبد المجيد قدي، منور أوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2010.

26- عثمان محمد غنيم ، التخطيط أسس و مبادئ عامة ، الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2001.

27- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الأردن، دار غيداء للنشر و التوزيع، 2015.

28- علي فلاح الزعبي، التسويق السياحي و الفندقي، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة 2013.

29- عمر بن لخضر خلفاوي، التنمية المستدامة للمنظمات، الأردن، دار الايام للنشر و التوزيع، 2016.

30- فاروق عز الدين، محمد عبده عاشور، جغرافيا السياحة: تطور و أسس و مناهج و تطبيقات، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، 2005.

31- فضل ضاهر ، فاضل الشيخلي ، جعفر الطريحي ، الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي ، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2016.

32- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق، الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2015.

33- ماجد أحمد عطا الله ، إدارة الاستثمار ، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع ،2011.

34- ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مصر، مجموعة النيل العربية ،2016.

35- محسن عبد الله الراجحي ، صفاء عبد الجبار الموسمي ، عادل عيسى الوزني ، الميزة التنافسية للنشاط السياحي ، الأردن، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2016.

36- محمد الصيرفي ، مهارات التخطيط السياحي ، مصر، المكتب الجامعي الحديث ،2009/2008.

37- محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، لبنان، مكتبة حسن العصرية، 2013.

38- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، مصر، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولى، 2009.

39- محمد فريد عبد الله ، صفاء عبد الجبار الموسمي ، حيدر السلطاني الموسمي، الأردن، التخطيط و التنمية السياحية، 2014.

40- محمد فريد عبد الله، صفاء عبد الجبار الموسمي، محسن مهدي الكناني، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، الأردن، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2014.

41- محي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، مصر، المكتب الجامعي الحديث ،2009.

42- مرزوق عياد القعيد و آخرون ، مبادئ السياحة ، الأردن، إثراء للنشر و التوزيع،2011.

43- مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة تحدياتها و آفاقها المستقبلية، سوريا، دار رسلان، 2014.

44- مصطفى يوسف كافي ، أخلاقيات صناعة السياحة و الضيافة ، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،2014.

45- مصطفى يوسف كافي ، التنمية المستدامة ، الأردن، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع ،2017.

46- مصطفى يوسف كافي ، مدخل إلى العلوم السياحية و الفندقية ، الأردن، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2015.

47- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة ،الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2017.

48- مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، التنمية و التسويق السياحي، الجزائر، ألفا للوثائق ، 2017.

49- منال شوقي عبد المعطى أحمد، دراسة في مدخل علم السياحة، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة، 2014.

50- منال شوقي عبد المعطى أحمد ، أسس التخطيط السياحي ، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، 2011.

51- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقاز، استراتيجيات و متطلبات و تطبيقات إدارة البيئة ،الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2015.

52- نشوى فؤاد عطا الله، التنمية السياحية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2008.

53- نعيم الظاهر ، سراب إلياس ، مبادئ السياحة ، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2007.

54- نهاد محمد كمال يحي، أحمد عبد الرزاق أحمد، محمد ابراهيم علي، التخطيط السياحي، مصر، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 2006.

55- هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة ، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، 2015.

56- هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، إبراهيم كاطع علو الجوراني، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الأردن، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2016.

57- ياسمين محمد مسعود، دور السياحة العلاجية في تنمية قطاع السياحة (دراسة مقارن) ، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2017.

المجلات.

58- إبراهيم خليل بظاظو " تطبيقات GIS في إدارة المواقع الأثرية سياحيا: دراسة تطبيقية على الكنائس البيزنطية في محافظة المفرق " مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، مجلد 07، العدد01، الأردن، 2010.

59- أحلام خان، صورية زاوي " السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية " مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، 2010.

60- أسماء بركان " دور العلاقات العامة في الترويج السياحي " مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، جامعة البليدة، 2015.

61- أسماء سلكة، زينب حمدي " مؤشرات السياحة و السفر للجزائر وفق تقرير تنافسية السياحة و السفر دافوس 2015 " مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، جامعة تامنغاست، المجلد 09، العدد 03، 2020.

62- أنيس زيارة محي الإزدواجي، هديل موفق محمود " إبراز دور التخطيط لتنمية سياحية مستدامة في محافظة كربلاء ، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية، 2012، عبر الموقع الالكتروني: https://cpas-egypt.com/publication/journal_article/.

63- أيمن عبد الكريم الطعاني، ابراهيم خليل بظاظو " التخطيط السياحي باستخدام نظام المعلومات الجغرافي النظرية و التطبيق " المجلة الدولية لتطبيق نظام المعلومات الجغرافية الاستشعار عن بعد، مجلد 03، العدد01، جويلية 2012.

64- بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاتة حسن الزق، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مص، مجلة الاقتصاد و القانون، العدد01، جامعة مدينة السادات، مصر، 2018.

65- بغداد كربالي، محمد حمداني " استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية في الجزائر " مجلة علوم إنسانية، السنة 07، العدد 45، جامعة وهران، 2010.

66- حسين قسيمة كباشي ، التخطيط السياحي و أثره في مناطق و مواقع التراث الأثري، العدد التاسع ، مجلة جامعة شندي ، ، جامعة الملك سعود ، السعودية، 2010.

67- حيزية هني، زيدان محمد " تطوير السياحة مدخل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية " مجلة دراسة في التنمية و المجتمع، المجلد05، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2016.

68- خالد قاشي ، حمزة العرابي ، كمال العقريب ، أهمية التسويق السياحي للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 4، جامعة البليدة ، ، 2012.

69- خالد كواش " السياحة و الأبعاد البيئية " مجلة جديد الإقتصاد، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة، ديسمبر 2007.

70- خالد كواش " مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

71- ريدة ديب، سليمان مهنا " التخطيط من أجل التنمية المستدامة " مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، سوريا، 2009.

72- ساعد بوراوي، عامر عيساني " تقييم تنافسية قطاع السياحة و السفر في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب " مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015.

73- سلوى حسن محمد فوده، محمد فرح عبد الحليم " أثر التخطيط الاستراتيجي في القطاع السياحي على رضا العملاء(دراسة حالة ولاية البحر الأحمر في الفترة 2004-2016) " مجلة الدراسات العليا، المجموعة 10، العدد 37، جامعة النيلين، مصر، 2017.

74- الشيماء عبد السلام إبراهيم، هند موسى محمد علي " أثر العوامل السياحية الداخلية على تحقيق التنمية السياحية التطبيق على قطاع السياحة (2009-2019) " مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، الأردن، ملحق 06، المجلد 05، 2019.

75- عبد القادر لحسين " استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الآليات و البرامج " مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2012.

76- عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، إسراء عبد الرحمان خضير " التنمية المستدامة المفهوم و العناصر و الأبعاد " مجلة ديالي، العدد 67، جامعة ديالي، العراق، 2015.

77- فطيمة مشتر، أمال موساوي " دور صناعة السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية – تجربة الأردن –" مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 01، مارس 2019.

78- قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، السياحة في الجزائر واقع و آفاق ، مع الإشارة إلى حالة ولاية المدية ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، جامعة البليدة ، العدد 4 ، 2012.

79- محمد تاج الدين صحراوي، وسيلة السبتي، السياحة في الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثاني، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017.

80- مريم مرزوق علي النصيرات " تنوع المقومات السياحية و دورها في التنمية الاقتصادية في الأردن " المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد09، معهد علوم الأرض، جامعة هواري بومدين، 2019.

81- المعهد العربي للتخطيط ، التخطيط الاستراتيجي للتنمية ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد : 114 ، 2012.

82- موسى سعداوي ، زروق صدوقي ، السياحة في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 4 ، جامعة البليدة، 2012.

83- ناصر عبد القادر " الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها 2015 " مجلة المفكر، العدد الثاني: جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2015.

84- نور الدين محرز ، صيد مريم ، التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، د ت.

85- نور الدين هرمز " التخطيط السياحي و التنمية السياحية " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد03، 2006.

86- هاشم عبودي الموسمي، مصطفى غرير محمد أمين، صبا هاشم عبود الموسمي " أثر اعتماد نظم المعلومات الجغرافية في تحسين كفاءة الخرائط للمناطق الأثرية و السياحية في العراق، مجلة جامعة جيهان، أربيل العلمية، المجلد 01، العدد01، حزيران 2017.

التقارير.

87- التقرير السنوي ، وزارة السياحة و الآثار الأردنية، 2016.

88- التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2018.

89- التقرير السنوي للجمعية الملكية لحماية الطبيعة 2018.

90- تقرير المتابعة: برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة، وزارة السياحة المصرية، مصر، رقم 01، سبتمبر 2019.

91- تقرير تنافسية السياحة و السفر لعام 2015.

92- تقرير حالة البلاد: السياحة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، عمان، الأردني، 2018.

93- تقرير حالة البلاد، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، محور القطاعات الاقتصادية، السياحة، 2019

94- تقرير وطني لجمهورية مصر العربية مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (قمة المدن) المقام في اسطمبول ، تركيا، 1996.

95- تقرير يومي من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، النشرة الاعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المعهد العالمي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة، المجلد 150، رقم 05، 17 نوفمبر 2009.

96- زياد عبد الحمد و آخرون " الأهداف الانمائية للألفية " تقرير لبنان، مطبعة دار الكتب، 2008.

الأطروحات.

97- أحلام زواوية " دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب– " رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

98- أحمد حسن عبد الحميد عيسى و آخرون " أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على القطاع السياحي " مشروع التخرج للعام الجامعي، جامعة المنوفية، مصر، 2012/2011.

99- أحمد محمد عميرة، بناء نظام معلومات تسويق للمواقع السياحية في محافظة العقبة باستخدام برمجية ARCGTIS9.3، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

100- أحمد نصير ، التخطيط الإجمالي للإنتاج الصناعي باستخدام مشاكل النقل الخطية : حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2007.

101- إلهام شيلي " دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة–" رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

102- حسونة عبد الغني" الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة " اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

103- حميدة بوعموشة " دور الاقتصاد السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

104- زوبيدة سيار ، التخطيط الاستراتيجي و الأفاق المستقبلية للسياحة في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2003 / 2004

105- ساعد بوراوي " تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) " أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016.

106- سامية بوعشاش " السياحة البيئية في المناطق الجبلية – حالة جبال تيكجدة بولاية البويرة– " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2013.

107- السعيد بن لخضر " أثر أنشطة البحث و التطوير في تحقيق التنمية السياحية المستدامة " أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

108- سمية كحول، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية للأهقار بتمنراست، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018/2017.

109- سهام بجاوية " التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة استشرافية بتجربة تونس إسقاط على الجزائر " أطروحة دكتوراه، جامعة بوقرة، بومرداس، 2015.

110- عادل بركان ، واقع التخطيط في المنشآت الرياضية ولاية خنشلة ، رسالة ماجستير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس ، 2010 / 2011.

111- العايب عبد الرحمان " التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة " أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

112- عائشة شرفاوي " السياحة في الجزائر بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ، 2014-2015.

113- عبد الفتاح عيساني، دور التخطيط السياحي في ترقية الخدمات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014.

114- عبد القادر حمد عبد الهادي ، اتجاهات التخطيط الإقليمي و التطور العمراني للقرى شمال غرب محافظة نابلس ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2005.

115- عبد القادر عوينان " السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

116- عميش سميرة ، دور استراتيجية الترويج في تكثيف و تحسن الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015.

117- فاطمة الزهراء دعموش " سياسة التخطيط البيئي في الجزائر " رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010.

118- فاكية، سقني " التنمية الإنسانية المستدامة و حقوق الانسان " رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

119- مأمون صبحي الكنامة " التخطيط و التنمية السياحية في سوريا (استراتيجية التخطيط السياحي المستدام في سوريا) " رسالة ماجستير، قسم التخطيط و البيئة، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

120- محسن بن الحبيب " أثر إدارة العلاقة مع العملاء في تنافسية المؤسسات السياحية بالجزائر " أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2017/2016.

121- محمد الأمين مصطفى بديرينة " الحق في التنمية ما بين الإعلانات و التطبيقات " رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

122- محمد وزاني " السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر – دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي- " رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

123- مروان صحراوي " التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي – حالة الجزائر – " رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

124- مروى سلمان يوسف صلاح " دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية و الاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000-2001) " رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. 2011/2010.

125- نسيمة جميل، السياحة الثقافية و تثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2009/2010.

126- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي " حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان " رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2017.

الملتقيات و الندوات.

127- الدراجي لعفيفي، توفيق بن الشيخ " التنمية السياحية في الجزائر الواقع و التحديات " مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: المقاولاتية و دورها في تطوير القطاع السياحي، يومي 24 و 25 أكتوبر 2017.

128- دليلة طالب، عبد الكريم وهراني " السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة " مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات " الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011

129- سامية لدول " تنمية السياحة في الجزائر و استدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010 " أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001، جامعة سطيف، 2013.

130- سعاد دولي، لعلمي فاطمة " استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر اسنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 " الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة و إدارة المؤسسات السياحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2015.

131- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق ، التشريعات البيئية العربية و دورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي ، ندوة دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، 17 . ماي . 2015.

132- عبد الحكيم عمران " مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة " الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 27-28-290جوان 2013.

133- عبد الله خبابة " التنمية الشاملة المستدامة المبادئ و التنفيذ " بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08/07 أفريل 2008، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

134- مختار بونقاب، بلال زروقي " واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر (مؤشرات دولية و معوقات محلية) " المؤتمر الدولي العلمي بعنوان: صناعة السياحة بين متطلبات

التنمية و ترقية المجتمع من أجل خلق ثقافة سياحية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، أيام 30/29/28 أفريل 2018.

135- وفاء عبد اللطيف إبراهيم محمود علي " الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لقطاع السياحة، المؤتمر العلمي الثالث (القانون و السياحة)، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، دت.

136- وفاء يسرى إبراهيم ، مواجهة تحديات الرعاية الاجتماعية لمتحدي الإعاقة في مصر ، ورقة عمل في التخطيط الاجتماعي ، المؤتمر الرائد لمتحدي الإعاقة بجامعة الفيوم ، مصر ، نوفمبر ، 2015 2015.

منشورات علمية أخرى.

137- بوبكر بداش " صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات رؤية استكشافية و إحصائية " بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.

138- دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، " سلسلة التدريب المهني " العدد 12: الأمم المتحدة. و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

139- زين الدين عبد المقصود ، التخطيط البيئي مفاهيمه و مجالاته ، سلسلة نشرات ثقافية تعنى بقضايا البيئة تصدرها جمعية حماية البيئة ، الكويت ، أفريل ، نيسان ،1982.

140- عبد القادر لطرش، سميح البستاني، موزة المسلم " الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر تقييم و استشراف " سلسلة دراسات سكانية، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولى، قطر،2009.

141- مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص: التنوع البيولوجي و التنمية المستدامة، البند 10 من جدول الأعمال المؤقت، ديسمبر 2016.

142- مسودة نهائية لوزارة السياحة و الآثار، الخطة الاستراتيجية لوزارة السياحة و الآثار، كانون الثاني، 2018.

143- ميثاق الأمم المتحدة و النظام السياسي لمحكمة العدل الدولية.

144- ناجي التوني " دور و آفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية " سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، 2001.

145- وثيقة للمناقشة " نحو استراتيجية وطنية و خطة العمل للسياحة البيئية في مصر" وثيقة منشورة من طرف جهاز شؤون البيئة، الإدارة المركزية لحماية البيئة، مصر، 2005.

146- يونس زين، أحمد نصير، نذير غانية " تحليل تنافسية القطاع السياحي في الدول المغاربية قراءة تقييمية لحالة الجزائر وفق مؤشرات المنتدى العالمي دافوس " Alternatives Managériales et Economique, Vol 02, No 3, juillet 2020, p 41-42

المنظمات و الهيئات الحكومية.

147- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء المصري.

148- منظمة الأمم المتحدة.

149- المنظمة العربية للسياحة.

150- موقع وزارة البيئة المصرية

151- وزارة السياحة و الآثار الأردنية.

152- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العمل العائلي الجزائريةَ

المواقع الالكترونية.

153- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi33sHd7Nv8AhWxQaQEHTy0BH4QFnoECBAQAQ&url=https%3A%2F%2Fabolkheracademy.wordpress.com%2Ftag%2F%25D8%25AE%25D8%25B7%25D8%25B7%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D9%2585%25D8%25AF%25D8%25A7%25D8%25AF- خطط الإمداد و التموين ;25/10/2018 ; 21:51 .

154- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi3uMzH79v8AhXAUaQEHbtnBDsQFnoECAgQAQ&url=https%3A%2F%2Fhiswd.yoo7.com%2Ft8topic&usg=AOvVaw3q28Psp4drCmQHBTzApn1S , محاضرات التخطيط الاجتماعي .33: 12 , 25/10/2018

155- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjrqJnI8dv8AhVCVaQEHUZ2BDkQFnoECA4QAQ&url=http%3A%2F%2Fiefpedia.com%2Farab%2Fwpcontent%2Fuploads%2F2009%2F08%2Ffff2.doc&usg=AOvVaw0RitjHBgk98453VdhyWgHL محمد عبد القادر الفقي " ركائز التنمية المستدامة و حماية البيئة في السنة النبوية " الندوة العلمية الدولية للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية الأمانة العامة لندوة الحديث، موقع نبي الرحمة دوت كوم, 22/03/2018, 14 :53

156- https://cte.univsetif2.dz/moodle/course/view.php?id=222 12/07/2019, 15 :46.

157- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiQqv374938AhXJR6QEHV53DQIQFnoECBgQAQ&url=https%3A%2F%2Far.wikipedia.org%2Fwiki%2F%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2587%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%2581_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D9%2586%25D9%2585%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%258A%25D8%25A9_%25D9%2584%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2584%25D9%2581%25D9%258A%25D8%25A9&usg=AOvVaw0yR9igEP-uFgtKhBwq8nP6 الأهداف الإنمائية للألفية , 25/12/2018 , 22 :27.

158- https://www.idi.no/…sustainable-developments…implementati… 04/06/2019 , 13 :37.

159- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwiFxuHzz9H8AhWTWqQEHTR2A1MQFnoECBAQAQ&url=https%3A%2F%2Fuomustansiriyah.edu.iq%2Fmedia%2Flectures%2F14%2F14_2018_02_25!09_08_16_PM.docx&usg=AOvVaw06bkkYpsRdkBuHn2vgPjfa, 22/06/2019, 22 :06

160- https://yasminayy.wordpress.com/2012/03/26/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84,20/06/2019,14 :42.

161- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiGlZ2oxdP8AhUhYKQEHes9C9wQFnoECAsQAQ&url=http%3A%2F%2Fmsg2018.weebly.com%2Fuploads%2F1%2F6%2F1%2F0%2F16101502%2Fjo3rafya_al_urdn_-_gearteam.pdf&usg=AOvVaw0yfC-ULaOcFq7tNs0Ryqk محمود ذيب عقل، جغرافيا الأردن، تلخيص درس للمادة كاملة, 2020/02/17, 15 :38

162- https://areq.net/m/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE_%D9%85%D8%B5%D8%B1.html تعريف مصر , 20/07/2019, 14 :03.

163- https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86_%D9%88%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7 , 15/02/2020, 22:37.

164- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjPuOLoytP8AhVIaqQEHbk0AtkQFnoECAwQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bayut.jo%2Fblog%2F%25D8%25A7%25D9%2581%25D8%25B6%25D9%2584-10-%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25A7%25D8%25B7%25D9%2582%25D8%25AA%25D9%2582%25D9%2588%25D9%2585%25D8%25A8%25D8%25B2%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25AA%25D9%2587%25D8%25A7%25D9%2581%25D9%258A%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25AF%25D9%2586%2F&usg=AOvVaw0v9TT2w78wXyY-bUcDLD_O , أفضل 10 مناطق تقوم بزيارتها في الأردن, 09/04/2020, 22 :47.

165- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwipsKOEw9b8AhWTVaQEHUWnCdAQFnoECAgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.almasryalyoum.com%2Fnews%2Fdetails%2F1671414&usg=AOvVaw3-s6dHpo10lqraXAMOm8Tz البنك المركزي (السياحة تحقق أعلى إيرادات في تاريخها خلال 2019 المصري اليوم) , 2021/01/12, 03: 14.

166- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi_iK_AmtT8AhW_rsIHTXBBBkQFnoECAgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.addustour.com%2Farticles%2F781730%25D8%25AA%25D8%25AD%25D8%25AA%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B1%25D8%25B9%25D8%25A7%25D9%258A%25D8%25A9%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D9%2584%25D9%2583%25D9%258A%25D8%25A9-*-%25D8%25A7%25D8%25B7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%258A%25D8%25AC%25D9%258A%25D8%25A9%25D8%25

A7%25D9%2584%25D9%2588%25D8%25B7%25D9%2586%25D9%258A%25D8%25A9%25D9%2584%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AD%25D8%25A9-2004-2010%25D8%25BA%25D8%25AF%25D8%25A7%25D9%258B&usg=AOvVaw2RLCB0kjftEraz0IdNby0J تحت الرعاية الملكية إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2004-2010, 2020/06/28, 12: 15.

167- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwi9vryhpdT8AhUVUqQEHZPCCiUQFnoECBIQAQ&url=https%3A%2F%2Fbokra.net%2FArticle1141786&usg=AOvVaw2rxPBstVgqHBZqeyJ5UfDd إطلاق الاستراتيجية , الوطنية السياحية الأردنية , 29/06/2020, 17:01.

168- https://alrai.com/article/685031/,%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%202015-2017 , الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2015-2017 , 01/07/2020, 00 :45.

169- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjwgreFy9b8AhUkVqQEHXUfCDUQFnoECAsQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.researchgate.net%2Fpublication%2F328497724_alsyaht_albyyyt_wdwrha_fy_hmayt_albyyt_fy_dw_alastratyjyt_alwtnyt_llsyaht_albyyyt_fy_msr&usg=AOvVaw1VF86Ges-TN6mPRJMSL49T ,18/06/2020, 00 :26.

170- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwigy8OKgNn8AhU8TaQEHYaRDQcQFnoECBUQAQ&url=https%3A%2F%2Fammannet.net%2F%25D9%2585%25D8%25B6%25D9%2585%25D9%2588%25D9%2586%25D8%25AC%25D8%25AF%25D9%258A%25D8%25AF%2F%25D8%25AF%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%2588%25D8%25AA%25D8%25B4%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25B9%25D8%25A7%25D8%25AA%2F%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25B1%25D8%25AD%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A9%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%258A%25D8%25A6%25D8%25A9-%25D9%2581%25D9%258A%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D8%25B1%25D8%25AF%25D9%2586%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8

%25B3%25D8%25A7%25D8%25AA%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25AF%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25A9%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%258A%25D8%25A6%25D9%258A%25D8%25A9&usg=AOvVaw0ryfqG9ZDPBtmiTzePgd9J , تقرير حالة البيئة في الأردن: السياسات و الادارة البيئية – موقع عمان نت 03/03/2021, 16:09.

171- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjJ5ZLJhNn8AhW_UKQEHckDAnwQFnoECBEQAQ&url=http%3A%2F%2Fwww.afedmag.com%2F&usg=AOvVaw1wsA2_YSZVO2ABXcf_6Mgu البيئة و البيئة و التنمية المجلة البيئية العربية الأولى البيئية ,التنمية مجلة 2021/03/09,16 :03

172- https://ar.knoema.com/atlas/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/topics/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9/%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A/%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9 الجزائر – إجمالي مساهمة السفر والسياحة في إجمالي الناتج المحلي – نسبة المشاركة –, 17/07/2020, 22 :46.

173- https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwinmrbVNb8AhVRSKQEHX9xCSIQFnoECAkQAQ&url=https%3A%2F%2Fmawdoo3.com%2F%25D8%25A8%25D8%25AD%25D8%25AB_%25D8%25B9%25D9%2586_%25D8%25A3%25D9%2587%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A9_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AD%25D8%25A9_%25D9%2581%25D9%2589_%25D9%2585%25D8%25B5

%25D8%25B1&usg=AOvVaw23JRSgwNt-QU-BnIG1pYV5

46: 01/05/2022,15 :بحث عن أهمية السياحة في مصر – موضوع،

174- http://www.cpas-egypt.com/pdf/Ahmed_Hosny_Radwan/R/5.pdf

أحمد يحي اسماعيل " السياحة البيئية المستدامة في مصر أحمد حسني رضوان،

13:52. ,المفاهيم – الفرص الإمكانات و مقترحات الاستغلال " 27 /05/2021

مراجع باللغة الأجنبية.

Les livres

1. Daniel maltais « planification (stratégique et organisationnelle) » le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, canada,2012.

Les thèses

2. Benhalima kheira « ressources humaines et développement durable cas de sonatrach, mémoire de magister, facultés des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, université d'oran, 2010/2011.
3. Caroline leininger-frézal « le développement durable et ses enjeux éducatifs acteurs, savoirs et stratégies territoriale » thèse de doctorat, université lumière, lyon 2, France, 2009.
4. Kahina tehar, « étude exploratoire sur les impacts du développement durable dans la gestion de projet des PME » mémoire de magistère, université du québec, chicoutimi, canada ; 2015.
5. Lukas diblasio brochard « le développement durable enjeux de définition et de mesurabilité » mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université du québec à montréal, canada, 2011.
6. Ming xu « les interaction entre le tourisme ft le développement durable à la lumière de l'analyse des guides touristiques Etude de cas chine » mémoire de doctorat, université de corse-pasquale paoli, France, 2015

7. Noureddine essabri « représentations ; agir et justifications du développement durable cher les dirigeants de PME – le cas des dirigeants de riads maisons d'hotes à Marrakech- » thèse de doctorat, laboratoire interdisciplinaire de recherche en science de l'action, école doctorale abbé Grégoire, paris, France,2017.
8. Patricia bordin « méthode d' observation multi-niveaux pour le suivi de phénomènes géographiques avec un SIG » mémoire de doctorat , université de marne-la-vallé, France, 2016.
9. Rindra rakotozafy « perspective de développement de l'écotourisme cas appliqué à madagascar » grade de maîtrise en administration des affaires, faculté des études supérieures, université Laval , Québec, canada, 2005.

Les revues

10. Abdlaziz arab, karima zidane « le tourisme et le développement durable » revue des sciences économiques de gestion et de commerce, n° 33, 2016.
11. Mohamed behnassi « tourisme durable : fondements, indicateurs et apport au développement des pays du sud » la revue de droit et de sciences sociales, faculté des sciences juridiques ; économiques et sociales, université ibn zohr, agadir, Maroc, 2008.
12. Roman livandovschi, adriana manolica « tourisme comme facture de développement durable » werkking papers, volume 09, issue 03, 2017.

Outres recherches

13. Martin yelkouni, michelle mongo et d'autres « développement durable comprendre et analyser des enjeux et des actions du développement durable » cours en ligne ouvert sur le développement durable, 2018, p :14.

14. Ministres fédéraux provinciaux et territoriaux de la culture et du patrimoine « tourisme culturel et patrimonial » guide pour les maîtres d'œuvre communautaires, 2012.

15. Safer khadidja « environnement et développement durable » polycopié de cours 3e année de licence en génie mécanique option énergétique, faculté de génie mécanique , université des sciences et de technologie, oran, 2015.

16. Yasmina djegham, Philippe tremblay et d'autres « éducation au développement durable – pourquoi ? comment ? », guide méthodologique pour les enseignants, faculté de sciences psychologigue et de l'education et unité de didactique de la biologie, bruxelles, Belgique, 2006.